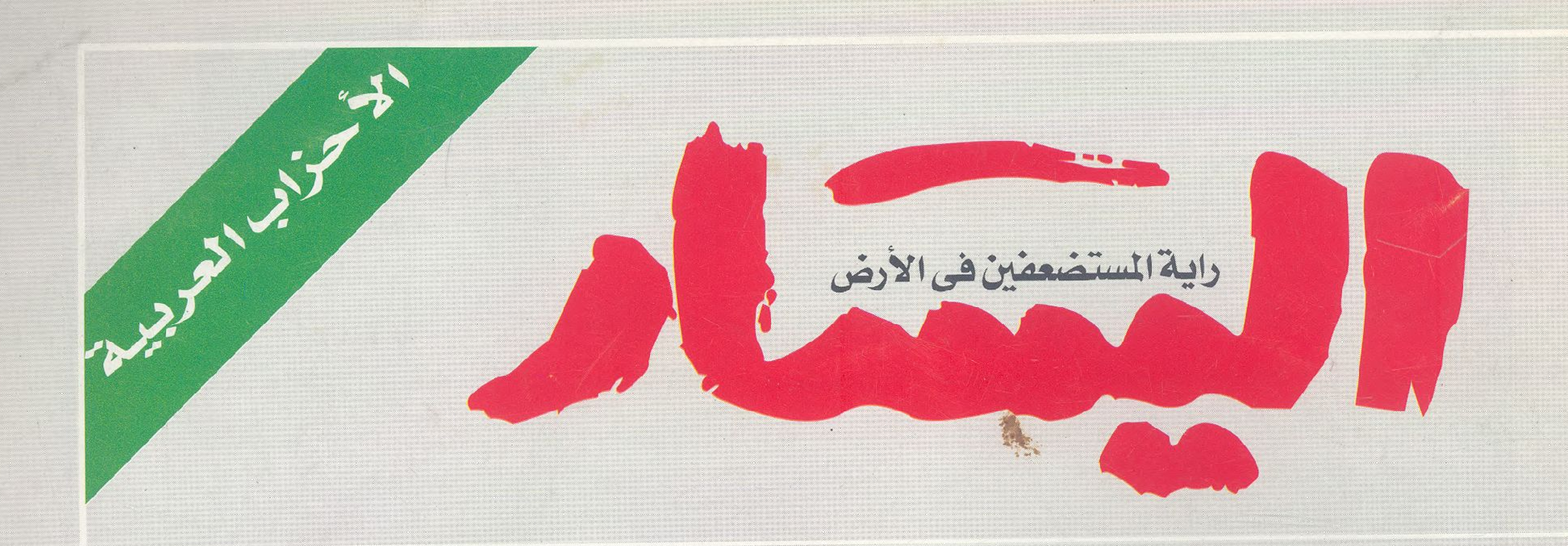


اليسار / العدد ١١٢ / يناير ٢٠٠٠ / رمضان ١٤٢٠ هـ / الثمن ٥ جنيهات



حقوق الإنسان فى دساتير البطريركية الثورية

شروط مسبقة أمام المفاوضات السورية الإسرائيلية

«بوتين» والحرب الشيشانية والانتخابات

مسيرات عالمية للنساء ضد الفقر والعنف

أرض الخوف ... نكهة الغواية بين داود عبد السيد ونجيب محفوظ

التراث القبطى والعربى المسيحى تراث لمصر والوطن العربى

المسكوت عنه فى بيان حكومة عاطف عبيد

إهـــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش

القاهرة

لوحة للفنان الفنزويلى جان دى لاسن

في هذا العدد

*موقفنا

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

المستشارون

أحمد نبيل الهلالي

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

محمد وفاء حجازي

محمود أمين العالم

شارك في التأسيس:

د. فؤاد مرسي

عبد الغني أبو العينين

د. خليل حسن خليل

اليسار: منبر ديمقراطي يصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اليوم الأول من كل شهر. تصدر فصليا مؤقتا.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST.TALAAT HARB SQ. CAIRO / EGYPT

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة

مصر: ٢٠ جنيها للأفراد و٣٠ جنيها للهيئات

الوطن العربي: ٣٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.

العالم: ٦٠ دولار أمريكي أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفي أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب – القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ – ٥٧٥٩٠١١ – ٥٧٥٩٢٨١ – فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨

FAX : 5786298

موقفنا

المسكوت عنه في بيان حكومة عاطف عبيد

بعد مضى شهرين وبضعة أيام على تشكيل حكومة" د. عاطف عبيد" - وهى الحكومة الأولى فى فترة **الرئيس مبارك** الرابعة - قدم رئيس الوزارة البيان الأول لحكومته(١٨ ديسمبر ١٩٩٩). ومن الواضح أن د. **عاطف عبيد** كان مدركا مدى السخط والغضب الجماهيرى والسياسى الذى انفجر عقب تكليف الرئيس له بتشكيل الوزارة ، وازداد بعد اعلان التشكيل الوزارى الذى صدم الناس بقوة ، فحاول أن يكسب شعبية لحكومته فركز بيانه على مجموعة من "الوعود" التى تبدو للوهلة الأولى وكأنها حلول للمشاكل الحياتية للناس - خاصة الطبقات الفقيرة - من خلال ١٤ برنامجا للتنمية الاجتماعية و١٦ برنامجا للتنمية الاقتصادية !!، **ولكن سرعان ما ظهرت هذه الحلول والبرامج على حقيقتها ، فاذا بها" بيع للوهم" الذى مارسته حكومة د. كمال الجنزورى السابقة ، ولكن بأسلوب جديد ، أقرب إلى أسلوب "الحواة" .. والجلاجلا.**

فالحلول التى يقترحها رنامج الحكومة ، لاتتجاوز فى حقيقتها مسكنات لبعض المشاكل الجزئية - الهامة - سواء" معاش مبارك" وقدرة ٥٠ جنيها شهريا(برفع الى ١٠٠ جنيه فى المستقبل القريب) أو التأمين الاجبارى على العاملين فى الخارج والمسافرين للخارج ، و برنامج للقروض الصغيرة (أو الاقتراض الشعبى) ، ومنح دراسية فى حدود ١٠٠٠ جنيه سنويا لطلاب الجامعات المحتاجين كقرض شخصى بدون فوائد يسدد على مدى ٤٠ عاما بعد سنة من تاريخ التحاق الطالب بعمل منتظم بعد التخرج ، وفتح باب الأجازات بدون مرتب .. الخ

ولم يذكر لنا رئيس الحكومة تكاليف هذه البرامج ومن أين ستوفر حكومته الاعتمادات اللازمة لها . وفى حدود مانشر فى الصحافة الحكومية فالبرنامج الأول الخاص بالمعاش سيتكلف مابين **٦٥٠ مليون جنيه** سنويا (طبقا لما ذكره **د. عثمان محمد عثمان** فى الأهرام) **ومليار جنيه** باعتبار أن عدد الأسر المستحقة لهذا المعاش مليون أسرة وأن المعاش سيرفع فى القريب - حسب تصريحات رئيس الحكومة - إلى ١٠٠ جنيه ، ويتكلف برنامج القروض لطلاب الجامعات **٥٠٠ مليون جنيه** ، وبرنامج إقامة وتشغيل الوحدات الصحية فى ٤٠٠٠ قرية لخمسة وثلاثين مليون مواطن ، ومد مظلة التأمين الصحى لجميع العاملين فى الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية أكثر من **٣٠٠٠ مليون جنيه** ، وتوفير الخدمات للمناطق المحرومة ومياه الشرب والصرف الصحى والطرق الممهدة لما ين ١٠٠٠ و١٥٠٠ قرية ، حوالى **٣٦٠٠** مليون جنيه ، ومستحقات المودعين فى شركات توظيف الأموال **١٠٠٠ مليون جنيه و ٣٠٠ مليون** لصندوق موازنة الأسعار و**٢٠٠٠ مليون** لتوثيق العقارات و... و... **أي أن مانحتاجه الحكومة لتنفيذ بعض -وليس كل - برامجها يتجاوز فى أقل الحسابات ١٠ مليار جنيه مصرى سنويا !**

وكما يشير **د. ابراهيم العيسوى** فان معظم ماورد فى بيان الحكومة تحت عنوان برامج التنمية الاجتماعية " لاصلة له بالمفهوم العلمى للتنمية الاجتماعية ، بل هو ينتمى الى مفهوم الرعاية أو الحماية الاجتماعية" . ونفس المفهوم ينطبق أيضا عن كثير من البرامج الواردة تحت عنوان " التنمية الاقتصادية" فالأمر - ان صح وجرى تنفيذه - لايعدو كونه مسكنات لا صلة لها بالتنمية أو بحل مشاكل الفقر.

والأخطر أن تلجأ الحكومة الى سياساتها التقليدية ، أى زيادة كمية النقود المتداولة (طبع البنكنوت) أو الضرائب غير المباشرة التى يتحمل عبؤها الفقراء والتى ارتفعت فى الفترة الأخيرة طبقا لبيانات البنك المركزى من ١٩٧٤٥ مليون جنيه إلى ٢١٥٥٠ جنيه .. مما يعنى فى النهاية زيادة فقر الفقراء.



د. عاطف عبيد

والوعد يتوفر ٦٥٠ ألف فرصة عمل(١٥٠ ألف فى أجهزة الخدمات الحكومية - ٢٠٠ ألف قروض الصندوق الاجتماعى - ٢٠٠ ألف القطاع الخاص - ٥٠ ألف قطاع المعلومات والاتصالات (قطاع خاص أيضا!) - ٥٠ ألف شبكات التوزيع وخدمات اصلاح الأجهزة المنزلية)أي استيعاب كل الداخلين الى سوق العمل(٥٠٠ ألف سنويا) و١٥٠ ألف سنويا من جيش العاطلين ومن ثم القضاء على البطالة(٣مليون عاطل) خلال عشرين عاما .. لايعدو أن يكون كذبة كبيرة . فباستثناء ١٥٠ ألف فرصة عمل توفرها الدولة ، فالباقى (٥٠٠ ألف) يعتمد على القطاع الخاص الذى لاتملك الدولة أى سيطرة عليه .

والأهم من هذا أن تكلفة فرصة العمل الواحدة تتطلب استثمارا فى حدود **٦٠ ألف جنيه** كمتوسط عام - طبقا لأقل التقديرات - كما يقول " **د. رمزى زكى**" ،أى أن توفير **٦٥٠ ألف فرصة عمل جديدة سنويا ، يتطلب حجم استثمار سنوى ٣٩ مليار جنيه مصرى!!** .. فياله من خداع وقح.

ورغم خطورة هذا الوهم والخداع الذى

حسين عبد الرازق

سطره برنامج الحكومة، فالأخطر والأشد وطأة هو المسكوت عنه فى البيان الأول لحكومة د. **عاطف عبيد.**

فقد حرص البيان على تجاهل الاشارة إلى كثير من القضايا الحقيقية الاقتصادية والاجتماعية . .

لم يشر البرنامج الحكومى من قريب أو بعيد لأزمة سعر الصرف(**أزمة الدولار**) التى أثرت بشدة على الاقتصاد المصرى خلال عام ١٩٩٨ وقيل أنها كانت أحد أسباب الغضب على **د. كمال الجنزورى** وإبعاده من رئاسة الحكومة بطريقة فظة . وقد تكررت الأزمة فى الأسابيع الأخيرة . وكشفت عديد من الدراسات - ربما كان أهمها **دراسة لجنة الشئون الاقتصادية بحزب التجمع** - عن وجود أسباب كامنة فى السياسات الاقتصادية المتبعة خلال السنوات الأخيرة وطبيعة النظام الاقتصادى القائم . فالأزمة تعود بشكل أساسى إلى انخفاض حصيلة الصادرات السلعية وزيادة مدفوعات الواردات السلعية وبالتالى توالى الزيادة فى العجز فى الميزان التجارى بنسبة تفوق بمراحل معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى (طبقا للأرقام الحكومية) وانخفاض الفائض فى الميزان التجارى الخدمى ، وتحول الفائض فى ميزان التعامل الجارى مع العالم الخارجى إلى عجز (عامى ٩٨/٩٧ و٩٨ / ٩٩) .. والخفض المتتابع لسعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى مما دفع البعض الى تحويل ودائعه من الجنيه المصرى إلى الدولار .. الخ

وتجاهل البيان الارتفاع الفلكى فى أرقام الدين الداخلى ، وفشل الرهان على الاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية وبالتالى استمرار العجز عن تحقيق تنمية حقيقية.

كما تجاهل - عن عمد أيضا - قضية بيع وتصفية القطاع العام (**الخصخصة**) ، والتى أثرت بالسلب على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وتلقى معارضة واسعة فى الشارع المصرى . والطبع فهذا التجاهل لايعكس عدولا عنها ، بل العكس هو الصحيح . فكما قال **د. عثمان محمد عثمان** فهذا التجاهل " **يعكس من الناحية الموضوعية تحول الخصخصة الى سياسة مبدئية مستقرة ضمن عملية تدعيم اقتصاد السوق فى مصر ، دون الحاجة الى استمرار الجدل حول أهميتها وللغط حول إجراءاتها**".

ويبدو أن هذه أحد ثوابت السياسة الجديد لحكومة **عاطف عبيد** ، فأى موضوع حوله جدل أو خلاف يتم تجاهله والاستمرار فى تنفيذه واهمال أية آراء أو تحركات ضده .

فقد اتبعت الحكومة فى بيانها نفس المنهج بالنسبة لمشروع توشكى ومايسمى بالمشروعات القومية الكبرى . فتم اهمالها كلية فى بيان الحكومة الا من أسطر قليلة لم تجب عن أى من التساؤلات الهامة المطروحة بشدة هذه الأيام حول مدى نجاح هذه المشروعات وكيفية توفير التمويل اللازم لها ، والحاجة الى نقاش علمى جاد وتفصيلى حولها حتى لاتتحول الى كوارث قومية.

والتزمت " فضيلة" الصمت العام حول الفساد الذى أصبح ظاهرة بالغة الخطورة وحديث كل بيت ووصلت الاتهامات الى أعلى المستويات فى الحكم.

وتجاهلت الحكومة بصورة فاقت كل الحكومات السابقة قضية الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان والمطالبة الواسعة بالاصلاح السياسى . الغريب أن موضوع الاصلاح السياسى ونزاهة وحرية الانتخابات القادمة فى أكتوبر أو نوفمبر هذا العام (٢٠٠٠) فرضت نفسها على الحياة السياسية قبل وبعد استفتاء الرئاسة فى بيان رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة الحالية لمجلس الشعب والمفروض أن الحكومة - وليس الرئيس - هى المسئولة عن إجراء هذه الانتخابات . ومع ذلك **فلم ترد كلمة واحدة عن البرامج التى تلتزم الحكومة تنفيذها لعمل اصلاح سياسى ديمقراطى وإجراء انتخابات حرة نزيهة ، أو عن مشروع قانون جديد لضمان نزاهة الانتخابات أو استعدادها لتبنى المشروع المقدم من أحزاب المعارضة(مثلا) . ولم تقل كلمة واحدة عن حالة الطوارئ المعلنة فى مصر منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ والتى تنتهى فى ٣١ مايو ٢٠٠٠ ، هل ستلغيها كما يفرض المنطق وتطالب كل القوى الديمقراطية فى مصر ، أم ستلجأ إلى افتعال أسباب لمدها وتواصل الدولة البوليسية الحاكمة الاعتقال والتعذيب والقتل خارج القانون والمحاكمات العسكرية للمدنيين .. فى ظل حالة الطوارئ!**

ويمتد التجاهل المتعمد إلى علاقات مصر العربية والدولية ، رغم أهمية اعلان مواقف واضحة ومحددة من كثير من القضايا الشائكة الصعبة قوميا واقليميا ودوليا . فعلى سبيل المثال فاستئناف المفاوضات على المسار السورى الإسرائيلى ، ومن قبل على المسار الفلسطينى الإسرائيلى ، وغياب التنسيق العربى ، والضغوط الأمريكية على مصر تحديدا لاستئناف أعمال اللجان متعددة الأطراف واستضافة القمة الاقتصادية الشرق أوسطية ، يفرض على الحكومة اعلان واضح عن سياستها ومناقشتها فى مجلس الشعب وخارجه . ولكن د. عاطف عبيد اختار " الصمت " مكتفيا بكلام انشائى ركيك وغير حقيقى .." كانت مصر وستظل القوة الرئيسية المحركة لجهود السلام والساعية الى تحقيق سلام عادل ودائم فى المنطقة".

إن بيان حكومة " الجلا جلا" كارثة وطنية وقومية . وسرعان ماسيكتشف الذين خدعتهم ألاعيب الحواة ، أن رد فعل الناس فى أكتوبر الماضى عند تشكيل هذه الحكومة كان هو الصحيح.

الرئيس حسنى مبارك





ولماذا اليسار وحدها

فى العدد السابق من «اليسار - أكتوبر ٩٩» دراسة أعدها د. **أحمد محمد صالح** بعنوان : **«لماذا كاريكاتير اليسار»** والعنوان يشكل السؤال الرئيسى للبحث ،حيث لاحظ الباحث وهو أحد كتاب اليسار الدائمين ،ومن ثم تتوافر له المتابعة المنتظمة والدقيقة لكل ما تنشره المجلة ، لاحظ الباحث **تميز الرسوم المنشورة بالمجلة بدرجة من القوة جعلتها محل اهتمام عدد من الدوائر والجهات الأمنية والرقابية ،وهو ما لم يحدث مع رسوم الكاريكاتير المنشورة فى صحف ومجلات أخرى كثيرة .فلماذا لا يحدث ذلك الإرتياب** الأمنى إلا مع رسوم اليسار؟.

واتبع الباحث المنهج العلمى فى بحثه عن الإجابة فأخضع كل الرسوم المنشورة فى ٢٦ عدداً من أعداد المجلة لدراسة احصائية تتبع مُنهج تحليل المضمون فى تصنيف موضوعات الرسوم وقضاياها . وتوصل عبر هذا التحليل إلى نتيجة أن **الاتجاه الغالب لدى الرسامين الذين ينشرون فى مجلة اليسار هو نقد السياسات الرسمية والاقتصادية بدرجة كبيرة من الوضوح والجرأة جعلتهم على حد وصفه «لسان حال الأغلبية الصامتة».**

وفى الواقع فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من ندرة ما يحظى به فن الكاريكاتير من دراسات أو تعليقات نقدية ترد فى مناسبات نادرة لعدد محدود من الكتاب منهم الكاتب الكبير على الراعى- رحمه الله- **وصلاح عيسى والفنان محى اللباد**. وعلى أهمية هذه الدراسة الاحصائية إلا أننا نظن أنها غير كافية للإجابة عن سؤال البحث الرئيسى، فهناك موضوعات مشابهة لما يتطرق إليه رسامو اليسار من موضوعات تنشر فى صحف ومجلات أخرى . بل إن كل هؤلاء الرسامين لهم رسوم أخرى منشورة فى« «غير اليسار» .من الصحف والمجلات المصرية .فلماذا تتميز رسومهم هنا؟.

قد يكون من المفيد أن يمتد البحث إذن إلى **خصائص العامل الذاتى** الذى يتمثل فى طبيعة التكوين السياسى والثقافى لهؤلاء الرسامين من جانب وطبيعة علاقتهم بمجلة «اليسار» وإن جاز لى من موقع المعايشة أن أبدى بعض الملاحظات فى هذا السياق، فيمكن أن أسجل من ناحية **إختلاف طبيعة التكوين العام لرسامى اليسار عن غيرهم مما يمنحهم فضلا عن الرؤية الأعمق شعوراً أكبر باليقين فى الموقف الذى تكشف عنه رسومهم.**

ومن **ناحية أخرى طبيعة الدور الذى يلعبه رئيس تحرير «اليسار» معهم ونظرته إليهم . وهو دور يختلف جذريا ويتناقض تماما مع ما يقوم به غيره من رؤساء التحرير سواء فى الصحف (القومية) أو (المعارضة) تلك شهادة لوجه الله ولا مجال الآن لتفصيلها.**

أحد رسامى اليسار/
أحمد عز العرب


قروض
بلا
ضمانات
السوق كده..
عرض
و
طلب
عز الدين


دكتورة البيئة : والفقرا بيولعوا بجاز طبيعي ..
.. أنضف
ارتفاع كبير في الأسعار
هو فرص واحد ڤياجرا وتبقى
قدرتك التنافسيه زى الفل

ماشاء الله.. معاك تذكرتين
دخول للسوق العالمى



مصر

قيام وسقوط الإصلاح الزراعى فى مصر (٢)

اصلاح زراعى جديد والارض لمن يفلحونها بأيديهم


يوسف والى

ما كان للإصلاح الزراعى - قانونا وتوجهاً وواقعاً فعلياً - أن يستمر ، بعد أن أعلنت- ومارست الدولة بوضوح اتجاهاتها السياسية والاقتصادية المتمثلة فى الشعارات المتتالية .. «الانفتاح ،اقتصاد السوق، التحرر الاقتصادى ، الخصخصة».

وكان لابد بالتالى أن تتم -منذ منتصف السبعينيات -مراحل تصفية الإصلاح الزراعى. ولأننا -ولله الحمد- نحيا منذ ذلك التاريخ فى ظل المناخ الديمقراطى فلتكن هذه التصفية بالديمقراطية ،وخاصة أنها- كما كان يحلو للرئيس السادات أن يؤكد - «ذات أنياب» ،وخاصة أيضا أن الأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس الشعب -المنوط بهم اصدار القوانين « الديمقراطية» -هم أعضاء فى الحزب الحاكم الوطنى «الديمقراطى».

وصفيت المحاور الرئيسية للإصلاح الزراعى.

*** إهدار وتهميش حركة التعاون الزراعى:**

من خلال القوانين -والقرارات -«الديمقراطية» ، التالية:

- القرار ٨٠٥ لسنة ١٩٧٦، بالغاء هيئة التعاون.

- القرار ٨٢٤ لسنة ١٩٧٦ ، بحل الاتحاد التعاونى المركزى.

- القرار ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ، بإحلال بنك التنمية والائتمان وفروعه المسماه بنوك القرى ، محل الحركة التعاونية.

- القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ ، بعودة الاتحاد التعاونى ، ولكن مفرغا من أى دور فاعل حقيقى.

- القرار باستراتيجية بنك التنمية عام ١٩٩٢ ، الذى ألغى الدعم نهائيا عن مستلزمات الإنتاج الزراعى وتخلى عن التعامل فيها لتركها للقطاع الخاص، وتحرير سعر الفائدة على القروض الزراعية.

* تدمير العلاقة الإيجارية المتوازنة:

لم يكن من الطبيعى أن تكتفى الحكومة بالقوانين المتواصلة برفع القيمة الايجارية،وإنما كان لابد لها - وفق توجهاتها الاقتصادية وتوصيات المؤسسات الأمريكية - أن تصدر قانونا جديدا، يتاح من خلاله طرد المستأجرين من الأرض.

وبدأب شديد نُسج -على مدى عشرين عاما- كل حرف فى مواد هذا القانون الذى صدر برقم ١٩٩٦ عام ١٩٩٢ ، والذى استكمل شقه الرئيسى الخاص بحق الملاك- بإرادتهم المنفردة- من إخلاء المستأجرين من الأرض عام ١٩٩٧.

*** تمليك الأجانب للأراضى المصرية، وبلا سقف محدود:**

إلغاء للقانون ١٥ لسنة ٦٣ - المستكمل والمطور للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ (الصادر فى عهد الحكومة الأخيرة لحزب الوفد) -والذى «يحظر تمليك غير المصريين للأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية» صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٦ ، الذى لم يكتف بتمليك الأرض الصحراوية للأجانب ، ولا بعدم تحديد سقف لهذه الملكية ، بل ونص أيضا على أن يكون ذلك .. «بالمجان ، أو بإيجار رمزى».

مما أدى إلى التملك الحالى للشركات الاستثمارية الأجنبية لمئات الآلاف من الأفدنة من، أرض مصر ، وملكية مستثمر غير مصرى واحد لحوالى نصف مليون فدان من أرض مصر، فى الوقت الذى تدور فيه المعارك الساخنة بين صغار الملاك والمستأجرين

عريان نصيف

المصريين على حيازة بضعة قراريط.

.. وكان من منطق الأشياء، أن تنعكس هذه التصفية التى لا تشمل مكتسبات الفلاحين من الاصلاح الزراعى فحسب ، بل تمتد إلى تدمير المقومات الرئيسية للزراعة المصرية.. إلى تدهور الانتاج الزراعى ،والانهيار الاجتماعى للفلاحين.

*** بأن تصبح مصر هى الدولة الأولى- أو الثانية- فى العالم ،فى معدل استيرادها للقمح.**

*** أن تفقد الرقعة الزراعية الخصيبة منذ السبعينيات -أكثر من مليون فدان.**

*** أن يتحكم فرد واحد فى احتكار القصة فى منتصف التسعينيات مهدداً لصناعة الغزل والنسيج.**

*** أن يرتفع سعر مستلزمات الإنتاج- وخاصة السماد- إلى أكثر من ١٢٠٠ ٪.**

*** أن يصل معدل الفقر -والفقر المدقع- إلى أكثر من ٥١٪ فى الريف.**

*** أن يبلغ عدد البطالة الدائمة- بين الفلاحين -حوالى ٢ر٥ مليون.**

*** أن يصاب أكثر من ٥٥٪ من أطفال الريف بأمراض نقص كرات الدم الحمراء (الأنيميا) ،و٤٠٪ منهم بالأمراض الناتجة عن سوء التغذية.**

*** أن يتسرب ٣٠٠ ألف طفل من أبناء الفلاحين من التعليم سنويا ، نتيجة عملهم بالتراحيل لمساعدة أسرهم على المعيشة.**

.. ولعل هذه الأمثلة- والمحدودة -للواقع الزراعى والفلاحى المصرى فى الربع قرن الأخير (وكلها موثق من خلال إحصاءات وتقارير الأجهزة «الرسمية» اداريا وبرلمانيا وإحصائيا وبحثيا) ، كان لا يمكن لها أن تستمر ، دون أن تواكبها ، وتواجهها مرحلة جديدة من النضال الفلاحى والديمقراطى.

مرحلة جديدة- وشاقة- للنضال الفلاحى والديمقراطى

منذ منتصف السبعينيات ، دخلت الحركة الفلاحية- والقوى الديمقراطية المناصرة والمدعمة لها- مرحلة جديدة ومريرة من النضال ،فى مواجهة محاولات الانتكاس بكل مكاسب الفلاحين -ثمرة دماء شهدائهم وتضحيات مناضليهم- وإهدارجميع الحقوق الدستورية والإنسانية للفلاح المصرى على مجمل المحاور الحياتية والانتاجية.

فنتيجة تدمير المقومات الأساسية للمجتمع المصرى عامة والزراعة المصرية بشكل خاص- تحت دعاوى الخصخصة والحرية الاقتصادية- والأخذ بالتوجهات الأمريكية من خلال البنك والصندوق الدوليين وهيئة التنمية الأمريكية- تحت دعاوى التكيف الهيكلى والاصطفاف فى موكب العولمة- عاش ويعيش الفلاح المصرى- فى الربع قرن الأخير -فى أسوأ ظروف اجتماعية واقتصادية، وفقا لهذه السياسات المعادية لمصالحه - والتى يمكن إيجازها -بعد أن سبق تفصيلها -فيما يلى:

* الارتفاع الكبير والمتواصل فى أسعار مستلزمات الانتاج الزراعى وأسعار الفائدة على القروض الزراعية ، نتيجة تهميش دور الحركة التعاونية الزراعية.

* إهدار مصالح وحياة ملايين الفلاحين المستأجرين- وأسرهم- بالإصرار على صدور القانون الجديد للعلاقة الإيجارية.

* تدهور أوضاع العمالة الزراعية للدرجة التى أودت بحياة المئات من الأطفال والبنات الذين يعملون فى «التراحيل».

* حرمان صغار الملاك من الإعفاء الضريبى المقرر لهم قانونا.

* هيمنة محتكرى مستلزمات الإنتاج والحاصلات الزراعية- وجماعات الاستيراد والتصدير- على مقدرات الزراعة وحياة الفلاحين.

* الإهمال الكبير للقرية المصرية من جميع النواحى الاجتماعية.

* الارتفاع المتزايد فى البطالة والفقر وسط الفلاحين ، بكل الآثار المترتبة على ذلك.

.. ومن هنا كانت صعوبة هذه المرحلة النضالية للحركة الفلاحية.

.. ومن هنا أيضا كانت الرؤية الصحيحة للحركة الفلاحية -وقوى النضال السياسى الديمقراطية الملتحمة معها- فى تحديدها للقضية الرئيسية التى يجب أن تكون هى المحور الأساسى لجهدها فى هذه المرحلة .. وهى قضية «التوحيد الديمقراطى للفلاحين» .. ومن هنا ،كان تأسيس وقيام «اتحاد الفلاحين المصريين».

«اتحاد الفلاحين» ،تجربة نضالية ديمقراطية مهمة

كتتويج لحركة ميدانية مستمرة ومكثفة لمدة ثلاثة أعوام - قامت بها اللجنة التحضيرية لاتحاد الفلاحين - على امتداد دلتا مصر وواديها ، والتقى فيها مندوبوها بآلاف الفلاحين لفهم واقعهم وإدراك مشاكلهم والوعى بأحلامهم البسيطة.. اجتمع يوم ٣٠ أبريل عام ١٩٨٣ -فى قاعة المقر المركزى لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى- ٣١٦ فلاحاً مصرياً ، كمندوبين مختارين من اللجان التحضيرية فى ١٦ محافظة (من بحرى والصعيد) ،على هيئة أول جمعية عمومية للاتحاد.

وبعد حوار ديمقراطى جاد- وحاد أحيانا- انتهت الجمعية العمومية -بما يقرب من الاجماع- على إقرار برنامج الاتحاد ونظامه الأساسى وخطه عمله ، وانتخاب رئيس ومجلس إدارة له، واختيار هيئة مستشارين تدعم حركته.

والأهم من ذلك ، هو إجماع هذه القيادات الفلاحية القادمة من المئات من قرى مصر والتى لم تعرف بعضها البعض إلا من خلال هذا الاجتماع، على ضرورة صياغة وإعلان قرارها بأن «اتحاد الفلاحين المصريين كمنظمة فلاحية ديمقراطية -لا تتناقض بل على العكس تدعم المنظمات الفلاحية الديمقراطية القائمة وخاصة الاتحاد التعاونى الزراعى- هو ضرورة اجتماعية وتاريخية ، وأنه الهيئة التى يجب أن تكون قادرة على حماية مكتسبات الفلاحين والدفاع عن حقوقهم العادلة والمشروعة».

ومن خلال هذا اللقاء الفلاحى التوحيدى الهام- الذى حضره وشارك فيه (كمراقبين) ، العديد من القيادات الحزبية والسياسية والشخصيات العامة المهتمة بقضايا الزراعة ،والفلاحين ومندوبو الاتحادات والنقابات المهنية وأساتذة الجامعات والمثقفون والفنانون ومراسلو الصحف ووسائل الاعلام الأخرى المصرية والعربية والعالمية -تكرس للفلاحين المصريين- لأول مرة فى التاريخ -نواة جيدة لحركة ديمقراطية فلاحية منظمة ، تسعى لتبنى قضاياهم وتنسيق نضالهم والدفاع عن مطالبهم وحقوقهم.

وعلى الرغم من كل المعوقات والصعوبات -الموضوعية والذاتية- فما زال «اتحاد الفلاحين المصريين- وبكل الوسائل المتاحة والممكنة- أن يكون على مستوى الأمانة التى حملّها له الفلاحون المصريون.

حماية مصر، والدفاع عن الفلاحين

إذا كانت قضية «التوحيد الديمقراطى للفلاحين» ،هى المحور الأساسى لحركة النضال الفلاحى فى مرحلة ما بعد السبعينيات، فإن المهام التى قامت على عاتقها- بالاضافة إلى هذا المحور« كهدف» والاستفادة به« كوسيلة» - تركزت فى شعارين:

* حماية مصر- من خلال حماية الزراعة المصرية- من مخاطر التبعية والتطبيع.

* الدفاع عن حقوق الفلاحين ، فى

مواجهة الهجمة الشرسة على مصالحهم.

ولقد خاضت الحركة الفلاحية- ومعها الحركة السياسية الديمقراطية- العديد من المعارك النضالية ،من أجل تحقيق هذين المستهدفين الوطنيين.

وبالتأكيد لم يحقق هذا النضال النتائج المرجوة منه تجاه العديد من تلك القضايا- بفعل توازنات القوى المحلية والضغوط الخارجية، ولكن بالتأكيد أيضا، أن النضال الفلاحي والديمقراطي لم يفشل في تحقيق نتائجه- في بعض هذه المعارك- بل وانتصر رغم كل التحديات في بعضها الآخر.

وكأمثلة بارزة على ذلك، سنعرض لمعركة التصدي لمد إسرائيل بمياه النيل (وفق المستهدف الأول) ، والمعركة ضد القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ (وفق المستهدف الثاني).

مياه النيل للمصريين

تطوع الرئيس «السادات» عام ١٩٧٩، باعلان استعداده لمد إسرائيل بمياه النيل، بل وكلف- في سبيل تنفيذ ذلك- مجموعة من الخبراء بإجراء الدراسات العلمية بهذا الشأن مؤكدا أنه بذلك- حتى لو لم تطلبه إسرائيل- سيحقق حلمه بأن **«تصل مياه النيل إلى إسرائيل ، وتصبح كآبار زمزم لكل المؤمنين بالديانات السماوية»**.

وبمقتله عام ١٩٨١ -وعدم تمكنه من تحقيق حلمه هذا - لم تتوقف المؤامرات الأمريكية والإسرائيلية في هذا الأمر الخطير ، ولم تتوقف أيضا حركة النضال الوطني الفلاحي والديمقراطي في مواجهة هذه المؤامرات .. وانتصرت القوى الوطنية.

.. الضغوط..

*** من خلال البنك الدولي**

طرح د. إسماعيل سراج الدين مندوب البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، في المؤتمر الدولي للري والصرف، الذي عقد في القاهرة في سبتمبر ١٩٩٦ ، عدة توجهات في مجال المياه ،مؤكدا أن أي دولة نامية تلتزم بها، سوف تحظى برعاية البنك الدولي ودعم معدلات استثمارها في المجال المالي ، ولعل أهم هذه التوجهات:

- الشراكة بين دول الجوار في كل منطقة ، وتوزيع المياه بينها بطريقة ونسب عادلة.
- خصخصة إدارة المياه وعدم ادارتها من خلال حكومات هذه الدول بل من خلال مؤسسات أهلية مستفيدة بالخبرات الدولية الكبرى.

.. وبطبيعة الحال- وبمفهوم المخالفة- فإن الدولة التي لن تتبع هذه التوجهات ،ستحرم من جنة وخيرات البنك الدولي.

*** من خلال الأمم المتحدة**

لعل نهر النيل- وسعى أمريكا لمشاركة إسرائيل لمصر في حصتها من مياهه -كان عاملاً هاما وراء المشروع الذي طرح في الأمم المتحدة- في منتصف التسعينيات- والذي يتضمن :

-تغيير اتفاقيات الأنهار الدولية.

- أحقية بعض الأطراف في المياه من الأطراف الأخرى ذات الفائض من المياه.
- ضرورة خصخصة المياه وتسعيرها وبيعها للفلاحين:

* من خلال التهديد باقامة سدود في دول المنبع تحجم من حصة مصر من المياه.

* باستغلال ما يسمى مناخ« التطبيع الزراعي» بين مصر وإسرائيل والاجتماعات الدورية والمتواصلة للجنة الزراعية العليا المشتركة الاسرائيلية / المصرية.

.. التصدي

في مواجهة كل هذه الضغوط - وربما هناك ما خفي وكان أعظم- كان التصدي أكبر مما ظنه وخطط له من حاولوا التلاعب بمياه النيل.

-فالحركة الفلاحية -ممثلة في «اتحاد الفلاحين» وقيادات «الاتحاد التعاوني الزراعي» -وقفت بكل حسم وبمختلف الوسائل الاعلامية والجماهيرية ضد المؤامرة على مياه النيل.

-وحزب التجمع- وكافة الأحزاب الوطنية- قاومت وبتكثيف وتواصل مد إسرائيل بمياه النيل أو بيعها للفلاحين.

- ونقابتا الصحفيين والمحامين -وكافة القوى والمؤسسات الديمقراطية- كان لها دور كبير في هزيمة هذه المؤامرة.

-والعالم المصري الراحل د. عبد الهادي راضي وزير الأشغال السابق- والذي مورست في مواجهته أغلب هذه الضغوط -كان شديد الحسم وهو يؤكد طوال توليه لمسئولية الوزارة ، القيم التالية:

* تلك الضغوط تمثل تدخلا مرفوضا في شئون مصر الداخلية.

* قسمة مياه النيل خاصة بدول حوضه فقط ولن يسمح بذهاب نقطة منها إلى أي دولة أخرى.

* لن تقبل مصر أي مساس بحصتها من مياه النيل بأي أسلوب.

* لا خصخصة لادارة الري والمياه ، وخبرة الادارة المصرية- في المجال المائي- أعلى من أي خبرة أخرى.

- والعالم المصري والخبير المائي العالمي **د. محمود أبو زيد** ، يدعم موقف د. راضي ، ويؤكد -قبل وبعد توليه لمسئولية الوزارة- أنه لن تذهب نقطة واحدة من مياه النيل إلى إسرائيل ، ولن تتم خصخصته ولن تباع مياهه للفلاحين..

.. فكلا الوزيرين العالمين من أبناء مدرسة الري المصرية الوطنية في كل عهود مصر الحديثة.

لم يهزم الفلاحون ، في معركتهم ضد القانون ٩٦ لسنة١٩٩٢

دارت منذ عام ١٩٩٢ معركة اجتماعية تاريخية - دون أي مغالاة -بين الفلاحين والقوى التقدمية والديمقراطية المساندة لموقفهم الرافض للقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ،وبين إصرار الحكومة على نفاذ هذا القانون المهدر لحياة الملايين من المستأجرين وأسرهم والمدمر- بالتالي -للانتاج الزراعي والاقتصاد القومي.

واستخدمت الحركة الفلاحية -والقوى الديمقراطية-في هذه المعركة، جميع الوسائل الدستورية المتاحة، من جمع توقيعات وعقد ندوات ومؤتمرات وخطب في الجوامع وتشكيل وفود لمقابلة المسئولين وتوسيع الحملة الاعلامية المكثفة لكشف المخاطر على المجتمع المصري بأسره من تنفيذ القانون وتقديم مشروعات قوانين بديلة لمجلس الشعب.. إلى آخر هذه الصور من أساليب النضال والتي تزايدت حدتها منذ ديسمبر ١٩٩٦ بعد أن بدأت وزارة الزراعة في اتخاذ الاجراءات الفعلية لنقل الحيازات من المستأجرين إلى الملاك.

ولقد برزت خلال عام ١٩٩٧ مظاهر هذه الحركة النضالية فيما يلي:

*** جمع حزب التجمع واتحاد الفلاحين لحوالي ٣٠٠ ألف توقيع من الفلاحين الرافضين لهذا القانون والمطالين بالغائه.**

* المؤتمر الفلاحي الحاشد الذي شارك فيه أكثر من ٧ آلاف فلاح- من جميع قرى الجمهورية- لاعلان رفضهم ومقاومتهم لهذا القانون ، هذا المؤتمر الذي عقده اتحاد الفلاحين وحزب التجمع في ٣٠ أبريل.

* انضمام العديد من القوى السياسية والديمقراطية والشخصيات الوطنية ، لحركة مناصرة الفلاحين في معركتهم العادلة ضد نفاذ هذا القانون ، وقيام لجنة **تنسيق مركزية بين أحزاب التجمع والناصري والعمل والقوى الاشتراكية واليسارية ، لمتابعة ودعم حركة الفلاحين من أجل حقهم في العمل والحياة.**

.. ولكن الحكومة أصرت على تنفيذ القانون ومواجهة حركة الرفض الفلاحية بمختلف الأساليب ، بما فيها المقاومة العنيفة

للتحرك الفلاحي الديمقراطي السلمي ،مما أدى إلى استشهاد العشرات من الفلاحين- المتمسكين بحقهم في العمل والحياة- وحبس المئات منهم ومن أبنائهم ،واستخدام جميع أساليب الاساءة المادية والمعنوية تجاههم.

ونجحت الحكومة وكبار الملاك في تدمير الزراعة المصرية لصالح الاعتماد على الخارج ، ولكن- في نفس الوقت -يكون واهما وقاصرا في استدلالاته وحساباته، من يحاول اختزال القضية في مقولة «إن الفلاحين -والقوى السياسية التي ناصرتهم -قد تم هزيمتهم في تلك المعركة بدليل أن القانون قد تم تطبيقه رغم أنفهم».

فالنظرة الموضوعية تؤكد أن الفلاحين والقوى السياسية التي وقفت معهم في معركتهم العادلة- قد خاضوا معركة شريفة وشاقة بذلوا فيها الجهد- بل والحياة- ولكن في ظل توازنات قوى وأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مواتية، ما كان لهم- من خلالها - أن يحرزوا فيها الانتصار النهائي ، ولكنهم- باليقين العلمي وليس بالوهم العاطفي- لم يهزموا فيها ، بل حققوا العديد من المكاسب الهامة:

*** استمرارية العقود الزراعية بين الفلاحين والدولة في الأراضي المملوكة لها (الاصلاح الزراعي والأوقاف ومصلحة الأملاك الأميرية) ، وبدون زيادة في القيمة الإيجارية.**

*** التخفيف -نسبيا-من حجم الشراسة التي كان الكثيرون من كبار الملاك ومن يدعمهم ويساندهم ، يرتبونها لسحق المستأجرين.**

*** إقرار الحكومة بالحجم الحقيقي -والخطير- للقضية** (مليون و٦٠٠ ألف عقد ، في مليون و٢٠٠ ألف فدان) ،على عكس ما كان يصر عليه د. والي من ضآلة المشكلة (١٥٠ ألف عقد، في ٢٥٠ ألف فدان).

ولقد كان للاقرار بالحجم الحقيقي للمشكلة ، أثره الكبير بالنسبة للعديد من القوى المؤثرة- سياسيا وإعلاميا وبحثيا- التي قررت على ضوء ذلك إعادة النظر في مواقفها السابقة من الموضوع والتي بنيت على أرضية الزعم بالمحدودية الشديدة للقضية ومترتباتها.

وتتضح أهمية تغير موقف هذه القوى ،من خلال إدراكنا أن قضية العلاقة الايجارية الزراعية لم تحل -ولن تحل- من خلال ذلك القانون أو غيره- ،ولكنها ستبقى وتتفاقم ومع استمرار -واقع الملكية الغائبة في الريف المصري.

* الفرز الحقيقي- على ضوء الواقع المعاش- الذي اتضح بجلاء لكل الأحزاب والقوى السياسية في مصر من خلال هذه المعركة .. من يقف بصدق وشرف مع الحقوق المشروعة والعادلة للفلاحين، ومن يتصدى بعنف-رغم ما يرفعونه من شعارات مضللة -لحقهم في الأرض والكرامة والحياة.

وإصرار الفلاحين- الحاسم بمدى حدة تضحياتهم في هذه المعركة- أن يكون موقفهم السياسي عامة والانتخابي خاصة ،على ضوء ذلك الفرز.

* والأهم من كل ذلك ، هو اكتساب الفلاحين- بالثمن الغالي الذي دفعوه في هذه المعركة - المزيد من الوعي بالواقع المجتمعي والطبقي والسياسي الذي يعيشون في إطاره ، وإدراكهم لضرورة بذل الكثير من الجهد لتوحيد قواهم الذاتية في اتحادهم- وكافة المؤسسات الديمقراطية المدافعة عن حقوقهم -حتى يستطيع نضالهم الديمقراطي أن يكون في مستوى هذا الواقع المضاد لمصالحهم ، وأن يؤتي بثمرته الحقيقية الموازية لطاقتهم الكبيرة وتضحياتهم المتواصلة.

نحو إصلاح زراعي جديد

لاشك أن الحركة الفلاحية- والقوى التقدمية والديمقراطية المناصرة لها- كان لزاما عليها أن تضع- في مواجهة مخطط تدمير الزراعة والفلاح- توجهاتها النضالية من أجل قيام إصلاح زراعي جديد.

أ- المهام العاجلة

١- قيام حركة تعاونية زراعية حقيقية ،من خلال:

* صدور قانون جديد للتعاون الزراعي يكفل تنفيذ ما نص عليه الدستور المصري من ضرورة حماية ودعم وتطوير الحركة التعاونية الزراعية ،لصالح الفلاحين والإنتاج الزراعي.

* وجود بنك خاص للتعاون الزراعي ، لتمويل الحركة التعاونية في مجالي الإنتاج والتسويق ، وتقديم الائتمان اللازم للفلاحين بأسعار فائدة مواتية.

* اعطاء الأولوية للحركة التعاونية الزراعية ، بالنسبة للتعامل في مستلزمات الانتاج الزراعي.

٢- استمرار العلاقة الايجارية الزراعية على أسس نقدية متوازنة ، بما يتطلب :

* تدخل الدولة لفترة انتقالية ، لتقنين حد أقصى للقيمة الايجارية وحد أدنى لمدة سريان العقد.

* تيسير عملية اقتراض المستأجرين من بنك التنمية والائتمان ، بما يمكنهم -فعليا -من شراء الأرض المؤجرة التي يرغب المالك في بيعها ، ويكون ذلك بعدم زيادة سعر الفائدة عن٥٪ وأن تكون المدة المحددة لسداد المستأجر أو ورثته للقرض ٣٠ سنة.

* التزام الحكومة بما هو وارد في نص القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ، بتوفير أراض جديدة مستصلحة للمستأجرين المضارين من القانون.

٣- توفير سبل الحياة الإنسانية للفلاح ، وتطوير القرية المصرية، بما يعني :

* نشر مظلة التأمينات الاجتماعية والصحية- بشكل جدي -على جماهير الفلاحين.

* كفالة ظروف العمل الملائمة -اقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا -لعمال الزراعة والتراحيل.

* الاهتمام بتطوير القرية على كافة المحاور الاجتماعية والإسكانية والبيئية والتعليمية.

٤- وضع أسس التنمية الزراعية ،وذلك يستوجب:

* إعادة النظر في قضية التركيب المحصولي بهدف إعطاء أولوية لزراعة المحاصيل الرئيسية اللازمة للاستهلاك الغذائي أو للصناعة الوطنية.

مع تقديم الدولة جميع وسائل الدعم والتشجيع لزراع هذه المحاصيل ، بديلا عن استيرادها من الخارج بما يحمله ذلك من أعباء اقتصادية ومخاطر سياسية.

* المزيد من البحث العلمي والاقتصادي- على أعلى مستوى قومي -بالنسبة لمشروعات الاستصلاح الكبيرة- التي بدأت خطوات تنفيذها- بما يحقق مستهدفاتها الزراعية والاجتماعية من ناحية، وبما يضمن أن تصبح ثمارها للانسان المصري وليس لكبار المستثمرين والشركات متعدية الجنسية من ناحية أخرى.

* إنجاز مشروع كهربة الريف ، بما يؤدي- بالإضافة إلى الأهمية الاجتماعية- إلى إمكانية التحرك بخطوات جادة بالنسبة لقضية تصنيع الريف.

* الاهتمام الجدي بالثروة الحيوانية من كافة نواحيها (توفير العلف، المتابعة البيطرية..) ،مع دعم مشروع «البتلو» حتى يكون في صالح المستهلكين وعموم المربين ، وليس وسيلة لاثراء تجار العلف وكبار المربين.

* التعامل مع قضية الري ومياه النيل في إطار التوازن والمواءمة بين مصالح الفلاحين من ناحية وحماية ثروتنا المائية المحدودة من ناحية أخرى.

والتصدي لأي محاولات ترمي إلى

خصخصة مجاري المياه في مصر ، أو بيع مياه الري للفلاحين ، أو الانتقاص من انفراد ادارة الري المصرية في مقدرات مسئوليتها.

ب- البرنامج طويل المدى

أسس الاصلاح الزراعي الجديد

أولا: تنفيذ شعار« الأرض لمن يفلحها »:

ومن المهم أن ندرك- في هذا الشأن- أن هذا الشعار ليس جديدا على حركة التطور في المجتمع المصري . فمنذ نهاية الأربعينيات وأوائل الخمسينات رفع هذا الشعار - ومورس النضال السياسي والبرلماني والاعلامي من أجل نفاذه -ليس فقط من جانب المنظمات الشيوعية ، بل وأيضا من خلال العديد من القوى الاشتراكية والاصلاحية والليبرالية ، فهو ليس شعارا اشتراكيا بطبيعته ، بقدر ما يستهدف تصفية بقايا علاقات الانتاج ذات الطبيعة الاقطاعية والمتخلفة في المجتمع، وتوفير الفرص الأوسع أمام الاستثمار- الزراعي كعلاقة إنتاجية أكثر تقدماً ، ولهذا تم تطبيقه في الكثير من الدول ذات الأنظمة الاقتصادية والسياسية المتباينة.

ولعل تنفيذ هذا الشعار ، يكون كفيلا بما يلي:

١- الحل الجذري لمشكلة العلاقة الايجارية.

٢- زيادة الإنتاج الزراعي.

٣- التناغم مع شعار تصفية علاقات **الإنتاج الطفيلية غير المنتجة في المدينة.**

-ثانيا: قيام المزارع الانتاجية التعاونية الاختيارية:

ولعل ذلك المستهدف ، قد أصبح أدعى للنضال الديمقراطي من أجله ،والعمل على اجراء أوسع حوارات مع الفلاحين حوله من أجل قيامهم بتنفيذه ، لمعالجة سلبيات السياسات الزراعية الحالية التي رفعت يد الدولة عن العملية الزراعية وتركت الفلاحين نهبا لمافيات الاحتكار والسوق السوداء ، من ناحية، وبعد نفاذ القانون الجديد للعلاقة الايجارية الذي أدى إلى الزيادة الكبيرة في البطالة بين الفلاحين وإلى تدهور الناتج الزراعي ، وصولا إلى ما يتم السعي إليه من تركز الأرض في أيدي الشركات الاستثمارية الكبرى من ناحية أخرى . إن هذه المزارع الانتاجية التعاونية التي نأمل في قيامها -كمحور أساسي في الاصلاح الزراعي الجديد- تقوم على الأسس التالية:

١- ضرورة أن تكون أهلية واختيارية.

٢- ترتكز على ثلاثة محاور:

- احترام حق الملكية الفردية للملاك الصغار والمتوسطين المنضمين إليها.

- التقدير العادل -على أسس موضوعية - لقيمة عمل المنتجين فيها.

- الأسلوب الديمقراطي الحقيقي في إدارة شئونها.

٣- بامكانها- حالة قيامها كأسلوب متقدم في الإنتاج الزراعي- أن تؤدي إلى ما يلي :

* استخدام الميكنة الزراعية ، بما يزيد الانتاج ويطور الانتاجية.

* توفير إمكانات الحصول على مستلزمات الإنتاج والائتمان الضروري للزراعة دون استغلال للفلاحين.

* تشغيل الطاقات العاطلة من العمالة الريفية، وتوفير أفضل ظروف عمل لهم.

* حل مشكلة المستأجرين المطرودين من الأرض، وصغار الملاك غير القادرين على الاستمرار في القيام بعملية الإنتاج الزراعي.

* التسويق المجزي للمحاصيل وحماية الزراع من المخططات الاحتكارية.

٤- أن تكون وسيلة إنتاجية فاعلة، لمواجهة المخطط الأمريكي / الصهيوني على بلادنا والذي يستهدف في المجال الزراعي:

* التمكن من الأرض المصرية المنزرعة ، والتحكم -بالتالي -في غذاء الشعب واحتياجات الصناعة الوطنية.

* اتساع الفجوة الغذائية والمحصولية ، واستثمار ذلك في محاولات إهدار إمكاناتنا الاقتصادية من ناحية ،وفرض سياسات التبعية والتطبيع علينا من ناحية أخرى.

ثالثا: التنسيق الزراعي العربي:

في مواجهة المحاولات الحثيثة والمكثفة لأن تفرض على بلادنا -من خلال المسألة الزراعية- سياسات **«التبعية الاقتصادية»** للولايات المتحدة الأمريكية (بكل أخطارها على قرارنا السياسي المستقل) بالتحكم في احتياجاتنا وخاصة «القمح» ، أو «التطبيع» مع العدو الصهيوني تحت دعاوى الامكانات الاسرائيلية لدعم الزراعة المصرية، فلقد أصبح **«التنسيق الزراعي العربي»** ضرورة تاريخية ، بل هو «محور رئيسي للأمن القومي.. مهما كانت الخلافات العربية» ،كما يؤكد -بحق- الدكتور **عصمت عبد المجيد** الأمين العام لجامعة الدول العربية.

ولعله مما يستنفر الحركة الفلاحية والديمقراطية المصرية ، لأن تضع هذا المستهدف كمحور رئيسي للإصلاح الزراعي المصري الجديد ، ادراك أن كافة إمكانات هذا التنسيق موجودة وقائمة بدرجة عالية ، ولكنها للأسف الشديد -ونتيجة عدم التنسيق الزراعي العربي -مهدرة إلى أقصى المستويات:

* فمساحة الأراضي العربية القابلة للزراعة- فعلاً -حوالي ١٩٨ مليون هكتار، لا يزرع منها سوى نسبة ٢٨٪ فقط ، ولا يستغل من الأرض المنزرعة سوى ٨٪ لزراعة المحاصيل الدائمة.

* وكميات المياه السطحية (النهرية) -بخلاف الجوفية والمطرية- تصل إلى ٢٧٤ مليار متر مكعب سنويا ، لا يستخدم منها سوى ٥٠٪ ،وحتى هذه الكمية المستخدمة يتم إهدار ما لا يقل عن ٣٠٪ منها.

* وقوة العمل العربية تصل إلى ٨٠ مليون عامل تزيد بمعدل ٢٫٥ مليون سنويا ، في الوقت الذي انخفضت فيه عملية انتقال العمالة العربية- بين أرجاء الوطن العربي وبحجج ومبررات مختلفة -من أكثر من ٨ مليون إلى أقل من ٤ مليون.

رابعا: دعم الحركة الفلاحية الديمقراطية المنظمة:

لا يمكن قيام إصلاح زراعي جيد حقيقي إلا من خلال الدعم- بكل صوره- والتطوير- بمختلف وسائله- للحركة الديمقراطية المنظمة في المجال الفلاحي/ الزراعي ، والعمل على أن تصبح -حقا وفعلا -مؤسسات جماهيرية قوية قادرة على إنجاز وحماية هذا الإصلاح الزراعي وتوجيه إمكاناته لصالح الفلاحين والإنتاج الزراعي. وتتأكد هذه الضرورة ، بالنسبة لمؤسستين رئيسيتين:

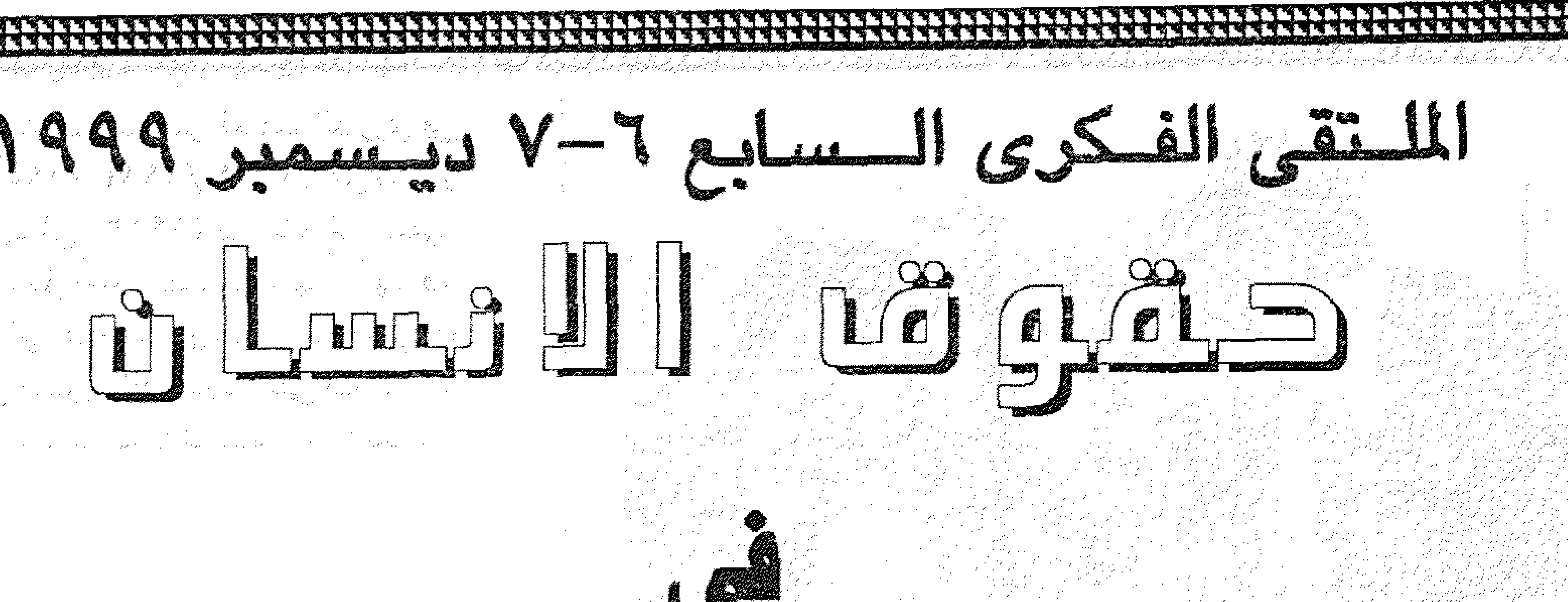
* الحركة التعاونية الزراعية ، واتحادها العام المركزي ،التي يجب أن تمثل الجناح الإنتاجي لهذا الإصلاح.

* واتحاد الفلاحين المصريين ، الذي نأمل أن يصبح الجناح الرقابي القادر على التعبير عن المطالب والمصالح الحقيقية للفلاحين.

.. وأخيرا:

فإذا كانت السياسات العامة في مصر- والسياسة الزراعية على وجه الخصوص- قد استطاعت على مدى الربع قرن الأخير أن تسقط الاصلاح الزراعي- كقانون وكانجازات- فإنها لم تستطع -وما كان لها أن تستطع- إسقاط النضال الفلاحي والديمقراطي الذي سيتواصل لصالح الفلاحين ومن أجل مصر.

دراسة



الملتقى الفكرى السابع ٦-٧ ديسمبر ١٩٩٩
حقوق الانسان

فى
دساتير البطريركية الثورية
بين
الجمهورية الرئاسية والجمهورية البرلمانية

صلاح عيسى



الملك فاروق الأول.. دستور ٢٣

لا تختلف دساتير العهد الثورى فى مصر (١٩٥٦/ ١٩٦٤/ ١٩٧١) عن دستور العهد الليبرالى (١٩٢٣) فى الاحتفاء بحقوق الإنسان ، بل لعلها تتميز عنها بأنها قد أضافت إلى هذه الحقوق، بعض ما لم ترد له إشارة فى دستور ذلك العهد .على صعيد الحق فى الحرية ، ثم أنها توسعت فى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على نحو يدعو للإعجاب ،حتى جمعت الفضل من أطرافه ،بحيث يجوز لنا نحن المصريين، أن نباهى الأمم بأننا عشنا ونعيش فى ظل دساتير نادرة المثال حقا بحيث يندر أن تجد بندا فى الاعلان العالمى لحقوق الإنسان ، والعهود الدولية التى صدرت تطبيقا له، لا تجده فى دساتيرنا الثورية ، وآخرها الدستور القائم الآن..

فى دستور العهد الليبرالى ،كما فى دساتير العهد الثورى ، سنجد احتفاء بالحق فى الحرية ، على نحو يبدو مثاليا ، فهى تحتفظ للمصريين بالحق فى الحرية الشخصية والحق فى الخصوصية وتضمن لهم حرمة المنازل وتطلق حرية الاعتقاد وحرية القيام بشعائر الأديان والعقائد ولا تجيز القبض عليهم أو محاكمتهم أو معاقبتهم إلا وفقا للقانون ، ولا تجيز النص على تطبيق القانون بأثر رجعى **،وتحظر النفى الإدارى أو تحديد الإقامة ، وتضمن لهم حقوقا وحريات عامة واسعة ،منها** حرية الاجتماع **وحق تكوين الجمعيات وحق مخاطبة السلطات وحرية الرأى والصحافة.**

ثم إن دساتير العهد الثورى أضافت إلى هذه الحقوق ، حقوقا أخرى لم يتطرق إليها دستور ١٩٢٣ ،منها حظر إيذاء المتهم جسمانيا أو معنويا ، وأضافت إلى حرية الرأى والصحافة ، حرية البحث العلمى (دستور ١٩٥٦) وأضاف دستور ١٩٧١ إليهما حرية الإبداع الأدبى والفنى والثقافى ،كما أضاف تفصيلات دقيقة تضبط نصوص المواد المتعلقة بالحرية الشخصية ،فاعتبرها «حق طبيعى» وحظر القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته» إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، يصدر من القاضى المختص أو من النيابة العامة ،وفقا لاحكام القانون ، وأناط بالقانون تحديد مدة الحبس الاحتياطى» (مادة ٤١) ،واعتبر الاعتداء على الحرية الشخصية أو حركة الحياة الخاصة أو الحقوق والحريات العامة ،جريمة لا تسقط بالتقادم ،والتزمت فيه الدولة بتعويض الذين يقع عليهم هذا الاعتداء (مادة ٥٧) .وحظر إجراء أى تجربة طبية أو علمية على أى إنسان بغير رضائه(مادة ٤٣).

وبينما اقتصر دستور العهد الليبرالى ، على مادة واحدة ، تضمن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، هى النص على مجانية التعليم الإلزامى ،فقد توسعت دساتير العهد الثورى ، فى هذه الحقوق ، بل وأفردت لها بابا خاصا منذ دستور ١٩٥٦ ، بعنوان «المقومات الأساسية للمجتمع» انقسم إلى بابين فى دستور ١٩٧١ ،كفل كلاهما للمصريين **تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومستوى لائقا من المعيشة أساسه تهيئة الغذاء والمسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية ،وحماية الأمومة والطفولة ،والتزمت الدولة بالعمل على التيسير بين عمل المرأة وواجباتها الأسرية، وكفلت للمصريين المعونة فى حالة الشيخوخة والمرض والعجز عن العمل.**

والحقيقة أننا نظلم العهد الثورى ، إذا أنكرنا أن المصريين تمتعوا فى ظله بجانب كبير من الحقوق الاقتصادية .. والاجتماعية التى يكفلها لهم الاعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وتوابعه ،والتى نصت عليها دساتير هذا العهد ، بل وتمتعوا كذلك ،ولا يزالون يتمتعون ، بجانب كبير من الحقوق والحريات السياسية التى تكفلها لهم تلك المواثيق ..وكان ذلك فى الحالتين مشروطاً بشرط واحد وأساسى وبسيط جدا .

فقد كانت حرية الرأى والتعبير والنشر والصحافة والتظاهر والإضراب والبحث العلمى مكفولة لكل مواطن يمارس هذه الحريات لإعلان تأييده للحاكمين ،وللتعبير عن سخطه على الذين ينقدونهم وتنديده بأعداء الشعب الذين يعارضونهم ،والذين كانوا يتغيرون حين يغير الذين يحكمون اتجاهاتهم ، أو يهبط عليهم الإلهام فيقررون فض تحالفاتهم الدولية والعربية أو ينقلبون على سياسات أسلافهم.

وكانت الحرية الشخصية وحرمة المساكن والحق فى الخصوصية ،وحرية التنقل واحترام الجسد الإنسانى ،مكفولة كلها ، لكل مواطن **ما دام أنه لا يقحم نفسه فى الشأن العام، أو يبدى رأيا مخالفا للاتجاه العام أو يخرج عن الخط.**

وكان الحق فى العمل ،وفى المعاش ،وفى تولى الوظائف العامة ،وفى تكافؤ الفرص ،وفى العدالة الاجتماعية ،مكفولا لكل مصرى ، يعيش فى حاله ، ولا يتدخل فيما لا يعنيه ، ولا يشتغل بالأمور السياسية ، إلا على النحو الذى يريده منه الحاكمون ،وفى الاطار الذى يحددونه له.

وفيما عدا المادة الخاصة بحرية الاعتقاد ، فيندر فى دساتير العهد الثورى ، أن تجد مادة من المواد التى تضمن الحقوق والحريات العامة لا تحيل إلى قوانين تنظمها ، ويندر أن نجد فى تلك القوانين ، قانونا لا يهدر أصل الحق، ولا يشطب على ما منحه الدستور من حرية ، سواء كان العهد الثورى قد ورثه عن أسلافه ، أو كان قد استلهمه من مصادر كانت عادة من نوع **ديكتاتورية لويس بونابرت أو نازية هتلر ، أو فاشية موسولينى ، أو أوتوقراطية**



مبارك والسادات .. دستور ١٩٧١

سالازار.

وللإنصاف فإن دساتير العهد الثورى لم تهدر من مواد الاعلان العالمي لحقوق الإنسان سوى مادة واحدة هي المادة ٢١ التي تنص على أن «لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشئون العامة لبلده ، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون في حرية .. ولكل شخص بالتساوي مع الآخرين ،حق تقلد الوظائف العامة، وإرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم ، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة ،تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة ، بين الناخبين بالتصويت السرى أو باجراء مكافئ من حيث ضمان التصويت».

ومع أن دساتير هذا العهد جميعها ،كانت تنص على أن الأمة مصدر السلطات ،والسيادة للشعب ،وأضاف الدستور القائم «السيادة للشعب وحده ،وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ، ويصون الوحدة الوطنية ، على الوجه المبين للدستور» . إلا أن نصوص الدستور نفسه ،والقرائن التي تستند اليه والأعراف تؤكد حقيقة واحدة ،هي أن المقصود -في التطبيق- بهذا الشعب ،هو السلطة التنفيذية ، أو بمعنى أدق هو الرئيس !.

وتلك هي مشكلة حقوق الإنسان مع دساتير العهد الثوري

(٢)

على الرغم من مرور ما يزيد على قرن من الزمان ،على صدور أول دستور مصرى كامل عام ١٨٧٩ ، **يصعب القول بأن مصر قد تمتعت بحكم دستوري صحيح ، أو مستقر حتى اليوم.**

فقد ألغى تطبيق الدستور الأول بمجرد الانتهاء من إعداده ، وألغى الدستور الثاني- الذي صدر عام ١٨٨٢- بعد أقل من عام على صدوره ، واستبدل -في ظل الاحتلال- بقانون أساسي نظامي ، وبهيئات نيابية محدودة السلطة هي« مجلس شورى القوانين» و«الجمعية العمومية» عاشا لمدة ثلاثين سنة ، ثم اندمجا -في العام الأخير منها -١٩١٣- في هيئة واحدة ، لم تزد سلطاتها عما كان لهما من سلطات ، هي «الجمعية التشريعية» التي أدركتها الحرب العالمية الأولى فتوقفت اجتماعاتها.

وتعرض دستور ١٩٢٣- وهو أهم الثمار- التي خرج بها الشعب المصرى من



أحمد عرابي.. دستور ١٨٨٢

ثورة ١٩١٩- لثلاثة انقلابات عطلت تطبيقه لمدة تصل إلى تسع سنوات ،خلال الأعوام الثلاثين التي عاشها إلى أن الغى عام ١٩٥٣.

ومنذ ذلك الحين ،عاشت مصر بلا دستور ، أو حكمت باعلانات دستورية ، أو بدساتير انفردت السلطة التنفيذية بوضعها ،وفصلتها على مقاسها ،كما هي الحال في الإعلانات الدستورية التي صدرت في أعوام ١٩٥٣و١٩٥٨ و١٩٦٢، ١٩٦٤ ،وحتى في الدستورين الدائمين اللذين لم يطبق أولهما- وهو دستور ١٩٥٦ -سوى عام واحد ، بينما لا يزال الثاني- وهو دستور ١٩٧١ قائما حتى اليوم ، ومع ذلك يصعب القول بأنه يطبق فعلاً ، بصرف النظر عن مدى ما يتصف به من ديمقراطية.

وخلال ذلك القرن ،كان الصراع الدستوري ، يدور دائما حول العلاقة بين السلطات والتوازن بينها .وكانت رغبة السلطة التنفيذية- سواء كان الذي يحوزها خديويا أو معتمداً بريطانيا أو ملكاً أو رئيسا للجمهورية ، وسواء كان رجعيا أو ثوريا- في أن تدمج كل السلطات فيها ،هي السبب الرئيسي وراء الغاء الدساتير والانقلاب عليها واستبدالها بغيرها والاستغناء عنها نهائيا ، ووراء صياغتها على نحو تفتقد معه للحد الادنى من شروط الدساتير ،وإصدارها لمجرد الحفاظ على الشكل ، أو توقياً لنقد الآخرين ، أو لمجرد كسب معركة سياسية ضد أطراف أخرى في صراع على السلطة.

وهكذا **شكل الخديو اسماعيل أول مجلس للنواب (١٨٦٦) لكى يطمئن الدائنين الاوربيين إلى أنه يقترض باسم الأمة التي تضمن لهم سداد ديونهم** ، ووافق على إصدار الدستور لكي يستعين بممثلي الأمة على الدول الأوربية التي شاركته حكم مصر ، وسيطرت على ميزانيتها ، لكي تسترد حقوق دائنيها .. وأوقف ابنه الخديو توفيق تطبيقه .. لأنه كان يعتقد- كما قال بعد للزعيم «أحمد عرابى» حين طالبه أثناء مظاهرة ٩ سبتمبر الشهيرة بتشكيل مجلس للنواب- أنه قد ورث حكم البلد عن آبائه وأنه «خديوى البلد ويعمل زى ما هو عاوز».. وكانت قناعته بذلك ، هي التي دفعته للمماطلة في إصدار دستور ١٨٨٢ ، والترحيب باقتراح اللورد دوفرين- الذي أوفدته بريطانيا إلى مصر بمجرد احتلالها لها ، لكي يدرس أوضاعها ويقترح نظما للحكم تحل محل النظام الديمقراطي الذي أرسته الثورة العرابية -إلغاء الدستور وحل مجلس نواب الثورة واستبداله بنظم تمثيلية استشارية ،تفتقد للأساسين الذين بدونهما لا يكون الدستور ، دستورا : وهما سلطة التشريع وسلطة الرقابة.

وكان صراع الجالس على العرش ،مع حكومة الأغلبية على امتداد العصر الليبرالي (١٩٢٣- ١٩٥٢) يدور حول إصرار الملك ، على أن له حقوقا دستورية تهدرها الحكومات الوفدية ،وكان هذا «الاهدار» هو سبب الانقلابات الدستورية في عهد **الملك فؤاد** ، ومبرر تزوير الانتخابات في عهد **الملك فاروق** ، بعد أن وجد كلاهما- لدى أحزاب الأقلية- استعداداً للتسليم بأنه يملك ويحكم .. مقابل سماحه لها بأن تشاركه سلطة الحكم.

ولا تخرج الظروف التي صدر فيها الدستور المصرى القائم ، أو نصوصه أو تطبيقه ، عن هذه القاعدة العامة ،فقد ألغى دستور ١٩٢٣ في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، وتشكلت في ١٣ يناير ١٩٥٣- لجنة لوضع مشروع دستور جديد ، يمكن الأمة -كما قال بيان رئيس مجلس قيادة الثورة -من أن تصل إلى أهدافها ،حتى تكون بحق مصدر كل السلطات .. وفي ١٠ فبراير ١٩٥٣ ، صدر إعلان دستوري ،عن مجلس قيادة الثورة - يتضمن القواعد التي تحكم بها مصر خلال فترة الانتقال ، لكي يكون المنطق الذي قام عليه ،هو المنطق الذي **يعتمده العهد الثوري منذ ذلك الحين ،فقد جمع مجلس الوزراء بين السلطتين التنفيذية والتشريعية** ، **وجمع قائد الثورة بين سلطة السيادة وسلطة الحكم..**

ومع أن اللجنة التي شكلت لوضع دستور

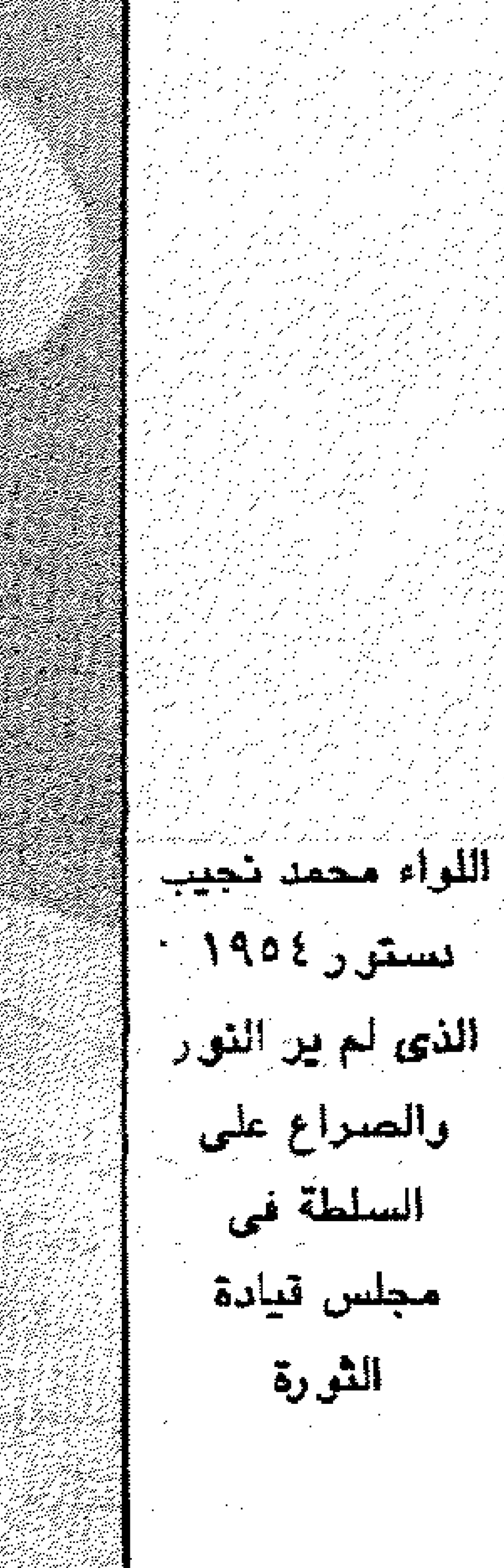
جديد ، يحل محل دستور ١٩٢٣ ، ويستند إلى نصوصه ، والتى عرفت باسم **«لجنة الخمسين»** نسبة إلى عدد أعضائها ،قد عينت بقرار من مجلس قيادة الثورة ، إلا أنها كانت تضم ممثلين لأهم ألوان الطيف السياسى والفكرى فى مصر آنذاك ، وربما حتى الآن .. فقد كان من بين أعضائها أربعة من حزب الوفد ، واثنان من حزب الاحرار الدستوريين ، واثنان من السعديين ، وثلاثة من الاخوان المسلمين ، وثلاثة من الحزب الوطنى ، واثنان من الحزب الوطنى الجديد ، وواحد من حزب مصر الاشتراكى ، وواحد من حزب الكتلة الوفدية.

كما ضمت ثلاثة من أعضاء اللجنة التى وضعت دستور ١٩٢٣ ، وعدداً كبيرا ممن شاركوا فى تطبيقه خلال السنوات الثلاثين السابقة ، ويعرفون ما به من ثغرات أدت إلى الصراع بين القصر وحكومات الأغلبية ،حول سلطة الملك وسلطة الأمة ، فضلا عن ثلاثة من رؤساء القضاء وعدد من ألمع فقهاء القانون الدستورى ، وثلاثة من رجال الجيش والبوليس المتقاعدين وشيخ الأزهر وبطريرك الأقباط ، وخمسة آخرين منهم.

ومع أن اللجنة قد استغرقت وقتاً طويلا فى إعداد مشروعها ، **بسبب الظروف السياسية المتقلبة التى شهدتها مصر فى تلك السنوات والتى أدت إلى اعتقال بعض أعضائها** ، إلا أن بعضا من هذه الظروف قد استحثتها لإنهاء عملها ،خاصة فى أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ .وكانت اللجنة قد وزعت أعضائها بين عدة لجان فرعية فى مقدمتها لجنة الخطوط الرئيسية ، التى ضمت ١٥ من أعضائها ، اختاروا من بينهم خمسة أعضاء لبحث نظام الحكم.

وفى ٢٤ مارس ١٩٥٣ اجتمعت هذه اللجنة الخماسية لتقرر باجماع الآراء ، وبعد استعراض النظامين الملكى والجمهورى ، أن يكون نظام الحكم جمهوريا ، وبعد أن قارنت بين الجمهورية الرئاسية والجمهورية البرلمانية، **قررت باجماع الاراء كذلك اختيار النظام الجمهورى البرلمانى ، على أن يكون تقرير هذا النظام عن طريق استفتاء الشعب.**

وفى أثناء ذلك، كان النفوذ الذى حققه اللواء **محمد نجيب** بين صفوف الشعب ، وبصفة خاصة بين صفوف الجيش ، قد بدأ يثير قلق أعضاء مجلس قيادة الثورة بزعامة **جمال عبد الناصر** ، خشية أن تغريه شعبيته





اللواء محمد نجيب دستور ١٩٥٤ الذى لم ير النور والصراع على السلطة فى مجلس قيادة الثورة

بالانفراد بالسلطة دونهم .وكان الحل الذى توصلوا إليه هو أن يعلنوا الجمهورية ، ويختار نجيب رئيسا لها ، وبذلك يضطر لترك منصبه كقائد عام للقوات المسلحة لأحدهم ، فيعود مركز الثقل ، ويفقد نجيب قوته ، ويسهل بعد ذلك التخلص منه.

ولم تفت المناورة على نجيب الذى قاوم هذا الاتجاه لأسابيع ، ثم اضطر فى النهاية للاذعان .. وأعلن مجلس قيادة الثورة -فى بيان له صدر فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ -إلغاء النظام الملكى ، واعلان الجمهورية، وتولى اللواء **محمد نجيب** رئاستها ،مع احتفاظه بالسلطات التى يكفلها له الدستور المؤقت ، على أن يستمر هذا النظام طوال فترة الانتقال وتكون للشعب الكلمة الأخيرة فى « تحديد الجمهورية » ، واختيار شخص الرئيس عند إقرار الدستور الجديد..

وبهذا أصبح مفهوما أن الحكم خلال فترة الانتقال سيكون جمهورياً رئاسيا ، يجمع شخص واحد فيه بين قيادة الثورة وبين رئاسة الجمهورية ، ويتولى - طبقا للدستور المؤقت- أعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير التى يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها ، وله حق تعيين الوزراء وعزلهم ،وهو يجمع فضلا عن سلطة السيادة وسلطة الحكم ،وبين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ، سلطة التشريع ، ويعاونه فى أداء مهامه مجلس مشترك يضم أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وأعضاء مجلس الوزراء ، ينظر فى السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ويناقش ما يرى مناقشته من تصرفات كل وزير فى وزارته.

ولان هذه التقسيم للسلطات ،كان مجرد مناورة ، تستهدف تقليص نفوذ **«محمد نجيب»** فان الاحتكاكات بينه وبين مجلس قيادة الثورة ، سرعان ما تجددت وتصاعدت ، إلى أن انتهت بأن تقدم باستقالته، فقبلها المجلس ، وقرر أن يبقى منصب رئيس الجمهورية شاغرا حتى انتهاء فترة الانتقال .. وأن يستمر المجلس فى تولى كافة سلطاته على أن يعين **جمال عبد الناصر** رئيسا للوزراء..

وفجر الاعلان عن قبول استقالة «نجيب» صراعا داخل القوات المسلحة، وانتهى بأن أصدار مجلس قيادة الثورة بيانا يؤكد فيه «أن قافلة الثورة مستمرة صفا واحدا يتقدمه الرئيس **محمد نجيب** رئيسا للجمهورية البرلمانية المصرية ».. وجاء فى البيان أن «مجلس قيادة الثورة برئاسة **البكباشى جمال عبد الناصر** ورئيس الوزراء «يناشد الجميع أن

يسدلوا ستار النسيان على الأزمة ، وأعلن «محمد نجيب» فى بيان منه قبوله دعوة مجلس قيادة الثورة ، بالعودة إلى رئاسة الجمهورية البرلمانية المصرية.

وكان ذلك أول تحديد لنوع النظام السياسى الذى تخضع له مصر خلال فترة الانتقال ،لأن الدستور المؤقت ،كان قد تجاهل الاشارة إلى نظام الحكم، بافتراض انه كان حتى صدوره ،لا يزال ملكياً دستورياً ، ولأن إعلان الجمهورية كان ينص صراحه على أن يتم تحديد نوع النظام الجمهورى ، بعد انتهاء فترة الانتقال واعلان الدستور ، بينما كان ما يمارس بالفعل شكلاً من أشكال الجمهورية الرئاسية.

وكان مفهوما من البيانات التى رافقت أزمة فبراير ١٩٥٤ ، أن الطرفان قد اتفقا على أن يقوم الحكم خلال فترة الانتقال على أساس الجمهورية البرلمانية ، فيكون نجيب رئيسا للجمهورية ، ويحتفظ عبد الناصر برئاسة الوزراء وقيادة الثورة.

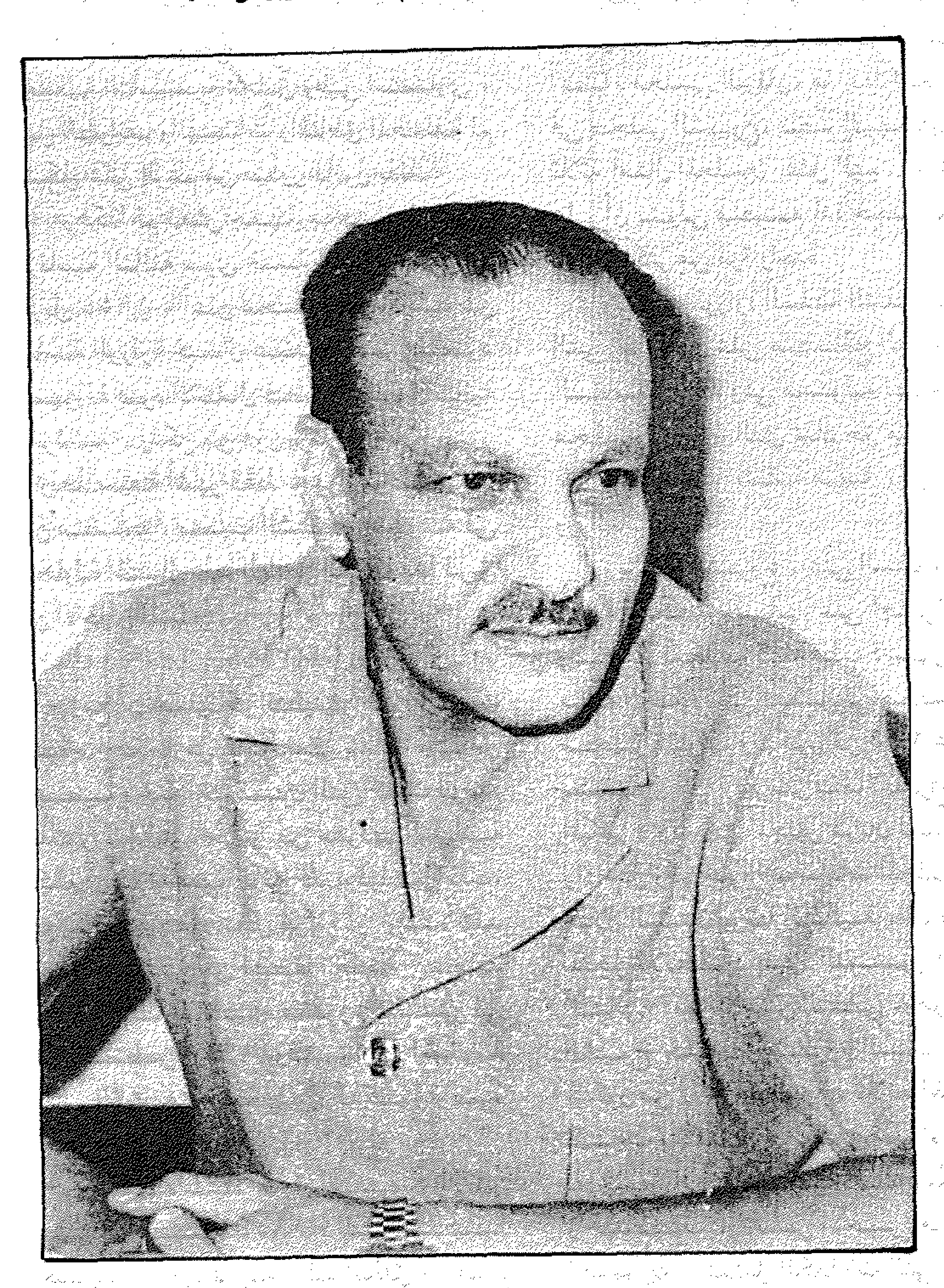
ويبدو أن نجيب ، قد وافق على ذلك ، من دون أن يعرف- بسبب تحديد إقامته-حجم التأييد الذى يحوزه داخل الجيش والشعب ، وطبيعة الازمة التى فجرتها استقالته .. ولكنه لم يكد يسترد سلطته ويشعر بقوته حتى أدرك ان القسمة غير عادلة ، وانه عاد على أساس الشروط التى سببت استقالته ، بل إنه قد أضفى على تجريده من السلطات ، صبغة دستورية ، ففاجأ الجميع بأن أعلن فى أول خطاب له ، أمام الجماهير التى احتشدت لتهنئته ، بالعودة ، أنه قد تقرر أن تكون الجمهورية المصرية ، جمهورية برلمانية وأن تشكل قريبا جمعية تأسيسية تمثل مختلف هيئات الشعب،لتراجع نصوص الدستور ، بعد أن يتم وضعها ، وتؤدى مؤقتا وظائف البرلمان ، ثم تجرى الانتخابات وتعود الحياة النيابية إلى البلاد فى مدة أقصاها نهاية فترة الانتقال..

ومع أن الفكرة كانت قد نوقشت بشكل عرضى ، فى بعض اجتماعات مجلس الثورة التى حضرها نجيب ، إلا أن المجلس لم يكن قد أقرها ، ولم تكن من بين ما اشترطه نجيب لقبول العودة ،والاغلب انه طرحها ليساوم بها أعضاء المجلس على استرداد سلطاته ، وليجد له مؤيدين بين أفراد النخبة السياسية ، وبالذات حقه فى الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء وعلى تعيين قادة الكتائب والأولوية فى القوات المسلحة وعلى زيادة وحداته . واستفز ذلك مجلس القيادة الذى قرر أن يدخل معه فى مزايدة ديمقراطية ، لكى يكشفه أمام الشعب ، انتهت بصدور قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ الشهيرة ، التى تقضى باتخاذ الاجراءات لانتخابات جمعية تأسيسية بطريق الاقتراع السرى العام والمباشر ، لتقر مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الخمسين ، ولتمارس اختصاصات البرلمان الجديد وفقا لاحكام هذا الدستور.

ولم تعش الجمهورية البرلمانية لفترة الانتقال سوى أسبوع واحد ، إذ ما لبث **محمد نجيب** أن ابدى استعداده لسحب مطالبه إذا أعيد الوضع إلى ما كان عليه قبل استقالته ، ووافق **عبد الناصر** على أن يتنازل له عن رئاسة الوزراء ، ورئاسة مجلس قيادة الثورة ليجمع نجيب بينهما وبين منصب رئيس الجمهورية.

ولم يكن فى استطاعة أحد الطرفين ، أن يسحب قرارات انتخاب الجمعية التأسيسية وإعادة الحياة النيابية ، ليس فقط لانها كانت قد اجتذبت إليها مؤيدين داخل النخبة السياسية فى الأحزاب والنقابات المهنية وبين طلاب الجامعات ، خاصة بعد رفع الرقابة على الصحف ، ولكن-كذلك لأن نجيب أصبح يدرك أنه يستمد سلطته التى استعادها ، من

طارق البشرى.. دستور (١٩٥٤).. دستور ليبرالى صرف



مجلس قيادة الثورة ، ويمارسها بواسطته ، وأنها ستظل مهددة ، ما لم تستند إلى تفويض شعبي..

لكن مجلس قيادة الثورة ، نجح خلال الأسابيع الثلاثة التالية في أن يغير موازين القوى لمصلحته داخل القوات المسلحة ، وبين جماهير العمال والفلاحين ، الذين استشعروا الخوف من ضياع ما حققته لهم الثورة من مكاسب إذا ما عادت الحياة النيابية للبلاد ، وخاصة عندما واصل المجلس مزايدته على الديمقراطية ، فاصدر قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ ، التي أعلن فيها السماح بقيام الاحزاب ، وحل نفسه يوم ٤ يوليو ١٩٥٤ ، وهو ما استفز المقاومة داخل القوات المسلحة ، لينتهي الأمر بقرارات ٢٩ مارس ١٩٥٤ ، التي أجلت تنفيذ قرارات ٥ ،٢٥ مارس ١٩٥٤ ،حتى نهاية فترة الانتقال ، واستبدلت الجمعية التأسيسية بمجلس وطني استشاري ، يمثل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة لم يشكل على الرغم من صدور قانون بذلك.

وهكذا لم تعش جمهورية فترة الانتقال الرئاسية الثالثة سوى خمسة أسابيع ،ففي ١٧ أبريل ١٩٥٤ ، أعلن محمد نجيب تخليه عن رئاسة الوزارة لجمال عبد الناصر ،لتعود جمهورية فترة الانتقال فتصبح- للمرة الثانية -برلمانية ، ولكن من دون برلمان ، وبلا دستور ، **وبعد سبعة أشهر فقط ، عزل محمد نجيب عن منصبه ، بسبب الشك في ضلوعه في محاولة اغتيال عبد الناصر التي نفذها فريق من الاخوان المسلمين.**

(٣)

ومع أن عمليات التطهير التي أعقبت انتهاء أزمة مارس ، كانت قد شملت ستة من أعضاء لجنة الخمسين التي كلفت بوضع الدستور الجديد ، حرموا من حقوقهم السياسية ،كما أن ثلاثة منهم كانوا قد توفوا قبل ذلك، ولم يعين من يحل محل هؤلاء أو أولئك، فقد واصل من تبقى من أعضاء اللجنة ، عملهم ،حتى استطاعوا انهاء **مشروع الدستور في ١٥ أغسطس ١٩٥٤ ،وقدموه إلى الحكومة** ،التي ألقت به -كما يقول الدكتور وحيد رأفت -في سلة المهملات.

ويذهب الأستاذ طارق البشري ، إلى أن مشروع دستور ١٩٥٤ ، الذي أخذ بمبدأ الجمهورية البرلمانية ، قد انطلق من منزع ليبرالي صرف ، ووضع صياغات رفيعة المستوى حقا ، تضمن للبرلمان ، أن يكون مؤسسة الحكم الرئيسية التي تدور حولها كل سلطات الدولة ، ووقف في وجه أية محاولة يقوم بها رئيس الدولة للتغلب على سلطات الأمة ممثلة في مجلس النواب.

وطبقا لنصوص المشروع التي يكاد الاستاذ البشري ، يكون الوحيد الذي أطلع على نسخة كاملة منه ،**فإن رئيس الجمهورية ، لا يملك سلطة منفردة قط ، فهو يتولى جميع سلطاته بواسطة وزرائه ، وتوقيعاته لا تنفذ إلا أن يوقع معه رئيس الوزراء والوزير المختص . والسلطة الوحيدة التي يستقل بممارستها ، هي سلطة تعيين رئيس الوزراء الذي لا يستطيع أن يباشر مسئولياته أو يستمر في آدائها ، إلا حين يحصل على ثقة مجلس النواب ، وسلطة تعيين خمس أعضاء في مجلس الشيوخ.**

ونص المشروع على أن يختار رئيس الجمهورية ،مجمعاً انتخابياً يتشكل من أعضاء مجلسي البرلمان، ما عدا الخمس المعين في مجلس الشيوخ، تنضم إليها هيئة تضم ثلاثة أمثال المجلسين ،تمثل الهيئات المحلية.. على أن يتولى منصبه لمدة خمس سنوات لا تتكرر أكثر من مرة واحدة.

وتتولى الوزارة السلطة التنفيذية ، وهي التي تهيمن على مصالح الدولة وتوجه السياسة العامة وهي مسئولية تضامنية أمام مجلس النواب ، الذي يملك حق منحها الثقة ،وحق سلب هذه الثقة منها ، أو من أحد وزرائها.

ويؤكد المشروع ، على السلطة المنفردة للأمة وللجهاز النيابي على أجهزة الحكم ، ويستبعد امكانية قيام قطب دستوري يناوئ سلطة الأمة ، التي تتمثل في مجلسين هما: مجلس النواب ويتكون من ٢٧٠ عضواً ينتخبون كل أربع سنوات بالاقتراع السري المباشر ، ولا يحل المجلس مرتين لسبب واحد ، وإذا حل ولم تجر انتخابات المجلس الجديد خلال الستين يوما التالية ، عاد المجلس المنحل للانعقاد بقوة الدستور في اليوم التالي. أما المجلس الثاني ،وهو مجلس الشيوخ ،فقد نص مشروع الدستور على أن يتكون من ١٥٠ عضوا ، ثلاثة أخماسهم تنتخب بالاقتراع السري العام المباشر ،والخمس الرابع تنتخبه النقابات والغرف والجمعيات ،والخمس الأخير يعينه رئيس الجمهورية ، لتمثيل الكفاءات التي تعزف عن خوض الانتخابات..

ولرئيس الدولة أن يحل مجلس النواب ، ولكن بشرط أن يترتب على حل المجلس سقوط الوزارة تلقائيا وبحكم الدستور .. ويشكل رئيس مجلس الشيوخ وزارة محايدة تجري الانتخابات .. ثم يعود إلى منصبه فور انتهاء هذه المهمة .. وتطرح الثقة بالوزارة الجديدة ، أمام المجلس الجديد.

وشددت نصوص الدستور على استقلال السلطة القضائية ، ودعمت هذا الاستقلال بالاعتراف بحقها في أن تنفرد بتنظيم شئونها ، وحددت تشكيل المجلس الأعلى للقضاء من رؤساء الهيئات القضائية بحكم وظائفهم ،**وحظرت على القضاة أن يتولوا الوزارة قبل مضى عام على تركهم مناصبهم** ، وضمن مشروع لجنة الخمسين استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية ، بالنص على أن ينتدب النائب العام من بين مستشاري محكمة النقض.

وأوجب المشروع أن يتولى القضاة التحقيق في الجنايات وجرائم السياسة والرأي والصحافة ، وخول السلطة القضائية حق الاشراف على رجال الضبط القضائي ، وجعل لمجلس الدولة ولاية عامة في المنازعات الادارية ، وشكل للمجلس هيئة تدير شئونه ، ونص على تشكيل محكمة دستورية عليا ، تتألف من تسعة أعضاء ، يختار رئيس الجمهورية ثلثهم ، ويختار البرلمان الثلث الثاني- وتختار السلطة القضائية الثلث الثالث..

وتمثل الوجه الآخر من ليبرالية مشروع لجنة الخمسين وديمقراطيته في **اطلاقه للحريات الشخصية وتأكيده على ضماناتها** ، وعدم تقييده لها إلا في حالات مخصوصة ،كالقبض في حالة التلبس ، وشرط لذلك سماح القانون وإذن القاضي .. ولم يخول للسلطة التنفيذية أن تنفرد باتخاذ إجراء يقيد حرية الافراد.

وفيما يتعلق بالحريات العامة ،فقد **أطلق المشروع حرية الصحافة والطباعة ومنع تقييدها بأي قيد أو فرض الرقابة عليهما** ،وحظر إنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها أو مصادرتها بالطريق الاداري ، **وأباح حرية الاجتماع ومنع الشرطة من حضور الاجتماعات العامة ، ولم يقيدها** إلا بأن تكون لغرض سلمي ودون حمل السلاح وبألا تتنافى مع الآداب العامة ، وأباح المواكب والمظاهرات في حدود القانون .. وأباح تأليف الجمعيات والأحزاب من دون سابق إخطار أو استئذان، ما دامت الغايات والوسائل سلمية



جمال عبد الناصر .. الانفصال والقيادة الجماعية!!

وشرط للقانون الذى يصدر بتنظيم الأحزاب ان تجرى أحكامه على أسس ديمقراطية ودستورية ،وعلى أساس الشورى وحرية الرأى ، وأن تكون الأحزاب بعيدة عن النفوذ الأجنبى.

وكان منطقيا أن يتجاهل مجلس قيادة الثورة مشروع دستور ١٩٥٤ تماما إذ كانت الفترة التى مضت بين تشكيل لجنة الخمسين وبين إعداد المشروع قد حسمت الصراع السياسى فى البلاد لصالح استمرار الثورة ، بل إن المشروع نفسه قد تجاهل أن هناك ثورة ، ولم يراع ان شرط السن الذى وضعه ، فيمن يتولى رئاسة الجمهورية ،وهو ٤٥ عاما ، لا ينطبق على زعيم هذه الثورة الذى كان انذاك فى السادسة والثلاثين من عمره..

(٤)

والغالب أن الصراعات المكتومة ،والتشرذم الذى كان يعانيه مجلس قيادة الثورة ،كانا وراء **اعلان الرئيس عبد الناصر المفاجئ ، فى خطاب له ، ألقاه فى ١٩ مايو ١٩٥٥ ، عن انتهاء فترة الانتقال فى موعدها المحدد لها فى يناير ١٩٥٦ وعودة الحياة النيابية**، وبرر عبد الناصر اعلانه لذلك من دون أن يتشاور مع زملائه ، بأنه أراد أن يقطع دابر الشائعات التى ملأت البلاد عن أن بعض أعضاء المجلس ، يلحون فى إنهاء فترة الانتقال ، وعودة الحياة النيابية بينما تعارض أغلبية المجلس فى ذلك..

ومع أن عبد الناصر ، وجه الدعوة لكل صاحب رأى أو فكر لأن يبدى رأيه فى مضمون الدستور القادم ، وأعلن إلغاء الرقابة على الصحف فى كل ما يتعلق بابداء الرأى حول نظام الحكم بعد فترة الانتقال ، إلا أنه كان قد حسم مسبقا فى الخطاب عدداً من أهم القضايا التى تتعلق بهذا النظام ، إذ أعلن أن برلمان ما بعد فترة الانتقال لن يكون برلمانا حزبيا ، بل سوف يقوم على تمثيل الطوائف المهنية والعمال والفلاحين ، ويعمل للمواطن وللأغلبية وليس لرأس المال أو للاقطاع ، ولا يخضع لتوجيه أى قوة خارجية شرقية كانت أو غربية.

ولأن عملية التطهير التى أعقبت أزمة مارس ١٩٥٤ ،كانت قد صفت أهم الهيئات والمؤسسات والشخصيات المدنية والعسكرية التى ساهمت فى الحوار حول مستقبل الديمقراطية، ومنها **نقابتا المحامين والصحفيين ومجلس الدولة والجامعات ، فضلا عن نشطاء التيارات السياسية الرئيسية الذين وضعوا رهن الاعتقال** ، فان الحوار لم يجد اقبالا واسعا على المشاركة فيه ، خاصة وأن «عبد الناصر» كان قد صادر على أهم جوانبه باعلانه أن البرلمان لن يكون حزبيا وأن الانتخابات لن تكون عامة.

وكما أن أحدا ممن شاركوا فى الحوار، لم يذكر مجلس قيادة الثورة بقرارات ٥ و٢٥ مارس ١٩٥٤ التى تقضى بانتخاب جمعية تأسيسية يعرض عليها مشروع الدستور ،فان قليلين هم الذين تذكروا - أو ذكروا- بالمشروع الذى وضعته لجنة الخمسين.

وتكشف اتجاهات المداولات التى أجراها مجلس قيادة الثورة حول نظام الحكم بعد فترة الانتقال خلال صيف ١٩٥٤ ،عن أن المجلس قد تحرر من كل الوعود والقرارات السابقة بشأن هذا الأمر ، بما فى ذلك مشروع لجنة الخمسين . وطبقا للتلخيص الدقيق الذى قدمه **عبد اللطيف البغدادى** فى مذكراته ، لهذه

المداولات فإن أعضاء المجلس لم يختلفوا حول ضرورة أن يكون للسلطة التنفيذية الأولوية على كل السلطات ، ضمانا لاستمرار الثورة . لكنهم اختلفوا فقط ، على من يشغل هذه السلطة: هل هو رئيس مجلس قيادة الثورة .. أم المجلس مجتمعا في صورة مجلس جمهوري يتولى رئاسته دوريا أحد أعضائه ،وكان المنطق الذي استند إليه الذين طالبوا بأن تمارس السلطة التنفيذية من خلال مجلس جمهوري يضم أعضاء مجلس قيادة الثورة، أن الثورة مستمرة ، وأن استمرارها يتطلب سيطرة ينبغي أن تتركز في أعضاء المجلس باعتبارهم أصحاب الثورة.

ومع أن عبد الناصر قد أقر هؤلاء على أن الثورة مستمرة ،وعلى أنه لا يجوز أن يسمح لأحد بأن ينادي بمبادئ غير مبادئها ، إلا أنه اعترض على القيادة الجماعية ،متذرعا بأن وجود عشرة قادة ، سوف ينتهي بإنشاء عشرة أحزاب لما قد ينشأ بينهم من خلافات ، ولالتفاف الأنصار حول كل منهم ..كما اعترض على كل تفكير ينتهي بتسليم السلطة التنفيذية لغيره ، سواء في صورة جمهورية برلمانية، يحتفظ برئاستها ، أو في صورة خليط بين الرئاسية والبرلمانية يتيح له التدخل استنادا إلى سلطاته كرئيس للجمهورية، إذا ما تجاوزت السلطة التنفيذية حدود أهداف الثورة ، إذ كان من رأيه-كما قال البغدادي- أن القوة دائما في يد السلطة التنفيذية ،وهو غير مستعد لأن يسلمها لأي قوة سواه ،حتى «لاتخبط منه البلد..

والحقيقة أن الخلاف كان قد حسم منذ تمكن عبد الناصر من السيطرة على السلطة التنفيذية قبل أحداث مارس ١٩٥٤ ،وفي أعقابها ، عن طريق الصف الثاني من الضباط الأحرار بما في ذلك سيطرته على الجيش عن طريق صديقه **عبد الحكيم عامر** ، فلم يجد أعضاء مجلس القيادة مفرا من التسليم بحقه في أن تنتقل السلطة التنفيذية إليه وحده ، على أن يستعين بمن يشاء منهم فيما يحدده لكل منهم من أدوار . وهكذا كلف عددا من القانونيين برئاسة مستشاره القانوني **«محمد فهمي السيد»** بوضع مشروع للدستور ، ناقشه المجلس ، وأقره، حيث أعلن في ١٦ يناير ١٩٥٦ وطرح للاستفتاء العام في ٢٣ يونيو ١٩٥٦ .. لتكون العلاقة التي صاغها بين السلطات هي الأساس إلى أخذت به كل الاعلانات الدستورية والدساتير المؤقتة



عبد الحكيم عامر.. رفع راية الديمقراطية عند كل صراع

والدستور الدائم القائم: جمهورية لا هي رئاسية ولا هي برلمانية ، ولكنها خليط بين الاثنين.. تعلو فيها السلطة التنفيذية على كل سلطة وتقود كل سلطة.

(٥)

والغالب أن المصادر التشريعية لدستور ١٩٥٦ ، ولما تبعه من إعلانات دستورية ودساتير مؤقتة أو دائمة ، قد أخذت من الدستور الأمريكي ، ومن التنظيمات السياسية التي طبقت في العهود النازية والفاشية والديكتاتورية كل ما منحته من اختصاصات للسلطة التنفيذية ، وأهملت وضعفت ما تقيمه من توازن بين السلطات ،وما تمنحه من اختصاصات لبقية السلطات ، وخاصة سلطة الأمة..

وكانت المسودة الأولى لدستور١٩٥٦-كما يشير البغدادي -تتضمن نصاً يقضي بألا يسمح بقيام الأحزاب، إلا بعد أن يصدر القانون المنظم لها ، وبناء على اقتراح من الحكومة ،وموافقة ثلثي أعضاء مجلس الأمة ،مما يفتح الباب أمام احتمال العودة إلى شكل من أشكال التعددية الحزبية في المستقبل. ومع أن هذا النص قد حذف من الدستور عند إعلانه ، إلا أنه مما يلفت النظر أن النص الخاص بأن « يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة »قد ورد ضمن الأحكام الانتقالية والختامية ، مما قد **يوحي بأن الأخذ بفكرة التنظيم الواحد ، كانت مؤقتة وليست دائمة.**

على أن السلطة التي منحها الدستور للاتحاد القومي ، بأن يتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، سرعان ما أصبحت ذات جاذبية خاصة ، لدى عبد الناصر ، الذي اختص نفسه في الدستور -كرئيس للجمهورية- بسلطة إصدار قرار بتكوين هذا الاتحاد .. إذ كان -كما قال صراحة بعد ذلك في أثناء مباحثات الوحدة الثلاثية- يؤمن بأن **الديمقراطية ينبغي أن تكون موجهة ، وأن** سلطة مجلس الأمة ، في الاعتراض على السياسات ينبغي أن تقتصر على التفاصيل لا الكليات وعلى أداء المنفذين للسياسات وليس على كفاءة واضعيها أو سلامة توجهاتها ، وأن على السلطة التنفيذية- التي هي السلطة الثورية- أن تتحكم في تشكيل مجلس الأمة، وأن يكون لها دور في توجيهه بعد انتخابه، ولذلك منح الاتحاد القومي الذي هو نفسه السلطة التنفيذية-سلطة الاعتراض على المرشحين لعضوية مجلس الأمة ، لكي يستبعد منهم المعارضين، ويخلي الدوائر للعناصر الأكثر موالاة ،حتى بلغ عدد الذين اعترض عليهم في انتخابات ١٩٥٧ ،حوالي نصف المرشحين ، وخلال الشهور القليلة التي مارس فيها المجلس سلطته ،كان ظل السلطة التنفيذية ماثلا بقوة في كل مناقشة تدور ، وتخرج عن الحدود المرسومة لدور المجلس..

(٦)

وكان هذا النمط من الديمقراطية الموجهة ، هو الأساس الذي قامت عليه الوحدة المصرية السورية في عام ١٩٥٨ ،فقد اشترط عبد الناصر لإتمام الوحدة ، أن يقوم نظام الحكم على الجمهورية الرئاسية غير الحزبية ،على عكس النظام الذي كان قائما آنذاك في سوريا ، والذي كان يقوم على جمهورية برلمانية تأخذ بالتعدد الحزبي تطبيقا للدستور السوري الصادر عام ١٩٥٠ ، وقبلت الأطراف السورية ذلك ، وضربت عرض الحائط باعتراضات خالد العظم وزير الدفاع السوري آنذاك ، الذي كان يرى ضرورة إتمام الوحدة استنادا إلى مبادئ دستورية واضحة ، تفصل بين السلطات وتوازن فيما بينها .. لكن موجة الحماس العارمة لاتمام الوحدة ، اسقطت وجهة نظره .. واستبعدته هو نفسه من خريطة السلطة طوال عهد الوحدة.

وهكذا فوض اتفاق الوحدة ، رئيس الجمهورية بوضع وإعلان الدستور المؤقت ،

الذى صدر فى ٥ مارس ١٩٥٨ ،ونص على أن يعمل به إلى حين اعلان موافقه الشعب على الدستور النهائى لدولة الوحدة ، الذى لم يحدد اتفاق الوحدة ، أو دستورها المؤقت ، موعداً لاعلانه ، أو جهة مسئولة عن وضع مشروعه ، ومع أن الدستور المؤقت لدولة الوحدة- الذى اقتبست مواده من دستور ١٩٥٦- قد انحاز إلى سلطة الرئيس على حساب سلطة الأمة ، بل ومنح الرئيس حق تعيين أعضاء مجلس الأمة الموحد على أن يكون نصفهم على الأقل من أعضاء مجلسى النواب السورى والأمة المصرى عند إتمام الوحدة ، إلا أن قرار تعيين أعضاء مجلس الأمة ، لم يصدر إلا بعد أكثر من عامين على إتمام الوحدة ،وفى ٢٣ يوليو ١٩٦٠ ، ولم يعقد هذا المجلس سوى دورة واحدة ، قبل أن يدركه الانفصال.

وفضلا عن أن هذا **الدستور المؤقت ، قد ابتدع النص الذى يصادر حق مجلس الأمة فى تعديل الميزانية ،وهو النص الذى انتقل بعد ذلك إلى كل ما تلاه من دساتير ، وصادر حق الوزراء فى الاشتراك مع الرئيس فى رسم السياسة العامة** ، فقد ابتدع كذلك- فكرة الهيئة الادارية التى تعاون الرئيس فى دراسة وفحص الموضوعات التى تتعلق بتنفيذ السياسة العامة لكل اقليم من اقليمى دولة الوحدة ، والتى عرفت باسم« **المجلس التنفيذى**» ثم تطور اسمها فيما بعد إلى« مجلس الوزراء» لينفصل الجانب الادارى من السلطة التنفيذية فيتولاه هذا المجلس ، بينما يظل الجانب السياسى والتنفيذى منها بين قبضتى رئيس الجمهورية باعتباره الحائز الأصلى لهذه السلطة ، يمارسها من دون مسئولية أمام مجلس الشعب ، بعد أن تم ابتداع هيئة تنوب عنه فى تحمل هذه المسئولية أمام ممثلى الأمة.

(٧)

وفى أعقاب الانفصال ، عاد **عبد الناصر** إلى فكرة الجمعية التأسيسية ولكن فى صورة قريبة من صورة التمثيل المهنى والنقابى، التى طرحها فى صيف ١٩٥٥ ، وعدل عنها فى دستور ١٩٥٦ ، بعد أن ثبت أنها فشلت حين طبقها موسولينى فى ايطاليا ، فشكل لجنة تحضيرية ، لوضع الأسس والقواعد التى ينتخب على أساسها مؤتمر للقوى الشعبية يضم ممثلين للطوائف والهيئات والنقابات التى تمثل قوى الشعب ، ويحدد من هم أعداء الشعب ممن يتوجب عزلهم سياسياً .. وعلى هذا الأساس تم انتخاب أعضاء المؤتمر ، من دون مشاركة هؤلاء الأعداء فى الترشيح أو فى الانتخاب ،وكان لافتا للنظر أن **مؤتمر القوى الشعبية الذى يفترض أنه يمثل الشعب وليس اعداءه ، قد وضع تحفظات قوية على مشروع ميثاق العمل الوطنى الذى قدمه إليه«عبد الناصر»** ليكون بمثابة دليل العمل الثورى .. وهو ما لا تفسير له إلا أحد احتمالين : إما أن يكون مشروع الميثاق غير معبر عن مطامح الشعب ، أو أن يكون المؤتمر مشكلا من أعداء الشعب!.

وفى أعقاب انتهاء المؤتمر وإقرار الميثاق ، أصدر الرئيس «عبد الناصر» -فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ -ما عرف باسم **«الاعلان الدستورى بشأن تنظيم سلطات الدولة»** ، الذى نص على بقاء أحكام الدستور المؤقت لدولة الوحدة سارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الاعلان ،حتى يتم وضع الدستور النهائى للدولة ، مما يجيز لنا معه ، أن نعتبر إعلان ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ تعديلا على ذلك الدستور .. اقتصر على تنظيم السلطة التنفيذية ، بما يؤدى -طبقا لما جاء فى ديباجة الاعلان ذاته -إلى تطبيق مبدأ **«القيادة الجماعية» الذى نص عليه الميثاق.**

وبمقتضى هذا التعديل تم الفصل بين سلطة السيادة -التى ظل الرئيس يتولاها -وبين السلطة التنفيذية ، التى يمارسها الرئيس من خلال مجلس الرئاسة «يقر جميع المسائل والموضوعات التى ينص الدستور المؤقت والقوانين والقرارات على اختصاص رئيس الجمهورية بها ، بما فى ذلك السياسة العامة للدولة» على أن يتولى المجلس التنفيذى -الذى يتكون من رئيس وزراء ونواب للوزراء -تنفيذ



أحمد بهاء الدين .. حوار مع السادات حول التعددية

(وليس وضع) السياسة العامة للدولة.

وبتشكيل مجلس للرئاسة ممن تبقى من أعضاء مجلس قيادة الثورة فى الحكم، مع اضافة ثلاثة من المدنيين ، يكون العهد الثورى قد عاد إلى الفكرة التى طرحت فى صيف ١٩٥٥ ، أثناء مداولات مجلس القيادة ، حول نظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال ، والتى تقضى بأن تنتقل السلطة التنفيذية إلى المجلس مجتمعاً- وليس للرئيس وحده- مع تسليم الطرفين ، بأن يكون للسلطة التنفيذية اليد العليا على بقية السلطات.. وهو ما يؤكده أن تعديل ١٩٦٢ -بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا- لم يعتبر مجلس الأمة من بين هذه السلطات ، ولم يعدل المادة الخاصة بطريقة تشكيله ،التى تقضى بأن يحدد الرئيس عدد أعضائه ، ويعينهم على أن يكون نصفهم على الأقل من أعضاء مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى- فى ضوء الظروف التى استجدت بعد الانفصال.

وفيما بعد قال عبد الناصر- إبان مباحثات الوحدة الثلاثية -إنه شكل مجلس الرياسة ، لعدم وجود مجلس للأمة ، ولكى يحل محل المجلس الأخير فى محاسبة الوزراء ،وهو ما يؤكده أن الإعلان جعل المجلس التنفيذى مسئولا أمام مجلس الرياسة . وبذلك أصبحت السلطة التنفيذية مسئولة أمام نفسها قد عبر عن نفسه بوضوح فى وثيقة دستورية.

والحقيقة أن مجلس الرئاسة ، لم يشكل بهدف تأكيد القيادة الجماعية- كما قيل وقتذاك- بل جاء تكرارا لمناورة اعلان الجمهورية فى عام ١٩٥٣ ، الذى كان الهدف منه تجريد اللواء محمد نجيب من سلطته على القوات المسلحة ،ولنفس الاسباب ..فقد أراد **عبد الناصر أن يجرد المشير عبد الحكيم عامر ،من سلطته الواسعة على القوات المسلحة ،** بعد أن أساء استخدامها فى أكثر من مناسبة ، فكان تفكيره فى إعادة مجلس قيادة الثورة على شكل مجلس جمهورى ، يتفرغ أعضاؤه لهذه المهمة ، ويتركون مهامهم التنفيذية الأخرى ، وبذلك يمكن شلح عامر عن منصبه العتيد على رأس الجيش.

ولما فشلت المناورة ، وأصر عامر على التمسك بسلطاته وهدد جنرالات الجيش بالاستقالة إذا ترك مسئولياته العسكرية ، وانتهت الازمة بحصوله على المزيد من السلطات ، أهمل عبد الناصر دعوة مجلس



محمد حسنين هيكل.. نصيحة للسادات

الرئاسة للاجتماع ، وأصبحت معظم القرارات تعرض على أعضائه بالتمرير ، وتقاعس الرئيس متعمداً عن اصدار القرارات الجمهورية لتنظيم العمل به ، بتكوين سكرتارية فنية له تمكنه من القيام بمهامه ، و مات مجلس الرئاسة من دون أن يشيعه أحد ، وألقى فى سلة المهملات كما ألقى مشروع لجنة الدستور.

(٨)

وبعد أشهر قليلة ،وفى مطلع عام ١٩٦٣ ، برز مشروع الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق ..وفى جلسات المرحلة الأخيرة من المباحثات بين وفود الدول الثلاث ، دارت المناقشات حول مشروع للدستور ،قدمه الوفد السورى ، بدعم من الوفد العراقى ،فيما فهم بأنه مشروع وضعته القيادة القومية لحزب البعث الذى ينتمى إليه الوفدان وهو الحزب الذى سبق له أن انسحب من الوحدة المصرية السورية ، وبسبب ماسماه «عدم ديمقراطية الحكم».

وكان المشروع السورى ، يقوم على أساس الجمهورية البرلمانية ، ويضع كل السلطة بين يدى مجلس الأمة ، ولا يترك لرئيس الجمهورية -كما قال عبد الناصر متندرا- سوى أسخف مهامه ،وهى تلقى أوراق اعتماد السفراء والبصم على القوانين التى يصدرها مجلس الأمة ، وأدرك عبد الناصر ، أن حزب البعث- الذى كان قد أذاع مشروعه قبل أن يطرحه للنقاش داخل الاجتماعات السرية -

قد أراد بذلك أن يضعه فى مأزق حرج أمام الرأى العام العربى، فإما أن يقبل بالمشروع الذى يجرده -باعتباره الرئيس المحتمل للجمهورية الموحدة- من كل سلطاته .. وإما أن يرفض الوحدة على أساسه ،فيؤكد بذلك صحة الاتهامات التى وجهها إليه حزب البعث بأنه متسلط وغير ديمقراطى.

وفى مناورة بارعة ، قبل عبد الناصر المناقشة على أساس هذا المشروع من دون أى اعتراض ، وقاوم كل محاولة للانتقاص من سلطة البرلمان ، إذ كان على ثقة من أن المشروع البعثى ليس سوى محاولة للضغط عليه ، لكى يقبل بأن يتقاسم البعثيين معه سلطة الرئيس المطلقة ،وهو ما كان قد رفضه قبل ذلك أثناء الوحدة المصرية السورية .. وقد تحقق ما كان قد رفضه قبل ذلك أثناء الوحدة المصرية السورية .. وقد تحقق ما كان يتوقعه إذ كان المشروع يقوم على جمهورية برلمانية يتولى فيها الرئيس من خلال مجلس للرياسة يضم أعضاء من الدول الثلاث، وهو ما رفضه «عبد الناصر» لافتا نظر أصحاب المشروع بسخرية مريرة إلى أن رئيس الجمهورية البرلمانية ، لا يحوز أى سلطة تتطلب أن يمارسها من خلال مجلس جمهورى.

والحقيقة أن مشروع الوحدة الثلاثية ،كان طائرا غير قابل للتحليق ،لأن طرفيه الأساسيين -عبد الناصر وحزب البعث -كانا ينطلقان من أن حيازة السلطة التنفيذية هى التى يمكنهما من بناء النموذج الثورى ،وكانا يؤمنان بأن هذه السلطة التنفيذية لا تقبل القسمة .. ولا المشاركة ولا المراقبة ..وكان طبيعيا ، **أن حزب البعث ، الذى كان يزايد على عبد الناصر ديمقراطيا مطالبا ببناء دولة موحدة على أساس جمهورية برلمانية ،ما كاد ينفرد بالحكم فى كل من العراق وسوريا ،حتى بنى دولته فى كل منها على أساس الجمهورية الرئاسية ، التى تقوم على حزب واحد..**

(٩)

وبفشل مشروع الوحدة الثلاثية، عاد عبد الناصر للاهتمام بمستقبل النظام السياسى فى مصر ، الذى كان لا يزال محل البحث، منذ وقع الانفصال ،فأصدر فى ٢٥ مارس ١٩٦٤ ، دستوراً مؤقتاً نص فى ديباجته على أن يعمل به إلى أن يتم مجلس الأمة- الذى كان مقرراً أن يعقد أول اجتماعاته فى نفس اليوم - وضع الدستور الدائم .. وحل هذا الدستور محل الدستور الموقت الصادر عام ١٩٥٨

،والتعديل الذى أدخل عليه عام ١٩٦٢ ،فالغى الأخذ بفكرة مجلس الرياسة من دون أعتناء بمبدأ جماعية القيادة ، الذى كان مبررا للأخذ بها.. واحتفظ بصيغة الجمهورية الرئاسية القائمة على نظام الحزب الواحد ، أو بمعنى آخر نظام اللاحزب اذ لم يكن الاتحاد الاشتراكى ،حزبا ، بل كان كما وصفه البعثيون آنذاك مجرد« لملمة عمال وفلاحين».. وقسم السلطة التنفيذية إلى فرعين ، أحدهما أصلى وهو الرئيس الذى يعين الوزراء ويعفيهم ، والثانى فرعى وهو الحكومة- التى تتكون من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء- وهى الهيئة التنفيذية والادارية العليا ، ومع أن الدستور أعطى الحكومة سلطة الاشتراك مع الرئيس فى وضع السياسة العامة للدولة، إلا أنه انفرد دونها بالاشراف على تنفيذها ،كما أن الحكومة تنفرد دونه بالمسئولية عن هذه السياسة أمام مجلس الأمة- الذى يقتصر حقه فى مساءلة الرئيس ، على اتهامه بالخيانة العظمى أو عدم الولاء للنظام الجمهورى ،فيوقف عن عمله ويحاكم أمام محكمة خاصة ينظمها قانون لم يصدر أبدا..

وحل **الاتحاد الاشتراكى** فى دستور ١٩٦٤ ، محل **الاتحاد القومى** فى دستور ١٩٥٦ ،فى القيام بمهمة دمج السلطة التشريعية فى السلطة التنفيذية ، وأفرد له الدستور مكانة متقدمة فى نصوصه ،هى المادة الثالثة من الباب الأول منه المعنون ب«الدولة» ، التى نصت على أنه **«السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة ،والحارسة على قيم الديمقراطية.»**

وهكذا أصبح الاتحاد الاشتراكى ، طبقا لدستور ١٩٦٤ ، أحد خصائص خمسة للدولة نص عليها الباب الأول منه ، ولم يعد حكما مؤقتا أو انتقاليا كما كان الاتحاد القومى فى دستور ١٩٥٦ ،وعلى عكس الأخير الذى حدد الدستور بعض وظائفه وهو الترشيح لمجلس الأمة وجهة تشكيله وهو رئيس الجمهورية ، فإن دستور ١٩٦٤ أضفى على الاتحاد الاشتراكى درجة من الغموض تجعله أشبه بالكهنوت ، إذ لم يحدد له وظيفة، ولم يحدد صلته بسلطات الدولة ، وهو ما جعله- كما يقول الاستاذ البشرى - أقرب ما يكون إلى منطقة حرة يمكن أن يتشكل بأى شكل من دون ضابط أو رقيب من أحكام الدستور نفسه .

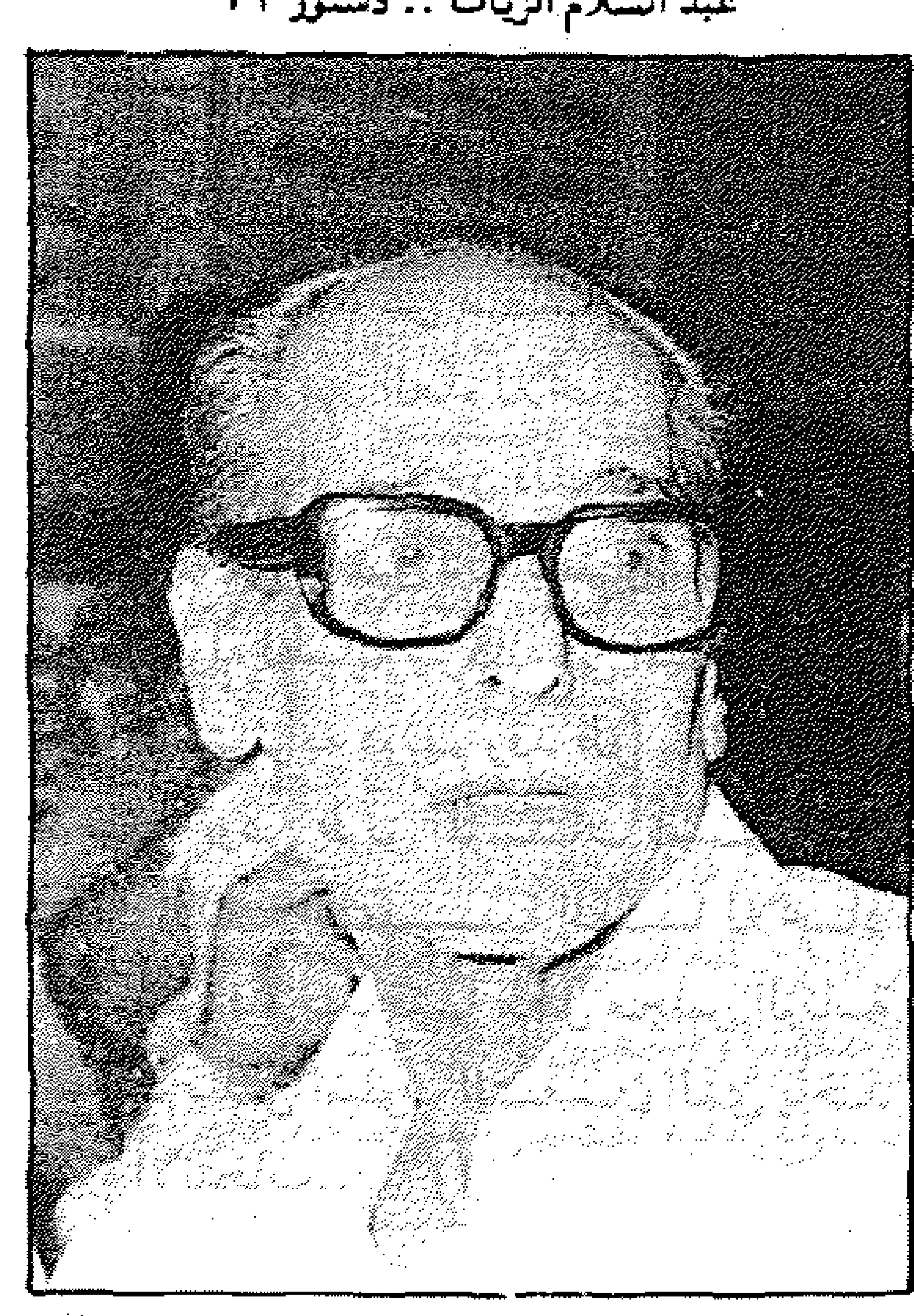
واستنادا إلى هذا الغموض استبدل حق الاتحاد القومى فى شطب المرشحين لعضوية مجلس الأمة ، فى دستور ١٩٦٤ ،بحيث يفقد النائب نيابته إذا ما فصله الاتحاد الاشتراكى من عضويته ، بل إن عضوية الاتحاد ، أصبحت شرطا لممارسة بعض المهن وللترشيح فى انتخابات النقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية.

ولأن رئيس الجمهورية ،كان رئيسا- كذلك- للاتحاد الاشتراكى العربى ،فقد أصبحت السلطة التنفيذية ، تتحكم فى تشكيل سلطة الرقابة والتشريع ، التى اندمجت فيها ، واندمجت فيهما كذلك السلطة القضائية ، ليس فقط لأن سلطتها تقتصر على تطبيق ما تصدره السلطة التشريعية من قوانين ،فاذا فقدت السلطة التشريعية استقلالها ، لم يعد لاستقلال القضاء قيمة ، ولكن - كذلك -لأن تنظيم «طليعة الاشتراكيين» ،وهو الجهاز السياسى للاتحاد الاشتراكى ، كان قد شرع- فى النصف الثانى من الستينات -فى تأسيس خلايا له داخل مرفق القضاء.

(١٠)

ومع أن دستور ١٩٦٤ ،كان قد كلف -فى ديباجته -مجلس الأمة بأن يضع الدستور الدائم، استثناء من التقليد الثابت بأن تقوم السلطة التنفيذية بوضع الدساتير،

عبد السلام الزيات .. دستور ٧١



فقد تباطأ المجلس فى القيام بهذه المهمة ، وهو ما دفع عبد الناصر -فى خطاب بمناسبة عيد العمال فى أول مايو ١٩٦٦ -لحث المجلس على الشروع فى آدائها ، مطمئنا النواب بأن المجلس لن يحل فى عام ١٩٦٩ .. وشكل المجلس بالفعل لجنة تحضيرية لهذا الغرض ،عقدت عدة جلسات استماع ، فى ظل الحاح من «عبد الناصر» على ضرورة ،تقنين الثورة باعتباره حصانة أكيدة للتطور الدستورى السليم ،ليظل القانون دائما على من مراكز القوى وأعلى من إرادات الأفراد ».

وجاء الحاح عبد الناصر على تقنين الثورة خلال تلك الفترة ، تعبيرا عن شعوره بالانزعاج ، بسبب تصاعد نفوذ المؤسسة العسكرية التى كانت قد استقلت عن السلطة التنفيذية لتصبح مستقلة بذاتها . لكنه سرعان ما خضع لها- كما حدث عام ١٩٦٢ -ومنحها سلطات واسعة على الحياة المدنية ، إبان ما عرف بمعركة تصفية بقايا الاقطاع.

وكما حدث فى أعقاب الصراع على السلطة بين« محمد نجيب» ومجلس قيادة الثورة وفى أعقاب الصراع بين عبد الناصر وحزب البعث ،حين رفع كل من أطراف الصراع رايات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الدستورى ليكسب الجماهير فى صفه فإن الصراع حول تحديد المسئولية عن هزيمة ١٩٦٧ ، بين المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية، أدى إلى أعادة رفع هذه الرايات ..فقد اعاد المشير عامر طبع وتوزيع الاستقالة التى كان قدمها عام ١٩٦٢ ،والتى كانت تتضمن مطالب ديمقراطية ، بينما جدد عبد الناصر- فى الخطاب الذى ألقاه فى افتتاح دورة مجلس الأمة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ -دعوته إلى مجلس الأمة بالقيام بمهمة اعداد الدستور الدائم ، إلا أنه أجل موعد تطبيقه من عام ١٩٦٩ إلى حين ازالة آثار العدوان..

ثم جاء بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ ،ليسجل أن المجلس لم ينجز مهمة اعداد الدستور الدائم ، على الرغم من اقتراب انتهاء الفصل التشريعى ، وليحيل إلى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى ، باعتباره أعلى سلطة ممثلة لتحالف قوى الشعب العاملة ، مسئولية اعداد الدستور ، بنفسه أو عن طريق

آخر يراه ، على أن يكون الدستور الدائم معدا ، بحيث يمكن فور انتهاء عملية ازالة آثار العدوان ، أن يطرح للاستفتاء الشعبى العام ، وأن تتلوه مباشرة انتخابات لمجلس أمة جديد ، وانتخابات لرئاسة الجمهورية.

ولكن على أساس هذا الدستور بيان ٣٠ مارس أشار إلى ما سماه بعض الخطوط العامة التى يجب أن يتضمنها الدستور الدائم، يلفت النظر من بينها نصوص تتضمن فى ثناياها نقداً ذاتيا لصيغة العلاقة بين السلطات التى أخذت بها الدساتير الثورية ، تدعو **للظن بأن «عبد الناصر» كان يفكر فى شئ مختلف ، وربما يكون أقرب إلى الجمهورية البرلمانية ، أو إلى جمهورية رئاسية تقوم على توازن أفضل بين السلطات ، يكف يد السلطة التنفيذية عن التغول على بقية السلطات.**



فقد طلب أن ينص الدستور على أن **«يباشر رئيس الجمهورية مسئولية الحكم بواسطة الوزراء ، وبواسطة المجالس القومية المتخصصة»**. وأن ينص فيه على تحديد واضح لمؤسسات الدولة واختصاصاتها بما فى ذلك رئيس الدولة والهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية ، وأشار إلى أنه من المرغوب فيه أن تتأكد سلطة مجلس الأمة - باعتباره الهيئة التى تتولى الوظيفة التشريعية ، والرقابة على أعمال الحكومة ،والمشاركة فى وضع ومتابعة الخطة العامة للبناء السياسى وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كذلك فان من المرغوب فيه ، افساح الفرصة لوسائل الرقابة البرلمانية والشعبية لتحقيق حسن الآداء وكفالة أمانته»، وأن ينص فى الدستور على حد زمنى معين لتولى الوظائف السياسية التنفيذية الكبرى وذلك ضماناً للتجدد وللتجديد باستمرار»... وفيما يتعلق بالسلطة القضائية، فقد نصت هذه الخطوط الاسترشادية ، إلى أهمية أن ينص فى الدستور على« حصانة القضاء وأن يكفل حق التقاضى ولا ينص فى أى إجراء للسلطة على عدم جواز الطعن فيه أمام القضاء» وكذلك على «إنشاء محكمة دستورية عليا ، يكون لها الحق فى تقرير دستورية القوانين».

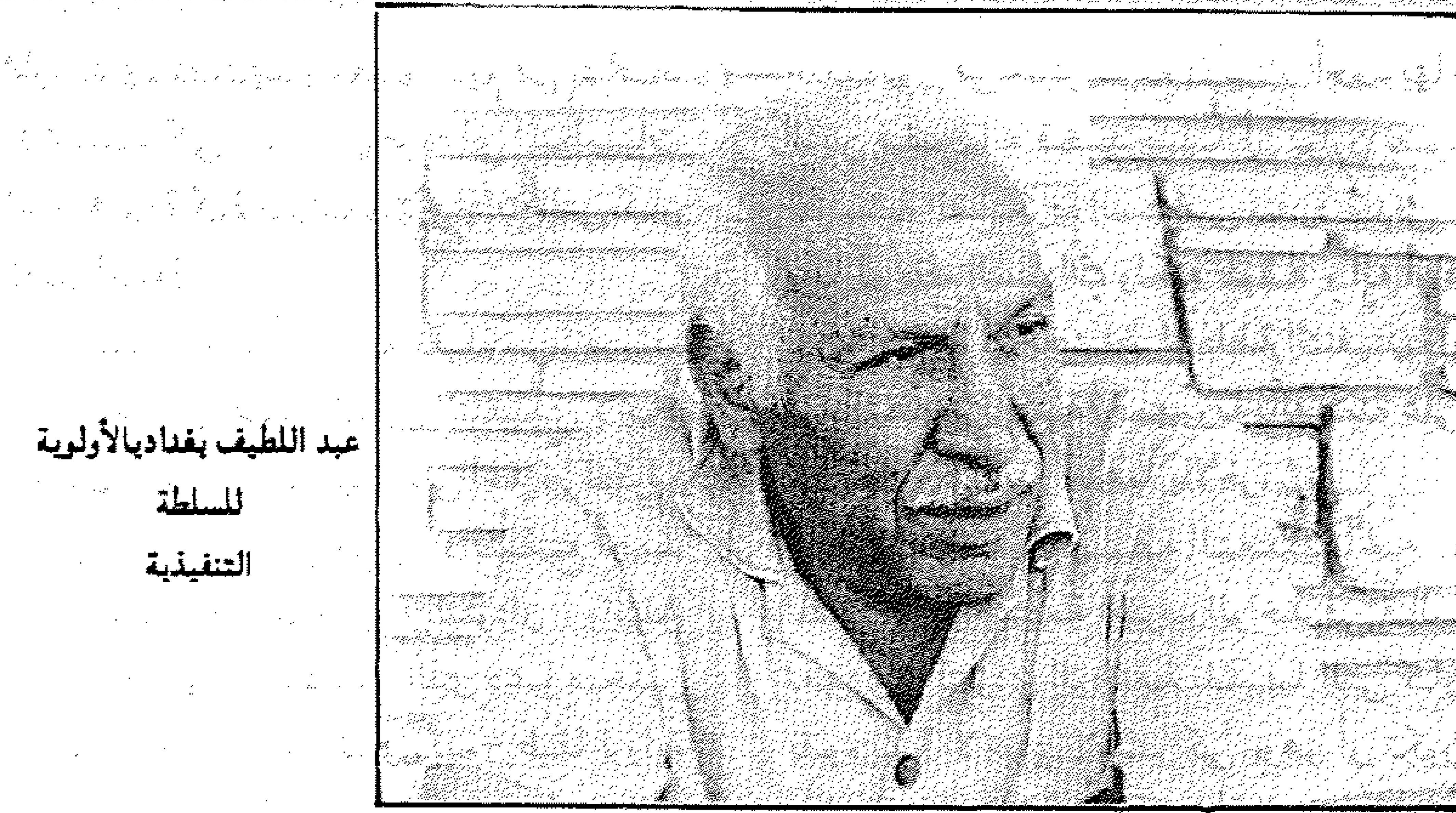
(١١)

ولم يكن شئ مما جاء به بيان ٣٠ مارس قد تحقق حين غادر عبد الناصر الدنيا بعد أكثر من عامين ونصف على صدوره ، تاركاً نظاماً سياسياً هو صورة طبق الأصل من النظم التى حكم بها مصر طوال عهده: سلطة تنفيذية قوية تندمج فيها كل السلطات ، لتتوحد فى شخصه وتجمع فى يديه بين سلطة السيادة وسلطة الحكم ،وبين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة الاتحاد الاشتراكى العربى ، الذى يتحكم عن طريقه فى تشكيل مجلس الأمة ، ويسيطر بواسطته على كل أنشطة المجتمع المدنى..

ولم يبد خليفته **أنور السادات** ، أى اشارة خلال الشهور الأولى من حكمه ، إلى أن فى نيته ادخال أى تغيير فى بنية النظام ، ولم يشر إلى الدستور الدائم ، ومع أنه قد تخلى فى بداية حكمه ، عن منصب رئيس الوزراء ، وعن منصب الأمين العام للاتحاد الاشتراكى ، ليشغلهما سواه ، إلا أن ذلك لم يكن تعبيرا عن الرغبة فى الفصل بين السلطات ، بقدر ما كان محاولة لطمأنة شركائه فى الميراث ، إلى أنه لن يستأثر به دونهم وقد ظل يحكم بنفس الصيغة ،وعن طريق المؤسسات نفسها التى كانت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى قد حلت فيها محل مجلس الرئاسة وشكلت بنفس أسلوب التعيين الذى يأخذ صورة الانتخاب..

لكن الصراع بين ورثة عبد الناصر سرعان ما نشب ، بسبب إصرار السادات على أن يحكم بنفس الطريقة التى كان يحكم بها سلفه ، واستنادا إلى نفس النصوص التى وردت فى الدستور ، وإلى نفس الاعراف التى قبلوا بها ، باعتباره الرئيس الذى لا شريك له فى سلطته ، لأن الكل معاونين أو اتباعاً ، ليست لهم- فى وضع السياسة العامة -سلطة أو حق.

وكان السادات ، أثناء احتدام الصراع بينه وبين من سماهم بعد ذلك بـ« **مراكز القوى»** ينوى أن يصوره للشعب باعتباره صراعاً يدور حول قبوله بدور متميز للولايات المتحدة الأمريكية فى حل الصراع العربى الاسرائيلى ، وإصرارهم على رفض ذلك، لكن **«محمد حسنين هيكل»** نصحه بأن يتخذ من قضية الحريات العامة ميدانا لهذا الصراع باعتبارها المشكلة الحقيقية للشعب المصرى ، التى تكفل له وقوف الناس إلى جواره ودعمهم لسلطته ، فتنبه **السادات إلى أهمية العودة إلى تقاليد يوليو التى تقضى برفع رايات الديمقراطية عند كل صراع على السلطة من دون أن يكون فى النية تطبيقها .. فندد بخصومه الذين اشاعوا الحكم البوليسى وأهدروا الحريات ، ورفع شعارات تصفية المعتقلات ووقف التنصت على الهواتف**



عبد اللطيف بغدادي:الأولوية للسلطة التنفيذية

واقامة دولة المؤسسات بينما اتهمه خصومه بالديكتاتورية والانفراد بالرأي، وإهدار حكم دولة المؤسسات..

وكان طبيعيا أن ينتصر السادات في المعركة ، لأنه كان يحوز السلطة التنفيذية ، التي هي- استنادا إلى القاعدة الدستورية التي وضعها العهد الثوري -مصدر كل السلطات ، إذ لا سلطة في الواقع غيرها .. وأن يشرع بمجرد انتصاره في اعادة تشكيل كل المؤسسات التي كانت قائمة ، بما في ذلك مجلس الشعب ، والاتحاد الاشتراكي والنقابات المهنية ، لا لكي تشاركه في الحكم ، بل لكي يتخلص من عملاء مراكز القوى الذين كانوا يسيطرون عليها ، ويأتي بعملائه هو..

وعلى عكس ما نص عليه بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، الذي اعتبره السادات عند ترشيحه للرئاسة البرنامج الذي سيحكم استنادا إليه ،فاجأ الجميع بأن أعلن في خطابه أمام مجلس الشعب في ٢٠ مايو ١٩٧١ ، ان المدخل الصحيح لاعادة البناء هو عمل الدستور الدائم ، وانه سيكلف مجلس الشعب بوضع الدستور ، استثناء من اتجاه عبد الناصر لإناطة هذه المهمة بالمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي ، ووضع السادات تحت نظر المجلس ، نقاطا أوصى -بصفته مواطناً- أن يتضمنها هذا الدستور الدائم ، شملت كل ما ورد في بيان ٣٠ مارس، ولكنها أضافت إليها نصوصاً أخرى في اتجاهين:

الأول: المزايدة الديمقراطية على البيان ، والتي وصلت إلى حد المطالبة بأن ينص في الدستور على الا يحل مجلس الشعب الا باستفتاء شعبي وفي حالة الضرورة .. والمزايدة عليه ، باصراره على أن يتضمن الدستور ، الاقتراح الذي أورده بيان ٣٠ مارس بضرورة **وضع حد زمني معين لتولي المناصب السياسية والتنفيذية الأخرى ،** وإعلانه بأنه سيبدأ بنفسه ،ولن يقبل إعادة ترشيح نفسه كرئيس للجمهورية بعد انتهاء مدته الدستورية.

الثاني: ابتداع صيغ جديدة ، تكفل لرئيس الجمهورية مزيدا من دمج السلطات في شخصه مطالبا بالنص في الدستور، على أن يكون رئيس الجمهورية هو الحكم الذي يختاره الشعب يتلقى الأوامر من الشعب، يستمد الارداة من الشعب ، وعليه حماية هذا الأمر، وهذه الارادة، وليس له من سلطة في الدستور الا ما يكفل لارادة الشعب أن تكون هي العليا ، بحيث يعود إلى الشعب في كل المسائل المهمة عن طريق الاستفتاء الشعبي».. «يبقى مبدأ **نتوه ليه؟** . كل ما يجري حاجة تعالوا نحطها أمام الشعب .. واحكم يا شعب على طول..»!

وهكذا جاء دستور ١٩٧١ ،بمظهر ديمقراطي براق ، يخفي في ثناياه استبداداً أكثر من أسلافه ، ومع أنه استقى معظم نصوصه من دستوري ١٩٥٦ و١٩٦٤ ، إلا أنه أضاف إليهما لمسات عهد السادات الخاصة ،وكان من أبرزها:

١- أنه أسرف في استخدام أسلوب الاستفتاء الشعبي ،ففي حين كانت الدساتير السابقة عليه تقصير استخدامه على اختيار الرئيس وعلى اقرار الدستور وتعديله ، واضاف دستور ١٩٦٤ إلى ذلك حق الرئيس في أن يستفتي الشعب في المسائل المهمة التي تتصل بمصالح البلاد العليا ، على أن ينظم القانون طريقة الاستفتاء ، فان دستور ١٩٧١ ، الذي احتفظ للرئيس بهذه السلطة ،وحذف القيد الذي تنص عليه المادة بضرورة صدور قانون ينظم ممارسة الرئيس لحقه في الاستفتاء قد أضاف إليها حق الرئيس في استفتاء الشعب في ثلاث حالات أخرى:

أ- فلرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية ، وسلامة الوطن ، أو يعوق مؤسسات الدولة عن آداء دورها الدستوري أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ويوجه بيانا إلى الشعب ويجري الاستفتاء على ما اتخذ من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها..

ب- ولرئيس الجمهورية أن يرفض قرار مجلس الشعب بسحب الثقة من رئيس الحكومة ، فاذا أصر المجلس على موقفه ، يعرض النزاع للاستفتاء الشعبي .

ج- ولرئيس الجمهورية إذا رغب في أن يحل مجلس الشعب أن يعرض الأمر على الاستفتاء الشعبي.

وفي حين يعطي ذلك الانطباع بان الدستور يأخذ بشكل من الديمقراطية المباشرة أكثر عمقا من الديمقراطية التمثيلية ، فقد أثبتت التجارب أن **السادات قد استلهم القيصرية النابليونية والنازية والفاشية ،** باللجوء إلى الاستفتاء الشعبي على النحو الذي يريده ، فإن ربط حق مجلس الشعب في سحب الثقة من رئيس الحكومة ، بموافقة الشعب، مصادرة عملية لحق المجلس في سحب الثقة وللسبب نفسه فإن ربط حق الرئيس في حل مجلس الشعب بموافقة الشعب على ذلك في الاستفتاء ، هو بمثابة تأكيد حقه في الحل..

والحقيقة أن حرص السادات على أن يحتفظ لنفسه في الدستور بالحق في اللجوء إلى الشعب لاستفتائه من دون قانون ينظم شروط هذا الاستفتاء وضماناته ويتيح للشعب التعرف الدقيق على وجهات النظر المتعارضة في الموضوع المطروح للاستفتاء ، وافراطه في استخدام هذا الحق ، خمس مرات خلال عشر

سنوات ، كان يهدف بالاساس للحصول على **تفويض فى أن يكون مطلق الحرية فى اتخاذ ما يراه من إجراءات خارج نطاق الدستور نفسه** .. وهو ما يؤكده أنه قد حرص- كذلك- على أن يحتفظ لنفسه- كرئيس للسلطة التنفيذية- بالحق فى أن يدمج فى نفســه كل السلطات الأخرى ، من دون حاجة إلى التستر خلف واجهات أو اللجوء إلى بوابات خلفية ، مثل الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى ، ومن هنا جاء النص الصريح فى الدستور على أن «رئيس الدولة هو **رئيس الجمهورية ويسهر على تأكيده سيادة الشعب، وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى العمل الوطنى**» ، **وبذلك أصبحت السلطة التنفيذية حكما بين نفسها وبين غيرها من السلطات.**

٢- أما والأمر كذلك ، فان السادات لم يعد فى حاجة إلى الاتحاد الاشتراكى الذى خاض معه صراعا عنيفا على السلطة، لكى يكون بابا خلفيا لسيطرته على بقية السلطات ، فكان طبيعيا أن يتحول من«السلطة الممثلة للشعب» فى دستور ١٩٦٤ إلى« أداة تحالف قوى الشعب العامل فى تحقيق قيم الديمقراطية والاشتراكية وفى متابعة العمل الوطنى»، فى دستور ١٩٧١ ، وبذلك تدهورت مكانته من «سلطة» إلى«أداة» .. ولم يكن خاليا من المعنى أن تتوقف عملية إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة بالانتخاب ،عند المستوى السابق على القمة ،وهو مستوى اللجنة المركزية ، والا تتشكل اللجنة التنفيذية العليا ، لأن السادات لم يكن يريد له شريكاً فى السلطة .

ومع أنه تعود آنذاك أن يقول ، أن وظيفة الاتحاد الاشتراكى ، هى « أن يخدم لا أن يحكم» فان الغموض المتعمد الذى أحاط به الدستور وظيفة الاتحاد ، قد اتاح له ان يوظفه فى أن يخدم حكمه ويحقق هدفه فى أن يبسط هيمنته على الحياة المدنية ، ويدمج كل السلطات فى سلطته ، **فيسيطر بواسطته على الصحف التى كانت من الناحية النظرية ملكا لتحالف قوى الشعب العاملة ، وعلى الصحفيين الذين كان القانون يربط بين ممارستهم لمهنتهم وعضويتهم فى الاتحاد الاشتراكى ، ويسيطر على المنظمات الجماهيرية كالنقابات والاتحادات التى كان تعتبر اجنحة له..**

حدث بعد أسابيع قليلة من انفراده بالسلطة ، أن أصدر المجلس التنفيذى لاتحاد العمال ، بيانا يحتج فيه على اعدام الحكومة السودانية ، للنقابى البارز **«الشفيع أحمد الشيخ»** فازعج ذلك حكومة السودان ، وانتقل الانزعاج إلى السادات ، الذى دعا مجلس الاتحاد للاجتماع به ، ليقول لهم- طبقا لرواية **محمد عبد السلام الزيات**- انه ما دام تحالف قوى الشعب العامل هو الذى يحكم ، فليس من حق طبقة أو فئة من فئات تحالف قوى الشعب العامل ، أن تتخذ موقفا مستقلا عن بقية فئات التحالف ، وأن هذا البيان كان ينبغى أن يعرض عليه ، وإذا اعترض لا يصدر ،لأنه هو التحالف .. وختم عباراته الغاضبة قائلا: أنا **التحالف والتحالف أنا..**

وكان هذا الغموض المتعمد فى تحديد الوظيفة الدستورية للاتحاد الاشتراكى العربى ، هو الذى أتاح للسادات- بعد ذلك بخمس سنوات ، أن يتخذ قرارا بتحويل الاتحاد الاشتراكى إلى منابر ، ثم إلى أحزاب ، على الرغم من معارضة كثيرين كان من رأيهم أن الأخذ بالتعددية الحزبية يتطلب تعديلا دستوريا .. لكن السادات- يدعمه فى ذلك عدد من مستشاريه -أصر على أن النص فى الدستور على وجود الاتحاد الاشتراكى ، لا يحول دون التعددية الحزبية .. فابتدع الصيغة التى تجمع بين وجود الأحزاب ،وبين بقاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، لكى تقوم بوظيفة **«مجلس العائلة المصرية» التى أسس «مجلس الشورى»** فيما بعد لكى يقوم بها ولكى يخلق لها دوراً أبقى على تنظيمين جماهيريين ،هما التنظيم الشبابى والتنظيم النسائى قبل أن ينتهى الأمر بحل الجميع.

ومع أننا لا نستطيع أن نتجاهل تأثير الضغوط الخارجية ،وخاصة ما يتعلق منها باطلاق حرية الاستثمار ، ورفع القيود عن حرية التملك ، وإنهاء سيطرة الدولة على الاقتصاد ، على قرار السادات بالعودة إلى التعددية الحزبية ، إلا أنه برر الأخذ بهذه التعددية ، فى حوار له مع الأستاذ **أحمد بهاء الدين** فقال انه قصد منها أن يوازن نفوذ المؤسسة العسكرية السياسى بنفوذ مدنى ، **وما لم يقله السادات ولكنه طبقه ، أنه أراد بهذه الموازنة أن يحتفظ للسلطة التنفيذية ، أو بالتحديد لرئاسة الجمهورية بالهيمنة على الطرفين ، بتهديد أحدهما بالآخر..**

وهكذا جاءت صيغة التعددية الحزبية المقيدة ، أو صيغة الحزب الواحد فى قالب تعددى ، لتؤدى الوظيفة نفسها التى كان يقوم بها الاتحاد الاشتراكى ،وهو أن تكون بابا خلفيا لزيادة هيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات.. **والحقيقة أن استخدام مصطلحات مثل التعددية الحزبية المقيدة أو الحزب الواحد فى قالب تعددى ،فى وصف الصيغة التى ابتدعها السادات وهى تعريفات نظرية ، أما الواقع فيقول أنها«صيغة لا حزبية» ، إذ لا يوجد لا حزب واحد ، ولا أحزاب متعددة.**

٣- وكان المدعى العام الاشتراكى ،هو الاداة الدستورية الثالثة -بعد الاستفتاء والاتحاد الاشتراكى -التى ابتدعها السادات لكى يدمج كل السلطات فى شخصه ، بما فى ذلك السلطة القضائية .وفى حين كان الحكم الشورى السابق عليه ، يلتف على القضاء بتشكيل المحاكم الخاصة كمحاكم الثورة والشعب والمجالس العسكرية ،فقد قنن دستور ١٩٧١ هذا الالتفاف، بابتداع منصب المدعى العام الاشتراكى لينيط به مسئولية «اتخاذ الاجراءات التى تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكى ،و«هى سلطات تبلغ من الاتساع والغموض حدا يتيح للسلطة التنفيذية استخدامها ضد الخصوم السياسيين على أوسع نطاق ،وهو ما حدث بالفعل أكثر من مرة خلال سنوات حكم السادات.

٤- وجاء مجلس الشورى -ليكون الاداة الرابعة التى ابتدعها السادات ليضمن للسلطة التنفيذية- ممثلة فى شخصه -مزيدا من الهيمنة على بقية السلطات.. وقد أسسه تجسيداً لفكرة بدأ يدعو إليها منذ تولى السلطة ، وبأن تتحول مصر إلى عائلة واحدة

، يكون لها مجلس عرفي يبحث ما ينشأ بين أفرادها من مشاكل ويقضي فيها من دون أي نصوص قانونية ، بل استنادا إلى التقاليد والقيم والاعراف المستقرة ، التي كان يسميها بـ« أخلاق القرية».

وكان السادات يتجه في البداية نحو تشكيل **مجلس معين من ممثلي النقابات والهيئات والطوائف ، يسميه «مجلس العائلة المصرية»** ، وبذل مستشاروه مجهودا كبيرا حتى استطاعوا وضع الفكرة في صيغة دستورية ظنوها مقبولة ،وهكذا أضاف التعديل الذي ادخل على الدستور في مايو ١٩٨٠ في ملحق له ، **«مجلس الشورى»** إلى هيئات الحكم من دون أن يتحدد مكانه ، سواء كأحد فروع السلطة التشريعية أو أحد فروع السلطة التنفيذية ، وأناط به هذا التعديل مهمة «دراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على مبادئ ثورتي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و١٥ مايو ١٩٧١ ، ودعم الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعي وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات العامة ، وتعميق النظام الاشتراكي الديمقراطي وتوسيع مجالاته ..وهي اختصاصات تبلغ من الغموض والاتساع حدا يصعب معه التكهن بالمدى الذي كان «السادات» يمكن أن يذهب إليه في استخدامها ، لولا أنه غادر الدنيا ، بعد عام ونصف العام من النص عليها في الدستور.

٥- وفضلا عن ذلك فقد احتفظ دستور ١٩٧١ لرئيس الجمهورية بنفس الاختصاصات الواسعة التي كفلتها كل دساتير العهد الثوري للرئيس فهو **يتولى السلطة التنفيذية ويضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها** وهو يعين نوابه ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم ، ويعين رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم ، وله حق دعوة مجلس الوزراء للاجتماع ورئاسة جلساته، وطلب تقارير من الوزراء هو **يعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم وهو الذي يعلن حالة الطوارئ** ، وله **حق العفو عن العقوبة أو تخفيضها (المواد من١٣٧ إلى ١٥٢) ،وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للقضاء (المادة ١٧٣) ورئيس مجلس الدفاع الوطني (المادة١٨٢) والرئيس الأعلى لهيئة الشرطة (مادة ١٨٤).**

ويشترك رئيس الجمهورية مع مجلس الشعب في بعض سلطاته فهو الذي يدعو المجلس لاجتماع غير عادي ، وله أن يتخذ عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية -وبناء على تفويض من المجلس- قرارات لها قوة القانون ، وله حق اقتراح وإصدار القوانين والاعتراض عليها.

ومع أن الدستور قد نص على أن رئيس الجمهورية يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها (المادة ١٣٨) إلا أن المواد الأخرى التي تشير إلى اختصاصاته لا يرد فيها ذكر لهذه المشاركة.

والحقيقة أن السادات لم يكن ميالا لبقاء نص المادة ١٣٨ في الدستور ، ويقول محمد عبد السلام الزيات إنه كان يعرض مواد الدستور عليه ، في حضور الدكتور« مصطفى أبو زيد فهمي» -الذي كان يشغل آنذاك منصب المدعي العام الاشتراكي- وحين وصل إلى هذه المادة ، اعترض أبو زيد ، وقال مخاطبا السادات : كيف تقبل وأنت مؤسس الجمهورية الثانية أن يأتي «زعيط» ولا «معيط» ولا «زرمبيح» من الشارع ليقول لك إنه شريكك في وضع السياسة العامة للدولة.

ووافق السادات على حذف الاشارة إلى مشاركة مجلس الوزراء لرئيس الجمهورية في وضع هذه السياسة على الرغم من اعتراض الزيات الذي ذكرهما بأن المادة وردت بنصها في دستور ١٩٦٤ ، ولم يجد الزيات مفرا من تسريب الخبر للدكتور **محمود فوزي** الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء آنذاك فهدد بالاستقالة ، لأنه قبل المنصب على أساس تلك المشاركة.

والغالب أن الزيات لم يتنبه إلى أن الفقرة الأولى من المادة ١٥٦ قد اعادت الغاء هذه المشاركة بنصها على أن مجلس الوزراء يشترك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والاشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية.

وما فات على مستشاري السادات وفي مقدمتهم الدكتور أبو زيد ان الغاء النص على مشاركة مجلس الوزراء للرئيس في وضع السياسة العامة كان سيترتب عليه إلغاء كل النصوص التي تجيز لمجلس الشعب مساءلة الوزراء وسحب الثقة منهم ، إذ القاعدة الدستورية حيث لا سلطة فلا مسئولية.

وتلفت العلاقة بين السلطة والمسئولية في دستور ١٩٧١ ، النظر ، لغموضها ،وعدم تحديدها ،مما يجعلها غير قائمة عمليا:

فالرئيس يحوز سلطة واسعة ، لكن مجلس الشعب لا يملك حتى مساءلته إلا في حالة واحدة فقط ، هي اتهامه بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية ،على أن يحاكم أمام محكمة خاصة ينظمها قانون لم يصدر حتى الآن ، على الرغم من النص عليها في دساتير العهد الثوري منذ عام ١٩٥٦.

وقد يقال في تبرير ذلك أنه دستور١٩٧١ يأخذ بمبدأ الجمهورية الرئاسية ، وينطلق من ، قاعدة أن الرئيس مسئول أمام الشعب مباشرة ، لأنه هو الذي يختاره .. لكن هذا الدستور يتناقض مع نفسه حين يحصن الرئيس ضد المنافسة ، سواء باشتراط أغلبية الثلث لترشيحه ، أو بنصه على إجراء الاستفتاء عليه ، وليس اختياره من بين أكثر من مرشح .وهو تناقض يبرز كذلك ، في النص على أن تكون فترة الرئاسة ست سنوات ، ومع اطلاق حق الرئيس في أن يظل في منصبه إلى ما لانهاية.. إذ ان اتساع مدى سلطة الرئيس مع عدم مسئوليته أمام ممثلي الأمة ، يتطلب العودة إلى الشعب على فترات زمنية قصيرة للاطمئنان على أنه ما يزال يحوز ثقته .كما يتطلب تحديد مدة رئاسته ،بحيث لا تزيد عن مدتين متتاليتين للتغلب على الآثار الضارة لاحتكار السلطة لفترات طويلة ، مما قد يمكنه من إخفاء أخطاء حكمه ، أو يؤدي إلى خلق نوع من الديكتاتورية..

ومع أن النص على تحديد حد زمني معين لتولي المناصب السياسية الكبرى كان قد ورد لأول مرة في بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ -الذي وافق عليه الشعب في استفتاء عام- وكان من بين البنود التي طلب السادات -فور انفراده بالسلطة في ١٥ مايو ١٩٧١ -بأن

يتضمنها الدستور الدائم.. بل وأعلن أنه سيضرب المثل بنفسه ،ولن يجدد رئاسته بعد انتهاء مدتها الأولى، إلا أن الدستور الدائم صدر بعد ذلك بشهور ليجيز لرئيس الجمهورية أن يرشح نفسه مدتين متتاليتين ، وبعد تسع سنوات ، أدخل السادات تعديلا على الدستور يجيز للرئيس تجديد رئاسته لمدد أخرى بلا حصر .. **ومع أن النص كان قائما حين رشح الرئيس مبارك نفسه لرئاسة الجمهورية فى عام ١٩٨١ ، إلا أنه أعلن انه سيكتفى بمدة واحدة ، ولن يستخدم حقه فى تجديد ترشيح نفسه.. ولكنه جدد هذا الترشيح لأربع فترات حتى الآن.**

ويأتى فى السياق ذاته، أن الرئيس السادات عزف عند اعلان العودة إلى التعددية الحزبية ، عن أن يكون رئيسا لحزب الأغلبية ،وهو -آنذاك- حزب مصر العربى الاشتراكى ، وأختار «ممدوح سالم» لرئاسته وأعلن أنه سيكتفى بدوره كحكم بين السلطات وبين الاحزاب ، وكرب للعائلة المصرية ، فيما بدا جنوحا إلى الجمهورية البرلمانية ، التى يتولى فيها الرئيس سلطة السيادة ، ويترك سلطة الحكم لوزارة تحوز ثقة الأغلبية البرلمانية ، وتناقضا مع الدستور نفسه ، الذى ينص على أن الرئيس هو الذى يتولى السلطة التنفيذية ، ويقصر دور مجلس الوزراء فى وضع السياسة العامة للدولة ، فى حدود القوانين والقرارات الجمهورية.

لكن التجربة أثبتت أن الرئيس لم يتخل عن أى سلطة من سلطاته ، وأن حزب «مصر» هو مجرد واجهة ابتدعها لكى تتحمل عنه أمام مجلس الشعب ، وما لبث أن غير اسمه **إلى الحزب الوطنى الديمقراطى** وتولى رئاسته ، فاصبحت الأمور أكثر إنسجاما مع نظام جمهورية رئاسى ، لكنها خلقت مشكلة أخرى ، فمجلس الشعب هو الذى يسمى- بأغلبية الثلثين من أعضائه- اسم المرشح لرئاسة الجمهورية ، وهو ما فرض على الحزب الوطنى الديمقراطى أن يعمل بكل السبل المشروعة وغير المشروعة ، على ألا **يقل عدد نوابه عن ثلثى أعضاء المجلس ،لتسود ظاهرة تزوير** الانتخابات التى بدونها لا يمكن التوصل إلى صيغة الأغلبية الدائمة والأقلية الدائمة فى تركيب مجلس الشعب.. وهى ظاهرة لم تكن شائعة فى عهد عبد الناصر ، الذى قال صراحة أثناء مباحثات الوحدة الثلاثية أنه يفضل أن يعزل أعداء الشعب ويحرمهم من خوض الانتخابات على أن يتدخل فيها أو يزورها ، **وباطلاق حق الرئيس فى أن يرشح نفسه لمدد متتالية وبلا نهاية ،تكتمل الدائرة، ويصبح تداول السلطة بين الاحزاب سرابا.. وتنفض عنها جماهير الناخبين ، فتزداد ضعفا ، وتنكفئ على نفسها ، تمارس الصراع ضد بعضها البعض ، أو ضد نفسها ، لتتآكل** التعددية الحزبية عملياً..

خلاصة القول أن دساتير العهد الثورى ،كانت تنحو إلى تأسيس **«بطريركية ثورية»** ، تندمج فيها كل السلطات فى شخص الأب ، الذى يعرف مصلحة أولاده القاصرين أكثر مما يعرفونها ، ويرى أن من واجبه أن يختار لهم حاضرا أسعد من ماضيهم ومستقبلا أكثر رفاهية .. وهو ما كان السادات أكثر صراحة فى التعبير عنه، مما كان عبد الناصر ، حين منح نفسه لقب رب العائلة ، ومنح كل أفراد الشعب صفة «الأولاد» وأضاف الملكية إلى كل مؤسسات الحكم ، فكان يقول شعبى وجيشى وحكومتى ونوابى والدبلوماسيين بتوعى والأحزاب عندى ووزير خارجيتى..

وكان محمد عبد السلام الزيات ، نافذ البصيرة ، حين توقف أمام الصورة الرسمية التى أصدر السادات قراراً بتعليقها فى الدوائر الحكومية ، فى أواخر عهد، والتى يظهر فيها وهو يرتدى ملابس القائد الأعلى للقوات المسلحة على النمط الذى كان شائعا فى المانيا الهتلرية ، وحمل فى يده عصا المارشالية التى يتشكل رأسها فى صورة زهرة اللوتس ، وتوشح بوشاح القضاء .. واعتبرها تلخيصا دقيقاً لنظرته لنفسه ، كحاكم فى بلد يفترض أنه بلد دستورى ديمقراطى..

وكان الاستاذ **أحمد بهاء الدين** على حق عندما توقف أمام عبارة ، وردت على لسان السادات ، أثناء حوار بينهما ، أبدى فيه بهاء ملاحظة عن أن دستور ١٩٧١ يعطى سلطات واسعة وغير محدودة للرئيس فقال السادات:

-- يا أحمد .. عبد الناصر وأنا.. آخر الفراعنة ، هو كان محتاج لنصوص دستورية علشان يحكم بينها .. ولا أنا محتاج لنصوص .. السلطات اللى فى الدستور ذى .. أنا حاططها للى ح ييجوا بعدنا ..ح ييجى بقى رؤساء عاديين «محمد» و«على» و«عمر» ح يحتاجوا للنصوص دى علشان يمشوا شغلهم.

وربما نظلم الحقيقة التاريخية ، إذا انكرنا على عهد البطريركية الثورية ، رغبته فى أن يحقق درجة من الاستقرار فى الحكم ، تمكنه من رعاية «الأولاد» وتحقيق مصالحهم التى لا يعرفونها ، أو إذا أنكرنا عليه ما حققه من إنجازات ، **ولكننا نظلم هذه الحقيقة كذلك ، إذ تغافلنا عن أن هذا العهد لم يستطع أن يحقق الاستقرار الذى تمناه ، بسبب الصراع على السلطة بين الأوليجاركية الحاكمة** ، ثم أنه خلق نقيضه من داخله ، فقضى البطريرك الثانى ، على ما حققه البطريرك الأول، وما يزال الأولاد عاجزين حتى الآن ،عن إدارة شئونهم بأنفسهم ،وعن الدفاع عن مصالحهم..

وربما لهذا السبب ،فان الحديث عن تمتع المصريين بأى حق من حقوق الإنسان ، مع التسليم باهدار حقهم فى أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم ، يصبح ناقصاً ، وربما يصبح لغواً **.. وهو ما يتطلب تعديلا دستوريا جذريا ، يستند إلى مشروع دستور لجنة الخمسين ، الذى ألقى فى سلة المهملات فور الانتهاء من إعداده فى أغسطس عام ١٩٥٤ ، لتعود فتصبح ،كما تصور واضعو المشروع : جمهورية برلمانية ، تقوم على التعددية الحزبية ، ويفصل دستورها بين سلطة السيادة وسلطة الحكم، ليتولى الأولى رئيس الجمهورية، ويتولى الثانية مجلس وزراء ، يتشكل من الحزب أو الاحزاب التى تفوز بالأغلبية فى انتخابات حرة نزيهة ، ويكون متضامنا أمامه فى المسئولية ، ولا يباشر سلطته إلا بعد أن يحصل على ثقة نواب الشعب.**

باختصار: بلا جمهورية برلمانية ، فلا ديمقراطية ، ولا تعددية ، ولا تداول للسلطة ، ولا حقوق إنسان ، وسيظل الوضع على ما هو عليه ، بطريركية ثورية ، من دون ثورة ، واستبداد بلا مبرر ، إذا صح القول بأن هناك ما يبرر الاستبداد.

والله من وراء القصد.

ورقة مقدمة للملتقى الفكرى للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان

عماليات

أمريكا تبحث عن حلول لمشاكل الانتاج فى الكتب السماوية

صحوة دينية بين قيادات الأعمال الأمريكيين تثير اهتماما اعلاميا

مجلة **«بيزنيس ويك»** الأسبوعية الأمريكية نشرت فى عددها الصادر فى ٨ نوفمبر ١٩٩٩ موضوعا بعنوان «الدين فى أماكن العمل .الحضور المتنامى للقيم الروحية فى مجتمع الشركات فى أمريكا» أفردت له سبع صفحات كاملة تتصدرها صورة على صفحة كاملة للمحامى الأمريكى المسلم **عثمان عطا** يؤدى الصلاة فى مكتبه ، وكتبت تحتها تقول إن العاملين فى شركة المحاماة التى يمتلكها **عثمان عطا** مع شريكين أمريكيين كاثوليكيين تعودا على الاستماع إلى صوت المؤذن ينادى للصلاة منطلقا من البرنامج الجاهز المحفوظ فى الحاسوب الموجود فى مكتب **عثمان** ، وإن شريكيه فى المكتب يعملان على التكيف مع عقيدة عثمان الدينية لدرجة أنهما منعا تقديم الخمور فى احتفال عيد الميلاد السنوى الذى تقيمه الشركة.

كان ذلك هو المدخل ، أما الموضوع الطويل فهو يتناول ظاهرة لجوء كبار رجال **الإدارة فى أعداد متنامية من الشركات الأمريكية إلى القيم الروحية بمختلف أشكالها ، سواء كانت قيما نابعة من الأديان السماوية الثلاث أم منبثقة عن العقائد الروحية المختلفة** فى شتى أنحاء الأرض والتى تجد لها صدى فى طيف التشكيلة السكانية الواسعة المدى فى الولايات المتحدة ،حيث المجتمع القائم على الهجرة ، وذلك من أجل البحث عن حلول لمشاكل الادارة والإنتاج والعلاقات الصناعية فى مجتمع الشركات الأمريكية . وضربت المجلة فى مقدمة موضوعها مثلا لذلك بما حدث فى شركة **زيروكس** الشهيرة لإنتاج المعدات والمستلزمات المكتبية،عندما واجهت مشاكل إنتاجية كادت تهدد صدارتها فى الأسواق العالمية ،فلجأت مجموعة من كبار رجال الإدارة وصغار العاملين إلى عقد جلسات روحانية استلهموا من خلالها حلولا لهذه المشكلات كان لها تأثيرها الكبير فى إحداث انقلاب مؤثر فى الهيكل الإنتاجى للشركة!.

إفطار للصلاة

وبعد أن أشارت المجلة إلى أحداث ملفتة للنظر شارك فيها عدد من قادة الأعمال الأمريكيين فى جلسات للاستغراق فى التفكير والتأمل والاستلهام الروحانى خلال عدد من المؤتمرات الدولية التى عقدت فى بعض العواصم العالمية ، عادت إلى استجلاء موضوعها الرئيسى ، ألا وهو انتشار الصحوة الدينية فى عدد كبير من الشركات الأمريكية.

وتشير المجلة الأسبوعية الأمريكية إلى أنه أصبح من المعتاد أن يتجمع العديد من كبار المسئولين فى الشركات الأمريكية فى جلسات فى عطلة نهاية الأسبوع فى مدن أمريكية مختلفة أو على **«إفطار للصلاة» فى أحد أيام الأسبوع ،حيث يستمعون خلال ذلك إلى واحد أو أكثر منهم يتحدث عن الحلول التى عثر عليها فى«الانجيل » لبعض** المشاكل التى واجهته فى شركته ، وضربت لذلك مثلا بمأدبة الغذاء الشهرية التى تقام فى أحد الأندية الاجتماعية المقصورة على أهل النخبة فى مجتمع الأعمال الأمريكى ويلتقى حولها ١٥٠ من قادة أكبر الشركات الأمريكية لهذا الغرض . أما فى **وادى سيليكون** ،حيث تستحدث آخر صيحات التكنولوجيا الأمريكية والعالمية ، فإن مجموعة من كبار رجال الادارة والبحوث التكنولوجية وأصحاب الشركات الناشئة فى عالم التكنولوجيا الرفيعة والمنتمين إلى العقيدة الهندوسية قاموا بالمشاركة فى تشكيل حركة تعمل على ربط التكنولوجيا بالقيم الروحية . ناهيك عن زهاء ١٠٠٠٠ جماعة لدراسة الإنجيل والصلاة فى أماكن العمل تعقد اجتماعات منتظمة لذلك الغرض فى مختلف الشركات الأمريكية فى كل أنحاء البلاد .وفى حين أنه لم يكن يوجد قبل خمس سنوات سوى مؤتمر واحد يعقد سنويا لدراسة مسألة القيم الروحية فى أماكن العمل، فإنه يعقد اليوم نحو ٣٠ مؤتمرا من أجل هذا الأمر.

رجال دين تحت الطلب

وصغار الموظفين لا يحرمون من الاستمتاع بقيمهم الروحية فى أماكن العمل، سواء بما هو متاح لهم من حرية متزايدة للتعبير عن عقائدهم الدينية وممارستها فى حدود نظم العمل ، أو من خلال التجمعات

محمد جمال إمام

الروحانية السابق الإشارة إليها .وفضلا عن ذلك ، بدأ عدد متنام من الشركات في تعيين **رجال دين من مختلف الملل والنحل ،على طريقة رجال الدين في القوات المسلحة الأمريكية ، يمكن الاستعانة بهم في أي ساعة من ساعات اليوم الأربع والعشرين لتقديم المشورة الدينية للموظفين الذين يعانون مشاكل نفسية أو إجهاداً عصبياً** ، أو زيارة الموظفين المرضى في المستشفيات وشد أزرهم بالمواعظ الدينية ،وللمشاركة في أفراح الموظفين واحتفالاتهم وفي إلقاء العظات الدينية في حفلات تأبين الموظفين المتوفين.

وتقول المجلة إنه لو حاول أحد كبار المسئولين في الشركات الأمريكية اللجوء إلى أي من هذه الأساليب قبل عشر سنوات لكان قد استثار ،فيما يحتمل ، موجة من الاستنكار والاستهزاء ، بل وربما أقصي عن عمله من جراء ذلك . و«لكن اليوم، ثمة صحوة روحية تكتسح مجتمع الشركات في أمريكا ،حيث يقوم المديرون الذين يعتنقون جميع الديانات بخلط التصوف بأساليبهم الادارية ، ويجلبون إلى دهاليز المكاتب تلك الدروس التي تتردد في الكنائس والمعابد والمساجد .لقد مضى الزمن الذي كان الحديث فيه عن الله في مكان العمل يعتبر من المحرمات .وحل محل ذلك روحانية جديدة تتبدى في جماعات الصلاة المنتشرة في بعض من أكبر الشركات الأمريكية.

الاهتمام الأكاديمي بالظاهرة

وقد أثارت هذه الصحوة اهتمام الجامعات الأمريكية التي تناولتها بالدرس والتحليل ، وأصدر عدد من الأساتذة الجامعيين الأمريكيين المعروفين كتبا هامة عن هذا الشأن وصل عددها منذ عام ١٩٩٠ وحتى السنة الماضية إلى ٧٩ كتابا كان أحدثها كتاب من تأليف **الدلاي لاما**.

وتنقل المجلة عن أحد هؤلاء الباحثين أن ما يحدث في الشركات الأمريكية يعتبر انعكاساً لاتجاهات أعرض في المجتمع بأكمله **.فالناس يعملون الآن في المتوسط شهرا في السنة أكثر مما كان يعمل أقرانهم قبل عقد مضى ،ومن ثم فليس من المدهش أن تكون أماكن العمل ،وليس الكنائس وميادين المدن ، هي الأماكن التي تظهر فيها الظواهر الاجتماعية الأمريكية لأول الأمر**. فقد أصبح المكتب هو المكان الذي يأكل فيه أعداد متزايدة من الناس ، ويمارسون فيه تمارينهم الرياضية ، وينتظرون فيه أطفالهم العائدين من المدارس ، أو ينشئون فيه علاقاتهم الغرامية .«وفي مختلف أنحاء البلاد ،على سبيل المثال ، يقوم عدد متنام من المسلمين ، مثل المحامي **عثمان عطا** ،بفرد سجاجيد صلاتهم في مكاتبهم نفسها» .

وبعد أن أصبح عدد متزايد من الناس يبدون قدرا أكثر من الصراحة بشأن نزعاتهم الروحية ، فإن من المعقول أن يضع الكثيرون منهم في حقائب عملهم كتبهم الدينية إلى جانب أوراق العمل والحواسب الصغيرة .

وتشير الاحصاءات إلى أن **٩٥ في المائة من الأمريكيين يقولون إنهم يؤمنون بالله أو بقوة روحية كونية ما وإلى أن ٧٩ في المائة منهم يقولون إنهم يعتقدون اعتقادا جازما بوجود الله ، وأن ٦٠ في المائة منهم يتوكلون على الله بشكل مطلق ، وأن ٤٨ في المائة منهم يقولون إنهم لا يترددون في الحديث عن معتقداتهم الدينية في مكان العمل.**

وللضرورة أحكام

فضلا عن أن سوق العمل الأمريكية الضيقة للغاية تفرض على الشركات التي تتنافس على أصحاب المهارات النادرة أن تتنافس أيضا في توفير أي شكل من أشكال الخدمات أو البرامج التي تجتذبهم . وقد وجد استقصاء للرأي أجري أخيراً أن المدراء الأمريكيين يتطلعون إلى أن ينطوي عملهم على مغزى أعمق وأن يعطيهم إحساسا بالإنجاز وأنهم يريدون ذلك بأكثر من النقود والاجازات المدفوعة الأجر.

وتضيف المجلة قائلة: **بل ربما يكون الدافع الأكبر لهذا الاتجاه هو ذلك الدليل المتزايد بأن البرامج التي تأخذ في اعتبارها القيم الروحية في أماكن العمل لا تهدئ فقط من نفسية العمال وإنما تفضي إلى زيادة الانتاجية** .

وتقول المجلة إنه يمكن للمتشككين في أهمية القيم الروحية أن يعتبروا ذلك من قبيل الخرافات الادارية الحديثة العهد ،غير أن مشروعا بحثيا انتهت منه أخيراً شركة أبحاث استرالية يبين أنه عندما تستخدم الشركات برامج تتضمن أساليب روحانية من أجل موظفيها ، فإن الإنتاجية تتحسن ويقل معدل التغيير في القوى العاملة إلى حد كبير .وتشير أول دراسة تجريبية أجريت في هذا الشأن في الشركات الأمريكية ، أن المستخدمين الذين يعملون في شركات يرون أنها تراعي القيم الروحية يكونون أقل رهبة وأقل احتمالا بأن يخونوا قيمهم الأخلاقية ، وأقدر على التفرغ تماما لمتطلبات عملهم .

ويقول أحد أساتذة الجامعات الذين شاركوا في تأليف أحد الكتب عن هذا الموضوع : **وقد تكون القيم الروحية هي الميزة التنافسية الكبرى** ويؤكد قوله بأن ما يقرب من ٦٠٪ من الذين استقصيت آراؤهم من أجل كتابه يعتقدون في الآثار المفيدة للقيم الروحية في أماكن العمل ما دام ذلك لاينطوي على ترويج قسري لأساليب دينية تقليدية.

التوجس العلماني

وتعلق المجلة على تلك النتائج بقولها : «وهاهنا يكمن الخطر على وجه الدقة . فحتى في مجال آخذ يصبح أكثر تقبلا للقيم الروحية، فإن احتمال تغلغل الدين في المؤسسات العلمانية ،وبخاصة الشركات ، يجعل الكثيرين يشعرون بعدم الارتياح ، ويعود ذلك في جانب منه إلى اعتقادهم بأن مثل هذه البدايات المحدودة قد تفضي إلى زيادة في الهوس والتطرف الدينيين . وفضلا عن ذلك ، فإن البعض ممن هم على علم بوجود جماعات دينية متطرفة أو مشوشة المنطلقات أو ذات أهداف دينية مشكوك في صحتها ، يخشون من أن يؤدي وجود مثل هذه البيئة المتسامحة مع الممارسة الدينية إلى أن تستغل هذه الجماعات ذلك التسامح في الترويج لمعتقداتها وسط جماهير عريضة واجتذاب أعضاء جدد إلى صفوفها . وتشير المجلة الأمريكية إلى أن بعض الجماعات الدينية تدرب أعضاءها على كيفية الدعوة لعقائدهم بدون استثارة شكوك الآخرين وتذمرهم ، وعلى أن يعملوا مثل**«الطائرة الشبح»** لكي يتوصلوا إلى الاستحواذ على روح المنظمات التي يعملون فيها!.

ومما يزيد من عدم ارتياح البعض لهذا الأمر ما هو معروف من تطرف المشاعر الدينية الواسع الانتشار في الولايات المتحدة الأمريكية . فعلى الرغم مما تنقله أفلام هوليود والمسلسلات التلفزيونية الأمريكية عن مظاهر الانحلال الخلقي في الولايات المتحدة ، فإن **هناك جماعات دينية شديدة التطرف من مختلف الملل والنحل ، وبعضها يمثل خطرا أمنيا داهما على المجتمع الأمريكي**، كما أن ثمة أعدادا ضخمة من الجماهير الأمريكية تستجيب لبعض الدعاوي الدينية المستحدثة التي تكسر جمود ملل المتعارف عليه في العقائد الدينية، إلى آخر تلك المظاهر التي يعرفها كل من يعايش المجتمع الأمريكي أو يتتبع أخباره عن كثب ، فضلا عما هو معروف من **تزايد قوة ونفوذ الجماعات السياسية اليمينية ذات التوجه الديني ، وبخاصة داخل الحزب الجمهوري.**

وتضرب المجلة مثلا لحالات الهوس الديني بعامل الصيانة في إحدى الشركات



الذى أدعى بأنه «المسيح» ،والمساعدة الإدارية التى اعتادت أن تجلس على ركبتيها أمام مكاتب زملائها لتلقى عليهم مواعظ دينية بلغات مختلفة .كما أن تعدد أطياف النحل الدينية فى المجتمع الأمريكى الذى يعكس كونه مجتمع مهاجرين يخلق مشاكل عديدة لإدارات الشركات ، **وتقول «لجنة فرص الاستخدام المتساوية» أن ٢٩ فى المائة من الشكاوى المقدمة بشأن التمييز فى الاستخدام تقوم على مزاعم تمييز دينى ،مما يجعله ثالث داع للشكاوى المتعلقة بالتمييز فى الاستخدام بعد التحرش الجنسى والإعاقة.**

غير أن هذه المعوقات الثانوية لا تقلل من حماس مديرى العموم ذوى الاتجاهات الروحانية .فرئيس إحدى شركات الوجبات السريعة المنافسة **لماكدونالدز وبرجركينج** يقيم جلسات صلاة صباح كل اثنين فى مقر الشركة لمن يرغب فى الاشتراك فيها من الموظفين ، بل إنه يصر على إغلاق فروع شركته البالغ عددها ١٠٠٠ فرع يوم الأحد الذى تزدهر فيه أعمال الشركتين المنافستين ، لأنه يؤمن بقدسية عطلة يوم الأحد . أما رئيس إحدى شركات صنع الأحذية الكبرى ، وهو يهودى الديانة ، فإن من يصاحبونه فى سفرياته بين فروع شركته يتحدثون عن حرصه على قراءة نسخته المتهرئة من التوراة فى أثناء سفره بالطائرة ،وعن استخدامه للمعتقدات الدينية فى توجيه القرارات الإدارية والإنتاجية ،واستشارته لرجال الدين فى مشاكل العمل . وتضيف المجلة لذلك أمثلة أخرى لما يفعله مدراء عموم ينتمون إلى طوائف دينية أخرى منتشرة فى الولايات المتحدة مثل الهندوسية والبوذية.

الاقتصاد الجديد والروحانيات

وتعلق المجلة الأمريكية على ذلك بقولها: كل ذلك قد يبدو معاكسا لكل ما هو عقلانى فى وقت يشيع فيه تمجيد العلم والتكنولوجيا .غير أنه يمثل ما أدى التصنيع إلى نشوء **الليبرالية الاجتماعية** ،فإن **الاقتصاد الجديد** يتسبب فى ظهور فضول عميق بشأن طبيعة المعرفة والحياة ، ويوفر بيئة خصبة لحدوث مثل هذه الحلقة الحلزونية من الأفكار غير المادية . وتنقل المجلة عن أحد أساتذة جامعة هارفارد قوله: فى هذا النوع من الإطار التحليلى ، يصبح من المقبول فجأة التفكير فى قوى أكبر من قوى البشر ، والاعتقاد فيها كمصدر فطرى للابداع والقوة التحليلية».

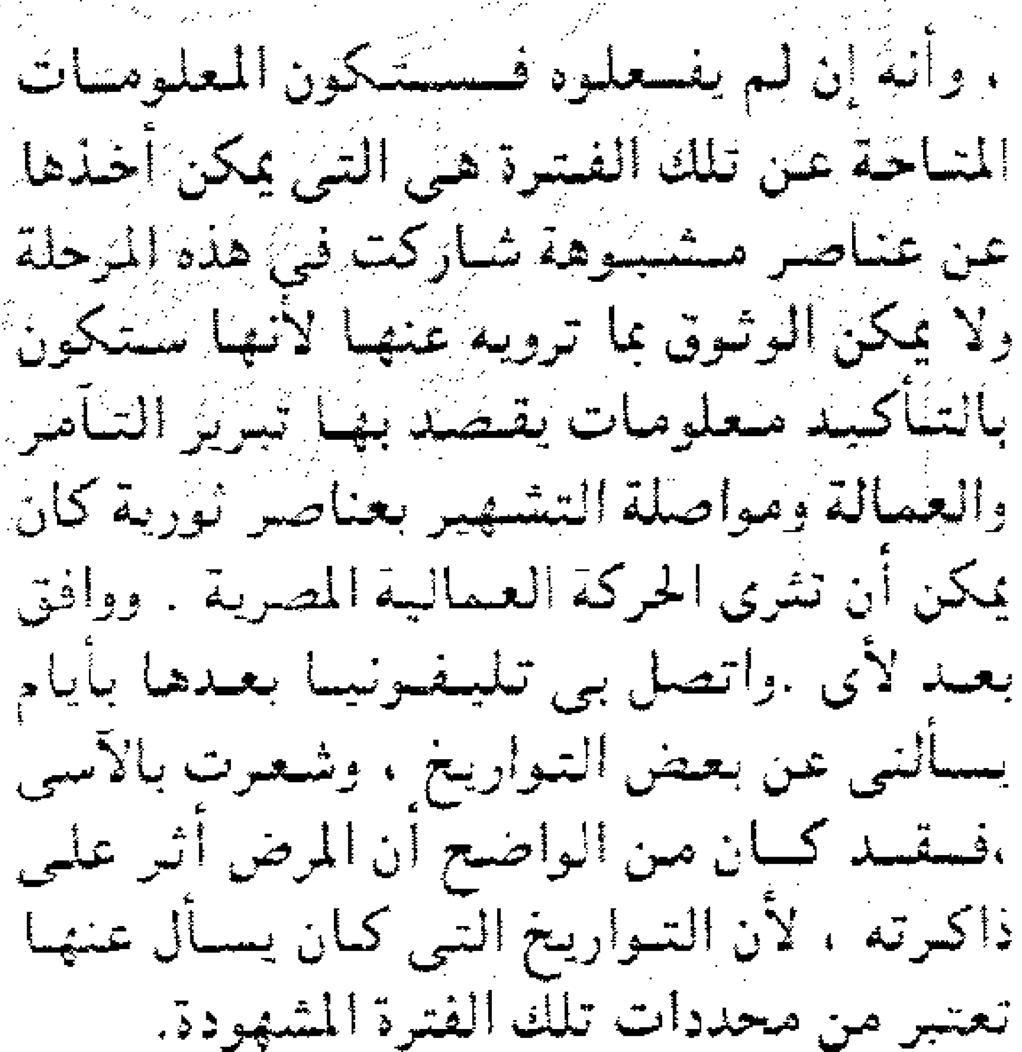
وفضلا عن ذلك ، فإن غلبة أنشطة الإعلام والخدمات على الاقتصاد الأمريكى الحالى ،جعل السوق تبدو مختلفة عما كانت عليه قبل ٢٠ سنة مضت ، فلم تعد القرارات تتخذ على أساس خمس سنوات مقبلة وإنما بالنسبة للتو واللحظة ،فمشاعر الناس الذين تتوجه إليهم تلك الأنشطة الغالبة تتغير باستمرار وبسرعة .ومن ثم فقد ازدهرت صناعة البرامج التى تعلم المسئولين والقائمين بالترويج والاتصال بالعملاء كيف يتعاملون مع زبائنهم من «بنى البشر» ويستخدمون فى ذلك المشاعر والنزعات الروحانية والدينية.

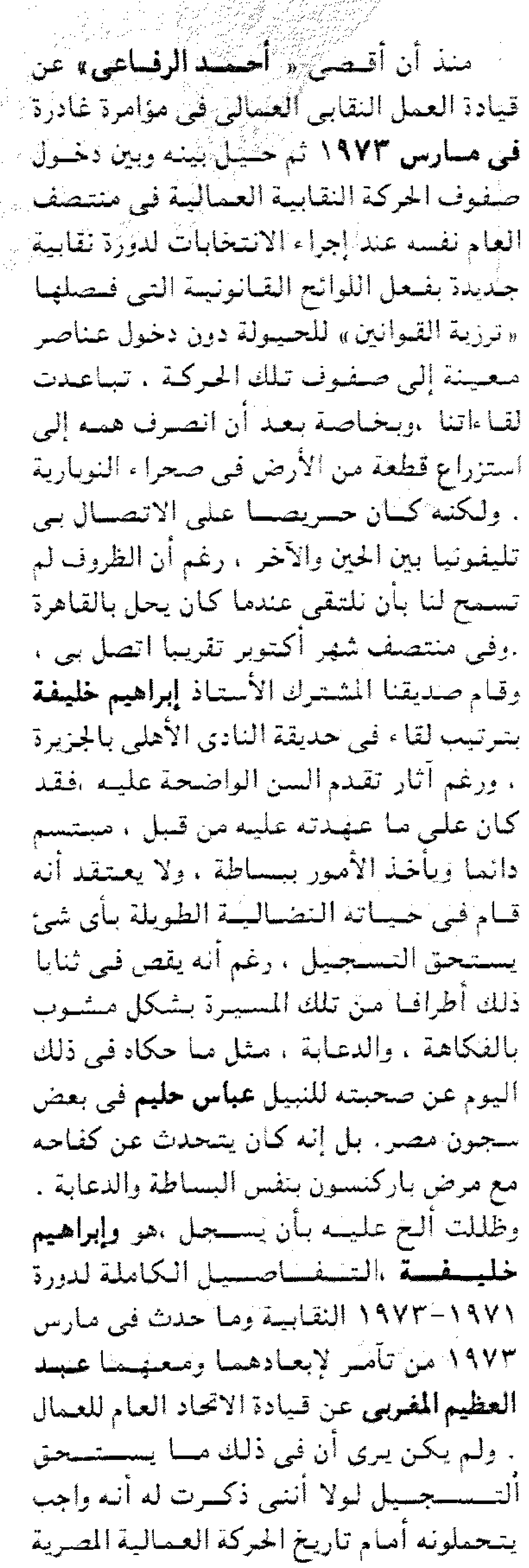
ومرة أخرى ، وحتى لا يرفع أحد فى وجهنا لافتات **«الظلامية» و«الإسلاموية»** وما إلى ذلك من لافتات الإرهاب الفكرى الجاهزة للاستخدام ، نؤكد أن كل ما أوردناه سابقا منقول بتصرف عن مجلة «بيزنس ويك» الأسبوعية الأمريكية ، وأن هدفنا من ذلك مجرد التسلية عن القارئ، فى مطلع سنة اختلف المتمارون فيما إن كانت السنة الخاتمة للألفية الثانية أم البادئة للألفية الثالثة ، بعد أن أثقلنا عليهم فى مقالات سابقة عديدة بالحديث عن مشاكل عالمية لا يبدو أن ثمة حل لها فى المستقبل المنظور . وكل عام وأنتم بخير وسعادة!.

ورحل فارس نقابى نبيل آخر

أحمد الرفاعى

المناضل المتواضع المبتسم دائما





منذ أن أقصى « **أحمد الرفاعى** » عن قيادة العمل النقابى العمالى فى مؤامرة غادرة **فى مارس ١٩٧٣** ثم حيل بينه وبين دخول صفوف الحركة النقابية العمالية فى منتصف العام نفسه عند إجراء الانتخابات لدورة نقابية جديدة بفعل اللوائح القانونية التى فصلها « ترزية القوانين » للحيولة دون دخول عناصر معينة إلى صفوف تلك الحركة . تباعدت لقاءاتنا ،وبخاصة بعد أن انصرف همه إلى استزراع قطعة من الأرض فى صحراء النوبارية . ولكنه كان حريصا على الاتصال بى تليفونيا بين الحين والآخر ، رغم أن الظروف لم تسمح لنا بأن نلتقى عندما كان يحل بالقاهرة .وفى منتصف شهر أكتوبر تقريبا اتصل بى ، وقام صديقنا المشترك الأستاذ **إبراهيم خليفة** بترتيب لقاء فى حديقة النادى الأهلى بالجزيرة ، ورغم آثار تقدم السن الواضحة عليه ،فقد كان على ما عهدته عليه من قبل ، مبتسم دائما ويأخذ الأمور ببساطة ، ولا يعتقد أنه قام فى حياته النضالية الطويلة بأى شئ يستحق التسجيل ، رغم أنه يقص فى ثنايا ذلك أطرافا من تلك المسيرة بشكل مشوب بالفكاهة ، والدعابة ، مثل ما حكاه فى ذلك اليوم عن صحبته للنبيل **عباس حليم** فى بعض سجون مصر. بل إنه كان يتحدث عن كفاحه مع مرض باركنسون بنفس البساطة والدعابة . وظللت ألح عليه بأن يسجل ،هو **وإبراهيم خليفة** ،التفاصيل الكاملة لدورة ١٩٧١-١٩٧٣ النقابية وما حدث فى مارس ١٩٧٣ من تآمر لإبعادهما ومعهما **عبد العظيم المغربى** عن قيادة الاتحاد العام للعمال . ولم يكن يرى أن فى ذلك ما يستحق التسجيل لولا أننى ذكرت له أنه واجب يتحملونه أمام تاريخ الحركة العمالية المصرية ، وأنه إن لم يفعلوه فستكون المعلومات المتاحة عن تلك الفترة هى التى يمكن أخذها عن عناصر مشبوهة شاركت فى هذه المرحلة ولا يمكن الوثوق بما ترويه عنها لأنها ستكون بالتأكيد معلومات يقصد بها تبرير التآمر والعمالة ومواصلة التشهير بعناصر ثورية كان يمكن أن تثرى الحركة العمالية المصرية . ووافق بعد لأى .واتصل بى تليفونيا بعدها بأيام يسألنى عن بعض التواريخ ، وشعرت بالأسى ،فقد كان من الواضح أن المرض أثر على ذاكرته ، لأن التواريخ التى كان يسأل عنها تعتبر من محددات تلك الفترة المشهودة.

وفى صباح يوم السبت ٦ نوفمبر فوجئت بنعيه منشورا فى صفحة الوفيات بجريدة الأهرام ، وعلمت أنه انتقل إلى الرفيق الأعلى بنفس البساطة والمرح اللذين كان يتحدث بهما عن أحداث **نضاله السياسى والنقابى ومشاركته فى العمل الفدائى فى القناة ضد الجيش الانجليزى وفى أحداث المقاومة العسكرية فى بور سعيد فى ديسمبر ١٩٥٦ .** وتذكرت كيف واجه المخططات الشرسة الدنيئة التى حيكت ضده فى عام ١٩٧٢ والتى حاولت هدم حياته العائلية لمجرد أنه تجرأ **وحاول محو أمية عمال الزراعة الذين كان يرأس نقابتهم فى ذلك الحين ،حيث تصورت أجهزة الأمن أن وراء هذا الاهتمام رغبة فى نشر الشيوعية بين عمال الزراعة! وكيف أن** قضية محو الأمية كانت شغله الشاغل طوال فترة وجوده كنائب لرئيس اتحاد عمال مصر، بحيث أنه فرض علينا فى صحيفة «العمال» التى كان يشرف على تحريرها فى الفترة من منتصف ١٩٧٢ حتى مارس ١٩٧٣ أن نخصص صفحتى الوسط لنشر دروس محو الأمية ، وأعتقد أن هذه المحاولة الوحيدة من نوعها لمشاركة صحيفة أسبوعية فى جهود محو الأمية.

ورغم أن الأوسمة تمنح فى عيد العمال سنويا لمن لم يقدم أى شئ يذكر للحركة النقابية أو يترك وراءه أثرا يشار إليه ،فقد فرض التعتيم على مساهمة **أحمد الرفاعى ،وعبد العظيم المغربى ، فى الحركة النقابية ،** وأشك كثيرا فى أن كثيرا من القادة النقابيين الحاليين ، الذين لم يكن معظمهم يعرف شيئا عن الحركة النقابية فى الوقت الذى كان فيه أحمد الرفاعى يشارك فى قيادتها ، يعرفونه أو أن نعيه استلفت نظرهم أو أن جلهم قد حرص على المشاركة فى عزائه ، رغم أن أى تاريخ منصف للحركة النقابية سيحفل بالحديث عنه دون أن يعنى بالاشارة إلى معظمهم.

على أن ما يملأ النفس بالأسى أن قائدا نقابيا عماليا تلو الآخر يودع الحياة دون أن يترك وراءه تسجيلا لأحداث العمل النقابى التى شارك فيها بما يجعل التاريخ الدقيق للحركة النقابية المصرية مسألة صعبة كل الصعوبة ، ولقد أشرنا إلى ذلك عندما نعينا إلى قراء اليسار وفاة المناضل النقابى «فتحى محمود» ، فهل يا ترى يسارع من تبقوا من النقابيين الشرفاء إلى تسجيل ما يعرفونه عن تاريخ الحركة النقابية فى الثلاثين سنة الماضية ، ونخص بالذكر ، من جديد ، عبد العظيم المغربى ، وإبراهيم خليفة وسعيد جمعة .

ورحم الله أحمد الرفاعى ،الفارس بحق المبتسم دائما فى وجه قسوة الحياة ودناءة الأعداء ، ولعل أصدقاءه ورفاقه الذين زاملوا مسيرة حياته النضالية الطويلة والثرية يشتركون فى كتابة ما رفض أن يكتبه من أحداث تلك المسيرة ،كنوع من التحية لذاكره العطرة.

د. أحمد محمد صالح

درج مطورو أجهزة الحاسب والمبرمجين منذ الستينات من هذا القرن على استخدام رقمين فقط للسنة عند كتابة التاريخ ، وإهمال الرقمين الدالين على القرن فاليوم الدال عليه التاريخ ١١/ ٨/ ١٩٧٢ مثلا يكتب ويخزن بالصورة التالية: ٧٢/٨/١١ أما لماذا تم إختصار التاريخ بهذا الشكل فبغض النظرعن أن كثيرين منا يستخدمون هذه الطريقة لكتابة التاريخ بعيدا عن عالم الحاسب، فالسبب الرئيسى أن تكلفة تخزين البيانات فى الأيام الأولى لاستخدام الحاسب الالكترونى كانت مرتفعة جدا . فمن المعروف **أن تكلفة تخزين ألف حرف (أو كيلو بايت) فى هذه الأيام كان حوالى ٦٠٠ دولار فى حين أنه الان لا يتعدى ٠.١ ، بنس !!** ويظهر فرق التكلفة هذا واضحا عند تخزين كم ضخم من البيانات وعلى سبيل المثال افترض أن مؤسسة بها ١٠ آلاف موظف وأن بيانات كل موظف تحتوى على تاريخ ميلاده وتاريخ الحصول على المؤهل وتاريخ التعيين ثم ثلاثة أو أربعة تواريخ للترقيات فنحن أمام ست أو سبع تواريخ لكل موظف . ومعنى ذلك أنه يلزم تخزين ستين أو سبعين ألف تاريخ وعند توفير رقمين أو حرفين لكل تاريخ فنحن نوفر فى الواقع مائة وعشرين أو مائة وأربعين ألف بايت أى ما تكلفته بأسعار بدايات عصر الحاسب حوالى ٧٢٠٠٠ أو ٨٤٠٠٠ دولار !! فهل يمكن أن نلوم مبرمجى ومطورى أجهزة الحاسب فى ذلك الوقت ، وفى ظل المنافسة العاتية بين الشركات للتوفير والحصول على أقصى ربح ممكن ؟! لكن هذه التكلفة حينذاك تعتبر رخيصة للغاية اليوم ،أمام ما تسببه تلك المشكلة الآن من كوارث للبشرية فستدفع ثمنه غالياً جدا.

فاليوم السبت الموافق أول يناير ٢٠٠٠ سيكون التاريخ الذى يتعامل به الحاسب هو ١/١/ .. وحيث إن الرقمين الدالين على القرن ٢٠ فى هذه الحالة غير مستخدمين بحدث التباس فى هذا التاريخ ويصبح من غير المعروف إن كان هذا التاريخ يدل على ١/١/١٩٠٠ أو ١/١/٠٠ إن هذا اللبس يمتد أثره إلى مجموعة من العمليات التى قد يحتاجها الحاسب إلى التعامل معها وهى:

(أ) حساب المدد الزمنية بين تاريخين تؤدى إلى أخطاء : فمثلا عند حساب عمر موظف مولود بتاريخ ١/ ١/ ١٩٦٢ وذلك يوم ١/١٠/ ٢٠٠١ يكون عمره هو: ٠١-٦٢= -٦١ عاما !!.

وذلك بدلاً من ٣٩ عاما.

(ب) عند ترتيب أحداث معينة زمنيا تأتى الأحداث فى سنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠١ قبل الأحداث فى الأعوام ١٩٢٠ ، ١٩٣٠ مثلا.

(ج) يخطىء الحاسب فى التعرف على أن سنة ٢٠٠٠ هى سنة كبيسة ،فالمعروف أن السنوات التى تقبل القسمة على ١٠٠ ولا تقبل القسمة على ٤٠٠ هى سنوات بسيطة ، أما تلك التى تقبل القسمة على ٤٠٠ فهى كبيسة . ومعنى ذلك أن سنة ٢٠٠٠ هى كبيسة فى حين أن سنة ١٩٠٠ هى بسيطة وحينما يلتبس الأمر على الحاسب فان عام ٢٠٠٠ الذى يعتبره ٠٠ (أو ١٩٠٠) يكون بسيطا فى حين أنه فى الواقع كبيس.

(د) اعتبار الحاسب أن عام ٢٠٠٠ كأنه عام ١٩٠٠ يؤدى إلى خطأ فى معرفة أيام الأسبوع فيوم ١/١/ ٢٠٠٠ هو يوم سبت فى حين أن يوم ١/١/ ١٩٠٠ هو يوم اثنين؟.

وكان المطلوب فى الثلاث سنوات السابقة هو مراجعة البرامج والأجهزة التى تستخدم التاريخ وعند الحاجة إصلاح هذا اللبس. وهذه فى الواقع ليست عملية بسيطة **وتتضارب تقديرات الخبراء والمراقبين لتكلفة هذه العملية لتتراوح على مستوى العالم بين ٦٠٠ بليون دولار إلى ٣ تريليون دولار.** وقدر خبراء البنك الدولى أن مصر محتاجة إلى ٥٠٠ ألف رجل يومياً لإصلاح هذا الخلل ؟ لكن **المؤكد اليوم فى جميع أنحاء العالم ،ونحن الآن فى عام ٢٠٠٠ ،أن هناك كمبيوترات كثيرة جداً فى العالم لم يتم فيها إصلاح مشكلة التاريخ حتى اليوم.**

وبالنسبة للمؤسسات الصناعية فتأثير هذه المشكلة ذو شقين: تأثيرها على برامج الحاسب وتطبيقاته فى المؤسسات مثل قواعد البيانات وبرامج الأجور والمرتبات والمخازن والحسابات وخلافه كما يمتد تأثير هذه المشكلة إلى أنظمة التحكم فى العمليات الصناعية وبالذات ما يعرف بالأنظمة المدمجة **Embedded System** وهى دوائر اليكترونية متناهية الصغر تسمى ميكروشيبس (Microchips) وهى عبارة عن برامج عمل مركزه وظيفتها التحكم ومراقبة الاجهزة التى نعيش عليها ، وإنتاجها يتم عبر عمليات إنتاجية كبيرة وواسعة ،ومنتج تلك الرقاقات الاليكترونية أو المعالجات الصغيرة يختلفون عن منتجى الكمبيوتر وبرامجه ، وتلك الرقاقات لا تستعمل فقط فى الكمبيوتر كما قلنا كعنصر مدمج للنظام، بل تستعمل تقريبا فى جميع الاجهزة التى نستعين بها فى حياتنا اليومية ،وتمثل العالم الرقمى **digital** الجديد

الذى نعيش فيه ،وقد استخدم اللفظ «مدمج» ليشير إليها على أنها جزء فى داخل نظام التحكم . وهذه الأنظمة المندمجة قوامها فى الواقع حاسبات دقيقة أو متحكمات دقيقة ونجدها فى مواقع صناعية مختلفة مثل المتحكم المنطقى المبرمج كما نجدها أيضا فى أجهزة أخرى تحتاج إلى قدر من الذكاء مثل أجهزة التحكم فى العمليات الصناعية وفى أجهزة القياس مثل مسجلات البيانات .. باختصار فسوف نجدها حولنا فى كل مكان. وعادة ما نجد عشرات من أجهزة (ميكروشيبس) المتحكم المنطقى المبرمج داخل أى مؤسسة صناعية حيث يقوم بالتحكم فى تسلسل العمليات الصناعية الواحدة تلو الأخرى فى دورة متكررة ويحدد الفترات الزمنية لمختلف العمليات ،كما يرتب تتابع وحدوث الخطوات المختلفة حسب نتائج العمليات السابقة .

وقد نتساءل وما بال هذه المتحكمات والحاسبات الدقيقة والتاريخ ؟.

والإجابة أنه فى بعض الأحيان الأخرى يتم التحكم فى بعض العمليات فى أوقات محددة وتواريخ معينة وفى بعض الأحيان الأخرى تستخدم هذه المتحكمات التاريخ لحساب فترة زمنية معينة لتشغيل صمام مثلا حتى لو كانت هذه الفترة طولها بعض الدقائق فيحدد المتحكم لحظة بداية التشغيل مثلا الساعة٧ و١٣ دقيقة و٢٠ ثانية يوم ١٩٩٩/٢/١٠ .وإذا كانت الفترة الزمنية هى ٣.٣٠ دقيقة تكون لحظة نهاية التشغيل هى الساعة٧ و١٦ دقيقة و٥٠ ثانية يوم١٩٩٩/٢/١٠. وهنا أيضا يؤدى إهمال رقمى القرن إلى نفس المشاكل المذكورة فى السابق .

والأهمية الخاصة للأنظمة المدمجة فى عملية التوفيق تنبع من الآتى:

أ) عددها الهائل فى أنحاء العالم ويقدر عدد الحاسبات والمتحكمات الدقيقة التى تم استخدامها فى ال٣٠ سنة الماضية بحوالى **٤٠ بليون وحده ويقدر أن ٢٠ بليون منها ما زالت فى الخدمة.**

ب)حيث إن الانتاج فى المواقع الصناعية يكون فى العادة متصلاً ولا يتوقف فإنه من المتوقع أن أعداداً كبيرة من الأنظمة المدمجة ستكون فى حالة تشغيل لحظة دخول عام ٢٠٠٠م.

ج) إن هذه الأنظمة المدمجة أصبحت هى المتحكم الأساسى فى صناعات مختلفة كما أنها أصبحت المكون الرئيسى فى أجهزة كثيرة أصبحت حياتنا لا تستقيم بدونها ،فهى موجودة فى **أجهزة الاتصال والسنترالات ،فى إشارات الطرق والسيارات، فى أجهزة الإنذار الحريق ،فى أجهزة التكييف وفى محطات توليد وتوزيع الكهرباء.**

وباختصار فى جميع مظاهر الحياة العصرية التى نحياها .

ولنأخذ مثالين لنقرب لك المخاطر التى من الجائز أن تحدث عندما يحل عام ٢٠٠٠ إذا قام أحدهم ببدء محادثه تليفونية قبيل الساعة١٢ مساء يوم ١٩٩٩/١٢/٣١ وانتهى منها بعد لحظة دخول عام ٢٠٠٠ بدقائق قليلة فإنه من الجائز(إذا لم تكن أجهزة السنترال المدمجة متوافقة) أن يحتسب السنترال مدة المكالمة بـ ٥٢ مليون دقيقة= ٩٩ سنة ٣٦٥ يوم ٢٤٠ ساعة ٦٠ دقيقة .مثال آخر حدث فعلا ولم يتسبب فيه التوافق مع سنة ٢٠٠٠ ولكنه يمكن أن يتكرر مرة ثانية بنفس السيناريو إذا توافرت الظروف بسبب عدم التوافق ففى **ولاية بوفال** بالهند فى أحد مصانع الكيماويات تسبب عطل فى أحد الصمامات ولمدة ٧٠ ثانية فقط فى قتل ١٢٠٠ شخص وإصابة آلاف أخرى . ودعونا نفحص الظروف الضاغطة فى حل هذه المشكلة فالوقت انتهى لأننا الآن فعلا فى عام ٢٠٠٠ ، ولا يمكن مد فترة الحل ، والمبالغ المرصودة للعلاج هى أيضا محدودة، تذكر كم من الأنظمة المدمجة ،ما زالت فى الخدمة حوالى ٢٠ بليون ،والخبرات المتاحة والمتفرغة لهذه العملية محدودة أيضا ،وتعالى ننظر إلى شركة ضخمة مثل ال أى بى إم ،فقد أعلنت أنها تحتاج إلى تغيير حوالى ٥٠ مليون سطر برامج كم من الوقت تحتاج؟.. دعنا من هذا السؤال غير المناسب فإنه كان أمامها بالفعل وقت محدود ومحسوب بالدقيقة والثانية ، ولكن كم من المبرمجين كانت تحتاج الشركة وكم من المال تحتاج(تقدر الشركة التكلفة لهذه العملية فقط بحوالى ٢٠ مليون دولار) .ومن هنا نرى أن حل هذه المشكلة تماما وبالكامل يكون فى بعض الأحيان غير ممكن وفى بعضها الآخر مستحيل نظرا لقصر الوقت أو انتهائه أو لقلة المبالغ المتاحة للعلاج أو ،لندرة الخبرات أو لمجموعة من هذه العوامل . ونزعم هنا أنه ليس هناك حل جاهز وموحد لجميع الأنظمة المدمجة أى أنه ليس هناك خاتم سليمان لتحقيق أمانى التوافق ولكن يتم ذلك فقط بالجهد والعرق والوقت والمال.

والسؤال الآن ماذا حدث فى العالم منذ منتصف ليلة أمس؟!.

وماذا يحدث الآن؟.

بل الأهم من ذلك **ماذا حدث وسيحدث حينما تفشل الأنظمة المدمجة فى الأجهزة المتحكمة فى قراءة التاريخ داخل ترسانات الأسلحة النووية والبالستية فى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وانجلترا وفرنسا والصين وفى باكستان والهند .،بل ماذا سيحدث حين تفشل الأنظمة المدمجة فى الأجهزة المتحكمة فى قراءة التاريخ داخل المفاعل النووى فى إسرائيل؟!.**

*** اعتمدت أرقام هذا المقال على المعلومات التى نشرتها جامعة أسيوط فى موقعها على الانترنت.**

الرشوة .. والفساد
مع بداية الألفية الثالثة

أثار اهتمامى موضوع الفساد والرشوة فى العالم ، ونشر لكاتب المقال منذ شهرين تقريبا دراسة متواضعة عن صورة الفساد فى العالم عام ١٩٩٨ فى مجلة سطور ، ثم أعادت جريدة العربى نشرها ، واليوم نتابع الدراسة باستعراض **آخر تقرير صادر عن الرشوة والفساد فى العالم فى آخر أيام القرن العشرين** وبالضبط يوم ٢٦ أكتوبر عام ١٩٩٩ ،وفى موقع المنظمة العالمية للشفافية)-Transparency International فى برلين، نشرت المنظمة اخر تقرير لها عن الرشوة والفساد فى العالم فى القرن العشرين، وتعطى أول صورة للرشوة والفساد فى القرن الجديد والألفية الجديدة.

الرشوة فى العالم

إن هناك الكثير من المشاهدات التى تقول ان الكثير من المصدرين فى العالم يستعملون الرشوة لتسهيل أعمالهم. ومنظمة الشفافية العالمية اصدرت مقياسا جديد لقياس الرشوة، عنوانه **مقياس الدافعين للرشوة** BPI على مستوى العالم ،حيث رتبت فيه ١٩ دولة مصدرة على مقياس درجات تبين فيه مدى استعداد شركاتهم لدفع رشاوى فى خارج البلاد ، واعتمد هذا المقياس على قياسات معهد جالوب التى أظهرت أن شركات من بلاد كثيرة مصدرة تستعمل الرشوة لتسهيل وكسب صفقاتها فى الأسواق الناشئة .وقد أجرى هذا المسح فى ١٤ سوقاً ناشئة فى دول العالم(الهند ،اندونسيا ،**الفلبين، كوريا الجنوبية، تايلاند،من آسيا .. والأرجنتين،والبرازيل،وكولمبيا فى أمريكا اللاتينية -والمجر ،وبولندا ، وروسيا من أوروبا ..والمغرب ،ونيجريا ،وجنوب أفريقيا من أفريقيا**)وتلك الأسواق تمثل ٦٠٪ من مجموع المستوردين فى كل أسواق العالم الاقتصادية .وتم استبيان ٧٧٠ من كبار الموظفين العموميين والمديرين التنفيذين فى الحكومات المحلية والشركات الرئيسية ،والمحاسبين القانونيين ، وأعضاء الغرف التجارية ،وموظفى البنوك الرئيسية

،ومحاميى الشركات ،ومنهم جنسيات أجنبية وكبار التنفيذين فى الشركات العالمية .وكانت الأسئلة كلها متعلقة حول مدى النزوع إلى رشوة كبار الموظفين العموميين الرسميين فى تلك الأسواق المستوردة لتسهيل صفقاتهم.

وتعطى لنا بيانات المقياس صورة لتوزيع الدرجات بين الدول المصدرة فى مدى نزوع شركاتها المصدرة واستعدادهم فى استعمال ممارسات فاسدة ،والمقياس يبدأ من ١٠ درجات للدول النظيفة من الرشوة ، وينتهى عند درجة صفر للدول غير النظيفة وأكثر استعمالا للرشوة.

ويتضح من الجدول : أن متوسط درجات مؤشر الرشوة فى ال١٩ دولة مصدرة يساوى ٥ر٩ درجة، وأن حوالى ٩ دول بنسبة ٤٧٪ من مجموع الدول حصلت على أقل من المتوسط بما يعكس انتشار الرشوة على مستوى العالم ، وإذا صنفنا الدول وفقا للمتوسط ٩ر٥ درجة والانحراف المعيارى ٨ر١ درجة بالزيادة والنقص ، يمكن تصنيف الدول إلى أربع فئات:

المجموعة الأولى : الدول النظيفة من الرشوة ،وهى التى حصلت على درجات تبدأ من ٧ر٧ فما فوق ،وهى ٥ دول بنسبة٢٦٪ من الدول المبحوثة ،وتراوح ترتيبها بين المرتبة الأولى فى النظافة من الرشوة إلى الترتيب رقم٥ ،حيث تتصدرها **السويد ٣ر٨** وتنتهى عند **سويسرا** التى حصلت على ٧ر٧ درجة، وتضم هذه الفئة **السويد واستراليا وكندا والنمسا وسويسرا.**

المجموعة الثانية: الدول المتوسطة النظافة من الرشوة وهى التى حصلت على درجات تتراوح بين ٩ر٥ درجات إلى أقل من ٧ر٧ درجات ، وضمت أيضا **٥ دول** بنسبة ٢٦٪ ،وكان ترتيبها بين رتبة الـ٦ حتى رتبة الـ٩ ،تتصدرها هولندا ٤ر٧ درجة **وبريطانيا ٢ر٧** درجة ، **وبلجيكا ٨ر٦** درجات ،وكل من **المانيا والولايات المتحدة الأمريكية** حيث حصل كل منهما على٩ درجات.

المجموعة الثالثة :هى تحت المتوسطة فى درجة النظافة من الرشوةوحصلت على درجات تتراوح بين ١ر٤ درجات إلى أقل من٩ر٥ درجات ،وضمت ٤ دول بنسبة ٢١٪ ،واحتلت الترتيب بين ال١١ حتى ١٤ ، تبدأ من **سنغافورة٧ر٥** درجة ثم **أسبانيا ٣ر٥** درجة ، وبعدها **فرنسا ٢ر٥ درجة وأخيرا اليابان ١ر٥** درجة.

المجموعة الرابعة: وهى الدول الاقل نظافة من الرشوة ، أو الأكثر استخداما للرشوة ،وحصلت على درجات أقل من ١ر٤ درجة ، وضمت ٥ دول بنسبة ٢٦٪ ،واحتلت الترتيب بين ال١٥ وال١٩ ،وتتصدرها **ماليزيا ٩ر٣**، درجة،**تايوان ٥ر٣** درجة،**كوريا الجنوبية ٤ر٣** درجة، وأخيرا **الصين وهونج كونج ١ر٣** درجة.

ونلاحظ هنا، انه كالعادة تصدرت دول شمال أوروبا النظافة من الرشوة ،وأن الدول الرأسمالية الكلاسيكية أقل استعمالا للرشوة، من تلك الدول التى اتجهت حديثا إلى سياسات السوق، فهى أكثر توحشا فى استخدام الرشوة ،مثل **ماليزيا وتايوان وكوريا الجنوبية والصين وهونج كونج.**

ولوحظ أيضا أنه كلما زاد التدخل الحكومى فى الشئون الاقتصادية، زادت التشريعات المعقدة ،مما يؤدى إلى زيادة فرص الممارسات الفاسدة مثل الرشوة. وهناك ملاحظة لعلكم تتفقون معى فيها ، هى أن **معظم واردات مصر من تلك الدول الاشد شراسة فى استعمال الرشوة مع الموظفين العموميين المحليين فى الدول المستوردة لتسهيل صفقاتهم.** وتعد الرشوة أحد أهم مظاهر الفساد غير المنظور ، الذى تزايد مع العولمة وتداعياتها ،وتتم ممارسات الرشوة عبر الدول عن طريق الوسطاء والسماسرة والهيئات الهندسية والفنية ، ووكالات التمويل والبنوك بمشاركة كل من الراشى والمرتشى ،وتتنكر وتتخفى تجارة المصالح والخدمات تحت مسمى تسهيلات الخدمات .ونفس الشئ بين السياسيين فى مواقع الصدارة أو أصدقائهم خلف الكواليس، وجميعهم يحصلون على مكافآت سخية فعلية كمستشارين أو موظفين وهميين أو مديرين لشركات تابعة لمؤسسات اقتصادية كبرى ،فالفساد الأكثر انتشارا هو أيضا الأكثر خفاء ، ذلك لأنه يأخذ شكل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية العادية المألوفة .فلا يستطيع أحد أن يكتشف أو يرى دفع الرشوة أو دفع الاكراميات بمختلف أنواعها ، لأن كل شئ يكتسب المظهر العادى المشروع ، لدرجة أن منظمة الشفافية فى تقريرها الأخير حثت حكومات الدول أن تتخذ من الاجراءات الكفيلة لوقف رؤساء شركات الأعمال فى بلادهم من دفع رشاوى للموظفين الرسميين الاجانب لتسهيل وكسب صفقاتهم ، ودعوة شركات الأعمال لتتبنى برامج فعالة مضادة للفساد والرشوة.

الفساد فى العالم مقياس ١٩٩٩:

وأصدرت (TI) Transparency International فى نفس اليوم أيضا ٢٦ أكتوبر ١٩٩٩ ،**التقرير السنوى الخامس لمقياس الفساد**(CPI) ، الذى رتبت فيه ٩٩ دولة مقابل ٨٥ دولة عام ١٩٩٨ ، واعتمد المقياس هذا العام على ١٧ دراسة مسحية ،قامت بها ١٠ منظمات مستقلة ، وبذلك اعتمد على دراسات مسحية أكثر، وعدد من المنظمات أكبر ، بالمقارنة بعام ١٩٩٨ .ونذكر ان مقياس الفساد(CPI) وضعه عالم الاقتصاد الالمانى **جوهان جراف لامبسدروف**Dr Johann Graf Lambsdorff**من جامعة** Gtting-en ، وذلك بالتعاون مع المنظمة العالمية للشفافية ،واشترك معهم هذه المرة **معهد جالوب** لقياسات الرأى العام ،وتظهر النتيجة فى الجدول المنشور الذى يستعرض اسم الدولة ورتبتها من حيث عدم الفساد ، ثم درجة مؤشر الفساد(CPI) ، ثم الانحراف المعيارى ،للدرجات التى حصلت عليها الدولة فى عدد المسوحات التى أجريت فيها وهى تراوحت بين١٤-٣ مسح لقياس الفساد من خلال أسئلة حول مدى وجود **الصفقات المشبوهة ،والعمولات المريبة ،والتهرب الضريبى، وإدخال** سلع فاسدة ،**وإصدار تشريعات لخدمة اشخاص بعينهم** ، وتزاوج

السلطة والمال ،واستغلال النفوذ واحتكار القوة السياسية .والمؤشر عبارة عن أسئلة موجهة إلى عينة مسحية من رجال الأعمال والمستثمرين وخبراء الاقتصاد ومواطنين عاديين حول تأثير الفساد والرشوة على الاستثمار والنمو والتجارة ،وعدم تكافؤ الفرص والاضطرار إلى دفع رشاوى أو هدايا لسرعة إنهاء المعاملات مع الأجهزة الحكومية ،وحسب الاجابات المحلية تحصل كل دولة على درجة من عشرة وترتب تنازليا الأعلى أقل فسادا والادنى أكثر فسادا.

The 1999 transparency international corruption perceptions index (Cpi).

ومن الجدول يتضح: أن متوسط درجات مؤشر الفساد في ال٩٩ دولة يساوي ٤ر٥ درجة ، وإن **حوالي ٥٩ دولة بنسبة ٦٠٪ حصلت على أقل من المتوسط مقابل ٥٠ دولة بنسبة ٨ر٨٥ ٪ عام ١٩٨٩ بما يعكس زيادة انتشار الفساد على مستوى العالم ،وإذا صنفنا الدول وفقا للمتوسط ٤ر٥ درجة والانحراف المعياري ٣ر٢ درجة بالزيادة والنقص يمكن تصنيف الدول إلى أربع فئات:**

المجموعة الأولى : الدول النظيفة أو الاقل فسادا وهي التي حصلت على درجات تبدأ من٦ر٨ درجة فما فوق وهي٢٠ دولة بنسبة ٢٠٪ من الدول المبحوثة ، وتراوح ترتيبها بين المرتبة الاولى في النظافة وعدم الفساد إلى الترتيب رقم٢٠ ،حيث تتصدرها **الدينمارك** كالعادة بعشر درجات وتنتهي عند **إسرائيل** التي حصلت على ٦ر٨ درجة ، **وتضم هذه الفئة الدول الاسكندنافية في شمال أوروبا والدول الأوربية مثل فنلندا ،نيوزيلندا، السويد ،والنرويج ، سويسرا ،ولكسمبرج ، ايسلندا ،وبريطانيا والمانيا ،وايرلندا ،والنمسا وهناك استراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وشيلي** من أمريكا الجنوبية ،وفيها ثلاث دول فقط من آسيا هي**سنغافورة وهونج كونج وإسرائيل** ،وتلاحظ انه **لا توجد في الدول النظيفة أي دولة عربية أو إسلامية أو افريقية** ،بل هي في معظمها الدول الصناعية المتقدمة، وهي نفس النتيجة في معظمها التي ظهرت في عام ١٩٩٨ ،وإن كانت دول جديدة انضمت للمجموعة النظيفة مثل شيلي.

المجموعة الثانية : الدول متوسطة الفسادوهي التي حصلت على درجات تتراوح بين ٤ر٥ درجة إلى أقل من ٦ر٨ درجات ، وضمت أيضا ٢٠ دولة بنسبة ٢٠٪ ،وكان ترتيبها بين رتبة ال٢١ حتى رتبة ال٤٠ ،تتصدرها **البرتغال** ٧ر٦ وفرنسا ٦ر٦ ،أسبانيا ٦ر٦ ، بتسوانا ١ر٦ ،اليابان ٦ ، سلوفينيا ، وتنتهي عند بيرو ٤ر٥ درجات ، ولم توجد بينها أي دولة عربية أو اسلامية ما عدا ماليزيا ،وفيها عدد أقل من الدول الصناعية المتقدمة مثل فرنسا والبرتغال واليابان ، وأسبانيا ،ايطاليا .وهي أيضا نفس النتيجة في عام ١٩٩٨.

المجموعة الثالثة هي تحت المتوسطة في درجة الفساد وحصلت على درجة تتراوح بين ٣ر٢ درجة إلى أقل من ٤ر٥ درجات ، وضمت ٤٦ دولة بنسبة ٥ر٤٦٪ ، بزيادة ١٦ دولة بالمقارنة بعام ١٩٩٨ واحتلت الترتيب بين ال ٤١ حتى ٨٤ ،تبدأ من الأردن ٤ر٤ درجة حتى ألبانيا وجورجيا وكازاخستان حيث حصل كل منها على ٣ر٢ في المركز ٦٣ بعد كانت حصلت على ٩ر٢ درجة وفي الترتيب ٦٥ عام ١٩٩٨ وهناك أيضا دولة إسلامية أخرى هي **تركيا** ٦ر٣ درجة وتضم هذه المجموعة قلة من الدول الأوروبية مثل بولندا ، وتضم **الصين والمكسيك والبرازيل وروسيا** ،وبعض الدول التي انفصلت عنها ، وبعض الدول الافريقية وأمريكا اللاتينية وحدث تغيير كثير في هذه المجموعة بالمقارنة بعام ١٩٩٨ ،حيث تحركت الكثير من الدول التي كانت صنفت في المجموعة الرابعة مثل مصر إلى المجموعة الثالثة.

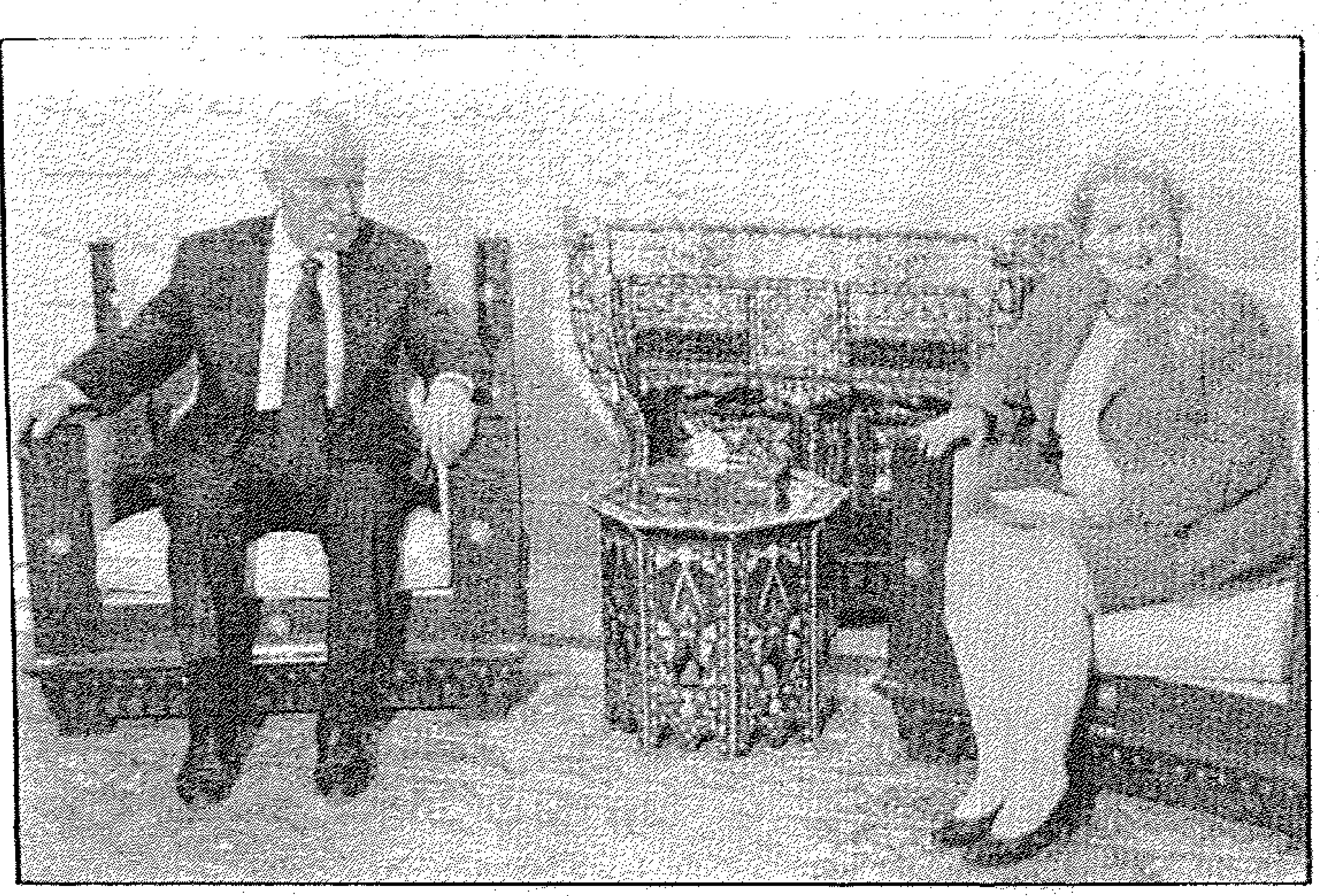
المجموعة الرابعة: وهي الدول القذرة أو الاقل نظافة وأكثر فسادا وحصلت على درجات أقل من ٣ر٢ درجة ، وضمت ١٣ دولة بنسبة حوالي ١٣٪ ،واحتلت الترتيب بين ال٨٦ وال٩٩ ، وضمت باكستان واندونيسيا وهما دولتان إسلاميستان ،وانتهت عند **الكاميرون** حيث حصلت على ٥ر١ درجة ، وضمت بعضاً من الدول الافريقية وأمريكا اللاتينية ، والدول الجديدة التي انفلتت من الاتحاد السوفيتي ،وتختفي منها الدول الأوربية . وانكمشت هذه المجموعة جزئيا بالمقارنة بعام ١٩٩٨ .**ولوحظ أيضا أنه ما زالت درجة الفساد مرتبطة بدرجة ممارسة الديمقراطية ،فكلما زادت الديمقراطية يقل الفساد باستثناءات قليلة في بعض الدول مثل الهند،** وهو ما نلاحظه على ترتيب الدول ، ونلاحظ أيضا أن **المسافة بين مصر وإسرائيل في درجة الفساد ما زالت كبيرة جدا ، وطبعا لصالح إسرائيل** .ونؤكد مرة أخرى ان المواجهة معها الان تستلزم ديمقراطية وشفافية أكثر من مصر ،**فالفساد لا تنفع محاولات التعايش معه بالنيات الطيبة ،وغض الطرف عنه، ولن تنجح مع الفساد أي خطط للإصلاح والتنمية الحقيقية.**

«فالمجتمعات النامية مثل مصر ،كما يدل الاسم ، مجتمعات انتقالية وليست تقليدية ، وتشمل عمليات الانتقال تنافسا مؤسسيا وثقافيا .وقد كان الصراع بين النخب والثقافات والمؤسسات المتنافسة يميز فترات من الفساد والفضائح .وفي عام ١٩٦٧ أكد العالم السياسي صمويل هنتنجتون على أن السلوك الذي كان مقبولا ومشروعا وفقا للأعراف التقليدية في تلك الدول، يصبح غير مقبول وفاسد إذا ما نظرنا إليه بعين العصر الحالي ،فعمليات التبادل التقليدية في المجتمعات الإرثية في العالم النامي اليوم مثل تبادل العطايا والمحاباة ،ومعاملة المنصب العام باعتباره ملكية شخصية، كل هذه السلوكيات التي كانت مقبولة ،قد دخلت الآن إلى منطقة الرفض مع ترنح تلك المجتمعات نحو الحداثة . إن ما يعد مألوفا في المجتمعات التقليدية يمكن اعتباره موضوعا للعقاب والفضيحة في المجتمعات المتقدمة ،حيث يظل الفساد فيها انتهاكا لقواعد اللعبه .أما في كثير من الدول النامية والاشتراكية السابقة ،فإن اللعبة نفسها مستمرة بمعنى استمرار الفساد ،فنجد أن الدول النامية والدول الاشتراكية السابقة تحتل دائما الثلث الاسفل في مقياس الفساد.

العرب

رسالة دمشق

شروط مسبقة أمام المفاوضات السورية الاسرائيلية



الاسد وأولبرايت .. قبل الاعلان عن استئناف المحادثات بساعات

حسين العودات

بدأت المحادثات السورية الاسرائيلية فى واشنطن بعد سعى حثيث(سرى وعلنى) من الولايات المتحدة الأمريكية ، انطلاقا من النقطة التى توقفت عندها عام ١٩٩٦ ، دون توضيح نقاط الاتفاق التى تحققت ، أو النقاط المختلف عليها ، فى اوقت الذى يقول الاسرائيليون علناً والأمريكيون سراً بوسائل الإعلام وباتصالاتهم الرسمية وغير الرسمية، أن الموقف السورى يريد معرفة نتائج اتفاق التسوية بين سورية وإسرائيل وربما لبنان وإسرائيل ، قبل أن تبدأ المفاوضات ، ويرددون أقوالهم حتى كادوا يصدقوها.

فحكومة باراك ومن ورائها البيت الأبيض تصر على وضع خطوط حمراء ، وحدود (قصوى) للتسوية قبل بدء المفاوضات ، ويقول المطلعون إن ذلك بدا واضحا من المذكرات الأمريكية الأخيرة- التى لم تجب عليها سورية بعد-والتى تضمنت طلبات على شكل اقتراحات ، أو اقتراحات مملوءة بالطلبات ،حول ما يجب على سورية أن تقبله .وقد لوحظ فى هذه الرسائل **مقترحات أمريكية حول ما سمى (التعاون الأمنى) بعد التسوية** ،والتى ترد لأول مرة فى المذكرات الأمريكية ،حيث كانت الصيغة تشير إلى (اتفاق أمنى) وليس (تعاون أمنى) كما هو الحال أخيراً ، هذا إضافة إلى اقتراحات تحمل الشروط مباشرة أو مداورة حول التطبيع ومدى الانسحاب و(الحدود الدائمة) ومضمون السلام ،فضلا عن (التعاون) الاقتصادى والتجارى والاقليمى ،والحدود المفتوحة والمياه وتوطين اللاجئين ، وبالتالى مدى إمكانية أن تتحمل سورية من خلال التسوية المحتملة كل هذه التركة الثقيلة.

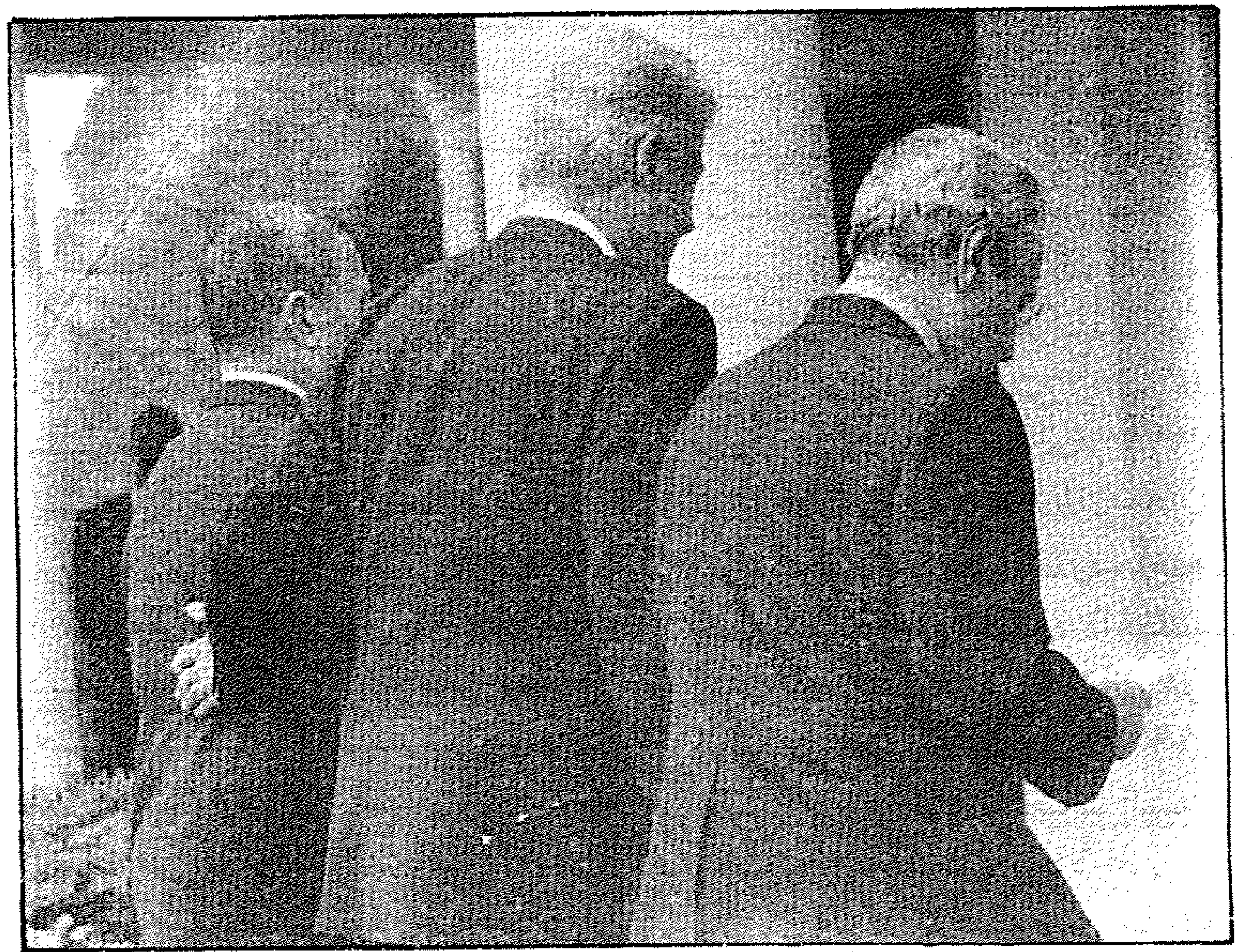
تزعم السياسة الإسرائيلية أن سورية كانت(تحتل) جزءا من أراضى فلسطين حسب معاهدة الحدود عام(١٩٢٦) بين الانتداب الفرنسى والبريطانى ، وبالتالى تقول بوجود خطين من الحدود ، **أحدهما ما أشرت إليه وهو الحدود (الحقيقية) السورية- الفلسطينية ،والثانى هو حدود الرابع من حزيران(يونيو) ١٩٦٧** ،الذى تطالب سورية بالانسحاب إليه ، وبين الخطين هناك هوامش من الأراضى تتراوح بين(١-٥) كم عرضا ، **وأهم ما يقع فيها منطقة الحمة**(وهى منطقة مياه معدنية تقع فى نهاية نهر اليرموك وقرب نهر الأردن) **والشواطئ الشرقية لبحيرة طبرية ،والسفوح الشرقية لوادى الأردن وهى سفوح شديدة الانحدار** ،وهذه الأراضى التى تريد إسرائيل ضمها ، لها أهمية استراتيجية (الشواطئ والسفوح ومصبات المياه) وأهمية سياحية (منطقة الحمة) ،وقد وصل الأمر بأحد وزراء حكومة باراك بأن اعتبرها (أراضى محتلة) على اعتبار إن اسرائيل (ورثت) فلسطين ، وعبر عن استغرابه ،كيف تشجب سورية الاحتلال الاسرائيلى وتطالب (ببقاء احتلالها) لأراض فلسطينية ، وطالب وزير آخر بتحويلها إلى منطقة حرة بين سورية وإسرائيل .والواقع أنه لم يتم الاتفاق مطلقاً أيام الانتداب بين الانكليز والفرنسيين على مثل هذه الحدود ، وكان المقترح الانكليزى يشير إليها ويطالب بها (مدعوماً بالضغط الصهيونى) فى ذلك الوقت ،ولم يقبل الانتداب الفرنسى بهذه المطالب وبقى الأمر معلقاً حتى عام ١٩٤٨ التى انتهت بتحديد خطوط وقف النار ومن ثم الهدنة.

أما فى مجال المياه ،فإن تهافت الموقف الإسرائيلى هو أكثر وضوحاً ،والتشبث الإسرائيلى أكثر شدة، **فجميع المياه الرافدة لنهر الأردن والتى تنبع من سورية باستثناء نهر اليرموك تقع من منابعها حتى النهر فى الأراضى السورية** (إلا إذاتم الاعتراف بالحدود المزعومة التى يطالب بها الإسرائيليون) وحتى فى هذه الحالة فلا تقع إلا بضع مئات من الأمتار فقط داخل هذه الحدود المزعومة أى مصبات المسيلات وروافد النهر، وهذا لا

يلغى أن المسيلات والوديان والروافد هي سورية صرفة ،وبالتالي ، وضمن أية معايير ،فهي مسيلات وأنهار سورية لاحق لإسرائيل بأي شئ منها ،ولعل هذا- على- أية حال- هو الذي يجعل إسرائيل تتشبث بعدم الانسحاب لحدود الرابع من حزيران (يونيو) ليكون لها بعض المبرر للمطالبة بحصة من المياه .أما نهر اليرموك فلا يقع منه ضمن الأراضي (الإسرائيلية) إلا بضعة كيلو مترات ،وهذه لن تعطي لإسرائيل وحسب المعايير الدولية نصيباً فيه .وتحاول السياسة الإسرائيلية أن تربط اليرموك بالفرات ، وأن تزعم أن للنهرين المعايير نفسها **والشروط نفسها ،وبالتالي ما دامت سورية تطالب بأن يكون الفرات نهرا دوليا** فعليها القبول بنهر اليرموك نهرا دوليا ،وتوحي بأنها يمكن أن تساهم باقناع تركيا بقبول اعتبار الفرات نهراً دوليا ،وفي الواقع يختلف كل من النهرين عن الآخر بشروطه ومعاييره ومعطياته ،ويصعب تطبيق الأحكام نفسها على كل من النهرين، ومن الواضح أن إسرائيل تريد الدخول شريكا في اليرموك مقابل إقناع تركيا بإعطاء سورية والعراق حقهما من الفرات ، أي على الطريقة الإسرائيلية المعهودة ،تأخذ حقوقا من سورية مقابل الاعتراف بحقوق لسورية.

في مجال مضمون السلام والعلاقات المقبلة ،كان المفاوض السوري منذ أيام رابين يرفض ربط التسوية بعلاقات (مميزة) مع إسرائيل ،وكان يصر أن مهمة المفاوضات هي الوصول إلى تسوية وسلام دائم وعادل ،**أما شكل العلاقات المقبلة السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والسياحية والحدود المفتوحة ،فهذه كلها لا يمكن الالتزام بها منذ الآن** ،وكل ما هو مطلوب من المفاوضات هو الوصول إلى التسوية والسلام، كما هو الحال بين أية دولتين لا حرب بينهما ،أما (الامتيازات) أو(تمتين) العلاقات وشمولها ونوعها فهذا يترك للزمن ، وبقي المفاوض السوري يرفض قبول مثل هذه الالتزامات حتى توقفت المفاوضات عام ١٩٩٦ .ويبدو أن الأمريكيين والاسرائيليين يريدون منه الآن القبول مسبقاً بها كشرط من شروط



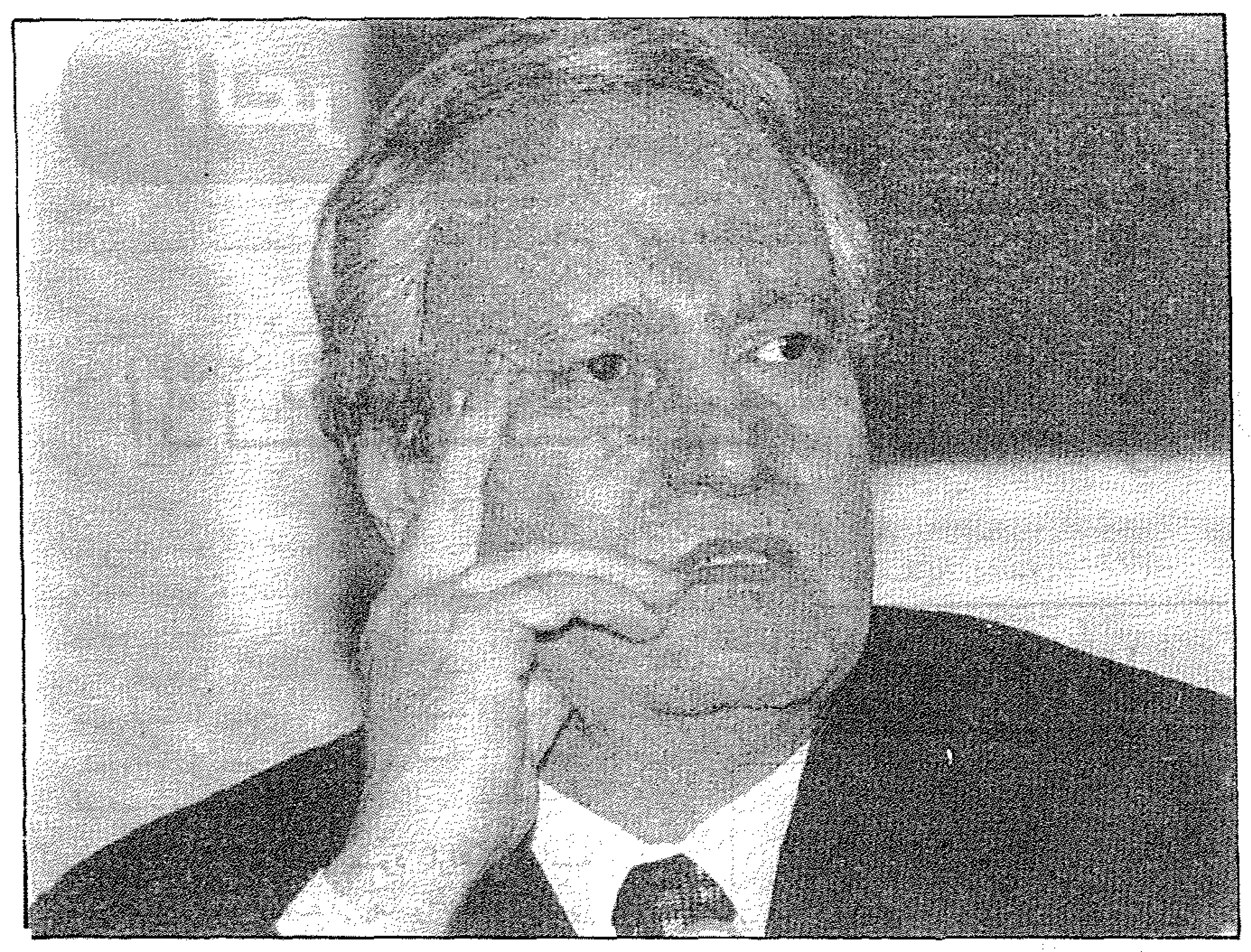


باراك والشرع تحت رعاية كلينتون .. في العلن .. والسر

استئناف المفاوضات ، بل توسعت المطالب لتشمل تعاوناً أمنيا كما ذكرنا وكما هي الحال مع السلطة الفلسطينية ،وبالتالي **توظيف الحكومة السورية لتحافظ على أمن إسرائيل** ،ناهيك عن التعاون الاقليمي في مختلف المجالات ،كالحدود المفتوحة والاستثمار المشترك وتنسيق أو توحيد السياسات الجمركية والاقتصادية ،ومن يعرف؟فقد تصل المطالب إلى سوق مشتركة إن لم تكن قد وصلت.

الأمر الآخر الذي يريد الاسرائيليون والأمريكيون من سورية قبوله مسبقاً هو **إيجاد حل لما يقارب ثلاثة أرباع المليون من الفلسطينيين المقيمين في سورية ولبنان**

اسرائيل تريد الاستيلاء على منطقة الحمة والشواطئ الشرقية لبحيرة طبرية والسفوح الشرقية لوادى الاردن لأهميتها الاستراتيجية والسياحية


فاروق الشرع

، وإن كانت سورية تعامل الفلسطينيين المقيمين بها كمعاملة السوريين (باستثناء الحقوق السياسية والتجنس) إلا أن الأمر يكمن فى بحث الاسرائيليين عن إلغاء حق العودة بالنسبة لهؤلاء من جهة ويكمن فى جهة أخرى فى حل مشكلة مئات الالاف من الفلسطينين المقيمين فى لبنان ،حيث لا يتحمل الوضع اللبنانى (بنية نظامه السياسى والاجتماعى والثقافى) توطينهم ،وحيث يشكل وضعهم المعاشى ببؤسه وصعوباته عبئا ثقيلا تود إسرائيل وربما السلطة الفلسطينية إلقاءه بعيدا والخلاص منه ،وبالتالى استدارج سورية للقبول بهدر حقوق هؤلاء وإلقاء أعبائهم عليها وعلى لبنان.

سيواجه المفاوض الإسرائيلى موقفاً سورياً صلباً من قضيتين:

الأولى : هى رفض المفاوض السورى إعادة البحث فى الإجراءات الأمنية أو (الضرورات) الأمنية ، باعتبار أن هذا الأمر تم الاتفاق عليه عام ١٩٩٦ (مفاوضات حكمة الشهابى وايهود باراك رئيس أركان الجيشين فى ذلك الوقت)حيث حددت المناطق المنزوعة السلاح على الجانبين (٦٠٪ فى سورية و٤٠ ٪ فى إسرائيل) والمناطق الأقل تسلحاً، ونقاط المراقبة فى كل من البلدين وطرق إدارتها ،وجنسية العاملين على اداراتها وتسييرها ، ولا يرى المفاوض السورى أى ضرورة للعودة لبحث هذه الاجراءات ، بل يرفض أية عودة لبحثها ،وليس لديه استعداد للتراجع ، باعتبار أن التراجع سيكون سابقة لإعادة النظر بمجمل ما تم الاتفاق عليه.

الثانية: يرفض المفاوض السورى ، برمجة اجراءات التطبيع لتتواءم مع إجراءات الإنسحاب كما كان الحال فى سابقتى اتفاقى كامب ديفيد ووادى عربة ، يرى أن هذه الاجراءات تبدأ بعد انسحاب آخر جندى من الأراضى السورية المحتلة (تبادل السفراء، فتح الحدود ،علاقات اقتصادية أو سياحية أو غيرها) وفى الوقت نفسه **يرفض أى التزام بإعطاء إسرائيل صفة الدولة الأولى بالرعاية كما هى الحال فى الاتفاقيتين المشار إليهما،** ولا يرى مبرراً لإعطائها هذا الامتياز ، وكل ما يقبله هو التوصل إلى تسوية تلغى حالة الحرب ، وتحل المشاكل القائمة ، وتقيم علاقات عادية ، أما الرعاية وما يشبهها فلا شأن لسورية بها كما يرى المفاوض السورى.

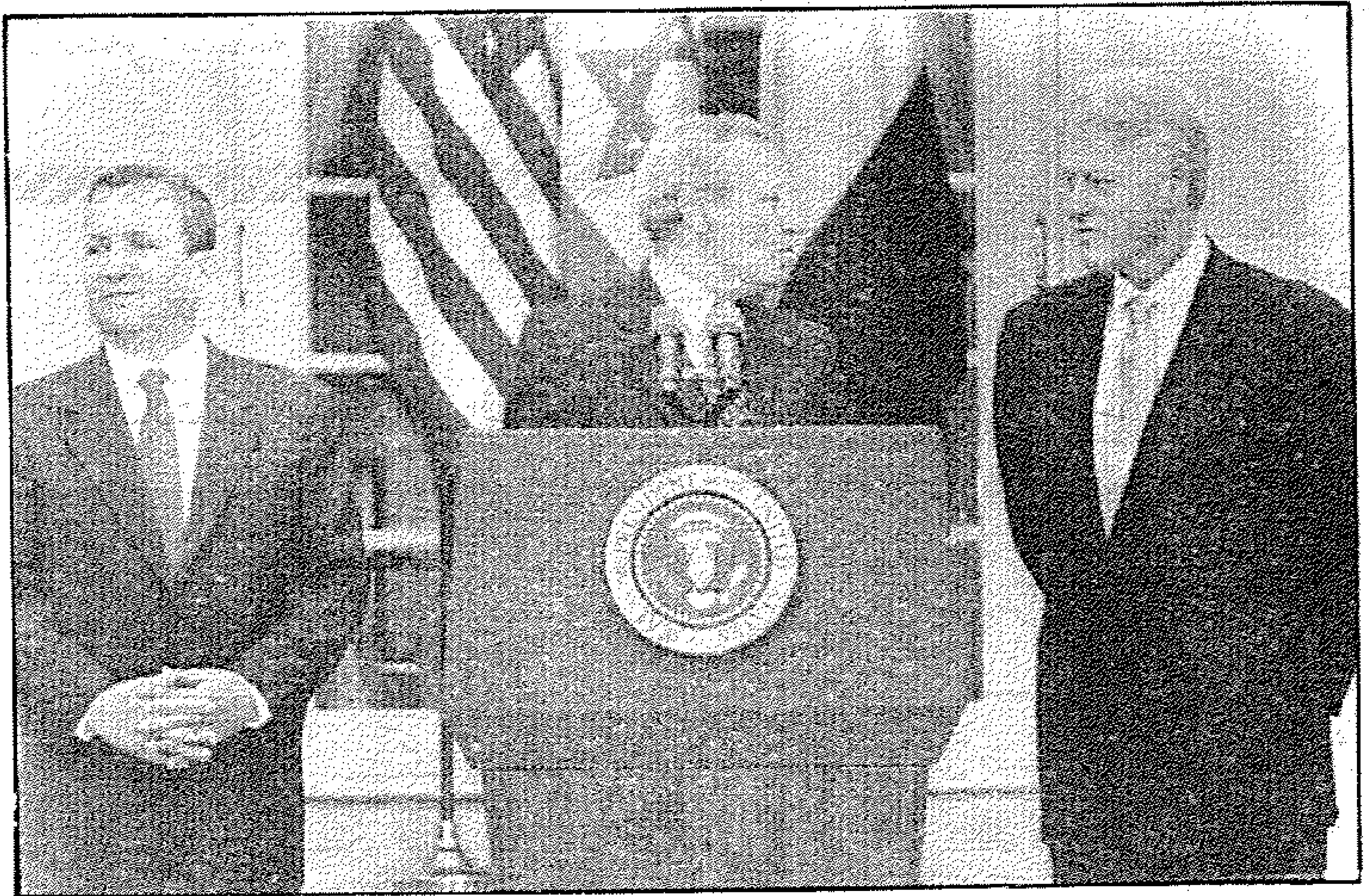
من الملاحظ إذن ، أن السياستين الإسرائيلية والأمريكية هما اللتان تضعان الشروط المسبقة(والخطوط الحمراء) أمام المفاوض السورى ، وتتهمانه فى الوقت نفسه بأنه يضع مثل هذه الشروط، ومن الواضح أيضا أنهما تستغلان جملة ظروف داخلية وعربية ودولية لإرغام سورية على القبول، وتربكان مواقفها على أمل إيقاعها فى أزمة.

ربما كانت السياستان الإسرائيلية والأمريكية **تستغلان الصعوبات الاقتصادية وغير الاقتصادية** فى سورية ،وتضعان فى حسبانهما خيارات عديدة تهددان بها النظام السورى ،إضافة لاستغلالهما الوضع العربى المتردى والمتهاون بل والمتهافت ،والوضع الدولى شبه المستسلم ،وبالتالى تجدان الفرصة مناسبة لسد الطرق أمام سورية وإلزامها على القبول بما لم تكن تقبل به ،خاصة أن السياسة السورية تجد نفسها- فى أحيان كثيرة- محكومة بثوابت وسياسات وظروف وشروط تجعل خياراتها محدودة، ومجال مناوراتها كذلك.

ماذا وراء الانعطاف فى المسار السورى؟

رسالة حيفا

نظير مجلى



فاروق الشرع بين كلينتون وباراك

منذ أن انتخب «**ايهود باراك**» لرئاسة الحكومة الإسرائيلية فى مايو / آيار الماضى ،وهو يحاول استئناف المفاوضات على المسار السورى ، أو «المسار ونصف السورى-اللبنانى»، كما يقول . فيبعث بالرسائل عبر مختلف الوسطاء، من الزعماء العرب إلى زعماء أوروبا وحتى الرئيس الأمريكى **بيل كلينتون** نفسه.

كثرة الرسائل أثارت شبهات الرئيس السورى ،**حافظ الأسد** ،فأمر مساعديه بدراسة الوضع ومحاولة التعرف على دوافع باراك لهذا الحماس .**فهل هو جاد فى التوصل إلى سلام مع سورية؟ وهل هو مستعد فعلا لتسليمه الجولان؟ وكيف يواجه الرأى العام فى بلاده ؟ وهل هو قادر على هذه المواجهة ؟ أليست هذه مصيدة يخطط باراك لايقاع سورية فيها؟** وطرح هذه الأسئلة على الزعماء العرب والغربيين الذين توجهوا إليه.

وشكوك الأسد جاءت فى محلها . فعلى الرغم من أن باراك أسمع عدة تصريحات ، قبيل انتخابه ،حول أهمية التوصل إلى سلام مع سورية ودفع الثمن الباهظ اللازم لذلك (وقال هذا الكلام فى لقاءاته أيضا مع المستوطنين اليهود والمستعمرين فى الجولان) ، إلا أن هناك ما يشير التساؤلات. **فالانسحاب من الجولان ليس سهلا بالنسبة لأى رئيس حكومة إسرائيلى ،مهما يكن قويا** . إذ أن كل رؤسائها وكل أحزابها الكبيرة رأت ، وعبأت الجمهور الإسرائيلى خلال ٣٠ عاما على ذلك ، بأن **الجولان هو العين الساهرة على إسرائيل وحاميها من الشمال** . وبثوا رسائل الاطمئنان للشعب بأن سورية لم تعد قادرة على محاربة إسرائيل ، خصوصا بعد خروج مصر من دائرة المواجهة . وإن أقصى ما تستطيع فعله هو تشجيع عمليات المقاومة اللبنانية .وحتى عندما بدأت عمليات المقاومة توجع المجتمع الإسرائيلى بأسره وتثير حملة احتجاج واسعة فى إسرائيل تطالب بالانسحاب من لبنان، كان هناك وعى شامل إلى **ضرورة البحث عن حل خلاق للموضوع اللبنانى «بحيث لا يجعلنا ننزل عن الجولان»** ،كما يقولون هنا.

إذن ، ما الذى جرى ؟ وهل التغيير فى الموقف جاء من سورية أم من إسرائيل ؟ وما دوافعه؟

التغيير بالطبع جاء من الطرفين . باراك من جهته ألح على استئناف المفاوضات وأبدى **استعداده للانسحاب من الأراضى السورية المحتلة «مع تعديلات طفيفة» والرئيس الاسد من جهة ثانية تراجع عن شروطه المسبقة ووافق على صيغة «استئناف المفاوضات من النقطة التى انتهت إليها » ولكن من دون تحديد هذه النقطة.**

لكن الشرارة الأولى فى هذا التغيير أطلقها باراك ، ليس فقط بالتصريحات ، وليس فقط بدافع الرغبة أن يكون هو رئيس الحكومة الإسرائيلية الذى جلب السلام مع سورية وأخرج الجيش الإسرائيلى من لبنان .**إنما هو من «المدرسة السورية» أو «المعسكر السورى»** ،كما كان رئيس الحكومة الاسبق ، **اسحق رابين يسميه** .يؤمن من زمان بأن سورية هى المفتاح ..«**صحيح أن القضية الفلسطينية هى لب النزاع فى الشرق الأوسط ولكن حل هذه القضية يكمن عند سورية وبالسلام مع سورية** ،هكذا يقول. وليس من اليوم.

لقد كشف إيهود باراك عن موقفه هذا في مطلع سنة ١٩٩٣ ،عندما بدأت إسرائيل تدرس الاقتراح بفتح قناة اتصال مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية بموازاة المفاوضات التي جرت آنذاك في واشنطن مع الوفد الفلسطيني ، برئاسة **حيدر عبد الشافي** (الذي كان منذ مؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١ جزءاً من الوفد الاردني). وكان باراك رئيسا لاركان الجيش .فأبدى تحفظا من هذا الاتجاه (وفيما بعد، عندما خلع البزة العسكرية وضمه رابين إلى حكومته ، أعلن معارضته لاتفاقيات أوسلو وامتنع عن التصويت إلى جانبها) .**وعندما قرر رابين اعطاء الضوء الأخضر لمفاوضات أوسلو ،جاءه باراك على رأس مجموعة من الجنرالات في قيادة الجيش ، يبلغونه أنهم يعتقدون بأنه يخطئ في هذا التوجه . ويقترحون عليه أن يفتح قناة مع سورية . فالسلام مع سورية سيترك الفلسطينيين في الساحة وحدهم . وستتغير لهجتهم ومطالبهم .مفتاح القضية في دمشق بالذات».**

استمع إليهم رابين بإصغاء . قال لهم إنه سيفكر مليا فيما قالوه له . ثم اتخذ قراره بتجاهل مطلبهم واتجه نحو أوسلو.

باراك من جهته احتفظ برأيه ولم يعد يتحدث فيه ،حتى لا يمس بالرجل الذي رعاه وجلبه إلى قيادة الخلية السياسية . وفي الوقت نفسه ، ازداد قناعة بأن المسار السوري هو الأفضل ، خصوصا وانه **راح يدرس التقارير الاستخبارية المتراكمة في مكتبه حول الأوضاع الداخلية في سورية** .وكلما عرف أكثر ، كان يعزز رأيه أكثر وليس لوحده . بل معه أيضا تلك المجموعة من ضباط الجيش الذين ناصروه في موقفه أمام رابين في حينه . وقسم كبير منهم جاء معه إلى ديوان رئيس الوزراء ،عندما تسلم الحكم قبل أشهر ، وبينهم رئيس **الطاقم السياسي الأمني ورئيس الموساد سابقا ، داني ياتوم ،وتسفي شتاوبر مدير مكتب باراك** الذي يعتبر احد الخبراء الابرز في إسرائيل في الموضوع السوري (لكنه قد يستقيل من منصبه الحالي ويترك باراك ، إذا لم يحل خلافه الشخصي مع ياتوم) ،**واوري ساغي** ، رئيس الاستخبارات العسكرية سابقا ، الذي عينه باراك رئيسا لوفد المفاوضات المهني مع السوريين ،والجنرال **باروخ شبيغل**(ممثل إسرائيل في لجنة المتابعة التي عينت أثر اتفاق تفاهم نيسان حول لبنان ، سنة ١٩٩٦) **وجادي ايزنقوط**، سكرتير باراك للشئون العسكرية.

وليس هذا فحسب ، بل إن **باراك استبعد عن حلقة العمل في العملية السلمية ،جميع قادة حزب العمل الذين يؤيدون تفضيل المسار الفلسطيني** ،كما كان يفعل رابين ، أمثال **شمعون بيريز** ، الذي أذله باراك قبل أن يمنحه وزارة تطوير التعاون الاقليمي ، **ويوسي بيلين** ، الذي أبعده إلى وزارة القضاء، **وشلومو بن عامي** ، البروفسور في العلاقات الدولية وصاحب الخبرة الدبلوماسية الكبيرة ، الذي ابعده إلى وزارة الأمن الداخلي (الشرطة) ،**وحاء رامون** ، الذي عينه وزيرا لشئون تطوير القدس (وليس لمفاوضات حولها) ومسئولا عن العلاقات بين الحكومة والكنيست .. وهكذا . وبالمقابل ، منح شئون المفاوضات إلى الجنرالات والضباط من زملائه السابقين في«المعسكر السوري» ، والوزير الوحيد الذي منحه مسئولية في المفاوضات هو وزير الخارجية ،**دافيد ليفي** الذي كان قد جلبه إلى صفه قبل الانتخابات واستفاد منه بين اليهود الشرقيين وتعهد له في حينه بأن يكون شريكا كاملا في ادارة المفاوضات،**وحتى ليفي هذا ، بات «عضوا في المعسكر السوري»** إذ اعلن أنه هو أيضا كان يفضل دائما تفعيل المسار السوري.

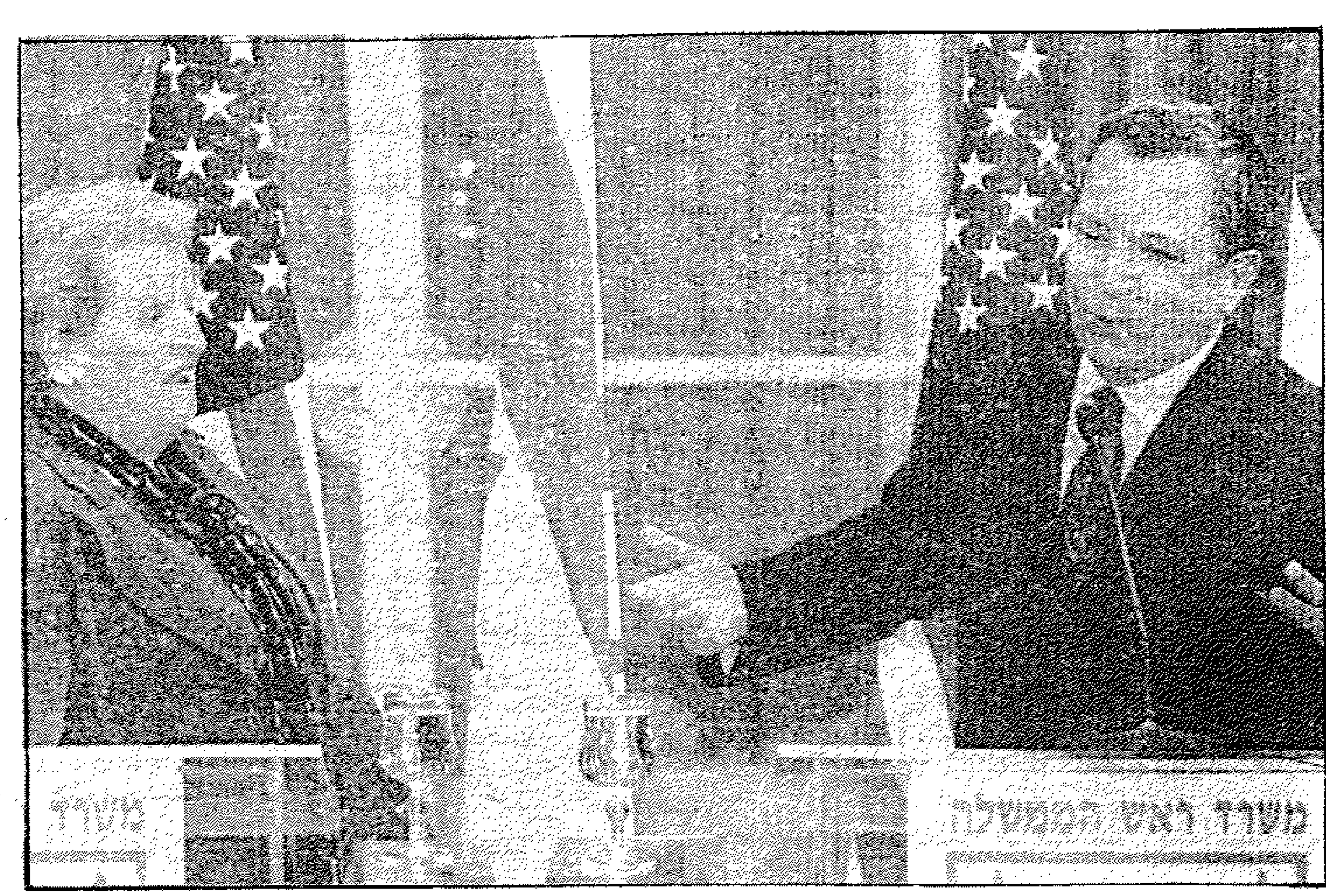
وهكذا يفسر هؤلاء دوافعهم تجاه سورية وسنلاحظ أنها الدوافع نفسها التي تجعل القيادة السورية أيضا متحمسة للمفاوضات مع إسرائيل:

أولا: مجرد تفعيل المسار السوري ،كيفما اتفق ، يشكل **حالة ضغط على القيادة الفلسطينية**. فإن لم تلهث وراء إسرائيل ، ستسايرها على الأقل، كما يقول أحد أفراد هذا المعسكر . إذ أن الرئيس الفلسطيني **ياسر عرفات** ، لا يستطيع أن يشكو أمام العالم أن إسرائيل لا تريد السلام وتعرقله ،فهذه تتحرك في عملية السلام بشكل واضح للجميع . فتتنازل أمام سورية . وتقرر الانسحاب من الأراضي الفلسطينية بموجب الاتفاق . وتطلق سراح الأسرى الفلسطينيين والعرب. وباراك يتحدث يوميا عن السلام . ويدخل في مواجهات مع اليمين المعارض ومع المستوطنين اليهود . وقد اكتسب باراك هذه الصفات حتى قبل تحريكه المسار السوري . فكم بالحري اليوم!!.

وثانيا: يقول افراد هذا المعسكر ، وفي مقدمتهم باراك ان توقيع اتفاق **سلام مع سورية سيضع حدا نهائيا للحروب بين إسرائيل والعرب** .فسورية هي دولة المواجهة الوحيدة التي تمتلك جيشا كبيرا ومتطورا .**والسلام معها سيكون ضمن صفقة شاملة للسلام على لبنان ، وبالتالي وقف المقاومة اللبنانية** . لا بل إن سلاما كهذا من شأنه ، وفق الحسابات الإسرائيلية المذكورة ، **أن يضعف حزب الله ويخلق توترا في العلاقات الحميمة ما بين سورية وإيران** . ومن يدرى، فإذا تطور هذا التوتر ،فقد يتحول إلى حرب تستنزف قوى البلدين . وإسرائيل متفرج .تماما كما حصل إبان الحرب الإيرانية -العراقية ، وكذلك عند الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج العالمية التي نجمت عنه . وفي نهاية المطاف ، فإن **مثل هذا التطور يعزز استراتيجية التفوق الإسرائيلي العسكري**.

ثالثا: القيادة السورية نفسها أبدت استعدادها للتوصل إلى سلام مع إسرائيل . فهي تطلب استعادة الجولان المحتل . ومقابل ذلك مستعدة لاعطاء ضمانات أمنية لإسرائيل (**محطة انذار فوق جبل الشيخ ، ابقاء الجولان منزوع السلاح ، تخفيف التواجد العسكري للقوات السورية ما بين دمشق والحدود إلخ**) .
هذا الاستعداد ظهر أيضا في زمن حكومة نتنياهو ،فأجرى البلدان مفاوضات جدية متقدمة جدا بواسطة رجل الأعمال الأمريكي ، **لاودره** وعند وصول باراك إلى الحكم ،

باراك وأولبرايت .. لحظات قبل اعلان كلينتون استئناف المحادثات



تضاعف الاهتمام السوري بالمفاوضات مع إسرائيل.

واقتنع باراك بأن الرئيس **حافظ الاسد** معنى فعلا بالمفاوضات السلمية .وحسب تقارير للمخابرات العسكرية الإسرائيلية ، التى تلاءمت مع تقارير مشابهة للمخابرات الأمريكية «سى.أى إيه» ، فإن دوافع جدية تقف وراء الموقف السوري الجديد هي :

أ- استعادة الجولان فى أقرب وقت ممكن

فحسب هذه التقارير ، الرئيس الاسد مريض وينوى تسليم الحكم إلى نجله ، الدكتور **بشار الاسد** ، وبشار هو طبيب فى الأصل . لم يعدّه الرئيس لهذه المهمة ، لأنه كان قد خطط لتسليمها لابنه الاكبر المرحوم **باسل** ، الذى قتل فى حادث طرق مفاجئ قبل ثلاث سنين : فاضطر إلى دفع بشار لهذه المهمة ، وهو الذى كان بعيدا عن السياسة وعن الجيش نسبيا .

،وبسبب هذا البعد وما يعنيه من قلة خبرة والخوف من القلاقل ،فقد قرر الأسد أن **يسلم ابنه الحكم وهو يمسك بيديه الجولان «حرا ونظيفا من المستوطنين» ،كما اعتاد ان يقول.**

ب- هو يريد فتح صفحة جديدة من العلاقات مع الولايات المتحدة. فقد اقتنع بأن الرهان على الحصان الروسى لم يعد مجديا . وروسيا تطالبه بتسديد ديونه البالغة مليار دولار(وهناك تقديرات أخرى أكبر) ، وترفض إعطاءه أسلحة متطورة أكثر قبل التسديد . وتركيا تهدده من الشمال ، بشكل صريح ومهين ، ومعروف ان لا أحد يستطيع إخراسها سوى الولايات المتحدة .كما أن الاسد يريد من تركيا الماء ، وإسرائيل أكثر دولة تستطيع المساعدة فى هذا الموضوع . ويحتاج الأسد لأن تخرجه الولايات المتحدة من قائمة الدول المساندة للارهاب ،حتى يكسر الحظر المفروض عليه من عدة شركات استثمارية . وهذه الخطوة لا تتم ما دامت هناك مقاومة من حزب الله تدعمها سورية ، وطالما هناك معارضة فلسطينية رفضية ترفض السلام مع إسرائيل حتى لو كانت معارضتها مقتصرة على الكلام.

وفوق كل هذا وذاك ، يطمح الأسد بمساعدات أمريكية سخية بعد السلام. وهناك تقديرات تقول إنه سيطلب الحصول على المبلغ نفسه الذى تحصل عليه مصر منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ ، بقيمة مليارى دولار فى السنة(٢٠٠٠ مليون دولار تذهب نصفها للأغراض العسكرية ، التى يشترط بأن يتم شراؤها من الولايات المتحدة).

رابعا : باراك أيضا يريد المساعدات الأمريكية الاضافية فهو يقبض فى كل سنة ٣ مليارات دولار مباشرة (**١ر٨ مليار مساعدات عسكرية و١ر٢ مليار مساعدات مدنية** .وفى زمن نتنياهو اتفق على تقليص المساعدات المدنية حتى الغاءها بعد ١٠ سنوات ، بشكل تدريجى . ولكن ، كل مبلغ يخصم من المساعدات المدنية يحوّل نصفه إلى المساعدات العسكرية .وهكذا ،**فبعد عشر سنوات ستكبر المساعدات العسكرية لتصبح بقيمة ٤ر٢ مليار دولار وتلغى المساعدات المدنية)** . وإضافة إليه يقبض مبالغ أخرى «فى المناسبات» ،مثل اتفاق واى بلانتيشن (**دفعت الولايات المتحدة لإسرائيل ١ر٢ مليار دولار ، يومها ، لتمويل الانسحاب الإسرائيلى . ودفعت ٤٠٠ مليون دولار للسلطة الفلسطينية).**

وباراك يريد تلك المساعدات ، لكى يجابه الازمة الاقتصادية المتفاقمة فى بلاده ،حيث ان **عدد الفقراء زاد ليصبح ١ر٣ مليون مواطن ، منهم ٤١٧ الف طفل والبطالة أصبحت بنسبة ٢ر٩٪ ،ارتفعت نسبة الافلاس للمصالح التجارية المتوسطة .وهناك نواقص جمة فى ميزانيات التعليم والصحة والاسكان** وغيرها . هذه الأوضاع تستقطب اليوم حملة احتجاج واسعة ضد باراك ، يقوم بها المستضعفون على اختلافهم . واستطلاعات الرأى تدل على تراجع جدى فى شعبية باراك ، بالاساس بسبب الموضوع الاقتصادى.

لذلك يريد باراك حلولا سريعة وسهلة لهذه المشكلة والحل الأسرع والأسهل هو فى دفع المال نقدا ، بالميزانيات المقررة.

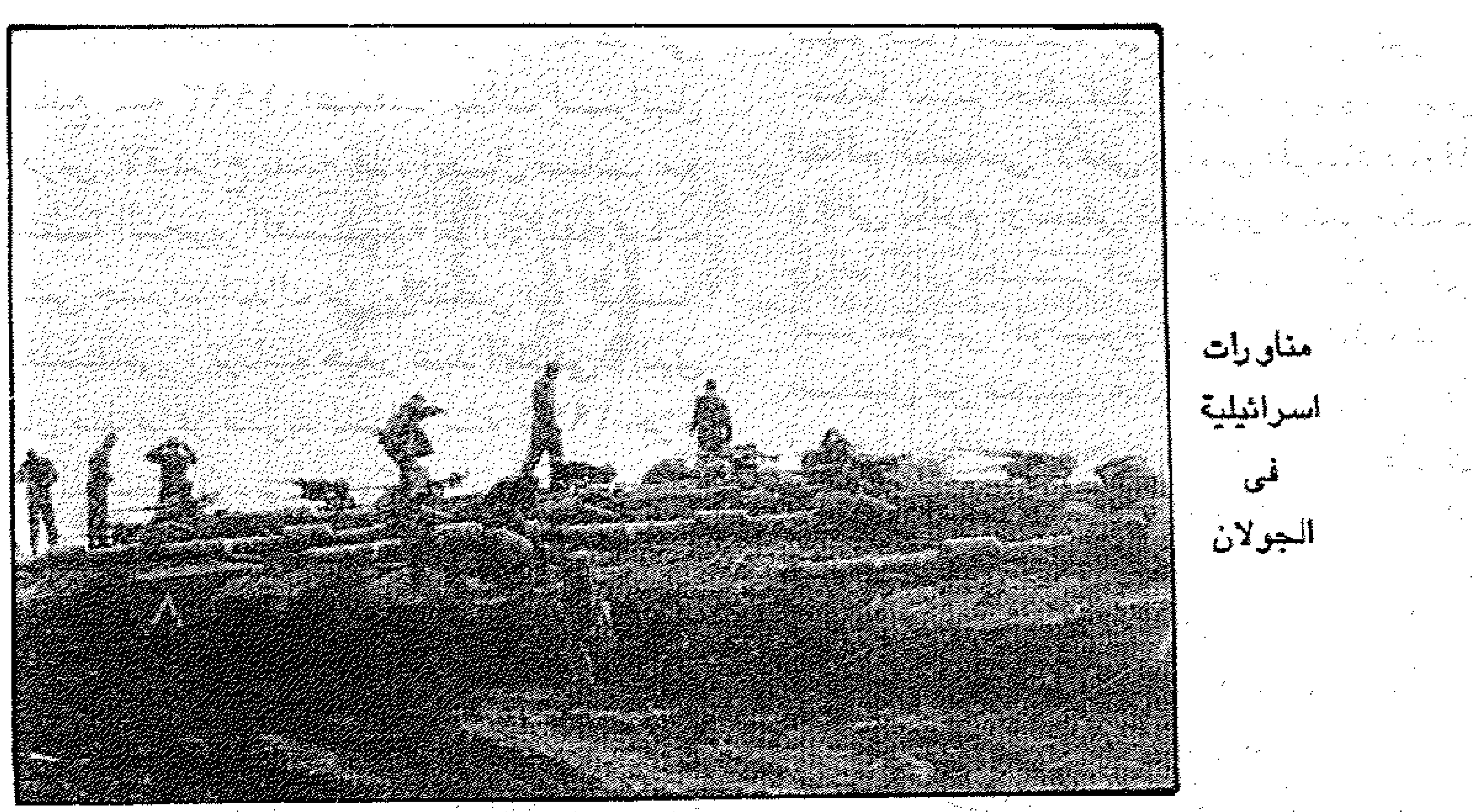
من هنا يرى باراك أن السلام مع سورية بات مصلحة متبادلة لكليهما . لذلك راح يتحدث عن الفرصة الذهبية والتى لا ينبغى إضاعتها ، والتى «إذا ضاعت ، لن يعود الوضع إلى ما هو عليه اليوم ، بل لابد من أن يتفاقم باتجاه التوتر .. والتصادم».

وكان باراك استعمل تهديدات أخرى قبل هذا ، ساهمت هى أيضا فى تغيير موقف الرئيس الأسد ، وذلك باعلانه أنه سيسحب قواته من جنوب لبنان حتى يوليو / تموز القادم ، اما بالاتفاق مع سورية ولبنان «وهذا هو ما نفضله» ،كما قال مبارك ، أو من دون اتفاق . أى من طرف واحد . ومما لا شك فيه أن هذا التهديد لخبط الأوراق . **فبعد أن كان الموضوع اللبنانى ورقة ضغط سورية قوية على إسرائيل ، حولها باراك إلى ورقة ضغط إسرائيلية قوية على سورية . إذ ان الانسحاب من جانب واحد ، سيفتح المجال أمام اللبنانيين ودول الغرب التى تساندهم ، بمطالبة سورية أيضا بالانسحاب وسيبقى مليون عامل سورى يتعايشون من عرق الجبين فى لبنان ،فى حالة خطر الطرد من العمل أو من البلاد بأسرها.**

وعندما اسمعت تهديدات سورية مقابلة ، بأن الانسحاب الإسرائيلى من طرف واحد لن يوقف المقاومة اللبنانية ، رد باراك بأنه سيعطى الرد الأقسى فى الميدان ، ليس فقط بضرب البنية التحتية للبنان ، بل بضرب الجيش السورى هناك . أى انه أوضح أن الخسائر لن تقتصر على إسرائيل وحدها ولا حتى على اللبنانين ، بل أيضا على سورية.

وسط هذه الحسابات ، وجد كل من الرئيس الأسد وقرينه باراك ، نفسه فى مواجهة الآخر بنفس القارب .فإما الغرق معا . وإما النجاة معا.

لكن هذه الحسابات لم تنته بعد . وهى لا تعنى أن الحل أصبح جاهزا أو أن ٨٠٪ منه ناجز ، لأن الطريق ما زال طويلا . ولكى يتجاوزه الطرفان ويصلا إلى نهايته لا يكفى حتى أن ينجحا فى المفاوضات .**فهناك حسابات أخرى داخلية ، لكل طرف . فعلى سبيل المثال ، إذا تفاقمت المعارضة الإسرائيلية للانسحاب ، سيماطل باراك فى المفاوضات . وإذا شعر أنه سيفقد أكثرية ائتلافه الحكومى ،فى حالة نجاح المفاوضات ، سيمددها لفترة أطول حتى يتغلب على أزمته الداخلية ،وهكذا .. وهناك حسابات أخرى عديدة من شأنها أن تقلب الأمور رأسا على عقب.**



مناورات اسرائيلية فى الجولان

هكذا تنهار كل الأركان حول ادعاءات الحق فى البلاد

الاكتشافات الأثرية تدحض الادعاءات التوراتية حول تاريخ بنى إسرائيل

البروفيسير: زئيف هيرتسوغ

سيذهل سكان العالم كله وليس فقط مواطنو إسرائيل وأبناء الشعب اليهودى عند سماع الحقائق التى باتت معروفة لعلماء الاثار الذين يتولون الحفريات فى أرض إسرائيل منذ مدة من الزمن.

يحدث انقلاب حقيقى منذ عشرين عاما فى نظرة علماء الآثار الإسرائيليين إلى التوراة باعتبارها مصدرا تاريخيا فأغلبية المنشغلين فى النقاشات العلمية فى مجال توراة واثار وتاريخ شعب إسرائيل الذين كانوا حتى الآن يبحثون فى الأرض عن البراهين والدلائل للحكايات الواردة فى العهد القديم يتفقون الآن على أن مراحل تكون شعب إسرائيل كانت مغايرة تماما لما يوصف فى التوراة.

من الصعب قبول ذلك، ولكن من الواضح للعلماء والباحثين اليوم أن شعب إسرائيل لم يقم فى مصر ولم يتيه فى الصحراء، ولم يحتل الأرض من خلال حملة عسكرية ولم يستوطنها من خلال اسباطه الاثنى عشر.

والأقسى من ذلك أيضا هو استيعاب الحقيقة التى تتضح تدريجيا بأن **مملكة داود وسليمان الموحدة التى وصفتها التوراة على أنها دولة عظمى إقليمية كانت فى أقصى الاحوال مملكة قبلية صغيرة** ، اضافة إلى ذلك يتوقع عدم ارتياح كل من سيضطر إلى العيش مع المعلومة القائلة إن الزعيم الروحى الأكبر لبنى إسرائيل كانت له صديقة وان الدين الإسرائيلى القديم تبنى الزواج فقط فى أواخر عهد المملكة وليس على جبل سيناء.

كابن للشعب اليهودى وكتلميذ للمدرسة التوراتية أدرك عظم الاحباط الناجم عن الفجوة بين التوقعات للبرهنة عن العهد القديم كمصدر تاريخى وبين الحقائق التى تتكشف على الأرض. أنا أعيش هذا الوعى ،على جلدى ،وأفحص وأنتقد التحليلات والاستنتاجات السابقة قبل كل شئ إلى جانب انتقادى للتأويلات الحديثة لأعمال زملائى.

إننى أعتزم أن أعرض عليكم باختصار تاريخ علم الآثار القصير فى أرض إسرائيل وألقى الضوء على مراحل الأزمة والثورة التى تحدث فى العقد الأخير ،وأخيرا سأحاول أن أستوضح سبب عدم وصول الحقائق الاخذة فى الاتضاح إلى وعى وادراك الجمهور العريض.

علم الآثار يتطور

علم الاثار الإسرائيلى تطور كعلم فى مرحلة متأخرة نسبيا فى أواخر القرن التاسع عشر. ومطلع القرن العشرين ،وكانت الحضارات المصرية واليونانية وما بين النهرين والرومانية الهدف الاثرى الأول للباحثين الذين أخذوا يبحثون عن دلائل من الماضى فى أغلب الأحيان بتكليف من المتاحف الكبيرة فى لندن وباريس وبرلين.

هذه المرحلة قفزت فى الواقع عن أرض إسرائيل الصغيرة التى كانت متنوعة ومقطعة جغرافيا ، ولم تكن فى البلاد ظروف لتطور مملكة واسعة كما لم يكن بالامكان أصلا أن تنهض بها حركات استعراضية نامية مثل المقدسات المصرية أو قصور حضارة ما بين النهرين ،الدفعة الأساسية للأبحاث الاثرية فى أرض إسرائيل كانت دينية ومصدرها العلاقة بين الأرض والكتب المقدسة.

مدرسة الانتقاد لتاريخ التوراة التى ازدهرت فى المانيا بدءا من النصف الثانى للقرن التاسع عشر زعزعت تاريخ حكايات التوراة وادعت ان التاريخ الجغرافى التوراتى صيغ وبدرجة كبيرة: اختلق فى عهد شتات بابل ، وادعى الباحثون فى التوراة وخصوصا الالمان أن تاريخ شعب إسرائيل كتسلسل أحداث بدءا من عهد **إبراهيم واسحق ويعقوب** ومروراً فى الهجرة إلى مصر والاستعباد هناك ومن ثم الخروج من مصر وانتهاء باحتلال أرض إسرائيل وتوطن اسباط إسرائيل فيها ،ليست إلا استرجاعا لاحقا للماضى لاغراض لاهوتية دينية.

علم الآثار وحده هو الذى استطاع أن يدحض هذه النظرية ،وانطلق فى طريقه .

كان أول المنقبين عن الآثار فى **اريحا ونابلس** باحثين توراتيين بحثوا فى مطلع القرن عن بقايا المدن التوراتية ، ومرت الابحاث الاثرية بنهضة كبيرة مع وصول **وليام فوكسويل أولبرايت** أحد باحثى أرض إسرائيل والشرق القديم ،وهو

أمريكي والده أسقف صقلي وقد بدأ بالعمل في أرض إسرائيل في مطلع العشرينيات وقررت منهجيته المعلنة أن علم الاثار هو الوسيلة العلمية الأساسية لتحويل الادعاءات الانتقادية ضد تاريخ حكايات التوراة وخصوصا مدرسة ويلهاوزن.

أولبرايت اعتقد أن التوراة هي وثيقة تاريخية مرت بالفعل في مراحل تحرير وتأليف إلا أنها في الأساس تعكس الواقع القديم ،وكان على قناعة أنه إذا اكتشفت البقايا القديمة من أرض إسرائيل فستوفر الأدلة القاطعة على صدق تاريخ الاحداث التي تتعلق بشعب إسرائيل في أرضه.

علم الآثار التوراتي الذي تطور إثر أولبرايت وتلاميذه ادى إلى اجراء حفريات واسعة النطاق في المواقع التوراتية الهامة: **مجيدو،لخيش ،غيزر،نابلس ، اريحا والقدس، هعي ،جبعون ،بيت شآن ، بيت شيمش ،حتصور ،تعناخ وغيرها.**

وفي الخمسينيات والستينيات والسبعينيات ازدهر علم الاثار كمدرسة توراتية بدون تردد وبدون تداول في المسائل النظرية وكانت الطريق معبدة وواضحة ، وكل اكتشاف تم التوصل إليه أسهم في تركيب وبناء الصورة العامة ، وقد ربط الكتب الأساسية في علم الاثار دائما بالتوراة أو بـ الأرض المقدسة.

ايغال يادين الف «**نظرية الحرب في بلاد التوراة**» .. **والف يوحنان أهاروني** ، اطلس كارتا لعهد التوراة ،وغيرهما ، وقد أدى علم اثار أرض إسرائيل الهدف المرجو منه ، بناء صورة منسجمة لماضي تقوم على التوافق والانسجام بين المصادر الأدبية والمكتشفات الاثرية على الأرض ، وتخصص الباحثون في جوانب مختارة من المكتشفات مثل الادوات الفخارية والأسلحة والوثائق المدونة والفن المعماري والتحف الفنية وغيرها ،وعرضوا تتاليا مذهلا في مصداقيته وتفصيله.

وادعى هؤلاء لفترات متقاربة انهم يجيدون التمييز بين الأدوات الفخارية من القرن الحادي عشر مقابل تلك التي صنعت في القرن العاشر قبل الميلاد أكثر بكثير مما يمكننا نحن أن نقرر بين القرن العاشر والقرن الحادي عشر الميلاديين.



اسحق رابين وباراك.. اليسار الصهيوني

التناظر بين علم الاثار والتاريخ المصري مثل ذكر حملة الرحيل إلى أرض إسرائيل في التوراة والمكتشفات المصرية البارزة أفسح الطريق أمام تعديم التوثيق الإسرائيلي، وباختصار أخذت لوحة البازل تستكمل وفقا لهذه التوجهات.

وكشف علماء الآثار الذين تبنوا بحماس المنهجية التوراتية ، فترة التوراة ، التي انطوت على مغزى واسع من الماضي لمجالاتها التاريخية ،وفي كتب التوطئة وضعت الفصول التي تتعلق بالتاريخ الإسرائيلي في العهود السابقة لعهد التوراة بمئات الاف السنين.

وهكذا قمنا بدراسة ، ووصفنا وعلمنا فترة الآباء والأجداد وتركيبة المدن الكنعانية الهائلة وهدمها على يد أبناء إسرائيل إبان حملة احتلال وحدود مستوطنات اسباط إسرائيل والمواقع الاستيطانية التي تميزت بـ البؤر الاستيطانية ، و« **أبواب سليمان**» وهناك أيضا من أوغلوا ووجدوا جبل سيناء في جبل كركوم في النقب أو مذبح يهوشع في جبل عيبال.

ورويدا رويدا بدأت تظهر الثقوب في الصورة وبشكل متناقض نشأ وضع بدأت فيه المكتشفات الكثيرة تزعزع المصداقية التاريخية للوصف التوراتي بدلا من تعزيزها.

وبدأت مرحلة الازمة، وهي مرحلة لا تنجح فيها النظريات في حل عدد كبير ومتزايد من الأمور المجهولة وتأخذ في إيرادات تأويلات غير ملائمة تماما ، وبذلك يلف الغموض لوحة البازل التي تبينها المكتشفات الاثرية ليتضح أنها غير قابلة للاستكمال.

وسأورد لاحقا عدة أمثلة عن انهيار اللوحة المنسجمة التي بنيت سابقا.

عهد الأجداد

وجد الباحثون صعوبة في الاتفاق بينهم على الفترة الاثرية التي تتوافق مع عهد الاجداد ،متى عاش **ابراهيم واسحق ويعقوب**؟ .ومتى تم شراء مغارة «**الماكفيلا**» ،واستخدمت كقبر للأباء والأمهات ؟ وبناء على التسلسل التوراتي أقام **سليمان الهيكل** المقدس بعد ٤٨٠ سنة من الخروج من مصر- الملوك . ولكن يجب أن تضاف لذلك ٤٣٠ سنة أخرى من المكوث في مصر وكذلك فترة التعمير الطويلة للأجداد لتصل إلى تاريخ القرن الحادي والعشرين قبل الميلاد الذي هو تاريخ هجرة إبراهيم إلى أرض كنعان.

في الحفريات الاثرية لم تظهر أية دلائل تؤكد هذا التسلسل وادعى **أولبرايت** في مطلع الستينات أن هناك توازيا بين فترة ترحال ابراهيم وبين **العهد البرونزي** -القرون ٢٢-٢٠ قبل الميلاد ،

ولكن **بنيامين مازرا** مؤسس الفرع الإسرائيلي لعلم الاثار التوراتي اقترح تشخيص الخلفية التاريخية لعهد الاجداد بألف سنة بعد ذلك أي في القرن الحادي عشر قبل الميلاد ،أي إبان فترة الاستيطان.

الآخرون نفوا تاريخ الحكايات واعتبروها أسطورة حول الاجداد نسجت في عهد مملكة يهودا ، والمهم من كل هذا ان الاجماع السابق بدأ يتزعزع.

الخروج من مصر وجبل سيناء!

الوثائق المصرية الكثيرة المعروفة لنا لا تتطرق اطلاقا إلى مكوث شعب إسرائيل في مصر أو لخروجهم منها ، وفي وثائق ومستندات كثيرة تطرقوا إلى عادة وتقاليد الرعاة. الرحل ،الذين يسمون **شاسو** ،في الدخول إلى مصر إبان القحط والجوع والاستيطان في أطراف الدلتا . ولكن لم يكن ذلك بالحدث الوحيد : فمثل هذه الأحداث ظهرت في أحيان متقاربة خلال الاف السنين ، ولم تكن ظاهرة شاذة، البروفيسور **إبراهام ملماط** من اخر المؤيدين لتاريخ الوصف التوراتي وسع صيغة التوراة ، ارسل شعبي إلى ،اترك شعبي يذهب ويذهب.

حاولت أجيال من الباحثين وصف موقع جبل سيناء ومحطات وقوف اسباط إسرائيل في الصحراء ، رغم الأبحاث التي تم تبنيها الا انه **لم يتم اكتشاف اثر واحد يمكنه أن يتلاءم مع الصورة التوراتية ،وتحرك قوة التقاليد حتى اليوم الباحثين ،** لاكتشاف جبل سيناء في شمالي الحجاز أو كما ذكرت سابقا في جبل كركوك في النقب ،هذه الاحداث المركزية في التاريخ الإسرائيلي لا تحظى بالدعم والتأكيد من الوثائق الخارجية للتوراة أو من خلال مكتشفات أثرية.

ويجمع أغلبيته المؤرخين اليوم على أن المكوث في مصر والخروج منها كانا في أقصى الاحوال تصرفا لبعض العائلات وتم توسيع حكاية هذه العائلات وتأميمها ،من أجل خدمة الايديولوجيا اللاهوتية الدينية لتشمل الشعب كله.

إحدى الدعائم الأساسية لشعب إسرائيل في التاريخ الجغرافي التوراتي هي حكاية احتلال البلاد من أيدي الكنعانيين ، وهنا ظهرت المصاعب الاخطر والأشد تحديدا في محاولات اكتشاف دلائل أثرية لحكاية التوراة حول احتلال البلاد على يد شعب إسرائيل.

الحفريات المتكررة التي اجرتها البعثات المختلفة في اريحا وفي «عي» المدينتين اللتين وصف احتلالهما بشكل مفصل جدا في كتاب يهوشع ،خيبت الامال بشكل كبير. فرغم جهود التنقيب اتضح أنه في أواخر القرن الثالث عشر وفي آخر العهد البرونزي المتأخر وفي فترة متفق عليها كفترة الاحتلال لم تكن في هذين الموقعين أية مدن ولم تكن بالطبع أسوار يمكن إسقاطها.

الباحثون التوراتيون اقترحوا قبل عشرين سنة اعتبار حكاية الاحتلال هذه أسطورة لاغير ، ولكن مع ازدياد المواقع التي يتم اكتشافها اتضح أن المواقع الاستيطانية قد دمرت أو هجرت في فترات زمنية مختلفة وتعزز الاستنتاج **بأنه لا يوجد أساس يقوم على الحقائق لحكاية التوراة حول احتلال أرض إسرائيل على يد اسباط إسرائيل في إطار حملة عسكرية بقيادة يهوشع.**

المدن الكنعانية

التوراة تضخم قوة وحصانة المدن الكنعانية التي تم احتلالها ولكن الاثار كشفت النقاب عن مواقع غير محصنة حيث وجدت في أحيان كثيرة مباني قصر الحاكم فقط وليس مدنا حقيقية. فقد انهارت الحضارة المدنية في أرض إسرائيل في العهد البرونزي المتأخر انهارت في عملية استمرت مئات السنين ولم يكن ذلك بفعل الاحتلال العسكري . وإضافة إلى ذلك فإن الوصف التوراتي لا يعترف بالواقع الجيوسياسي في الأرض، وقد **كانت أرض إسرائيل خاضعة لحكم مصر حتى أواسط القرن الثاني عشر قبل الميلاد ،وأشرف المصريون على حكمهم هذا للبلاد من خلال مراكز ادارية اقيمت في غزة ويافا وبيسان.**

المكتشفات المصرية ظهرت أيضا في مواقع كثيرة على جانبي النهر، وهذا التواجد المصري البارز لم يذكر في حكايات التوراة ،ومن الواضح أنها لم تكن معروفة لمؤلفي الوصف التوراتي ومحرريه.

الاكتشاف الاثري يتناقض بوضوح مع الصورة التوراتية ، مدن كنعان لم تكن ضخمة ولم تكن محصنة ولم تكن رءوسها في السماء ،كما ورد في التوراة -وبطولة المحتلين والاقلية في مواجهة الاكثرية - اليهود ويهوشع ضد الكنعانيين ،وتخليص الله الذي قاتل إلى جانب شعبه ما هي الا بدعة لاهوتية وليست وجودا لأساس من الحقائق.



شارون.. اليمين الصهيوني

أصل الإسرائيليين

دمج الاستنتاجات النابعة من التأويلات السابقة التي تتعلق بمراحل تبلور شعب إسرائيل اثار النقاش حول المسألة الأساسية . هوية شعب إسرائيل ، إن لم تكن هناك دلائل حول الخروج من مصر وحول الرحلة في الصحراء، وان كانت حكاية احتلال المدن الكنعانية عسكرية مدحوضة من قبل علماء الاثار فمن يكون أبناء شعب إسرائيل أولئك؟.

المكتشفات الأثرية أكدت حقيقة عامة: في مطلع العصر الحديدي في المرحلة التي اعتبرت فترة الاستيطان توطدت في منطقة الجبل المركزي لأرض إسرائيل مئات التجمعات الاستيطانية الصغيرة التي عاش فيها عمال الأرض والرعاة ،فإن لم يأت هؤلاء من مصر فمن أين جاءوا؟.

يبدو لي أنه لا يوجد اليوم مؤيدون

للنموذج التوراتي **«للاحتلال العسكري»** آخرهم كان ايغال يادين ،وبعض الباحثين ما زال يعتقد أن الإسرائيليين كانوا بدأوا رحلا جاءوا من خلف نهر الأردن وتواطنوا في مستوطنات هادئة ،في مناطق جبل أرض إسرائيل ،هذا .هذا النموذج الذي طوره الباحثون الالمان **البرخت الت ومارتين نوت** وتبناه **بنيامين مازار ويوحنان أهاروني.**

طور باحثان أمريكان هما **جورج منهدسهول ونورمان غوتفالد** طورا «النظرية الاجتماعية ، القائلة إن المستوطنين الجدد هم كنعانيون من سكان القرى في منطقة الساحل الذين ملوا من حكم الطواغيت الاغوار واستوطنوا منطقة الجبل التي لم تكن مستوطنة قبل ذلك.

إسرائيل **فنكلشتاين** اقترح النظر للمستوطنين على انهم الرعاة الطبيعيون الذين تجولوا في منطقة الجبل في كل العهد البرونزي المتأخر ، تم اكتشاف مقابر لهم بدون تجمعات سكنية ، وبناء على هذا الوصف كان لهؤلاء الرعاة خلال العهد البرونزي المتأخر اقتصاد تبادلي للحم مقابل الاسماك مع سكان الاغوار ومع انهيار النظام الحضري والزراعي في الاغوار اضطر الرحل للاصطياد بأنفسهم ومن هنا أصبح لديهم دافع للتوطن والاستقرار.

المملكة الموحدة ومكانة القدس:

الآثار تسببت في حدوث انعطافة أيضا في النظر للواقع في الفترة المسماة، عهد المملكة الموحدة ، لداود وسليمان ، هذه الفترة وصفت في التوراة كقمة الاستقلال السياسي والعسكري والاقتصادي لشعب إسرائيل في العهود السابقة . بعد احتلالات دواد امتدت امبراطورية داود سليمان من نهر الفرات حتى غزة ، ولكن المكتشفات الاثرية في مواقع كثيرة اظهرت أن حركات البناء التي تحدثت عنها التوراة في هذه الفترة كانت شحيحة وقليلة.

المدن الثلاث **حتصور ومجيدو وغيزر** المذكورة في سياق الحركات العمرانية لسليمان حفرت بشكل واسع في الطبقات الملائمة ،وكانت حتصور محصنة فقط في النصف العلوي من المدينة ،أما في غيزر فكان هناك على ما يبدو قلعة محاطة بجدار حديدي.



موشى ديان .. سقوط الاسطورة

الصورة تتعقد أكثر على ضوء المكتشفات الاثرية في القدس عاصمة المملكة الموحدة ،حيث حفرت اجزاء واسعة من المدينة ، خلال ال ١٥٠ سنة الاخيرة ، وفي غضون ذلك اكتشفت بقايا مثيرة من العهد البرونزي الأوسط والعهد الحديدي «ب» أيام مملكة يهودا ،ولم تكتشف من عهد المملكة الموحدة ،حتى حسب التوثيق الذي يحظى بالاجماع آثار بناء ولم تكتشف فقط إلا مجموعة من الآواني الفخارية.

وعلى ضوء الآثار المحفوظة من العهود السابقة واللاحقة أصبح واضحا أن **القدس في عهد داود سليمان كانت مدينة صغيرة وربما كانت بها قلعة ملك صغيرة الا أنها لم تكن بأي شكل عاصمة الامبراطورية الموصوفة في كتب التوراة.**

مؤلفوا الوصف التوراتي عرفوا القدس في القرن الثامن قبل الميلاد بأسوارها وآثارها الغنية التي حفرت في أجزاء المدينة المختلفة وعكست الصورة المتآخرة لعهد المملكة الموحدة.

القدس حظيت بمكانتها المركزية بعد دمار السامرة خصمها الشمالي في عام ٧٣٣ قبل الميلاد .والمكتشفات الاثرية إذ اندمجت بشكل جيد في استنتاجات الباحثين التوراتيين الانتقاديين.

داود وسليمان كانا حكام ممالك قبلية تضم مناطق صغيرة ،الأول في الخليل والثاني في القدس ،وفي المقابل بدأت تنتظم مملكة منفصلة في جبل السامرة التي تجد تعبيرها في الحكايات حول مملكة شاؤول.

مملكتا إسرائيل ويهودا كانتا من البداية مملكتين منفصلتين وفي أحيان كثيرة كانتا متخاصمتين ،ومن هنا كانت المملكة الموحدة الكبرى إبداعا تاريخيا جغرافيا دمر في آواخر عهد مملكة يهودا وربما كان البرهان الحاسم على ذلك هو حقيقة أننا لا نعرف اسم هذه المملكة.

إلى جانب الاختبارات التاريخية السياسية تثار أيضا شكوك حول مصداقية المعطيات حول العقيدة والعبادة ،وما ذكرته سابقا حول«الزعيم الروحى الأكبر لبني إسرائيل وصديقته وشرة».

علم آثار أرض إسرائيل يستكمل في آخر القرن العشرين عملية الانتقال للاستقلالية العلمية ،وهو مستعد للاصطدام مع مكتشفات البحث التوراتي والتاريخ القديم كأساس متساوي القيمة، ولكن في المقابل تحدث ظاهرة مثيرة هي تجاهل الامر من قبل المجتمع الإسرائيلي.

الكثير من الأمور التي ذكرتها معروفة منذ عشرات السنين والادبيات تكثر من مناقشتها وأغلبية الباحثين تتبنى جوهرها إن لم يكن كلها.

ورغم ذلك لم تتغلغل هذه الأمور الثورية الانقلابية في الوعي الإسرائيلي : التاريخ الجغرافي التوراتي كان أحد الاركان الأساسية في بناء الهوية القومية للمجتمع الإسرائيلي اليهودي والعلمانيون في إسرائيل الذين رفضوا الأسس التوراتية لليهودية القائمة على التلمود تبنوا قلب العهد القديم.

ما يتبين هو أن **المجتمع الإسرائيلي ناضج جزئيا للاعتراف بالظلم الذي لحق بسكان البلاد العرب ومستعد لقبول المساواة في حقوق الإنسان ، إلا أنه ليس منيعا بشكل كاف لتبني الحقائق الاثرية التي تدحض الأسطورة التوراتية.**

---

* البروفيسور **زئيف هيرتسوغ** ، مدرس في قسم آثار وحضارة الشرق القديم في جامعة تل أبيب ،وكان قد شارك في حفريات حتصور وميجدو مع ايغال يادين وفي حفريات تل عراد وتل بئر السبع مع يوحنان أهاروني. كما أجرى حفريات في تل ميخال وتل غريسا وأخيرا بدأ بالحفر في تل يافا ،ونشر عدة كتب حول «باب المدينة» ، في البلاد وجاراتها ،وحول حفريات تل السبع وحفريات تل ميخال ،وكتابا إجماليا حول علم اثار المدينة.



قضيـة اللاجئـين ومفـاوضات الحل النهائى

رسالة القدس

ادارة الندوة: د. جمال العرجا

اعدها للنشر: منجد أبو جيش

- **د. أسعد عبد الرحمن**

يستحـيل البـحث فى قضايا القدس والاستيطان والمياه .. إذا تمسكت إسرائيل بالهدف المعلن .. وهو شطب قضية اللاجئين.

- **د. عبد الله أبو عيد**

حق العودة للاجـئين ثابت بموجب القرارات الدولية وتعهـد اسرائيل فى مايو ١٩٤٩ وقواعـد القانون الدولى والاعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهود الدولية.

- **د. وليد مصطفى**

عودة ٤ ملايين لاجئ فلسطينى إلى ديارهم تعنى هزيمة إسرائيل

- **دلال سلامة**

التمـسك بالقرار ١٩٤ وعـدم تجزئته خطوة أولى يمكـن أن تشكل نقطة تحول فى الاسـتراتيجـية الفلسطينية.

- **فخرى تركمان**

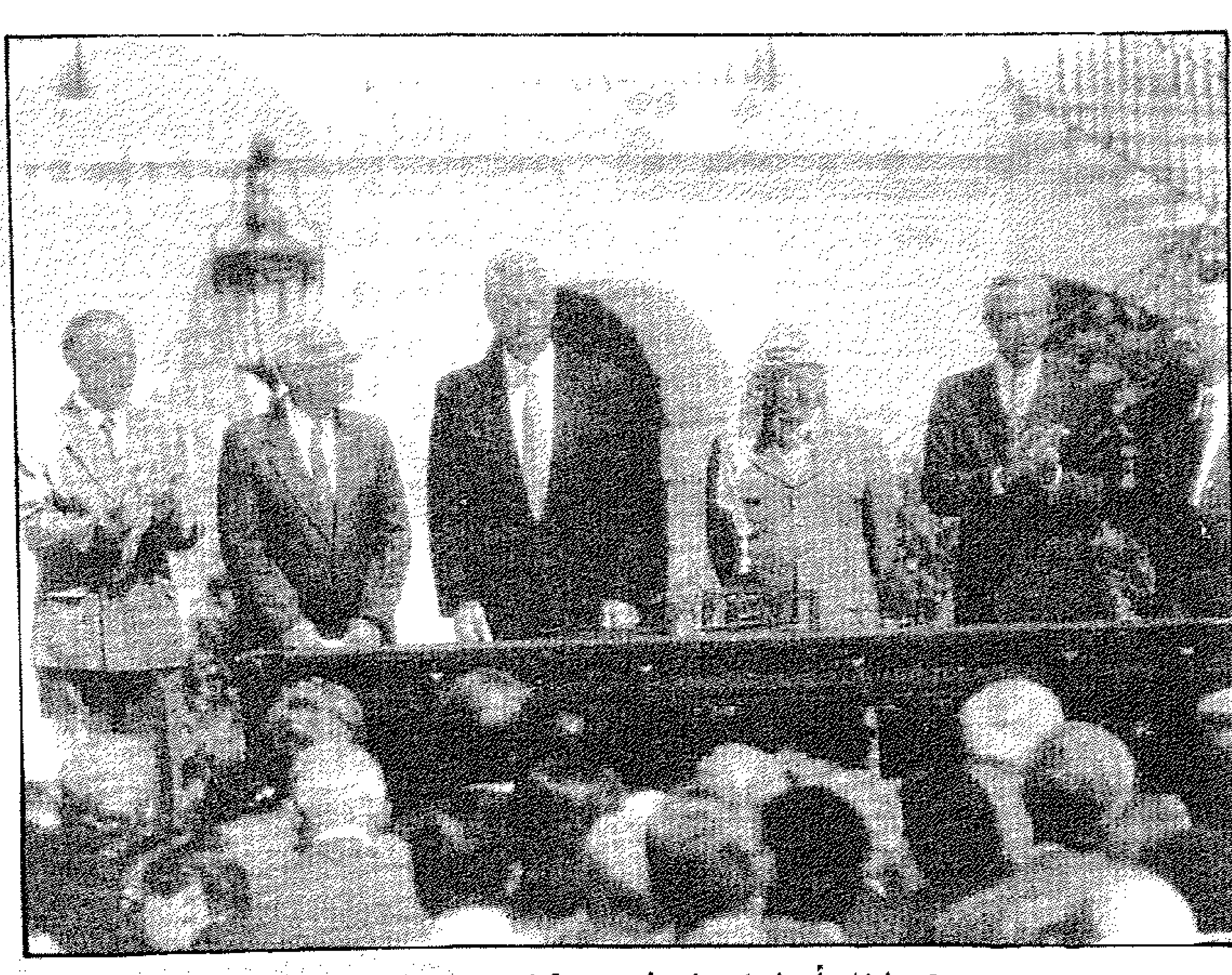
علينا ألا نوقع- كلاجئين فلسطينين -على إضاعة حقنا فى أراضى ١٩٤٨ مهما كانت التضحيات

- **محمد سليم**

لا أتصور أن نقبل أقل من الموقف الاوروبى وعودة الاجئين

- **خالد منصور**

القبـول باقامة دولة فلسطينيـة على جزء فقـط من أرض فلسطين والاعتراف بإسـرائيل ..هو الحد الأدنى أو الحل الوسط.



ترقيع اتفاق أرسلو في واشنطون .. وتجاهل قضية اللاجئين!

د . جمال العرجا :

أرحب بكم جميعا وأشكركم على تلبية دعوتنا للمشاركة في هذه الندوة الهامة جداً والتي سنناقش فيها أحد أهم موضوعات الحل النهائي وأصعبها ألا وهو قضية اللاجئين.

واقترح أن نركز النقاش على المحور التالي:

نحن نتحدث عن قضية اللاجئين ولدينا خط أحسر وثابت على أن حلها يكمن في تنفيذ القرار الدولي ١٩٤ أي عودتهم إلى ديارهم الأصلية ، وبالمقابل فإن إسرائيل ترفض هذا القرار، ولاءات باراك تشير إلى عدم استعداده للتفاوض على أساس القرار المذكور.

أ- كيف ستبدأ المفاوضات في حال استمرار الرفض الاسرائيلي؟.

ب- هل هناك مجال لوضع سيناريوهات حول تنفيذ القرار ١٩٤ أم سيكون هناك سيناريوهات تتجاوز هذا القرار؟.

ج- هل من الممكن القبول بحل قضية اللاجئين على مراحل؟.

د. أسعد عبد الرحمن:

بداية اسمحوا لي أن أشكر الاخوة على هذه الدعوة للتحاور، حول موضوع اللاجئين والمحور الذي طرحه د. **جمال** يمكن أن يغطي أحد الجوانب الأساسية في موضوع اللاجئين.

واسمحوا لي أن أقدم مداخلة كبسولية الطابع ومختصرة على شكل برقي ، إذا جازت العبارة لعلها تشكل ارضية للحوار.

بداية أقول: أن الرفض الاسرائيلي في موضوع المفاوضات هو رفضان: الأول يتعلق باللاءات الكبيرة التي ترددها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة وآخرها حكومة باراك إزاء مجمل الحل النهائي ،ومن الواضح أن «اللا» الكبيرة هي في موضوع اللاجئين ، وهم منحونا الشرف الكبير والأولوية في لاءاتهم.

أما «اللا» الثانية فتتعلق بعد قيام الحكومة الاسرائيلية ورئيس وزرائها حتى هذه اللحظة بتسمية رئيس وفدها لمفاوضات الحل النهائي (لقد جرت تسمية رئيس الوفد الاسرائيلي بعد عقد هذه الندوة) وهذه مسألة ليست شكلية فقط ،لأنه ما معنى عدم تسمية رئيس الوفد الاسرائيلي حتى الآن ! ويبدو واضحا من الأدبيات السياسية الاسرائيلية أنها رسالة اجرائية ولكنها قوية ،كما يقال في هذه الأدبيات باستمرار ، أن السيد باراك، ليس مقتنعاً بأن المفاوضات وتشكيل الوفود كما اتفق عليها ،هي الأسلوب الأنجح ، ويقول إن المسألة لا تخضع للمفاوضات وإنما تخضع لقرارات سياسية ، ولابد من حصرها في القمم السياسية لدى الأطراف المختلفة ، لتثبت فيها على شكل رزمة واحدة وليس عبر عملية التفاوض ،وتقديري أن المفاوضات قد لا تبدأ الا بالصيغة التي يحاول فرضها باراك وإسرائيل ، ونحن لسنا مستجدين على نهج الاملاءات التي تنتهجها اسرائيل في هذا المجال ، أما إذا بدأت المفاوضات واستمرت اللاءات الاسرائيلية الكبيرة ،فاني أعتقد أن مأزق المفاوض الفلسطيني سيكون مأزقاً سهلا، إذا تمسك بالثوابت ، بمعنى أن المفاوضات ستنتهي فور بدئها ، ويجب أن تنتهي فور بدئها ،لانه لا معنى على الاطلاق من الحديث مع باراك وحكومته حول مفاوضات الرزمة التي تبدأ على حساب قضية اللاجئين.

شارك في الندوة حسب ترتيب المتحدثين:

د. أسعد عبد الرحمن

د. عبد الله أبو عيد

د. وليد مصطفى

دلال سلامة

فخري تركمان

محمد سليم

خالد منصور

لا مجال أمامنا أخلاقيا ولا سياسيا ، أن نبحث في قضايا مثل قضية القدس ،والاستيطان ،والمياه ، أو غيرها إذا كان الهدف المعلن ،كما يطرح في الأدبيات الاسرائيلية هو شطب قضية اللاجئين.

وبعبارة موجزة نحن نقول في م. ت. ف لتذهب التسوية إلى الجحيم إذا لم تحل قضية اللاجئين وفق قرارات الامم المتحدة وحق اللاجئين في العودة ،لأن **٦٧٪ من شعبنا الفلسطيني هو من اللاجئين** . ولا توجد قيمة لحل يستثني ٦٧٪ من الشعب .أما الاشارة إلى سيناريوهات أخرى فنحن في منظمة التحرير وفي مجالسنا الوطنية والمركزية حتى الأخيرة منها ، أكدنا على القرار ١٩٤ ولا يملك أحد، مفاوض كان أم غير مفاوض ، أن يخرج على نص ورد في المجلس الوطني .فالمجلس الوطني سيد نفسه، وبالتالي فنحن شئنا أم أبينا محكومون بقرارات المجالس الوطنية والمركزية التي تؤكد على تطبيق القرار ١٩٤ بكل الحيثيات التي أدت إلى صدوره وتعني بشكل أساسي : أ- الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، ب- القانون الدولي ، وعندما طرح المبعوث الدولي **الكونت برنادوت** في سنوات الاربعينيات صيغاً قامت العصابات الصهيونية باغتياله من أجل أنهاء موضوع اللاجئين.

ليس ثمة سيناريوهات لحل قضية اللاجئين سوى سيناريو واحد وهو تطبيق القرار ١٩٤.

أما بالنسبة لحل قضية اللاجئين على مراحل ،وهل يمكن حل قضية اللاجئين على

مراحل: فأنا شخصيا وكمسئول أؤكد أن **الاساس هو الاقرار بحق العودة وان تكفل حق ٥ ملايين فلسطيني بالعودة**. من الواضح انه لا يمكن بأي شكل من الاشكال إعادة ٥ ملايين في يوم واحد أو في ساعة واحدة إلى ديارهم ومنازلهم وممتلكاتهم، حتى لو جندنا كل الامكانيات ، وبهذا المعنى نفهم حق عودة اللاجئين، فالعديد من القضايا الأقل بكثير من قضية اللاجئين مثل فتح المطار وفتح شارع الشهداء والممر الآمن قد احتاجت إلى وقت طويل من أجل تنفيذها.

إذن **نحن نتحدث عن مراحل تنفيذ حق العودة**، ومن المحتمل أن تحتاج إلى عدة أشهر ، وهذا ما يسمونه بالانجليزية Modelsأي أشكال وانماط للتنفيذ ، لا تمس الجوهر على الاطلاق.

بهذا المعنى نفهم عملية المراحل ، أي تحديد الآليات العملية ، وما يلزم من وقت وما يلزم من تنظيم لتنفيذ القرار ١٩٤ ، أما الدعوات التي بدأت تبرز على السطح ، بمرحلة قضية اللاجئين من خلال ما صدر عن مستشارين لباراك ، وتسريبات صحفية من أن مفاوضات الحل النهائي صعبة ، وأصعب ما فيها قضية اللاجئين وبالتالي يجب تأجيلها فترة من الزمن ، فهي دعوات مرفوضة، لأنها تجعل مفاوضات الحل النهائي الانتقالية التي هي لعبة خطرة ومدمرة ولا يحوز للمفاوض الفلسطيني أن يقع في براثنها.

د. عبد الله أبو عيد

أنا في مداخلتي أريد أن أركز على الجوانب القانونية الخافية على كثير من القيادات السياسية:

أولا: إن حق العودة يستند إلى القرار ١٩٤ ، وهو بالأساس قرار توصية ، حسب نص ميثاق الأمم المتحدة في المواد ١٠، ١١، ١٢، ١٣ فهو **توصية ليست ملزمة** وإنما أصبحت ملزمة لسببين:

أولا: ١- إن إسرائيل عندما قبلت عضوا في الأمم المتحدة في مايو ١٩٤٩ أصدرت تصريحات على لسان وزير خارجيتها شرتوك وبعض المسئولين الآخرين تعهدت خلالها بأن:

أ- تقبل نص القرارين ١٨١و ١٩٤ ، وأن تحترم حقوق الإنسان الفلسطيني العربي الذي يعيش داخل الدولة اليهودية ، وبالتالي فهناك إلزام لاسرائيل بناء على تعهداتها نفسها قبل قبولها كعضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ب- **القرار ١٩٤ تحول إلى عرف دولي ملزم** . والعرف الدولي هو عبارة عن تصرفات تقوم بها الدول فتتكرر وتتواتر عشرات السنين ، ومع قناعة هذه الدول بأن هذا التصرف ملزم ومنذ العام ٦٧ تكرر القرار ١٩٤، أكثر من عشرين مرة ، وفي المدة الأخيرة أصبح التكرار بالاجماع بما في ذلك الدول الكبرى. وحسب مجموعة من الخبراء الفرنسيين في القانون الدولي فإن القرار ١٩٤ نعبر عن الاجماع الدولي ، والمعارضة فقط كانت تأتي من إسرائيل والولايات المتحدة.

إذن فقد تشكل عرف دولي ملزم لجميع دول العالم وخاصة من العام ١٩٨١ فصاعدا حيث كان التصويت ١٨٢ دولة لصالح القرار وبمعارضة دولتين فقط.

ثانيا: يستند القرار ١٩٤ إلى قواعد هامة في القانون الدولي ، وخاصة إلى المادة ٤٩ من معاهدة جنيف الرابعة وتنص على منع إبعاد أي مواطن اطلاقا مهما كانت الأسباب . وتشير هذه المادة إلى أنه« يسمح بأبعاد مواطنين لغاية حفظ سلامتهم وأمنهم داخل الاقليم إذا امكن أو خارج الاقليم ، حتى انتهاء العملية الحربية » أي أن الابعاد ممنوع حتى ولو كان مؤقتاً.

ويقول في ذلك البروفيسور الأمريكي الشهير **كونسلي رايت** «ان أي أبعاد أثناء الحرب أو بعدها لأي مواطن مدني انما هو عمل بشع مخالف للقانون الدولي.

ثالثا: هناك عدة قواعد هامة في القانون الدولي تركز على حق العودة إلى الوطن وتنقسم إلى:

١- قواعد عامة في القانون الدولي.

٢- قواعد خاصة تتعلق بحقوق الإنسان.

القواعد العامة وتؤكد على حق العودة إلى الوطن ، لكن الاسرائيليين ومن يساندهم أمثال دونالرتس ، البروفيسورة في جامعة سيركوس في شرقي أمريكا ، وهي من أصل يهودي نمساوي ، يقرون حق العودة فقط للمواطنين الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية والرد على ذلك هو كما يلي:

ان قانون الجنسية الفلسطينية لعام ١٩٢٥ ، قد منح الجنسية الفلسطينية لكل فلسطيني بالغ ، إضافة إلى عشرات الالاف من اليهود الذين كانوا يقيمو إقامة شرعية في فلسطين قبل عام ٤٧ . وبالتالي فان الجنسية الفلسطينية ثابتة، وبموجب معاهدة هافانا لعام ١٩٢٨ فان الدولة ملزمة باعادة كل مواطنيها ، وتقع عليها مسئولية دولية كبيرة إذا رفضت عودة هؤلاء المواطنين . يقول الاسرائيليون إن المواطنين المتواجدين في الخارج لا يحملون الجنسية؟ ونحن نرد عليهم انه بموجب قانون التوارث الدولي ، وهو قانون عرفي معترف به من جميع الدول بدون استثناء فإن الدولة التي تخلف دولة أخرى سابقة ، ترث أيضا كل ما كان لديها من التزامات وحقوق . ومن الالتزامات التي كانت على بريطانيا الانتدابية قبل لعام ١٩٤٨ ، حماية مواطني فلسطين الذين يحملون الجنسية الفلسطينية التي أصدرتها بريطانيا عام ١٩٢٥ ، وبالتالي على إسرائيل أن تحمل هذا الالتزام بموجب العرف الدولي.

أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان فهناك عدد كبير من النصوص المتعلقة بحق العودة.

أولا: المادة ١٣ للاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ثانيا: المادة ١٢ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٩٦.

ثالثا: في جميع الاتفاقيات الاقليمية وعلى رأسها اتفاقية حقوق الإنسان الأمريكية ، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ١٩٥٧ ، وكذلك في اتفاقية منع إبادة الجنس البشري ، وفي اتفاقية منع التمييز لعام ١٩٥١ ، إذن فإن حق العودة ثابت بموجب قانون حقوق الإنسان أيضا.

يرد الخبراء الاسرائيليون على حق العودة الثابت في قانون حقوق الإنسان ، بأنه صحيح وثابت ولكنه فردي أي العودة الفردية للمواطنين الفلسطينيين بعد التأكد من أنها لا تؤثر على أمن الدولة العبرية ، وردنا على ذلك يكون كما يأتي:

بالرجوع إلى كل المعاهدات الدولية ذات الشأن وحسب نص وروح اتفاقيات حقوق الإنسان ، يتبين ان كل مواطن غادر وطنه يحق له العودة إليه . بدون الحاجة لاثبات أن اسرائيل مارست القوة لابعاد اللاجئين الفلسطينيين ، وقد أثبتت ذلك الكاتب المبدع **سمحا فلاين في كتاب Dicration of Tsraiel Meres and Deal less** حيث يثبت ان اللاجئين طردوا وفق خطط منظمة أشرف عليها بن غوريون بنفسه.

إذن فان إسرائيل مسئولة عن إعادة اللاجئين إلى ديارهم.

لأنها **أولا**: هي المسئولة عن إبعادهم قسراً وعمداً وعن سبق إصرار ، و**ثانيا**: حتى لو لم يحدث ذلك أي أنهم خرجوا بمحض إرادتهم أو بالتحريض من الدول العربية ، فإن حقهم في العودة ثابت ولا يجوز التنازل فهذه قاعدة ملزمة في القانون وبموجب نصوص المادتين ٧، ٤٧ ، فانه لا يجوز لأي مواطن مدني تحت الاحتلال أن يتنازل عن الحقوق التي منحته إياها المعاهدة الدولية الرابعة اطلاقا. واقصد

* ٦٧٪ من الشعب الفلسطينى من اللاجئين ولا قيمة لحل يستثنى ٦٧٪ من الشعب.

* مساحة الضفة وغزة تمثل ٢٢٪ من ساحة فلسطين وباراك يقترح إقامة الدولة الفلسطينية على ١٨٪ من هذه المساحة!!.

ياسر عرفات

هنا المواطن تحت الاحتلال فى الدهيشة ، أو بلاطة ، لأن العودة هى مصلحة دولية وليس مصلحة فردية.

نأتى الآن فيما يتعلق بقواعد عامة أخرى فى القانون الدولى ، مثل قرارات مجلس الأمن ،فقد قرر مجلس الأمن أكثر من ١٠-١٢ حالة فى افخازيا ، ناصبيا ، البوسنة والهرسك ،الصرب .. إلخ.

إن على الدولة المعنية إعادة جميع اللاجئين الذين يرغبون فى العودة إلى وطنهم والعيش فى سلام حالا وبدون إبطاء ،والنص صريح يشمل جميع اللاجئين حتى الذين خرجوا بارادتهم . لذلك فان قرارات مجلس الأمن تعتبر سابقة مهمة جدا . وهذا الحق يعتبر حق:

١) ثابت فى القانون الدولى،

٢) حق لا يجوز التنازل عنه .

٣) حق جماعى وهو أيضا قاعدة آمره لا يجوز مخالفتها اطلاقا.

ربط القرار ١٩٤ بالقرار ٢٤٢:

القرار ١٩٤ لا يجوز أخذه بشكل مجرد فهو يرتبط بالقرار ٢٤٢ وبحق الفلسطينيين فى الدولة وتقرير المصير ، ولا أعتقد أنه يمكن تنفيذ القرار ١٩٤ ما دام هناك عداء بيننا وبين إسرائيل . أما القرار ٢٤٢ فقد نص على حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين هذا الحل العادل وفق القرار ١٩٤ يعنى عودة اللاجئين أو من يرغب منهم وتعويض من لا يرغب فى العودة . أضيف على ذلك وأقول بأن القرار ١٩٤ ينطوى على خطأ كبير وفق القانون الدولى حيث كان من المفروض أن ينص على عودة من يرغب وتعويضه بسبب ما تعرض له من عذابات.

حول مشاريع التوطين:

قرأت على الأنترنت المشروعين التاليين:

الأول على ذمة **جريدة البيان** الصادرة فى دبى ومصدر الخبر هو مصادر فلسطينية عليا فى عمان . يقول هذا المشروع : ستعطى الجنسية الفلسطينية لكل ساكنى لبنان من الفلسطينيين وسيجرى اقناع الحكومة اللبنانية بقبولهم كجالية اجنبية فى لبنان ،وعدم طردهم واعطائهم امتيازات بموجب اتفاقية توقع عليها دول العالم بما فيها الدول الكبرى. وتقوم فرنسا بضغط كبير على لبنان ،وكل الاتصالات الجارية بين فرنسا ولبنان تدور حول المحور أى **توطين ٤٠٠ ألف فلسطينى** بشكل ملتو ، وهذا المشروع خطير جدا ، وإذا نفذ فى لبنان فسينفذ فى العراق ،والاردن ، وسوريا.

المشروع الآخر يقوم به(**كرسون سالمون)** وهو إنسان خطير جدا ،وللأسف الشديد أن بعض المسئولين الفلسطينيين يتعاملون معه ،ويقضى المشروع بوضع **استبيان للاجئين وعمل استفتاء حول من يريد منهم العودة أو البقاء فى الخارج وبناء على النتائج توضع الحلول وهذه محاولة للتوطين فى الخارج.**

وبالتالى فإن هذين المشروعين من أخطر المشاريع التى تهدف إلى توطين اللاجئين خارج وطنهم.

د . جمال العرجا:

استفسار بسيط على شكل سؤال:

من الواضح أن قوة القانون الدولى لا تطبق على واقعنا الفلسطينى ، ولكنها طبقت على كثير من الشعوب التى هجرت بالقوة مثل البوسنة والهرسك والشيشان وألبان كوسوفو ..ما هى قوة تنفيذ القانون الدولى على واقع قضيتنا.

د . عبد الله أبو عيد:

إن قرارات مجلس الأمن هى القرارات الوحيدة التى تطبق بالقوة وهذا واضح فى الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم

المتحدة ، ويكون ذلك بإجماع الدول الخمس الكبرى ، وهذا ما حدث مع العراق عند صدور القرارات ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٧٠ وهي لم تكن كافية لاستخدام القوة، حتى جاء القرار ٦٨٧ الذي يضمن التنفيذ وتطبيق العقوبات العسكرية لاخراج العراق من الكويت.

إن هذا يحتاج إلى قرار حسب المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة والموافقة بأغلبية ٩ أصوات في مجلس الأمن من ضمنها الدول الخمس التي تملك حق الفيتو أن العيب الرئيسي في القانون الدولي أنه لا يمتلك قوة التنفيذ بعكس القانون الداخلي.

د. وليد مصطفى:

إن موضوع اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية هي ليست قضية حقوق فقط ، وإذا تناولناها من زاوية الحقوق فقط فلا مجال للنقاش.

فالحق وحده لا يكفي، والذي يؤثر علينا بشكل كبير جدا على المستوى الفلسطيني وعلى المستوى العربي هو الخلل الكبير في موازين القوى.

العالم بأسره في عام ٤٧ أخذ قراراً باقامة دولتين: دولة **إسرائيل ودولة فلسطين** وفي حينه اتخذت القيادة الفلسطينية موقفا رافضا أبدته الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني ،لأن موقف الفلسطينيين كان من منطلق التمسك بالحق دون دراسة موازين القوى، وهذه إجابة على سؤال د. جمال العرجا فيما يتعلق بعدم تطبيق القوانين الدولية على القضية الفلسطينية بينما طبقت في كثير من المناطق المختلفة من هنا فإن القضية ليست قضية حق فقط . وأريد هنا أن أدخل في مدخل قد يكون صعبا في فهم قضية اللاجئين.لقد شاركت في دورة المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ الذي أقر إعلان الاستقلال الفلسطيني ،وكان مفهوم في حينه أننا نبحث عن حل وسط للقضية الفلسطينية ،ومفهوماً أيضا أن هذا الحل الوسط قد أملته الكثير من القضايا ، **وتمثل هذا الحل باقامة الدولة الفلسطينية على٢٢٪ من مساحة فلسطين الأصلية ، أي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، اضافة إلى إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة.**

نحن الآن نسعى لحل وسط تاريخي بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي على أرض فلسطين ،وهذا الحل الوسط التاريخي وفق فهمي لقرارات الشرعية الدولية يقول بإقامة دولة فلسطين على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهذا التنازل التاريخي الكبير الذي قام به المجلس الوطني ،كان نابعا من ادراك لطبيعة الظروف والاختلال في موازين القوى ، وعدم إمكانية تحقيق كل شئ للشعب الفلسطيني ، والقبول بجزء من الحق الفلسطيني ،لقد شكل هذا الموقف في حينه تطوراً كبيراً في برنامج المجلس الوطني الفلسطيني ،وكان استمراراً للخطوة الأولى التي بدأت في العام ١٩٧٤ ،والتي تتحدث عن المراحل ،أي الحل على مراحل.

نحن الآن حسب اجتهادي نواجه مفهومين للحل الوسط ، **فحكومة باراك ومن قبلها حكومة نتنياهو ، تقول : لتقم الدولة الفلسطينية على ١٨٪ من مساحة الضفة الغربية ، بمعنى أن الحل الوسط الذي تريده الحكومة الاسرائيلية هو حل وسط على ٢٢٪ من مساحة فلسطين** ،وليس الحل الوسط على مساحة فلسطين الكبرى التي تزيد عن٢٧ ألف كم مربع مساحة فلسطين تحت الانتداب (فمن هنا أعتقد أن الصراع الآن هو حول طبيعة وماهية هذا الحل الوسط).

أنا من الذين يعتقدون أن هناك إمكانية لتحقيق الحل الوسط التاريخي مع الشعب الاسرائيلي ، باقامة الدولة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقية .فاذا آمنا بهذا الحل يصبح -بالنسبة لي- حق العودة للاجئين الفلسطينيين واردا ولكن لدولتهم «الضفة الغربية وقطاع غزة» .وحق العودة طبعا هو لمن يرغب ، ولكن حق العودة وحده لا يمثل حقوق اللاجئين ، فلهم حقوق كاملة متكاملة اشار إليها الدكتور عبد الله ، وعندما نتحدث عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين فنحن نتحدث عن حقوق أخرى غير حق العودة إلى حيفا وإلى الأراضي التي كانت فلسطين عام ١٩٤٨.

عدد الفلسطينيين يقارب الآن ٨ ملايين نسمة.

يعيش في فلسطين منهم ٤ ملايين ثلاثة ملايين في الضفة وقطاع غزة.

ومليون في إسرائيل يبقى ٤ ملايين في الاردن ،ولبنان ، وسوريا بشكل أساسي ورئيسي ،عدا عن الفلسطينيين في دول الخليج والعالم.

ماذا تعني عودة ٤ ملايين لاجئ فلسطيني إلى ديارهم؟ إنها تعني هزيمة إسرائيل ؟ **ولكن هل نحن نتفاوض من موقع المنتصر مع إسرائيل المهزومة؟ وهل ينسجم حق عودة أربعة ملايين فلسطيني إلى الداخل مع نهج البحث عن الحل الوسط** . إنني أطرح مثل هذه القضايا من زاوية اننا فعلا نسعى إلى حلول سلمية في الظروف الحالية، واننا اخذنا قرارا بالمشاركة في المسيرة السلمية. وجاءت نتائج انتخابات المجلس التشريعي ونسبة المشاركة فيها لتكون بمثابة استفتاء شعبي للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة وغزة ، لصالح الاستمرار بالمسيرة وخلال عملية البحث عن الحل الوسط ، فاننا مدعوون للبحث عن الحل الوسط في قضية اللاجئين أيضا ، هذا إذا كنا نتحدث بشكل جدي عن حلول نريد لها أن تتحقق بدعم دولي . نحن عندما اقدمنا على مسيرة السلام، كنا ندرك تماما الخلل في موازين القوى ، لكننا كنا مستندين إلى أن إقامة السلام هو قرار دولي أي أننا استندنا إلى دعم العالم لهذا القرار ، فمن هنا سيطلب منا أن نقبل بحل وسط . **أنا أتحدث بهذه الصورة حتى لا نسهم بخداع أنفسنا وخداع شعبنا ، لقد لاحظت** شخصيا خلال توقيع الاتفاقيات مع الاسرائيليين ان البعض يقع تحت إغراء تمرير هذا الاتفاق أو ذاك . والمبالغة بانجازاته ، بينما شعبنا يرى الواقع عكس ذلك.

والان لو سئل أي إنسان يعيش في الضفة الغربية وقطاع غزة عن ظروفه وحياته فإنه يقول: إن الوضع أصعب وأكثر تعقيدا من السابق، وهذا واضح من خلال الاحتكاك مع الطلبة .هناك **خيبة أمل كبيرة لنتائج المفاوضات التي أجريت سابقا ، ومن الاداء غير المتوازن وغير المقبول من سلطتنا** . أنا أعيد وأكرر أن هذه الافكار التي تحدثت عنها هي باسمي الشخصي حتى لا أحمل **«صوت الوطن»** ذلك، وأنا لا أحمل حزب الشعب هذا الموقف ، لانني كنت في هيئات حزب الشعب القيادية لمدة طويلة ، وأنا الان عضو عادي بالحزب ، وهذه هي وجهة نظري الشخصية ،وليست موقف الحزب.

د. جمال العرجا موجها ملاحظة على شكل تساؤل إلى د. وليد:

من الواضح ان المجتمع الدولي يدعم عملية السلام الجارية حاليا على أساس الحلول الوسط، لكنه يدعمها أيضا على أساس تطبيق القرارات الدولية ومنها القرار ١٩٤ حول قضية اللاجئين ،وهذا يعني أن المجتمع الدولي يدعم حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ، كيف يمكن أن ننسق بين موقف المجتمع الدولي الذي يدعم حق العودة وبين الحلول الوسط فيما يتعلق بالقضايا الاخرى؟.

د. وليد مصطفى:

السؤال يعتمد على موازين القوى ، ولا يكفي أن يكون القرار عادلا حتى يتم تطبيقه ، فهناك قرارات غير عادلة يجرى تطبيقها

مثل قرار ضرب العراق الذي اخذ الصبغة الدولية ، وأصبح جزءا من القانون الدولي ، لأنه صدر عن مجلس الامن ، ووجد وراءه قوة التنفيذ.

مفهوم الحل الوسط لا يحقق لك ما تريد ، ومفهوم الحل الوسط كما افهمه بالنسبة لقضيتنا لا يعني انقلابا جذريا كبار باعادة ٤ ملايين فلسطيني إلى إسرائيل، ناهيك عن عدم توافر موازين تدعمه ، **أنا لا أرى موازين قوة تسمح بعودة ٤ ملايين فلسطيني ، إلى الجزء الثاني من الدولة التي تقوم على أرض فلسطين** ، ولكن هذا لا يعني أن هؤلاء اللاجئين ليس لهم حقوق ، وبالمقابل فان الحل الوسط لا يعني توفير جميع الحقوق ،وهنا قد تحدث تعقيدات كبيرة وهذا ما يجب البحث عن حل له.

دلال سلامة:

لدينا مشكلة حقيقية في فهم وبلورة مفهوم خاص، تجاه قضية اللاجئين ، وتجاه الحق الذي تتطلع إليه لهؤلاء اللاجئين ، فهناك الاطروحات الأساسية التي تتحدث عن أن هذه القضية هي قضية حقوق سياسية لشعب لاجئ ، وهذا ما يناضل من أجله الشعب الفلسطيني .وهناك أطروحات تركز على الجانب الإنساني والمتمثل بأن القضية هي قضية أناس وبشر تم إبعادهم عن اراضيهم أو هاجروا معها بارادتهم .. ولهم حقوق إنسانية في مجال العمل، الرفاه ، وتحسين مستوى الدخل وكل هذه القضايا ، إذن فان هناك فهمين لهذه القضية ونحن كفلسطينيين مع الاتجاه الأول. لقد تواصلت المحاولات منذ عام ٤٨ إلى يومنا هذا ، التي تحاول أن تصور الموضوع وكأنه قضية إنسانية فقط ، وقد تكشفت هذه المحاولات خلال السنوات الأخيرة ،وخاصة في ظل تطور المفاهيم الدولية تجاه حقوق الإنسان ،والتعاطي مع حق الإنسان في العيش والعمل بعيدا عن حقوقه السياسية في أرضه بشكل أساسي.

إن الفهم وفق هذين الخطين أو أحدهما هو الذي يشكل الدافع وراء موقف الدول المختلفة في وضع رؤاها للحل المستقبلي ،وفي وضع مفاهيم أو سيناريوهات للحلول المستقبلية كما سماها د. جمال .وعلى سبيل المثال فان الفلسطينيين في لبنان ممنوعون من العمل في العديد من الوظائف ولا يتمتعون بحق المشاركة في الحياة المدنية والعامة والسياسية والسؤال هو كيف يمكن التعاطي مع هذه القضية ؟ آخذين بعين الاعتبار أن حل قضية اللاجئين من وجهة النظر الرسمية اللبنانية ،هو ليس من أجل حل القضية الفلسطينية إنما من أجل حل الآثار التي تركتها المشكلة الفلسطينية على الوضع الداخلي اللبناني بالتحديد.

كيف ننظر للقرار ١٩٤ نحن كفلسطينيين؟ وكيف يمكن أن يشكل قاعدة للموقف في ظل رسم سياستنا التفاوضية ورسم الاستراتيجية بشكل عام؟.

إننا حين نتحدث عن القرار ١٩٤ وكيف نقدمه للعالم، فاننا يجب أن نتحدث عن مضمون هذا القرار ، لقد سمعنا من د. **عبد الله** انه قرار غير ملزم ، وإنما كان توصية وأصبح قراراً ملزماً نتيجة لعدة تطورات معينة . أي أنه يعبر عن حقنا الثابت في العودة ، وبالتالي **فإن تعاطي السلطة والمفاوض الفلسطيني مع هذا القرار على أساس أنه حق ثابت وحق وطني سياسي ،وحق جماعي لعودة** جميع اللاجئين ، دون أي محاولة لتجزئته أو تطبيقه على أفراد أو مجموعات دون الغير ، هو الخطوة الأولى التي يمكن أن تشكل نقطة التحول في استراتيجيتنا وتشكل قوة فيما يمكن أن نحققه بشكل أساسي.

ولأن هذا القرار هو قرار المجتمع الدولي ،فانه يشكل عامل دعم دولي لنا ، وأي عمليات تغيير أو تجميل للقرار تحت اسم الواقعية ،أما كيف يمكن التعاطي مع هذا الحق فهذه قضية أخرى ، توضع على طاولة المفاوضات ،مع التأكيد على أن المفاوضات يجب ألاّ تناقش القرارات الدولية بغية إعادة صياغتها أو تعديلها ، وإنما النقاش يجب أن يتركز على الآليات لتنفيذ قرارات الشرعية المختلفة وهذا التأكيد يأتي من أجل التصميم على الالتزام بالمرجعيات.

علينا الاستفادة من قوة إلزام والتزام المجتمع الدولي بالقرار ١٩٤ ، أما اذا جرى عليه أي تعديل فسيكون ذلك اثر ضار وسيصبح التعديل سابقة خطيرة في هذا المجال .تحدث د. أسعد عبد الرحمن عن أن باراك لم يعين حتى الآن الوفد الإسرائيلي ورئاسته ، وانه يواصل ترديد اللاءات السياسية المعروفة للحكومات الاسرائيلية المتعاقبة .واللا الكبيرة حول موضوع اللاجئين : التي أرى أن هذا الأمر من شأنه أن يوفر لنا فرصة زمنية لاعادة النظر في ما بين أيدينا من قضايا تتعلق بمفاوضات الحل النهائي، وبشكل أساسي قضية اللاجئين ،وقد يوفر لنا ذلك مساحة للعمل السياسي على صعيد المجتمع الدولي ، لاعادة مجمل قضايا اللاجئين إلى الحلبة الدولية .وحتى لو قال البعض بان هذا الأمر مرفوض من قبل إسرائيل.

إذن هناك مجال بأن **تتم إعادة هذه القضايا إلى المجتمع الدولي ووضعه أمام مسئولياته ،وهذا يتطلب عملاً سياسياً مكثفاً لدى الأمم المتحدة ،وحملة اعلامية واضحة حول ما يجرى على أرض الواقع** ،وهذا يتطلب من المفاوض الفلسطيني والسلطة الفلسطينية أن تطرح بقوة إعادة القضية إلى الشرعية الدولية.

قضية أخرى أود الاشارة إليها:

حول ما تقدم به **د. وليد مصطفى** بالنسبة للحل الوسط التاريخي ، أقول وليس بمعرض الرد، وانما بمعرض فهمي للحل الذي نبحث عنه ، في مفاوضات المرحلة النهائية بأنه حل سياسي ببعد تاريخي لا يمكن نفيه ولا يمكن التنكر له من طرفنا .لقد تعالت أصوات تتحدث عن الاستفتاء الشعبي حول الحقوق وهل اللاجئون يرغبون بالعودة أم لا؟!.

باعتقادي أن هناك قضايا ثابتة وحقوقا لا يمكن إجراء الاستفتاء عليها ،وقضية اللاجئين أهم قضية لا يمكن طرحها للاستفتاء ،والاستفتاء يجب أن يكون على الاجراءات والتطبيقات . الحل الوسط لا يمكن إلا في إطار التنفيذ حتى لا يكون هناك تفجير للواقع والبنية الاجتماعية وتفجير على الأرض.

د. أسعد عبد الرحمن:

من المعروف جيدا والشائع جدا احترامي الشديد للأخ د. **وليد مصطفى** ،وتأكيد هذه الحقيقة هذا اليوم مقدمة للتوكيد على اختلافي الشديد حول ما يطرحه.

وسأركز على هذا الجانب في مداخلتي لأنه يستكمل مداخلتي المبدئية الأولى.

بداية أخي وليد والحديث للجميع ، ان ما تحدثت به حول اعلان الاستقلال في عام ٨٨ ،وعن إقامة الدولة الفلسطينية على٢٢٪ من مساحة فلسطين ،وعن حل عادل لقضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة هما موقفان منفصلان ،وليس هناك ربط يقول بأننا مع اقامة الدولة على ٥ر٢١٪ من مساحة فلسطين ، وعلى أساس العودة إليها ، بمعنى أن الحل العادل لقضية اللاجئين لا يعني أن العودة ستكون العودة إلى هذه الدولة فليس ثمة مجلس وطني أو مجلس مركزي الا وتحدث عن حل قضية اللاجئين وفق القرار ١٩٤ بما فيها ما يقال من خصومنا السياسيين عن«المؤتمرات الحياتية الأوسلوية التي عقدت في غزة» بعبارتهم.

حتى المجلس الوطني والمجلس المركزي الفلسطيني الأخيرين، أكدا على نفس القرار ١٩٤ ،وفي الحفل الافتتاحي لمفاوضات المرحلة

النهائية على حاجز ايرز، غير الاخ أبو مازن عن مواقف م. ت. ف وعن مواقف المجالس الوطنية والمركزية المتعاقبة ،عندما أشار صراحة أمام ديفيد ليفي وغيره بأن المرجعية لحل قضية اللاجئين القرار ١٩٤.

من ضمن الأسئلة الفرعية التي طرحها أخي د. وليد هل يعود ٤ ملايين أو أكثر إلى فلسطين.

الجواب لم لا ؟ وبخاصة أن لدينا الكثير من الدراسات التي تؤكد أن مثل هذه العودة في نطاق السلام، ستفيد الجميع بما في ذلك الاسرائيليين انفسهم.

د. وليد:

حتى نكون دقيقين أنا طرحت أن يعودوا إلى أراضي الدولة الفلسطينية المستقلة الضفة الغربية وغزة والقدس.

د. أسعد عبد الرحمن:

أنا أتحدث عن عودتهم إلى ما وراء الخط الأخضر ، إلى منازلهم ديارهم وممتلكاتهم ، التي يجب أن يعودوا إليها ، خصوصا في ظل توافر الدراسات الموضوعية التي تتحدث عن ان هذه العودة ستخدم قضية السلام .هذا إذا كنا نتحدث عن سلام عادل وشامل، وليس عن تسويات مفروضة ، بسبب ما أشار إليه الأخ وليد عن **الخلل في موازين القوى ، التي تفرض اتفاقيات مرفوضة ،وهي لن تعمر طويلا وستكون فقط بمثابة هدنة مؤقتة بين حربين.**

فرض اتفاقيات مرفوضة على ضوء خلل في موازين القوى.. يعني هدنة مؤقتة بين حربين

لقد سأل د. وليد هل سيصبح اللاجئون في حال عودتهم مواطنين في إسرائيل ؟ ما يطرحه المفكرون الفلسطينيون غير ذلك، وبالتالي فإن عودتهم لن تهدد قضية النقاء اليهودي في إسرائيل .وعندما نتحدث عن تطبيق القرار ١٩٤ فاننا نتحدث عن عودة أولئك الذين يرغبون في العيش بسلام مع جيرانهم.

أنهم مواطنون فلسطينيون يعودون وفق القرار ١٩٤ إلى ديارهم وإلى منازلهم ،وليس بالضرورة كاسرائيليين .هم **مواطنون لدولة فلسطين لكن يتواجدون على أرضهم داخل إسرائيل** تماما كما طرح سابقا بالنسبة للفلسطيني الذي يفضل ان يبقى في الاردن أو في لبنان.

أريد أن أشير إلى أن النقطة المركزية تتمثل في أننا يجب إن لا نبحث في أي تفاصيل مهمة أو غير مهمة ، قبل أن نتوصل إلى قرار حق العودة حسب قوانين الشرعية الدولية ،علينا أن لا نلعب إطلاقا لا من قريب أو بعيد بقرارات الشرعية الدولية.

يمكن أن نجتهد في طرح بروتوكولات ،كما أصبح يسمى في عملية المفاوضات ،لتنفيذ القرارات وليس لبحث القرارات نفسها.

والنقطة الأهم هنا هي أننا بحثنا ونبحث عن حل وسط ونحن نعتقد أن الحل الوسط هو عدم استعادة أرض فلسطين كاملة ،وقد ترجمنا ذلك عندما قبلنا باقامة دولتنا على ٢١,٥٪ من فلسطين وهذا هو الحل الوسط.

كما أن القرار ١٩٤ هو نفسه حل وسط **،لأن الصيغة التي يطرحها ونطرحها هي عدم الغاء هوية إسرائيل ،وهذا كان أساس موقفنا التاريخي القائم على إلغاء هوية إسرائيل واعتبار كل ما حصل غير شرعي .نحن نقول الآن ابقوا حيثما أنتم، ويمكن أن نتعايش سويا وفق القرار ١٩٤ بسلام كجيران ، على أن يسبق ذلك ممارسة حقنا في العودة.**

وفي هذا النطاق أحب أن أختم بالقول: لا أدري لماذا يطلب مني وأنا الفلسطيني والفلسطيني اللاجئ ، أن أكون أقل فلسطينية من الايطالي ،والفرنسي ،والبريطاني ،والالماني الذي أيد القرار ١٩٤ على امتداد سنوات طويلة ولا يزال يؤيده.

وهذا السؤال الكبير اطرحه بشكل تثبيتي وليس بشكل عائم.

السؤال الثاني الذي أطرحه بشكل تثبيتي مع الاقرار بداية بأنني مع إقامة الدولة الفلسطينية على ٢٢٪ من الأرض، وعاصمتها القدس، ومع استعدادي للموت من أجل تأسيسها . إلا أن ذلك يشكل نقطة في برنامجي ولعلها ليست النقطة الأولى .النقطة الأولى في برنامجي هي العودة تماما مثل فلسطيني عام ٤٨ الذين يقولون بصراحة نحن مع الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. ولكننا نحن نريد المساواة داخل المجتمع الاسرائيلي ، أي أن برنامجهم من نقطتين .ونحن كلاجئين لدينا برنامج من نقطتين النقطة الأولى قيام الدولة الفلسطينية ، ولكن الأهم الأول هو تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتحقيق الحل العادل ولا يكون ذلك إلا بتنفيذ القرار ١٩٤.

فخري التركمان:

بداية ونحن مقبلون على مفاوضات المرحلة النهائية تواجهنا أهم القضايا وهي قضية اللاجئين ،وهي بالطبع الاكثر تعقيدا والاكثر أهمية وهي جوهر الصراع الأساسي مع الاحتلال.

من هنا يجب اتخاذ الخطوات السليمة من أجل حل هذه القضية حلا عادلا وفق قرارات الأمم المتحدة .والذي يؤدي نجاحها أو فشلها إلى نجاح العملية السلمية أو فشلها على الاطلاق.

أولا: أود أن يكون الأخ أسعد عبد الرحمن موجوداً ، لأن قضية اللاجئين في نظري ونحن على أبواب التفاوض ،ليست بالحدث الصغير بحيث يكلف شخص أو ثلاثة أشخاص بالمسئولية عن ملف اللاجئين .فقضية اللاجئين هي أكبر من ذلك بكثير ،ومن هنا يجب أن تكون مرجعية الحل لقضية اللاجئين هي القرار ١٩٤ وهذا خط أحمر بالنسبة للاجئين لا يقبل أي نقص أو تعديل.

ثانيا: كان بودي أن أسأل أسعد لنعرف هل هناك مرجعية عليا ، وأشدد يجب أن يكون هناك مرجعية تفاوضية عليا تشمل كل شرائح الشعب الفلسطيني ،وليست مقصورة على فئة أو فئتين ينسحب قرارهم على جميع أبناء الشعب الفلسطيني وبشكل قصري اجباري.

ثالثا: علينا البدء بصياغة الاستراتيجية التفاوضية ذات الخطة الواضحة المحددة بالآلية التنفيذية ، ووضع الخطوط لإعادة ترتيب أولويات التفاوض وفقا للمستجدات . لكن قبول الدخول في المفاوضات مع إنكار إسرائيل الحق اللاجئين يتطلب التعريف مسبقا بمن هو اللاجئ ؟ . وأقول هنا أن اللاجئ : هو الذي هجر من بلده عام ٤٨ وينسحب هذا على كل نسله في الداخل والخارج .وهناك لاجئون غير مسجلين في سجلات وكالة الغوث ،وهم لاجئون في هذه البلاد منذ عام ٤٨ . فمن هنا يجب **التشديد على قضية تعريف اللاجئ** بشكل دقيق ،بحيث يكون تعريفا شاملا جامعا مانعا ،حتى يتم التفاوض على أسس

سليمة .

القضية الهامة الأخرى هي قضية الحقوق . الصحيح أن قضية الحقوق هي قضية مهمة جدا ،فهناك حق العودة لعام ٤٨ لمن هجر ،وهناك حق آخر لا يقل عنه أهمية في نظرى **حق التعويض عن المعاناة والضرر الذى لحق بالفلسطينيين خلال أكثر من٥ عقود من الزمن وهناك الحقوق فى الممتلكات ومن الذى يتولى أمر هذه الممتلكات وهذا حق اللاجئين.**

أما بالنسبة لحل قضية اللاجئين فاريد أن أفرق بين مفهومين لحلها .هناك حل لقضية اللاجئين يعتمد على ٢٤٢ واتفاقية أوسلو ، الأوسلوية لا تعترف بالحقوق السياسية للاجئين الذين هجروا من أوطانهم . بقدر ما تتعامل معهم من جانب إنساني ، لذلك فإن على المفاوض الفلسطيني التفريق بين هذين المفهومين ..ما بين الحل وفقا لأوسلو وبين الحل وفقا للقرار ١٩٤ الذى ينص على حق العودة والتعويض .أما القضية الهامة فى هذا المجال فهى كيف يجب انتزاع الاعتراف الاسرائيلي بحق اللاجئين؟.

وهل تعترف إسرائيل رسميا بحق اللاجئين بالعودة وممارسة هذا الحق ؟ . إذا لم تعترف إسرائيل بحق اللاجئين بالعودة إلى أرض عام ٤٨ ،وان يمارس اللاجئ الفلسطيني الحق الطبيعي بالعودة إلى بلده ، فلا داعى للمفاوضات لأنها ستصبح مضيعة للوقت ، وعبارة عن جلسات مسلسل تفاوضى لن يوصلنا لأى شئ.

ومن هنا فان اعتراف اسرائيل يجب أن يكون قائما .وليس كافيا الاعتراف الاسرائيلي بحق العودة إلى الدولة المنتظرة الكيان الفلسطيني المنتظر (الذى سوف يتفق على شكله ومضمونه خلال الفترة القادمة). هذا حق عودة منقوص من وجهة نظرى ،قد تكون هناك اتفاقيات تكفل الحق الادبى فى العودة إلى أراضى عام ٤٨ ، والحق الفعلى فى العودة للدولة الفلسطينية (الضفة والقطاع هذا غير مقبول . يجب أن يكون حق العودة حقا طبيعيا لمن يرغب بالعودة إلى بلاده ،ومن لا يرغب فله الحق فى التعويض بشكل غير قسرى.

أما بالنسبة للحل على مراحل فيمكن أن يتم ذلك ،ولكن ليس على غرار مراحل أوسلو، كما أننى لست مع اتفاق مبادئ ،كما يقولون ،مع بداية العام ٢٠٠٠ لبعض قضايا أو مراحل الحل النهائى لأن الهدف منها معروف ، ويكفينا عبرة مفاوضات المرحلة الانتقالية (فقضية اللاجئين يمكن حلها **بالاتفاق مسبقاً وبالتفصيل ثم يبدأ التنفيذ ونحن كلاجئين فلسطينيين عانينا أكثر من ٥ عقود ،ونستطيع أن نبقى لخمسة عقود أخرى ،على أن لا نوقع على إضاعة حقنا فى أراضى عام ٤٨ مهما كانت التضحيات.**

من هنا يجب أن يكون فى الوفد المفاوض عدد لا يستهان به من الخبراء والمهنيين والمختصين فى اللاجئين فى الدرجة الأولى وسكان المخيمات ثانيا . لأن من **انسلخ عن المجتمع الفلسطيني وعاش فى الحياة الأمريكية والأوروبية ، لن يكون متأثرا بنفس القدر الذى يعانيه أبناء شعبنا فى المخيمات.**

أما بالنسبة للحل الوسط الذى أشار إليه الاخ **وليد مصطفى** فأنا احترم رأيه . ولكن العملية السلمية الجارية حاليا هى حل وسط ! لأننا ومع الأسف تنازلنا عن الميثاق وبلا ثمن مقابل الحل الوسط الذى لا يلبى أدنى الطموحات الفلسطينية.

الحل الوسط يتمثل فى تنازلنا عن دولة فلسطين من البحر إلى النهر ، وقبولنا بدولة على٢٢٪ من مساحة فلسطين وقبولنا بوجود إسرائيل وهى دولة محتلة ومغتصبة . ولكن هذا الحل الوسط يجب ألا يكون على حساب قضية اللاجئين. من هنا لا مجال للقول ان عودة ٤ ملايين لاجئ إلى إسرائيل سيهدد وجودها ،فاسرائيل أصلا هى التى هددت وجودنا واخرجتنا من ديارنا ولا نزال نعانى وجوديا وأمنيا جراء ذلك . ولكن عندما تتوافر النوايا السليمة بين الشعبين ، فلن يكون هناك أى تهديد أمنى أو وجودى ،على المدى القصير .أما على المدى الطويل فانا على قناعة كاملة بأن الشعبين لن يستطيعا العيش معا على هذه الأرض، لأن الصراع بينهما هو صراع عقائدى ووطنى ،وكل حل سلمى سيكون مؤقتا .

محمد سليم

كفلسطينيين حافظنا ولمدة خمسين عاما وأكثر ، على الرغم من اختلاف الطيف الفكرى الفلسطيني ومن الاختلاف فى م. ت. ف على شئ أساسى ورئيسى وهو حق العودة للاجئين الفلسطينيين . ولم يطرح أى من التنظيمات الفلسطينية أى صيغة أخرى لمفهوم القرار ١٩٤ ،وكان الاتفاق دائما على حق اللاجئين فى العودة إلى وطنهم الطبيعى فلسطين التاريخية ،وهو حق اتفق عليه الجميع كما أسلفت، وعلى اعتبار أن قضية اللاجئين هى جوهر الصراع فى المنطقة . ولكن بعد التوقيع على اتفاق اعلان المبادئ فى أوسلو ، **اختلفت مع الأخوة حول قضية التفسير** وسأتناول هذا الجانب من الموضوع. ان اتفاق أوسلو بما جر علينا من قضايا لا نقبلها ،ومن حلول وسطية يمكن تقبلها إلى حد ما ،حول مواضيع يمكن أن تتغير مع التقادم مثل قضية توزيع المياه على سبيل المثال. إن هذا الاتفاق لا يعنى أننا سنتنازل عن قضية ورثناها عن الأجيال السابقة ،وقد نورثها للأجيال اللاحقة ،لهذا أرى أن المفاوض الفلسطيني يجب ألا يكون أقل انتماء لقضيته ، من واضع القرار ١٩٤ وهو أوروبى الاصل يعترف بكامل حقى فى العودة إلى أرضى ووطنى . ولا يمكن أن أقبل موقفا فلسطينيا يقبل بأقل من ذلك. إن المسألة كما أراها هى حقوق موروثة والتنازل فيها سيكلفنا ،كفلسطينيين ،الكثير فى المستقبل.

قد يصر الاسرائيليون على التفاوض ، أو على طرح سيناريوهات معينة مقابل موافقتهم على اعلان الدولة على سبيل المثال، لذلك علينا كفلسطينيين أن نحشد الطاقات الفكرية والمختصين ، وأن نفعل اللجان التى تهتم بقضية اللاجئين فى المجلس الوطنى وسواه ، على اعتبار أن هذه القضية لا يمكن التنازل عنها ، وإذا كان المفاوض الفلسطيني يعرف أنه سيحاسب على مواقفه وأن صموده سيعزز التضامن الشعبى معه ،فإنه سيتمسك بمواقفه ،وكما لاحظنا فى قضية الأخوة الأسرى وبعد أن تدخل الشارع الفلسطيني تصلب موقف المعارض الفلسطيني وأمكن تحقيق أشياء جدية على أرض الواقع فى قضيتهم.

وأود أن أؤكد مرة أخرى ، بأنه بالنسبة للقرار ١٩٤ وحق العودة ،فلا نقبل بما هو أقل من الموقف الأوروبى الذى اقر القرار ١٩٤ .. ان تطبيق هذا القرار الداعى لعودة اللاجئين إلى وطنهم هو مسألة طبيعية ، وأنا لن أتحمل كلاجئ فلسطينى ،تبعات الهجرات اليهودية من روسيا ومن غيرها ، وبحجة أن فلسطين لا تتحمل عودة هذا العدد من اللاجئين إليها .فالاصل أن لا تتحمل فلسطين عودة اليهود ، أما فى الوقت الحالى وضمن اختلال ميزان القوى على الساحة العالمية ،فإننا كفلسطينيين أضعف من حيث قوة الموقف . لكن هذا لا يعنى بالضرورة التوصل إلى اتفاق نهائى غير منصف مع الاسرائيليين حول قضية اللاجئين ، إلا إذا كان هذا الاتفاق يعنى عودة اللاجئ الفلسطيني إلى مسقط رأسه اذا لم يكن الأمر كذلك فعلى المفاوض الفلسطيني ألا يتنازل فى هذا الموضوع.

على أى حال يجب أن تكون هبة جماهيرية من الشعب والتنظيمات واللجان الشعبية ،لتوضيح أمور نحن فى حاجة إليها فى هذا الوقت بالذات فهناك سيناريوهات يتوجب مواجهتها ، وقد أجاب الدكتور

سليمان أبو سنة وآخرون عن بعض القضايا التي يمكن التعامل معها بجدية ، لانه يمكن أن تعود علينا بالفائدة وحذروا من قضايا أخرى . اتفق مع الاخوة في بعض ما طرحوه من أن قضية اللاجئين لا يمكن حصرها بشخص أو بثلاثة من أجل ادارة هذا الملف ، فهو من الشمولية ومن الأهمية بحيث يجب أن تحشد له كل الطاقات ،حتى نصل إلى الأفضل ،وحتى لا نورث شعبنا هموما اضافية للمستقبل.

خالد منصور:

كيف تبدأ المفاوضات في حال استمرار الرفض الاسرائيلي؟

كفلسطينيين يجب أن نجيب على هذا السؤال بعد إجراء تقييم شامل لمفاوضات المرحلة الانتقالية ،حيث أن الموقف الاسرائيلي الحالي ليس جديدا ،وقد واجهه المفاوض الفلسطيني سابقا . لكن تعامله مع هذا الموقع آنذاك لم يكن صائبا ،حيث أن **التصلب الاسرائيلي كان يقابله مرونة وتراجع فلسطيني ،وبالتالي فقد باتت التكتيك التفاوضي الاسرائيلي الان يعتمد على خبرته ومعرفته بأسلوب التفاوض الفلسطيني السابق.**

وبرأيي فانه على الجانب الفلسطيني أن يعد العدة لمفاوضات طويلة وصعبة ومليئة بالأزمات ، هذا اذا أصر على مواقفه المعلنة المتمسكة بقرارات الشرعية الدولية ،وعلينا الاصرار على مطالبة الجانب الاسرائيلي بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وعدم التراجع عن هذا الموقف حتى . ولو حدثت أزمة ، لأن أي تراجع سيؤدي إلى مزيد من التصلب الاسرائيلي وإحداث أزمة تفاوضية سيكون مدخلا للتوجه إلى المجتمع الدولي ، وطلب مساعدته على قرارات الشرعية الدولية- ويجب استغلال المناخ السائد دوليا في التعاطي مع قضايا اللاجئين كلاجئي كوسوفو وتيمور الشرقية.

هناك قضية مهمة طرحها الاسرائيليون وهي ضرورة التوصل إلى اتفاقية إطار حتى شهر«فبراير» شباط عام ٢٠٠٠ ، ويتضح من المعلومات التي ترشح من الاتصالات بين الطرفين ، سعي الاسرائيليين لتثبيت تصورهم النهائي للحل في اتفاقية الاطار.ومن هنا يجب على الفلسطينيين الانتباه والاصرار على تثبيت قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ و٣٣٨و ١٩٤ جميعا، وعدم القبول بترحيل جزء من الملفات إلى مراحل أخرى ، أي ترك قضايا كاللاجئين والقدس دون التوصل إلى أسس واضحة لحلها على أساس قرارات الشرعية الدولية.

ولكن لابد للجانب الفلسطيني أن يطالب أولا بانجاز ما تم الاتفاق عليه في المرحلة الانتقالية وخصوصا حل قضية النازحين. ويجب العمل على تسريع المفاوضات حول هذه القضية وعدم دمجها في قضايا المرحلة النهائية.

وبخصوص سيناريوهات الحل المقبل ، فاعتقد أن الجانب الفلسطيني يرتكب خطأ تفاوضيا بل وجريمة اذا وضع سيناريوهات لحلول تتنازل عن الثوابت الفلسطينية.

إن الموقف الأساس هو تنفيذ القرار ١٩٤ بما يعنيه ذلك من حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم الاصلية- وكل السيناريوهات يجب أن تنصب لوضع أشكال تنفيذ هذا القرار -وإذا ما وقع المفاوض الفلسطيني بفخ التفاوض على أكثر من موقف ، وذهب إلى المفاوضات وهو يحمل خيارات لعدة مواقف ،فسيكون من السهل تراجع هذا المفاوض أمام الاصرار والعناد الاسرائيلي الرافض لحق العودة.

وإذا ما استطاع المفاوض الفلسطيني انتزاع اعتراف إسرائيلي واضح ومحدد بالقرار ١٩٤ ، فإن وضع اليات للتنفيذ والاتفاق على جدول زمنية ومراحل يصبح ممكنا . أي انه لا خلاف على إمكانية تحقيق العودة على مراحل ولكن ذلك يأتي بعد الاقرار الاسرائيلي بالأسس.

حول الحلول الوسط:

لابد لي من أن أوضح موقف حزبي **«حزب الشعب»** الذي يؤكد باستمرار أن الحلول الوسط ،قائمة في القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و١٩٤ **ونحن نعتبر أن الشعب الفلسطيني بقبوله اقامة دولة فلسطينية على جزء فقط من أرض فلسطين التاريخية واستعداده للاعتراف بدولة إسرائيل على هذا الاساس هو الحل الادنى أو الحل الوسط ، إن** هذا الشعب قد قدم تنازلا تاريخيا مؤلما ولا يمكن مطالبته بأكثر من ذلك . ثم لماذا نحن مطالبون دائما بتقديم تنازلات جديدة ،وعن قرارات دولية ما زال العالم كله عدا أمريكا وإسرائيل يعترف بها . وإذا كان هذا المطلب مبني على أساس الاعتراف بموازين القوى الحالية ،فإننا نقول إن البحث عن سلام عادل ودائم يتطلب إزالة كافة أسباب الصراع ، وإلا فان مسببات التوتر ستبقى كامنة وتهدد باستمرار بتفجير صراعات وتؤدي لعدم الاستقرار حتى للدول المضيفة للاجئين . ولا يجب أن تكون موازين القوى الحالية دافعا لتوقيع الجانب الفلسطيني على معاهدات منقوصة، بل إن تأجيل التوصل إلى حلول أفضل ألف مرة من حلول يشعر أحد الاطراف انها لا تلبي ادنى طموحاته . وإذا كانت عودة ملايين اللاجئين إلى داخل إسرائيل ستشكل ازمة ديمغرافية ، فإن تكدس هؤلاء اللاجئين في أراضي الدولة الفلسطينية سيخلق نفس الازمة .وهناك الان على الساحة الفلسطينية من يبني تصوراته لعودة اللاجئين على القدرة على استيعاب هؤلاء ،وهذا توجه خاطئ يجب الكف عنه ،لان حق العودة حق قانوني ملزم ، وإذا استمر الاسرائيليون بتطبيق حق العودة ليهود العالم إلى إسرائيل فاننا سنجد أن الأرض بعد عدة سنوات لا تتسع لهؤلاء المهاجرين ،وعندها سيقول الطرف الاسرائيلي أن لا امكانية عملية لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

إن النتيجة المترتبة على الحلول الوسط التي يتحدث عنها البعض هي توطين اللاجئين في أماكن تواجدهم ، أو تنفيذ المشاريع التي كثر الحديث عنها مع اقتراب موعد مفاوضات المرحلة النهائية ، مثل مشروع «دونا ايرزت» القاضي باعادة تهجير وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن بعيدة عن أرض فلسطين في دول المغرب العربي ودول الخليج وأوروبا وأمريكا الشمالية.

إن كثرة السيناريوهات المطروحة ، والتي تتجاوز جميعها وتلتف على القرار ١٩٤ ،وكذلك ضعف اداء المفاوض الفلسطيني في المفاوضات السابقة ،كلها تشكل مخاوف لدى الشارع الفلسطيني . وإذا ما دخل المفاوض الفلسطيني المفاوضات بعقلية المهزوم والخاضع لموازين القوى الحالية ، فإن النتيجة الحتمية ، ستكون التوصل إلى اتفاقيات هزيلة سيرفضها الشارع الفلسطيني.

ومن هنا فلابد من إعطاء الجماهير دورا في تقرير نوعية الحلول التي يتم توقيعها باسمها وذلك عن طريق إجراء استفتاء شعبي عام داخل الوطن وخارجه حيث أمكن ذلك ، على أي اتفاق يجري التوصل إليه بين المتفاوضين ، وأقول هنا إن الاستفتاء هو على الاتفاقيات وليس على الحقوق.

وفي النهاية أود التأكيد على أهمية تفعيل العامل الشعبي ،وتحريك الجماهير لأن ترك المفاوضين يقررون الحلول على طاولة المفاوضات ، يعني الاحتكام لموازين قوى تميل بوضوح لصالح الطرف الاسرائيلي ،ولتصحيح هذه الموازين فانه لابد من أن يستفيد الجانب الفلسطيني من جميع أوراقه ومقومات قوته ،وفي مقدمتها الحركة الجماهيرية ، بما تعنيه من فتح خيارات أخرى أمامه، وجعل الطرف الاسرائيلي يعرف ان خيارات الشعب الفلسطيني ليست محصورة في خيار واحد فقط.

بالتعاون مع مجلة صوت الوطن

العرب المؤتمر الثانى للأحزاب العربية



أعضاء الأمانة العامة فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر.. يستمعون لكلمة « حسن نصر الله »

خمسة «أخطار» تحيط بمؤتمر الأحزاب العربية

استضافت العاصمة اللبنانية «بيروت» فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ نوفمبر ١٩٩ ،مائة وخمساً من قيادات ٧٦ حزبا عربيا ، ينتمون إلى ١١ قطرا ، فى المؤتمر الثانى للأحزاب العربية.

فى أول يومين (٢٠ و٢١ نوفمبر) انشغل أعضاء المؤتمر بمناقشة الموضوعات المدرجة فى جدول الأعمال الذى أعدته الأمانة العامة بالتشاور مع الأحزاب العربية ،والتى وردت تحت ثلاثة عناوين رئيسية.

- **الديمقراطية والتعددية فى الوطن العربى.**
- **التكامل والتضامن العربى فى ظل العولمة.**
- **قضايا الصراع العربى الاسرائيلى.**

وقضى أعضاء المؤتمر يومهم الثالث فى زيارة للجنوب بدعوة من «**حزب الله**» عايشوا خلالها بعمق الجنوب اللبنانى بكل أبعاده .. المقاومة المسلحة وقصص البطولة والاستشهاد .. والمواجهة اليومية مع الاحتلال الاسرائيلى .. وقدرة الشعب اللبنانى على استخلاص لحظات الفرح والحياة رغم الموت والدمار المتربص بهم فى كل لحظة وكل مكان.

وفى اليوم الرابع عقدت الأمانة العامة للمؤتمر ،مؤتمرا صحفيا أذاعت خلاله البيان

رسالة بيروت

حسين عبد الرازق

الختامى الذى حاول أن يعكس جو المناقشات فى الجلسات العامة وفى اللجان الثلاثة التى ناقشت موضوعات المؤتمر ، وأن يستخلص المشترك بينهما.

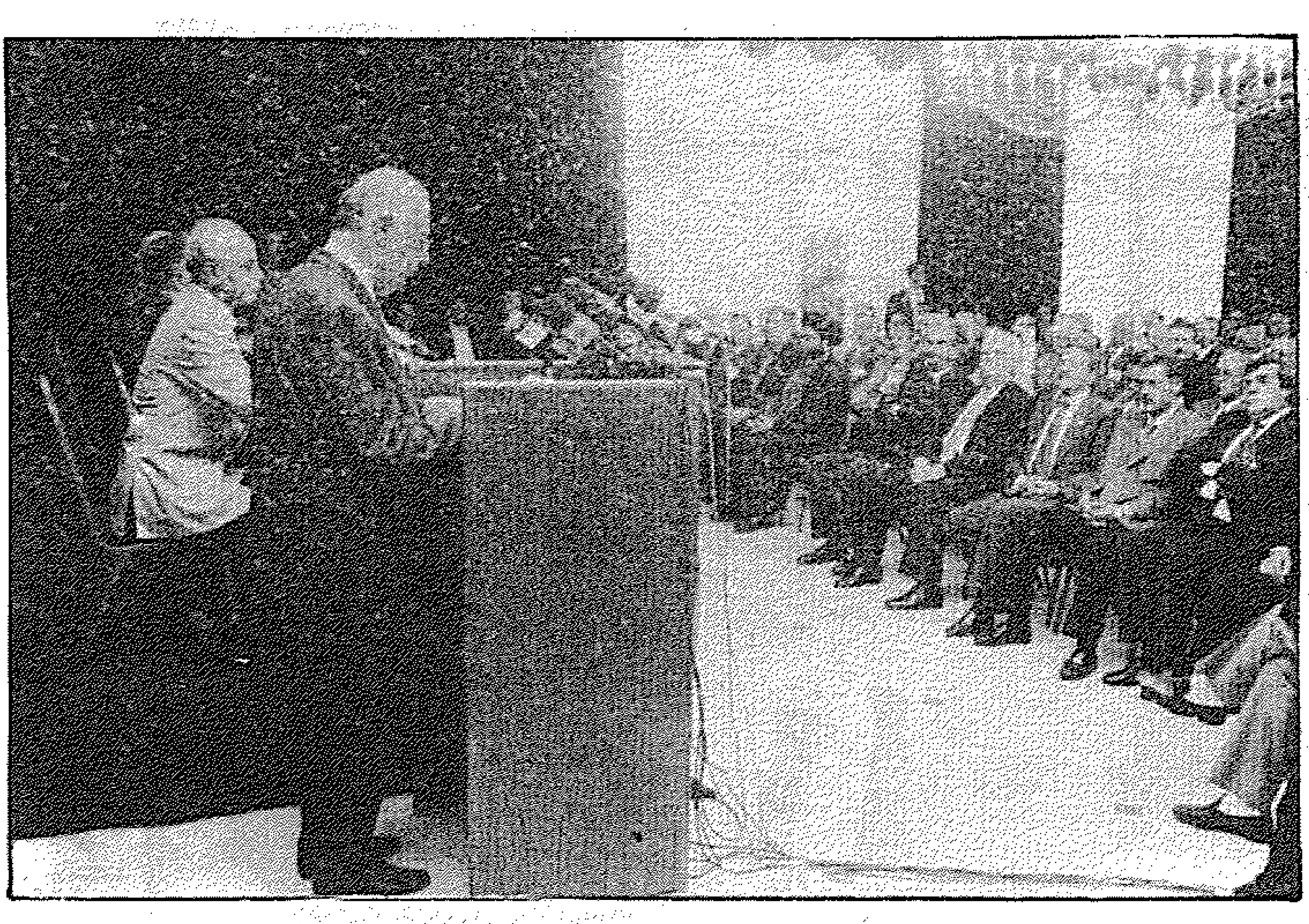
ومنذ نجحت الأمانة العامة فى اتخاذ قرار عقد المؤتمر العام الثانى فى بيروت-خلال دورتها الرابعة التى عقدت فى بيروت فى ١٢ أكتوبر ١٩٩٨- وتوجيه الدعوات للأحزاب العربية (المعترف بها فى بلادها) للمشاركة فيه ،وهناك سؤال يلح على الجميع .. هل تكون بيروت هى« المحطة الأخيرة» وتنتهى فيها رحلتنا القصيرة ويتفرق الشمل.. أم تنجح القوى التى آمنت بفكرة خلق كيان للأحزاب العربية تلتقى دوريا خلاله لتناقش همومها المشتركة -وما أكثرها- وتسعى

للوصول إلى فهم مشترك لقضايا الأمة- وما أعقدها- والبحث فى إمكانية العمل معا من أجل حلول حقيقية لمشاكلنا ، دون أن تكون هناك سيطرة أو تبعية لهذا النظام «الثورى» أو ذاك .. **هل تنجح فى دفق دماء جديدة تعيد لهذه الفكرة النبيلة حيويتها وفاعليتها ؟!.**

لقد فرض هذا السؤال نفسه على الجميع ، خاصة على الأحزاب التى انحازت للفكرة منذ البداية وساهمت فى تجسيدها على أرض الواقع انطلاقا من المؤتمر الأول فى« عمّان» ، وعايشت المصاعب التى اعترضت عقد المؤتمر العام الثانى وأدت إلى تأجيله أكثر من مرة وكادت تعصف به تماما ، وكذلك المشاكل التى أثرت على فعالية الامانة ومشروعاتها.

فى المؤتمر الأول الذى عقد بمبادرة من **«سليمان عرار»** رئس **حزب المستقبل** فى العاصمة الاردنية «عمان» فى الفترة من ١٦ إلى ١٨ ديسمبر ١٩٩٦ كانت هناك مخاوف لعديد من الاحزاب على ضوء تجارب سابقة فى تجمعات حزبية أخرى ، وشكوك حول مكان عقد المؤتمر حيث تعيش **«عمان»** حتى النخاع نتائج اتفاق «وادى عربة» والتطبيع والزحف الاسرائيلى المالى والتجارى إلى العمق الاردنى .. ولكن التجربة العملية أسقطت هذه الشكوك والمخاوف .فقد «كان المؤتمر الأول للأحزاب العربية فى عمان تجربة واعدة ، بفضل حنكة وفهم الداعين ،وحرص **سليمان عرار رئيس حزب المستقبل ، وعبد العزيز السيد منسق المؤتمر وديناميو لجنة الصياغة** ، على التركيز على ما يجمع وتجنب ما يفرق ، والدور الايجابى الذى لعبته بعض الاحزاب المشاركة فى تقديم صياغات مقبولة من الجميع تقريبا ،وأيضا مستوى التمثيل وحصره فى قيادات مسئولة وعدم إغراق المؤتمر فى عدد هائل من المدعوين بما يحوله إلى مظاهرة بدون فعالية حقيقية ،وأهم من هذا كله أن المؤتمر لم يكن خاضعا لأى نظام حاكم» فرغم أن المؤتمر وضع تحت الرعاية الملكية الاردنية وقدمت الحكومة الاردنية دعما مهماً له، فلم يكن الوجود الحكومى ضاغطا بأى صورة من الصورة على المؤتمرين، أو على الأمانة العامة- التى اتخذت من عمان مقرا لها- بعد ذلك.

وأكدت الأمانة العامة فى أول اجتماع لها حرصها على استقلالية المؤتمر عندما قررت أن تساهم الأحزاب فى مصاريف المؤتمر والأمانة باشتراك سنوى يدفعه كل حزب بما يوازى ١٠٠٠ دولار سنويا. وأعدت الأمانة برنامجاً



سليم الحص» يلقى كلمته فى افتتاح المؤتمر

للعمل ، شمل إصدار **«دليل الاحزاب العربية» ، وإنشاء وحدة للتوثيق والدراسات (بنك معلومات الأمة) ، ونشرة «أخبار الأمة» ،ومجلة فكرية (النبراس العربى)..**

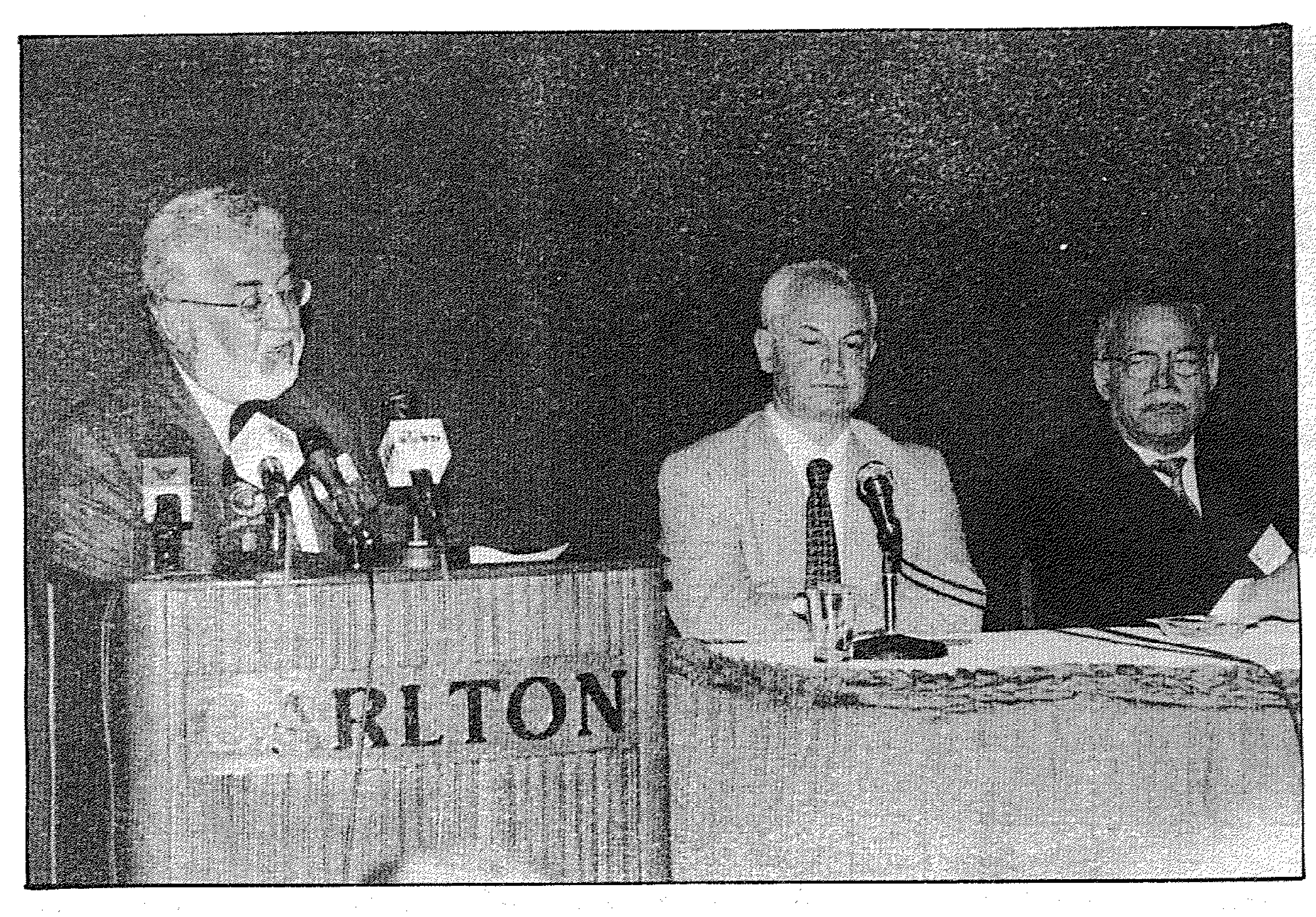
وقبل التئام المؤتمر العام الثانى فى بيروت ظهرت بوضوح مجموعة من الظواهر أثارت قلق الكثيرين من أهمها..

* **تعثرت مشروعات الأمانة العامة ونشاطها بعد أن تجمعت عوامل سلبية مختلفة** . فمساهمات الاحزاب والاشتراك السنوى) توقفت ، أو لم تبدأ أصلا . فباستثناء **حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى (مصر) وحزب الاتحاد الديمقراطى الوحدوى (تونس) وحركة المقاومة الفلسطينية «حماس» (فلسطين) وأحزاب الجبهة الوطنية المركزية (سوريا) التى سددت اشتراكها بالكامل (٣ سنوات) والاتحاد الديمقراطى الفلسطينى فدا «فلسطين» وحزب الشعب الفلسطينى (فلسطين) وجبهة العمل الاسلامى(الاردن) وحزب البعث العربى الاشتراكى (الاردن) التى سددت اشتراك سنتين ، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (فلسطين) وحزب الشعب الديمقراطى «حشد» (الاردن) والحزب الاتحاد الدستورى (المغرب) والحزب الشيوعى اللبنانى (لبنان) وجبهة التحرير الجزائرية (الجزائر) وحزب البعث العربى التقدمى (الاردن)** التى سددت اشتراك سنة واحدة .. لم تسدد الأحزاب الاخرى - أى أكثر من ٤٤ حزبا -من الاحزاب التى شاركت فى المؤتمر الأول فى عمان - أى مبلغ للأمانة العامة!.

وبعد أن استأجرت الأمانة مقرا دائما لها فى عمان- دفع إيجار العام الأول بالكامل المرحوم الأستاذ **سليمان عرار** الأمين العام للمؤتمر ،كما تبرع بتأثيثه -اضطرت الأمانة إلى اغلاقه والانتقال للعمل من مقر حزب المستقبل الذى يرأسه الأمين العام . ولكن رحيل سليمان عرار المفاجئ فى عام ١٩٩٨ ووجود خلافات داخلية فى حزب المستقبل اضطرت الامانة للرحيل واستضافتها -مؤقتا- الموسوعة الفلسطينية للشباب فى مقرها بعمان وتحملت نفقاتها اليومية.

*كان مفترضا أن يعقد المؤتمر العام الثانى فى نهاية عام ١٩٩٧ أو بداية عام ١٩٩٨ طبقا لما تقرر فى المؤتمر الأول للأحزاب العربية . وجرت اتصالات عديدة مع عواصم عربية للاتفاق على مكان المؤتمر وموعده .وفى نوفمبر ١٩٩٧ استضاف **حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى** الدورة الثالثة لاجتماعات الأمانة العامة بمقره فى القاهرة ، وتم الاتفاق خلالها على عقد المؤتمر العام الثانى بالقاهرة إذا وافقت السلطات المصرية على تسهيل دخول ممثلى كافة الاحزاب وعقد المؤتمر بالعاصمة المصرية فى استضافة الاحزاب المشاركة فى المؤتمر وهى **التجمع والعمل والاحرار والوطنى والناصرى** .وفى حالة تعذر عقد المؤتمر بالقاهرة فى الفترة من ١٣-١٥ مايو ١٩٩٨ يعقد فى تونس.

وخلال عقد الأمانة بالقاهرة التقى اعضاؤها بالأحزاب المصرية جميعا بما فى ذلك الحزب الوطنى الديمقراطى (الحاكم). وجرت مشاورات موسعة شارك فيها رئيس حزب التجمع «**خالد محيى الدين**» لتأمين موافقة السلطات المصرية على عقد المؤتمر وافتتاح الرئيس **حسنى مبارك** لجلساته ، ولكن الاجابة كانت موضوعيا الرفض بحجة أن الحزب



د. اسحق الفرحان يلقى التقرير السياسى للامانة العامة

الوطنى الديمقراطى سيكون مشغولا بالتحضير لمؤتمره السنوى فى يوليو!!.

وتقرر نقل المؤتمر إلى تونس بعد أن وافقت السلطات التونسية على عقده . ولكن وقبل الموعد المحدد اعتذرت تونس عن استضافة المؤتمر!.

وفى دورة الأمانة العامة الرابعة والتى عقدت فى بيروت فى نوفمبر ١٩٩٨ جاء المخرج بعقد المؤتمر فى بيروت فى مارس ثم تم تأجيله إلى نوفمبر ١٩٩٩.

وقد عكس تأخير عقد المؤتمر ومصاعب الحصول على مكان فى عاصمة عربية لعقدة الموقف الحقيقى للأنظمة العربية من تجمع لا تسيطر عليه ،مهما كان ملتزما فى عضويته بالاحزاب المعترف بها من جانب حكوماتها فقط ،ومهما كان حرصه على استقلاليته .. بل ربما بسبب ذلك تحديدا.

فى ظل هذه الظروف والأوضاع فقد أحس جميع المشاركين فى مؤتمر بيروت أن **انعقاد المؤتمر فى حد ذاته يمثل نجاحا لفكرته واستمراريته ،خاصة وقد كان هناك ادراك أن عدم انعقاد المؤتمر الثانى بسرعة سيؤدى بالضرورة إلى الموت.**

وإنطلاقا من هذه النقطة الايجابية لصالح الفكرة بدأ المؤتمر أعماله.

افتتح المؤتمر **«د. سليم الحص»** رئيس الوزراء اللبنانى بكلمة ركز فيها على قضية «الديمقراطية» باعتبارها« هدفاً وسيلة مؤكدا على أن توفر عدد من الحريات الأساسية لا يعنى وجود ممارسة ديمقراطية صحيحة فالديمقراطية متلازمة مع تكافؤ الفرص والمساءلة والمحاسبة» .. وتطويرها يتم من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة ، «لأن الديمقراطية لا تكتمل ولا تستقيم إلا بتعميق الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية.

فالفقر والجهل والتخلف والعصبيات على أشكالها تشكل قيدا على الحرية والديمقراطية . ودعا إلى تنمية الحياة الحزبية «للتلازم القائم بين الديمقراطية والتعددية الحزبية» ..عن طريق اطار قانونى ملائم وتوفير مقومات نمو الثقافة الحزبية.

واختارت الأمانة العامة بالاتفاق مع ممثلى الأحزاب اللبنانية فيها .. **سعد الله مزرعانى (الحزب الشيوعى اللبنانى) وقاسم صالح (الحزب السورى القومى الاجتماعى)** أن يلقى كلمة لبنان فى الجلسة الافتتاحية **«السيد حسن نصر الله» الأمين العام لحزب الله،** لتكون كلمته هى فى نفس الوقت كلمة المقاومة . وبذكائه وسماحته المعتادة واللافتة للنظر لم يقصر حديثه على حزب الله والمقاومة الاسلامية ، وإنما تحدث عن المقاومة فى لبنان ..فقد «إختار بعض من شعبنا خيار المقاومة المسلحة إلى جانب الصمود السياسى ضد الاحتلال الصهيونى ، **وشارك فى المقاومة منذ إنطلاقها العديد من القوى السياسية اللبنانية».** وأكد على «إن لبنان وملتزم ومعنى بموضوع الجولان وتلازم الانسحابين من الجنوب ومعه الجولان، واللاجئين الفلسطينيين وحق عودتهم إلى ديارهم» .. ومد بصره إلى جوهر الصراع العربى الصهيونى والقضية الفلسطينية .. **«فعندما تقوم التسوية منذ بدايتها على شطب ٢١ ألف كيلو متر مربع من مساحة فلسطين البالغة ٢٧ ألف كيلو متر مربع ، ليبقى النقاش والجدل حول الـ ٦ آلاف كيلو متر مربع ، أى مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة** .. فحتى لو انسحبت قوات الاحتلال العدوة من لبنان والجولان السورى حتى خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ ،هل تكون التسوية عادلة ؟! .. والسؤال أين فلسطين بمدنها وقراها وأين الشعب الفلسطينى » . ولم يفت الأمين العام لحزب الله أن يؤكد على جوهر الديمقراطية . فبدأ كلمته بالحديث عن بيروت «التى ما زال فيها منبرا للكلمة وملاذ من أجل جمع الشمل والصدر الواسع للحوار ومساحة للبحث بهدوء عن المساحات المشتركة لأمة مزقت وقطعت حتى بات عنوانها الكبير هو النزاع والفوضى» وختم كلمته بالالحاح على وجوب « أن نخوض التنافس بالأدوات المشروعة له، وأن **نبتعد عن سياسة التخوين والتكفير وحذف الآخر** ، ولنؤمن أن الأمة العربية والاسلامية فى حاجة إلينا جميعا وفى حاجة إلى كل طاقاتنا وحضورنا ووجودنا ».

قبل الجلسة الافتتاحية التى تأجلت إلى المساء كان المؤتمر قد بدأ الجلسات العامة فى الصباح ،وكذلك جلسات اللجان الثلاث. وحظيت لجنة الصراع العربى الصهيونى بأكبر

عدد من المشاركين . ودار النقاش حول أوراق عمل أشرف على إعدادها مكتب الأمانة العامة في عمان .وكانت المفاجأة أن ورقة العمل الخاصة بالصراع العربي الصهيوني لم تعد أصلا . وبسرعة جرى تداول في الأمانة العامة التي عقدت دورتها السادسة في بيروت قبل افتتاح المؤتمر بأربعة وعشرين ساعة ، وجرى تكليف «**السيد نواف الموسوى» عضو المجلس السياسي لحزب الله** بإعدادها على ضوء مناقشات سريعة في الأمانة .وبالفعل أنجز الورقة بسرعة وحظيت بتقدير كافة الاتجاهات لحرصها الواضح على إبراز المشترك في الاجتهادات المختلفة ،وعلى مناقشة قضية التسوية السياسية الجارية في المنطقة بمنطق هادئ وموضوعي وقوي في نفس الوقت لينتهي إلى القول إنه إذا «**كانت الحكومات مضطرة لأسباب ومعطيات لسلوك سبيل ما ،فإن القوى الشعبية ينبغي أن تظل في خيارات مفتوحة الاحتمالات ، ودون أن يعني ذلك الصراع الداخلي . إن بوسع التنوع في اعتماد الخيارات ، والتوازي بينها ، أن يكون قاعدة لتكامل عربي قطري وقومي ،وليس سببا للإضطهاد والقمع من جانب ، والتمرد والأحتراب من جانب آخر.**

ويمكن أن يشكل البحث عن هذا التكامل مدخلا إلى تصحيح العلاقة المهتزة تاريخيا بين النظام السياسي والمجتمع الأهلي . إن **قرار مواصلة الصراع مع العدو الصهيوني من شأنه أن يكون أساسا صلبا لوحدة وطنية متماسكة وتضامن عربي فعال.**

ويأتي الاختلاف في أشكال مواصلته عنصراً طبيعيا من عناصر تعميق الحوار السياسي بين مختلف الاتجاهات ،بحيث يكون الحوار محكوما بإرادة التوافق الحتمي مع بقاء التنوع».

ورغم منهج ورقة الافكار المقدمة للجنة **قضايا الصراع العربي الصهيوني** ، والتي اتسمت بالموضوعية والبحث عن المشترك في إطار التنوع ووحدة الهدف .. فقد اتخذت المناقشات منحى مختلفا بدرجة كبيرة ، نتيجة لبروز **تكتل واضح ضم بصفة خاصة الأحزاب الفلسطينية الرافضة لاتفاقات أوسلو الموجودة في دمشق وبعض الأحزاب اللبنانية القريبة من سوريا وكذلك ، أحزاب أردنية** وسورية وجرت محاولة واضحة لفرض رؤية بذاتها على المؤتمر وتجاهل التنوع في الاجتهادات والاصرار على أن يلتزم الجميع بموقف هذا التكتل تفصيلا ،مع التلويح باتهامات الخيانة لأي اجتهاد آخر . ورغم معارضة كثير من الاحزاب لهذا المنهج الذي يؤدي حتما- إذا ساد وتواصل -إلى إنهاء هذه التجربة الفريدة في العمل العربي المشترك- إلا أن أطرافاً في هذا التكتل مارست حالة من الارهاب جعل البعض يؤثر الصمت .ومع ذلك فقد تصدى بشجاعة وقوة ممثلا «حزب الشعب الفلسطيني» فؤاد رزق ونعيم الاشهب- لهذا التيار في الجلسة العامة ، وكذلك ممثل« فدا » .ولعبت الامانة العامة دورا في معالجة الآثار السلبية لهذا المنهج في صياغة البيان الختامي.

على العكس جاءت مناقشات لجنة «الديمقراطية والتعددية في الوطن العربي» هادئة وموضوعية ، وسادها جو من التفاهم والقبول بالآراء المختلفة والمتناقضة . ورغم محاولة ممثل **حزب البعث في العراق ،والاتحاد الاشتراكي العربي** في سوريا (وهو أحد أحزاب الجبهة الوطنية الثمانية) الترويج لمقولة «الخصوصية» لتبرير الأوضاع السياسية في كلا البلدين فقد ساد الاتجاه للتأكيد على وجود مبادئ عامة للديمقراطية، وأن مراعاة الأوضاع الخاصة والتاريخ والقيم يجب أن لا يكون مدخلا للتخلي عن هذه المبادئ والحريات العامة وحقوق الإنسان . ورغم إصرارهم على شرح وجهه نظرهم في الجلسة الختامية فلم يعترضوا في النهاية على تقرير اللجنة الذي صدر بالاجماع.

ولم يحظ موضوع «التكامل والتضامن العربي في ظل العولمة ، بما يستحق من اهتمام .فالاوراق المقدمة لم تعط الموضوع حقه من البحث والدراسة .والمناقشات توقفت عند حدود الشعارات العامة المكررة ، وأعطت مساحة كبيرة للصراع العربي الصهيوني على حساب الموضوع في شموليته . وربما يعود ذلك جزئيا إلى الجوانب الفنية الكثيرة والتي تحتاج إلى درجة عالية من الدراسة والبحث ،وعدم وجود العدد الكافي من المتخصصين بين ممثلي الأحزاب العربية، التي اكتفى أغلبها . بإرسال مندوب واحد للمؤتمر ، ولم تقم بمناقشات حقيقية لموضوعات المؤتمر قبل انعقاده.

وقد عكس البيان الختامي تفاوت المستوى من مناقشة القضايا المختلفة واستخلاص المهام.

وبالطبع لم تكن القضايا السياسية هي الشاغل الوحيد للمؤتمر ، فقضية استمرار المؤتمر والامانة العامة احتلت مساحة في المداولات التي جرت بين الوفود المختلفة ، وتركزت حول موضوع **رئيس المؤتمر والأمين العام والأمانة العامة الجديدة** . وكانت الأمانة العامة في اجتماعها- قبل الاخير- في تونس قد حسمت موضوع رئاسة المؤتمر الثاني باتفاقها على استبعاد موضوع اختيار رئيس للمؤتمر الثاني كما حدث في المؤتمر الأول، لاختلاف الظروف وصعوبة التوصل إلى شخصية تكون محل اجماع التيارات الفكرية الممثلة في المؤتمر . **واتفقت أيضا على عدم اختيار أمين عام للأمانة ينعقد، وأن يتولى أعضاء الأمانة بالتناوب رئاسة اجتماعاتها كل ستة أشهر** ، على أن يتم توسيع الأمانة لتضم كافة الاتجاهات - قدر الامكان- من البلاد المختلفة ،واختيار مكتب للامانة ينعقد مرتين في العام، على أن تعقد الأمانة العامة الموسعة اجتماعا سنويا ، ويعقد المؤتمر كل عامين أو ثلاثة . وقد جدد المؤتمر للأمانة العامة التي انتخبت في المؤتمر الأول ، وفوضها في القيام بالتوسيع المطلوب بالتشاور مع الأحزاب في كل قطر. وقررت الأمانة في أول اجتماع عقدته بعد انتهاء

الأمانة العامة

*** د. اسحاق فرحان (الاردن) رئيسا للامانة لمدة الاشهر الستة الأولى- جبهة العمل الاسلامي.**

*** عبد العزيز السيد (الاردن) أمين السر.**

*** أحمد الاسعد(سوريا) -الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي.**

*** أحمد حسن(مصر) -الحزب العربي الديمقراطي الناصري.**

*** د. أحمد صدقي الدجاني (فلسطين) ،منظمة التحرير الفلسطينية.**

*** أحمد ولدداده (موريتانيا) -اتحاد القوى الديمقراطية.**

*** حسين عبد الرازق (مصر) -حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.**

*** د. حمزه الكتاني (المغرب) -الاتحاد الدستوري.**

*** سعد الله مزرعاني(لبنان) -الحزب الشيوعي اللبناني.**

*** عبد الإله المشهداني (العراق) -حزب البعث العربي الاشتراكي.**

*** عبد الرحمن القليلي (تونس) -الاتحاد الديمقراطي الوحدوي.**

*** د. عمرتو (الجزائر) -حزب جبهة التحرير الوطني.**

*** قاسم صالح(لبنان) -الحزب السوري القومي الاجتماعي.**

*** د. محمود بخاشي (اليمن) -المؤتمر الشعبي العام.**

*** محمد المغاربة(الجزائر) -حركة مجتمع السلم (حماس).**

*** نواف الموسوي (لبنان) -حزب الله.**

*** ياسين عمر الإمام (السودان -المؤتمر الوطني.**



اجتماع الامانة فى القاهرة عبد العزيز السيد وسليمان عرار وخالد محيى الدين وحسين عبد الرازق

الجلسة الختامية مباشرة، اختيار د. اسحاق الفرحان الأمين العام المساعد السابق والذى تحمل مسئولية الأمين العام عقب وفاة المرحوم سليمان عرار . **اختياره رئيسا للأمانة لمدة ٦ أشهر** ،**واختيار عبد العزيز السيد** أمينا للسر ،كما قررت ضم « **نواف الموسوى**» من حزب الله- بناء على ترشيح الأحزاب اللبنانية -و«أحمد حسن» الحزب العربى الديمقراطى الناصرى -بناء على ترشيح **حسين عبد الرازق** ممثل الأحزاب المصرية فى الأمانة- والخليل ولد الطيب عضو المكتب التنفيذى لاتحاد القوى الديمقراطية فى موريتانيا إلى الامانة الموسعة.

وأى تقييم موضوعى لاعمال ونتائج المؤتمر العام الثانى لابد أن ينتهى إلى أن المؤتمر قد حقق درجة لا بأس بها من النجاح فى ضوء الظروف التى أحاطت به وكادت تحاصر الفكرة فى حد ذاتها، وفى ضوء التدهور الحاصل فى الأمة العربية وفى الحياة السياسية والحزبية فى كل قطر على حدة.

ولكن هذا النجاح الجزئى ، وإفلات المؤتمر من مصيدة العجز عن الانعقاد ومن ثم إعلان نهاية الفكرة ، لا يجب أن يلهينا عن الالتفات إلى عدد من الظواهر المقلقة التى برزت خلال المؤتمر الثانى.

* **فقد غابت بعض الاحزاب التى شاركت فى المؤتمر العام الأول ، مثل حزب جبهة التحرير الوطنى فى الجزائر وحزب العمل والحزب الوطنى** فى مصر- وان كانت مشاركة **الحزب العربى الديمقراطى الناصرى** فى المؤتمر الثانى لأول مرة خفف من هذا الغياب- وواصلت بعض الاحزاب العربية الهامة التى غابت عن المؤتمر الأول غيابها ،مثل «**الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية» فى المغرب** ،والحزب الاشتراكى اليمن .وكان حضور بعض الاحزاب شكليا.

* **حاولت بعض الأحزاب الحاكمة أن تدفع المؤتمر فى اتجاه يخدم نظاماً حاكم أفى أحد هذه البلدان** . ولعب مكان انعقاد المؤتمر ووجود عدد كبير من الاحزاب المنتمية إلى بلاد مختلفة والمرتبطة بسياسات هذا النظام دورا فى بروز هذا الاتجاه . ورغم أن تأثير هذه الظاهرة كان محدودا إلا أن بروزها يمثل خطرا داهما ما لم يتم التنبيه إليها والتعامل معها بحكمة وقوة من البداية.

* كذلك أحست بعض الأحزاب بوجود اتجاه لدى عدد من الأحزاب للخروج على منطقة وطبيعة مثل هذا المؤتمر القائم على البحث عن نقاط الاتفاق والتأكيد على ما هو مشترك بعيدا عن التصويت والأغلبية والأقلية . ومحاولتها فرض رؤيتها كاملة على المؤتمر ،مما دفع بعض الأحزاب فى لحظات معينة إلى التفكير فى الانسحاب من هذا التجمع بعد أن لاح شبح تحوله إلى تكرار لتجارب أخرى فاشلة.

* برز خطر آخر تمثل فى ثقل تواجد الاحزاب المنتمية إلى تيار الاسلام السياسى ، ومحاولة بعضها جنى ثمار لهذا الثقل بما يخل بالتوازن المفترض بين كافة الاحزاب والتيارات . ولم تنجح هذه المحاولة ، ربما لوجود عدد من الشخصيات المنتمية لهذا التيار والتى لا يقل حرصها على نجاح هذا الكيان ونموه على الأسس التى قام عليها عن حرص الآخرين المنتمين إلى تيارات أخرى.

* **من الواضح أن الصيغة الحالية للمؤتمر قد استنفذت أغراضها** .فلم يعد مجديا عقد مؤتمر دورى يناقش كل شئ ويصدر فى النهاية بيانا ختاميا يكرر فيه- فى الأغلب -نفسالمقولات والشعارات . وقد كان هناك تصور لتطوير وتعديل هذه الصيغة قبل المؤتمر العام الثانى ، ولكن المحاولة لم تنجح وجاء الأمر تكرارا بصورة أو أخرى للشكل التقليدى لمثل هذه المؤتمرات.

ولعل الأمانة العامة تتحمل مسئولية فى تطوير صيغة مؤتمر الاحزاب العربية ومعالجة هذه الظواهر التى برزت خلال المؤتمر العام الثانى ، ليكون المؤتمر العام الثالث ميلادا جديدا يواكب التطورات الخطيرة التى سيشهدها وطننا العربى وأحزابه خلال العام القادم تحديدا.

تقرير لجنة الديمقراطية والتعددية



اجتماع لجن الديمقراطية والتعددية

عقدت «لجنة الديمقراطية والتعددية» جلستين يوم الأحد ٢١ نوفمبر ١٩٩٩.

ورأس الاجتماع السيد/ **عبد الرحمان تليلي (الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الوحدوي -تونس)** وتولى مسئول المقرر السيد/ **حسين عبد الرازق (الأمين العام المساعد لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي- مصر).**

وحضر الاجتماع كل من السادة:

الشيخ عبد الحكيم عزت عطوى (الجماعة الاسلامية- لبنان)

د. رجائي نفاع (حزب البعث العربي الاشتراكي - الاردن)

سعد قاسم حمودي (حزب البعث العربي الاشتراكي -العراق)

بشار الشامي (حزب الاتحاد الاشتراكي العربي- سوريا)

د. حسن بزي (الحزب العربي الاشتراكي -لبنان)

عبد الرحمن مهيوب (حزب البعث العربي الاشتراكي -اليمن)

د. عبد العزيز غليلات(الحزب الشيوعي الاردني)

نبيه جلاج (الحزب الشيوعي السوري)

نعيم الأشهب حزب الشعب الفلسطيني).

وانتهت اللجنة بعد نقاش هادئ وموضوعي استعرضت خلاله الحالة في بلاد الأمة العربية وغلبة الأوضاع غير الديمقراطية وانتهاك الحريات العامة وحقوق الإنسان ، والدور الملقى على عاتق الأحزاب والقوى السياسية العربية إلى **التقرير التالي:**

تدرك الأحزاب العربية أن الديمقراطية والشورى والحريات العامة وحقوق الإنسان ،هي جزء من تراثنا ،منذ فجر الاسلام ، وأن بعض أقطارها عرفت الاحزاب السياسية والبرلمانات المنتخبة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وأن ثوراتها الوطنية في مطلع القرن العشرين زاوجت دائما بين الاستقلال والدستور ، أي التحرر الوطني والديمقراطية . **وأن إقامة تناقض مصطنع بين الديمقراطية، والنضال من أجل التحرر الوطني والقومي ، أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أو الديمقراطية الاجتماعية والعدل الاجتماعي ، والعمل على تأجيل الديمقراطية لتحقيق هذا الهدف أو ذاك .. قد أصاب الأمة العربية في مقتل وأدى إلى تأخرنا على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتحررية . وأثبتت التجربة أن تحقيق تقدم في أي مجال لا يستند إلى أوضاع ديمقراطية صحيحة مهدد بالفشل.**

إن الديمقراطية هي هدف في حد ذاته لتأكيد إنسانية الإنسان- ولكنها أيضا السبيل الوحيد لتحقيق التقدم والتحرر الوطني ومواجهة أخطار العولمة والعدوان الصهيوني الامبريالي والهيمنة الأمريكية ، والتصدي للفساد ،والتعصب الطائفي والعرقي ، وشيوع الثقافات المعادية للعقل والعلم ومناهج التكفير والتخوين والعنف.

وهناك مبادئ عامة للديمقراطية ،هي نتاج لنضال البشرية طوال القرون والعقود الماضية ، وتلجأ كل جماعة بشرية لتطبيقها والالتزام بها في إطار يراعي أوضاعها الخاصة وتاريخها وقيمها ، **دون أن تكون مقولة «الخصوصية» لدى البعض مدخلا للتخلي عن**

مبادئ الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان، التى تبلورت فى مواثيق وعهود دولية وقعت وصدقت عليها أغلب الحكومات العربية خلال النصف الأخير من القرن العشرين.

إن الأحزاب العربية المشاركة فى المؤتمر الثانى للأحزاب العربية (دورة سليمان عرار) تلزم نفسها، وتسعى لالتزام الحكومات والمؤسسات العربية بديمقراطية حقيقية تقوم على الأسس التالية:

*** توفير الحقوق السياسية والمدنية،** خاصة حق الافراد فى المشاركة على قدم المساواة فى إدارة الشئون العامة فى دولهم بواسطة ممثلين يختارون فى حرية، وحق المواطن فى أن ينتخب وينتخب فى إنتخابات حرة نزيهة مراقبة جيدا وتجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين، بما يضمن فى النهاية **إمكانية تداول السلطة سلميا، وأن يتاح لكل مواطن على قدم المساواة فرصة تقلد الوظائف العامة فى بلده.**

*** الحق فى حرية تكوين الاحزاب والجمعيات الأهلية بلا قيود وإنشاء النقابات والانضمام إليها، بما فى ذلك الحق فى تعدد الأحزاب وديمقراطية واستقلالية النقابات والجمعيات**. وإطلاق حرية إصدار الصحف **وأجهزة الاعلام، وحق الحصول على المعلومات من مصادرها بدون قيود. وحق المواطنين فى التجمع والتظاهر والاضراب السلمى.**

* حرية كل فرد فى التنقل واختيار مكان إقامته أو مغادرة الوطن والعودة إليه، وعدم جواز حبس أحد أو اعتقاله تعسفا. وحق من يحبس فى معاملة قانونية وإنسانية وحقه فى تعويض كاف فى حالة وقوع ضرر عليه. وحقه فى أن يمثل أمام قاضيه الطبيعى فى ظل قضاء مستقل.

* حق كل إنسان فى حرية الفكر والاعتقاد والدين، بما فى ذلك حقه فى اعتناق الآراء دون مضايقة، وحقه فى التعبير عن هذه الآراء، وحريته فى التماس مختلف ضروب المعلومات والافكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين والدعوة لها دون قيود. وإطلاق حرية البحث العلمى والأكاديمى. وتوفير فرص حقيقية للتعليم فى كافة مناطق الوطن.

* الحق فى الحياة وحماية ذا الحق بحيث لا يحرم منه أحد تعسفا، وضمان الأمن الشخصى للإنسان وحرمة مسكنه وحياته الخاصة، بعدم التنصت عليه أو اختراق أسراره الشخصية، وعدم إيذائه بدنيا ومعنويا، أو إخضاعه للتعذيب أو للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة من الكرامة.

* المساواة بين المواطنين فى كافة الحقوق دون أى تمييز بسبب اللون أو الجنس أو الدين أو الرأى أو الوضع الاجتماعى أو الثروة أو النسب.. وكفالة حق العمل والحق فى أجر منصف وعلاقات عمل مستقرة، والحق فى مكافأة متساوية لدى تساوى طبيعة العمل دون تمييز، والحق فى الضمان الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية، والحق فى نصيب عادل من الثروة القومية، ومستوى معيشة كاف لكل أسرة بما يفى بحاجاتها من الغذاء والكساء والتعليم والعلاج، وكفالة حق كل فرد فى التعليم والعلاج والتمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه، وكذلك حقه فى سكن لائق بتكلفة تناسب دخله.

وفى نطاق هذه المبادئ وخصوصية وضع المرأة لابد من العمل لتوفير الحماية للمرأة ضد أى اضطهاد أو تفرقة أو عنف وفتح الباب، أمامها للتعليم والعمل وممارسة العمل السياسى والقيادى وحض الاحزاب على المشاركة فى الاعداد للمسيرة العالمية للنساء ضد الفقر والعنف.

وتأكيدا للإيمان بالديمقراطية يدعو المؤتمر الاحزاب العربية لإعمال الديمقراطية الكاملة فى داخلها لتكتسب مصداقية لدى الجماهير العربية.. ولتصعيد نضالها الديمقراطى السلمى -مع ادانة العنف أيا كانت الجهة التى تمارسه -من أجل اصدار دساتير ديمقراطية تقوم على أن الامة هى مصدر السلطات، وتعديل القوانين القائمة للتطابق مع المواثيق والعهود الدولية وتلغى كافة النصوص التى تنتهك الحريات العامة وحقوق الإنسان، وإصدار قوانين للانتخابات تحقق إرادة الأمة العربية فى انتخابات حرة نزيهة وتداول للسلطة ينهى احتكار حزب أو فرد أو طبقة للسلطة، وإطلاق حرية إنشاء الاحزاب والنقابات والجمعيات الاهلية ومنظمات ومراكز حقوق الإنسان، وإلغاء القيود المفروضة على النشاط السياسى الجماهيرى، وإطلاق حرية إصدار الصحف وتملك أجهزة الاعلام لأبناء الوطن، وتوفير استقلال حقيقى للقضاء وإلغاء المحاكم الاستثنائية ومحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية..

أى باختصار إنهاء الدولة البوليسية الاستبدادية و بروز الدولة العربية الديمقراطية.

كلمة حزب التجمع التقدمى الوحدوى

القاها: حسين عبد الرازق
الأمين العام المساعد

الزميلات والزملاء قادة وممثلى الأحزاب العربية

ها نحن نلتقى بعد عامين وعشرة أشهر من انعقاد المؤتمر الأول للأحزاب العربية الذى عقد فى «عمان» بمبادرة من الراحل العظيم الصديق «سليمان عرا»، وانعقاد المؤتمر الثانى اليوم فى «لبنان»، المقاومة هو تحية متواضعة نقدمها إلى هذا الرجل الذى عرف كيف يختم حياته السياسية بهذا العمل العربى الوحدوى، الذى نعتز به جميعا ونتعهد بالسهر على نموه وتطوره.

وانعقاد هذا المؤتمر مع نهاية قرن وبداية قرن جديد يفرض علينا- شئنا أم أبينا- مقارنة بين حال أمتنا العربية فى بداية القرن العشرين وحالها في نهايته. وأخشى آن مثل هذه المقارنة لن تكون فى صالحنا ،نحن أبناء الأجيال التى تصدت للشأن العام فى البلاد العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

* يكفى أن إسرائيل- وبعد ٣٢ عاما من هزيمة ١٩٦٧ -ما زالت تحتل ٧ر٨١٪ من أراضى الضفة الغربية و ٤٠٪ من أراض قطاع غزة، والجولان السورى ،والشريط الحدودى المحتل فى جنوب لبنان، وما زالت سيناء المصرية منزوعة السلاح..

والحصار والعدوان الأمريكى البريطانى متواصل ضد العراق منذ تسع سنوات..

والحرب الأهلية فى السودان مستمرة دون انقطاع منذ السبعينيات..

والهيمنة الأمريكية على العرب تتعمق كل يوم ،خاصة بعد حرب الخليج الثانية والتواجد العسكرى الأمريكى وتحالفها الاستراتيجى مع إسرائيل.

وقد فشلنا نحن العرب فى تكوين جبهة متحدة لمقاومة الامبريالية والصهيونية والتصدى للعدوان الاسرائيلى والهيمنة الأمريكية. واستسلمنا لتزايد دور دول الجوار خاصة تركيا التى تخوض حرب مياه ضد العراق وسوريا وتمارس عدوانا عسكرياً داخل الشمال العراقى ،وتتحالف مع إسرائيل، رغم ما تمتلكه كعرب من أدوات ضغط ومصالح حيوية مشتركة.

وقبل العرب خانعين بالحل الأمريكى

للعدوان الاسرائيلي ، فوقعوا على الاتفاقات الجزئية والانفرادية -من كامب ديفيد إلى أسلو إلى وادي عربة- واستبدلوا الإطار القومي العربي بالإطار أو النظام الشرق أوسطي ، الذي يهدف إلى دمج إسرائيل الصهيونية في المنطقة وجعلها دولة كبرى إقليمية متفوقة عسكريا محتكرة للسلاح النووي ومسيطرة اقتصاديا وسياسياً.

* واستسلم العرب لأنظمة الحكم الاستبدادية ، سواء الأنظمة العسكرية أو أنظمة الحزب الواحد أو الأسرة الواحدة أو التعددية الشكلية المقيدة.

ودعم من نفوذ هذه الأنظمة انتعاش التعصب الطائفي والعرقي بين الجماعات المكونة للوطن- وبتشجيع من الأنظمة أحيانا- بما هدد أكثر من قطر بالتجزئة والانقسام .كما ساندها شيوع ثقافة معادية للعقل تعتمد التكفير والتخوين ، وتبنى بعض الجماعات من مدارس سياسية مختلفة لهذه الثقافة واستغلالها الخاطئ للمشاعر الدينية والوطنية ضد خصومها ، واستخدام بعضها العنف والقتل كأداة لترويع الخصوم، مما أطلق العنان للعنف والارهاب من عديد في الأقطار العربية.

* وفشل العرب في مواجهة تحدي التنمية .لقد تحولت الثروة النفطية التي تكدست في يد القلة إلى سلاح ضد الأمة العربية .عندما لجأت هذه القلة لتبديد هذه الثروة وممارسة نفوذ متزايدة على باقي الأقطار العربية ، لتهزم الثروة «الثورة» ، ولتشجيع نماذج من الاستهلاك والتنمية الكاذبة دمرت الثروات العربية.

وسرعان ما تراجعت الحقبة النفطية ،خاصة بعد تخفيض أسعار النفط ، وتحول الفائض في الدول النفطية إلى عجز ، ساهم في تحقيقه أيضا تكاليف حرب الخليج الثانية التي تحملتها دول الخليج خاصة السعودية والكويت، ونفقات التسلح الواسع لجيوش دول الخليج ، وتكاليف وجود القوات الأمريكية بها.

واعتمدت الأنظمة العربية سياسات اقتصادية فرضتها عليها المؤسسات المالية الدولية ، أدت إلى فشل جهود التنمية في كثير من الأقطار العربية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية وزيادة حجم الديون الخارجية في أغلب الدول العربية.

الزميلات والزملاء..

إن هذه اللقطات السريعة من الصورة المأساوية للوطن العربي على مشارف القرن الجديد ، ليست دعوة لليأس ، بل هي على العكس دعوة لحشد القوى لمواجهة التحدي وهزيمة التخلف والاستبداد والظلم والهيمنة الامبرالية الصهيونية.

وهناك أكثر من ومضة ضوء في كثير من بلادنا العربية .. المقاومة في لبنان وفلسطين .. المقاومة الشعبية والسياسية ضد التطبيع والسوق الشرق أوسطية من مصر والأردن وموريتانيا .. الصراع الدؤوب من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة في المغرب ومصر والسودان واليمن.

إن مسئولياتنا كأحزاب- كما نتصور في حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي- أن نعمل معا في الساحة العربية ، وأن يعمل كل منا في ساحته القطرية من أجل برنامج واضح للتحرر والديمقراطية والعدل الاجتماعي يقوم على ثلاثة أسس متكاملة.

* فهو أولا يؤكد أن التناقض بين شعوب الأمة العربية والصهيونية والاستعمار تناقض رئيسي لا يمكن أن ينتهي إلا بتصفية الاستعمار الصهيوني العنصري الاستيطاني القائم على التوسع والعنف والضم ، وإنهاء الطابع الديني اليهودي العنصري للدولة والمجتمع الاسرائيلي واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني في كل أرضه كاملة.

وأن أي تسوية لعدوان ١٩٦٧ وما تلاه من احتلالات ، تتطلب إعادة النظر في منهج وأسلوب التحرك العربي ، بدءا من إعادة الاعتبار للمقاومة الفلسطينية والعربية ضد الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين ولبنان والجولان ، وتقديم دعم عربي حقيقي وفعال للمقاومة بكافة صورها وأشكالها .. واستخدام كافة أوراق القوة العربية الاقتصادية والسياسية والعسكرية المتاحة ، وتصعيد الحملة السياسية والضغط على الحكومات العربية لوقف إجراءات التطبيع الاقتصادي والتجاري والثقافي مع إسرائيل ،وتجميد كافة الاتفاقات الموقعة بين حكومتي مصر والأردن وحكومة إسرائيل.

ولنعلن من هنا رفضنا لعقد ما يسمى «المؤتمر الاقتصادي الخامس للشرق الأوسط وشمال أفريقيا» ، الذي يجرى التخطيط لعقده في مارس القادم بين الحكومة المصرية والادارة الأمريكية والمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس ، عراب الشرق أوسطية.

* وهو ثانيا برنامج يخوض معركة تحدي التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق العدل الاجتماعي.

فلا يمكن خوض معركة التحرير في ظل التبعية وانتشار الفقر والبطالة وتدني مستوى القوى البشرية وتدهور نوعية الحياة ، والخلل في توزيع الثروة.

والتنمية المطلوبة ، هي تنمية شاملة ومطردة في كل أقطار الوطن العربي وعلى المستوى العربي في مجموعه ، تتحقق بالاستناد لأبناء الوطن دون غيرهم وبالاعتماد على الذات قطريا والاعتماد الجماعي على النفس على المستوى العربي ، دون أن يعني ذلك انكفاء عربيا على الذات أو تجميدا للعلاقات مع العالم الخارجي . وهو ما يتطلب وقف التدمير والهدر في الموارد وزيادة حجم الادخار القطري والعربي ليكون قادرا على الاستثمار الضروري للتنمية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية وتحقيق تنمية بشرية مطردة .. مدركين أن انجاز مثل هذه التنمية لا يمكن تحقيقها تلقائيا بالاستناد إلى آليات السوق ، فهي تتطلب حكومات تتبنى توجها قوميا إنمائيا وتلعب دوراً أساسيا في اختيار استراتيجية التنمية وأولوياتها ، وتنحاز للتنمية المتكاملة العربية.

* وهوثالثا وأخيرا برنامج يقوم على تحقيق ديمقراطية حقيقية.

والديمقراطية -كما لا يخفى عليكم- ليست شيئا مطلوباً اختراعه من جديد. فنضال البشرية عبر التاريخ حدد لها أسساً واضحة ، باعتبارها منهجا لإنهاء احتكار طبقة أو حزب واحد أو فرد واحد للسلطة بالاستناد إلى أجهزة القمع ، وفتح الباب أمام التداول السلمي للسلطة عبر صندوق الانتخابات في انتخابات حرة نزيهة، واطلاق الحريات العامة ، وحماية حقوق الانسان كما وردت في المواثيق الدولية خاصة الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي ساهم في صياغته مفكرون عرب من مصر ولبنان ، وتؤكد حرية تأسيس الأحزاب والجمعيات والمراكز والمنظمات الأهلية واستقلال النقابات وديمقراطيتها واختيارية عضويتها ، والتعددية الفكرية والسياسية .. وبالتالي إنهاء كافة مظاهر الدولة البوليسية.

وبدون الديمقراطية فلن نستطيع أن نخوض بنجاح وثبات معركة التحرر والتنمية والعدل الاجتماعي .. فالديمقراطية هي المدخل والبداية.

أشكركم والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته..

حلقات قلادة الكرملين:
بوتين- الحرب الشيشانية- الانتخابات

ذكرنى تألق رئيس الوزراء **الروسى فلاديمير** بوتين المفاجئ بصعود نجم الجنرال ليبيد الذى أخذت دوائر الكرملين تطلى رونقه إلى أن صنعت منه بطلا قوميا قادرا على البطش بالفساد بيد من حديد وتصفية الاجرام واعلاء كلمة المؤسسة العسكرية وإقرار سيادة القانون.. و... و إلى أن فاز ليبيد فى الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٦ بالمرتبة الثالثة بعد يلتسين وزوجانوف على التوالى . ثم عقد معه يلتسين تحالفا سياسيا مكنه من ضم أصوات ناخبى الجنرال إلى قائمته للانتصار على زوجانوف . وسرعان ما أسفر هذا التحالف الهش عن إعادة انتخاب يلتسين فى الجولة الثانية وعزل **ليبيد** عن كل مناصبه وأعماله بعد ذلك بأشهر قليلة.

أتى يلتسين بضابط شاب من المخابرات كان قابعا فى زاوية من زوايا السلطة المظلمة والمريحة ليقذف به إلى بؤرة النور ورحى الاحداث وينصبه رئيسا لحكومة أكبر ثان دولة نووية فى العالم ويعلن عنه خليفة له فى الرئاسة ! ومع أن **يلتسين** اشتهر بعفوية سلوكه وقام من قبل بنفس الاجراء مع **كيريينكو وستيباشين** رئيسى الوزراء السابقين ، إلا أن بوتين اثبت فورا اختلافه عن الجميع ممن سبقوه لرئاسة الحكومة ومرشحى الكرملين للخلافة .

إذ شرع بعد انقضاء أيام قليلة على رئاسته لمجلس الوزراء، دون لحظة تردد واحدة وعلى نحو مريب ، فى شن حرب واسعة النطاق فى شمال القفقاس الروسى، سخر لها -تقريبا- كل قوة الجيش الروسى وجزءا كبيرا من قوات الداخلية وجهاز المخابرات . ولم يكن بوتين حتى حصل على مرسوم أو تصريح من يلتسين بشن الحرب، على الاقل باعتبارة القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية!.

مضى **بوتين** فى إجراءات الحرب فى شمال القفقاس بحسم وجرأة لم تعرفها روسيا فى كل رؤساء الوزراء السابقين من المخضرمين أمثال تشيرنوميردين وبريماكوف . لماذا ؟.

وما الذى يتمتع به ضابط المخابرات الشاب(٤٦ عاما) من صفات فذة لم تتوافر لأولئك.. بحيث استطاع بوتين القطع قبل بداية الحرب بالانتصار فى معارك منيت فيها القوات الروسية من قبل بهزيمة حربية ومعنوية مزرية ، وبالتنبؤ بانجازها حتى نهاية ديسمبر (وتشير مسيرة المعارك بالفعل إلى أن القوات الروسية على الأغلب ستختتم عمليتها الحربية فى الشيشان فى هذا الموعد) ؟.

وأخيرا من أين لرئيس الوزراء الشاب بكل هذه الثقة وبكل هذا الازدراء للمعارضة الأمريكية والغربية التى بلغت حد التهديد بفرض العقوبات الاقتصادية على روسيا ، بل وحتى محاولة تطبيق سيناريو كوسوفا على الشيشان؟.

أليس من شأن تلك التساؤلات أن تحرك على الأقل بعض الشكوك فى ماهية **بوتين** ودوره ؟ إذا استثنينا - بالطبع- أن تكون القيادة الروسية قد أفاقت فجأة وقررت مقاومة انهيار روسيا.

عمل **بوتين** فى ممثليه الكى . جى . بى . فى المانيا الديمقراطية سابقا مسئولا عن مراقبة معارضة النظام الاشتراكى .. وتؤكد صحيفة **(فرانكفورتر روند شاو)** الالمانية على أن : المسئولين أعادوه إلى روسيا فى عام ١٩٩٠ بسبب عقد **صلات مشبوهة** . وفى روسيا استأنف عمله فى قسم دراسة أجهزة المخابرات الأجنبية ،فطرد لـ«عدم كفاءته» وتتسق الاشاعات حول صلاته المشبوهة -التى تؤكدها أيضا صحف الحزب الشيوعى الروسى- مع أول نشاط زاوله بوتين بعد فصله من الكى .جى . بى فى ادارة سوبتشاك محافظ بيتربورج **.فكان أول من أسس عدة فروع للبنوك الأجنبية (والالمانية خاصة) فى روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى .ومن خلال فرع بنك - درسدن (فى بيتربورج) افتتح بورصة للمضاربة بالعملات الصعبة وصالات القمار والفنادق وأشرف على العديد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية الضخمة .**

وتشير وثائق لدى النيابة العامة فى بيتربورج إلى مشاركة بوتين فى صفقات تهريب كبرى الحقت أضرارا بالغة باقتصاد عاصمة الشمال . واعترف مسئولو جمارك المدينة بوقوع تراخيص مزورة للاستيراد والتصدير فى أيديهم تبرهن على تورطه فى تهريب المعادن الثمينة من روسيا والمواد الخام الأخرى . وكتبت جريدة **موسكوفسكى كومسموليتس** (احدى الصحف الديمقراطية) فى ١٨ أغسطس تقول : «إن بوتين جمع أموالا كثيرة من المستثمرين الاجانب لتمويل حملة انتخاب عمدة بيتربورج . وقام بتهريب

يلتسين يتوكأ على جنرالاته



العملة الصعبة إلى بنوك سويسرا ، واشترى فيلا من أموال الميزانية في المدينة الاسبانية بينيدور ، وباع غواصة »، (مع العلم ان غواصات روسيا الحربية كلها نووية!).

وتضيف نفس الجريدة : «قام بوتين بمساعدة رئيس جهاز المخابرات في بيتربورج بتهريب **سوبتشاك** إلى فرنسا حينما استدعته النيابة العامة للتحقيق في عمليات الفساد التي وقعت في مدينته ». وبعد رحيل العمدة انتقل بوتين إلى موسكو . **فاستدعاه تشوبايس للعمل في ادارة يلتسين. وتشوبايس** أحد أعلام فريق جايدار الذي اجهض عمليات التخصيص في روسيا عبر خدعة اطلق عليها **الفاوتشر** أي الشيك وهو نصيب المواطن الروسي من عمليات خصخصة كل ممتلكات الدولة الروسية العملاقة افضت إلى سرقة كل ما تم تخصيصه.

وهكذا انتقل بوتين إلى قلعة الكرملين وعمل مشرفا على ممتلكات الدولة، (والمقصود بالطبع ممتلكات الرئيس يلتسين وأسرته) . وتقرب إلى **يوماشيف** مدير ديوان الرئيس ، فقدمه الأخير إلى ابنة يلتسين السيدة **تاتيانا دياتشينكو وباتت** الصلات بينه وأسرة يلتسين مباشرة . وفي هذه الاثناء أيد عدة أحزاب سياسية: **«خيار روسيا الديمقراطي»** -جايدار ، و**«بيتنا روسيا» - تشيرنوميردين ، و«القضية العادلة» (حزب قوى اليمين)** -تشوبايس وكيريينكو ونيمتسوف ، وأخيرا «الدب» أو حزب السلطة الجديد بزعامة **سيرجي شويجو** وزير الدولة للطوارئ.

هذا هو البطل القومي الذي هب للدفاع عن وحدة أراضي روسيا من الانهيار فشن حربا شعواء في شمال القفقاس بدأها من داغستان وساقها إلى الشيشان ، بينما هو في حقيقة الأمر **ليس سوى نتاج نقي مائة بالمائة لأوضاع الفساد الذي نهش احشاء المجتمع الروسي واطرافه** وضرب بعرض الحائط كل التقاليد السائدة والزائلة حول حدود النهب الممكنة ، وأحد الذين ساهموا بنشاط منقطع النظير في تهريب أكثر من ٣٠٠ مليار دولار من روسيا للخارج خلال سنوات الاصلاح . فما الذي يبتغيه بوتين في حقيقة الأمر بعد هذا التاريخ الحافل من حرب الشيشان ؟ والتي أعلن عنها بدلا من برنامج حكومته بعد تصويت مجلس النواب على ترشيحه رئيسا للحكومة قائلا: إن هؤلاء المجرمين (الشيشانيين) يسرحون في كل مكان كالفئران ، وسوف نجتث أثرهم خلال أسبوعين ، ثم نعزل بقيتهم».

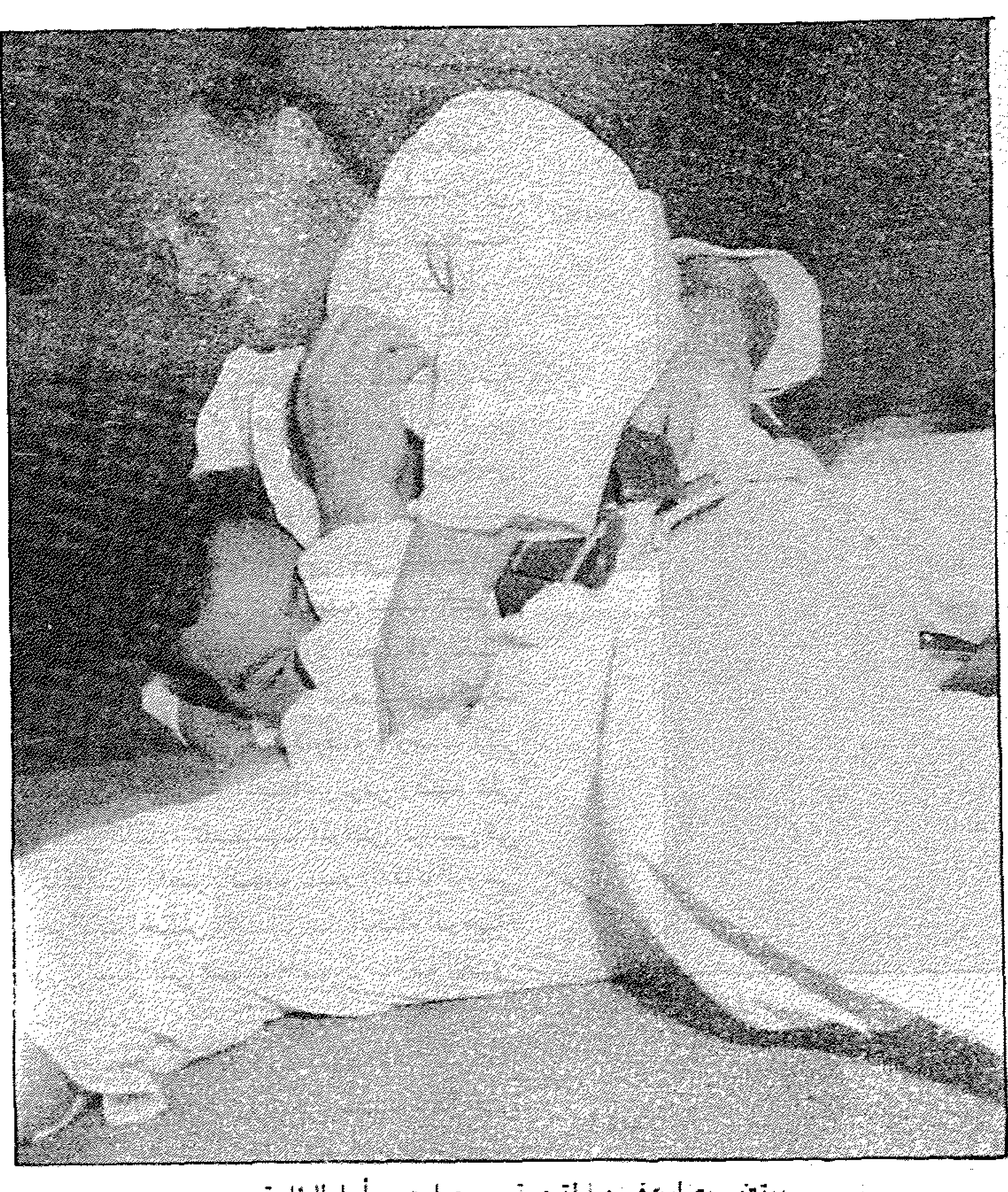
كان **بوتين** الرجل الثاني من وزراء القوة (رئيس جهاز الأمن القومي سابقا) الذي دفعه **يلتسين** إلى رئاسة مجلس الوزراء (تولى **ستيباشين** من قبله المنصب وكان وزيرا للداخلية) . وخلال ١٢ شهر قلب وجرّب الكرملين خمسة رؤساء للحكومة **(تشيرنوميردين ، كيريينكو ، بريماكوف ، ستيباشين ، بوتين) ، للعثور على الشخصية** الأمثل لحل مهام إنهاء رئاسة يلتسين بسلام دون تقديمه للمحاكمة التي تطالب بإجرائها المعارضة اليسارية وانتقال السلطة لأحد عناصر طغمة الكرملين ، تأمينا لثروات وبزنس أسرة الرئيس وللدوائر التي صعدت معه **وتشكل ١٪ من تعداد سكان روسيا وتسيطر على حوالي ٧٠٪ من خيراتها .** وحينما تولى بوتين رئاسة الحكومة كان إرث بريماكوف ما زال ملموسا ، الذي يتلخص في نتيجتين : اقتصاديا **وقف تدهور الانتاج من ١٥٪ إلى ١-٥، ١٪ وسياسيا الخروج من مأزق خلافات يلتسين مع البرلمان ، وأمامه** شبح الانتخابات البرلمانية في ديسمبر ٩٩ والرئاسية منتصف العام ٢٠٠٠ . وتبدو هذه المهام عسيرة بشكل خاص في ظل المستجدات التي وقعت خلال العام ١٩٩٩ داخل المؤسسة العسكرية الروسية.

ثلاث لحظات قفزت بصمت الجنرالات الروس إلى موقف جديد من يلتسين خلال العام الجاري .

(١) حينما قرر الدفاع الروسي سحب فرقة البوسنة لتدخل كوسوفا وتحتل مطارها الوحيد في برشتينا مارس الماضي- وفي تقديري الخاص- فقد اتخذت تلك الخطوة رغما عن الكرملين ودون علم **يلتسين** ، وتأكيدا على ذلك فقد تمت محاولة اغتيال **الجنرال كفاشنين** رئيس هيئة أركان الجيش الروسي الذي وقع الأمر بذلك بتفجير طائرته بعد أسابيع قليلة من توقيع القرار ، ونجا منها بالمصادفة ..

(٢) حينما رفض وزراء القوة دعم يلتسين في نزاعه الأخير مع مجلس النواب أثناء أزمة حجب الثقة عنه والمطالبة بعزله مايو الماضي ردا على تنحية بريماكوف ، وتلخص رد وزراء القوة على طلب يلتسين بانه : (لن نطلق عيارا واحدا في هذا الصراع)!.

(٣) الحرب الشيشانية الحالية والتي هدد بشأنها كل قادة العملية العسكرية في الشيشان الكرملين بـ: الاستقالة الجماعية إذا صدر أمر سياسي بوقف الحرب قبل الانتصار «ملوحين لأول مرة خلال السنوات العشر


بوتين.. يصارع في مباراة جبية .. ويصارع من أجل الرئاسة

الماضية بالعصيان والتمرد .

وعلى هذا النحو جرد يلتسين من الصخرة الأخيرة التى استند إليها طوال فترة حكمه : دعم أجهزة القوة ، بعد انحسار شعبيته إلى ما تحت الصفر وانفضاض الأحزاب السياسية من حوله بما فيها أحزاب قوى اليمين نفسها.

ظهر **بوتين** على خلفية هذه الأوضاع !! مؤكدا على نحو لا يقبل الشك تطلعه لرئاسة روسيا عام ٢٠٠٠ . فكان أول من أيده فريق الديمقراطيين من أنصار **جايدار : تشوبايس ونيمتسوف وكيرينكو وأمثالهم** . وأصبحت المهمة الاستراتيجية الأولى التى تتطلب حلا سريعا من الكرملين : كيفية تمهيد الطريق **لبوتين** إلى الرئاسة؟ أولا يجب الارتقاء برصيده السياسى ليناطح شعبية **بريماكوف والشيوعيين**. ثم تحييد المعارضة ، وجذب أكبر عدد من الناخبين ، وإضفاء رتوش وطنية على الرئيس القادم تلمسها المواطن الروسى فى بريماكوف ، وأخيرا كسب تأييد الدفاع الروسى وجنرالات الجيش والمخابرات، الكتلة الوحيدة فى روسيا التى تستطيع تأمين سلامة العبور للكرملين .

ولم يكن المأزق فى تنفيذ هذا البرنامج بحد ذاته ، بقدر ما كان فى تنفيذه خلال فترة وجيزة لا تتعدى أربعة أشهر منذ ترأس بوتين الحكومة فى أغسطس وحتى إجراء الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر ! فكانت بوابة الحرب الشيشانية ، التى صوبت عيارا طائشا مدويا للرأى العام الروسى على غفلة من الأحداث ، أخل بميول المواطنين الانتخابية وجعلها تترنح بين بوتين وأى شخصية أخرى على الساحة الروسية ، بعد أن قدمت طلقة بوتين فى شمال القفقاس حلولا سريعة وحاسمة لكل مهام دفعه للرئاسة سابقة الذكر ، فى نفس الوقت الذى طوت فيه أنباء الحرب صفحات تاريخ رجل المخابرات ، فلم يتبق منه سوى كاريكاتور الزعيم منقذ الوطن من الانهيار .إلى حد بلغ تشبيهه عمدا بستالين فى صحف النظام تروبجا لملامح البورتريه!!.

وبينما انحصرت الحرب الشيشانية بالنسبة للكرملين وبوتين فى أهداف محددة، اندفع الجيش الروسى وجنرالات الدفاع فى تخطيط وضبط العمليات الحربية . وفى اعتقادى ان **بوتين** اشترط على **يلتسين** إطلاق يده فى جميع القضايا والقرارات ليكفل له تقاعدا هادئا ، فى الوقت الذى قدم فيه بوتين بدوره كل الضمانات للقيادة العسكرية لإنهاء الحرب دون تدخلات سياسية بوقفها . وامتزج هنا الصراع بعامل اخر ذى مصلحة وطنية حقيقية ، عامل يحمل السلاح فى وجه محاولات انسلاخ شمال القفقاس عن فيدرالية روسيا وفض الازمة الشيشانية عسكريا مرة



بريماكوف

وإلى الابد.

ويجمع قادة القوات الروسية فى **القفقاس** (الجنرال كازنيتسيف قائد قوات الجبهة الشمالية ،**والجنرال تروشيف قائد قوات الجبهة الشرقية والجنرال شامانوف قائد قوات الجبهة الغربية) على أن : وقف الحرب الشيشانية** قبل الانتصار سوف يفضى إلى فقدان روسيا لجيشها إلى الأبد ، لأن أجهزة القوة سخرت كل قواها لهذه العملية وإذا حدث تراجع سوف تلتهم المعارك قواتهم ولن تقوم لها قائمة بعد ذلك أبدا ، وسيلقى كل جنرالات روسيا بنجومهم إلى الأرض وينزعون ردائهم الحربى . ويضيف الجنرالات : **«وسنعد أى قرار سياسى يصدر بوقف الحرب أو إجراء مفاوضات مع الشيشانيين على غرار ما حدث فى المرة الأولى خيانة لمصالح روسيا الوطنية وسنمضى هذه المرة رغم أى شئ حتى النهاية»!.**

وكان المارشال **سيرجييف** وزير الدفاع صرح عشية انعقاد قمة اسطنبول لزعماء منظمة الأمن والتعاون الأوروبى (١٨- ١٩ نوفمبر) قائلا: جاءت قواتنا إلى الشيشان وشمال القفقاس لتبقى فيها إلى الأبد . وفى اسطنبول قدمت موسكو التنازلات التالية:

- سحب قاعدتين عسكريتين من مجموع أربع قواعد فى جورجيا حتى منتصف عام ٢٠٠١ ،مع العلم أن تقليص أسلحة روسيا فيما وراء القفقاس يندرج فى قائمة الحد من قوات روسيا التقليدية فى أوروبا.

- انسحاب القوات الروسية من بريدنيستروفيه(ملدوفيا) ، وتصفية القاعدة الروسية المرابطة هناك حتى عام ٢٠٠٣.

- التنازل عن مشروع ضخ غاز تركمانيا عبر الأراضى الروسية لواشنطن.

-**وأخيرا تمرير المشروع الأمريكى لاستثمار وضخ نفط بحر قزوين (المرشح لأن يصبح أغنى منطقة فى العالم بالنفط فى القرن القادم) عبر اذربيجان -جورجيا- تركيا ، بدلا من المشروع الروسى عبر نوفوروسيسك ، دون قول كلمة واحدة.**

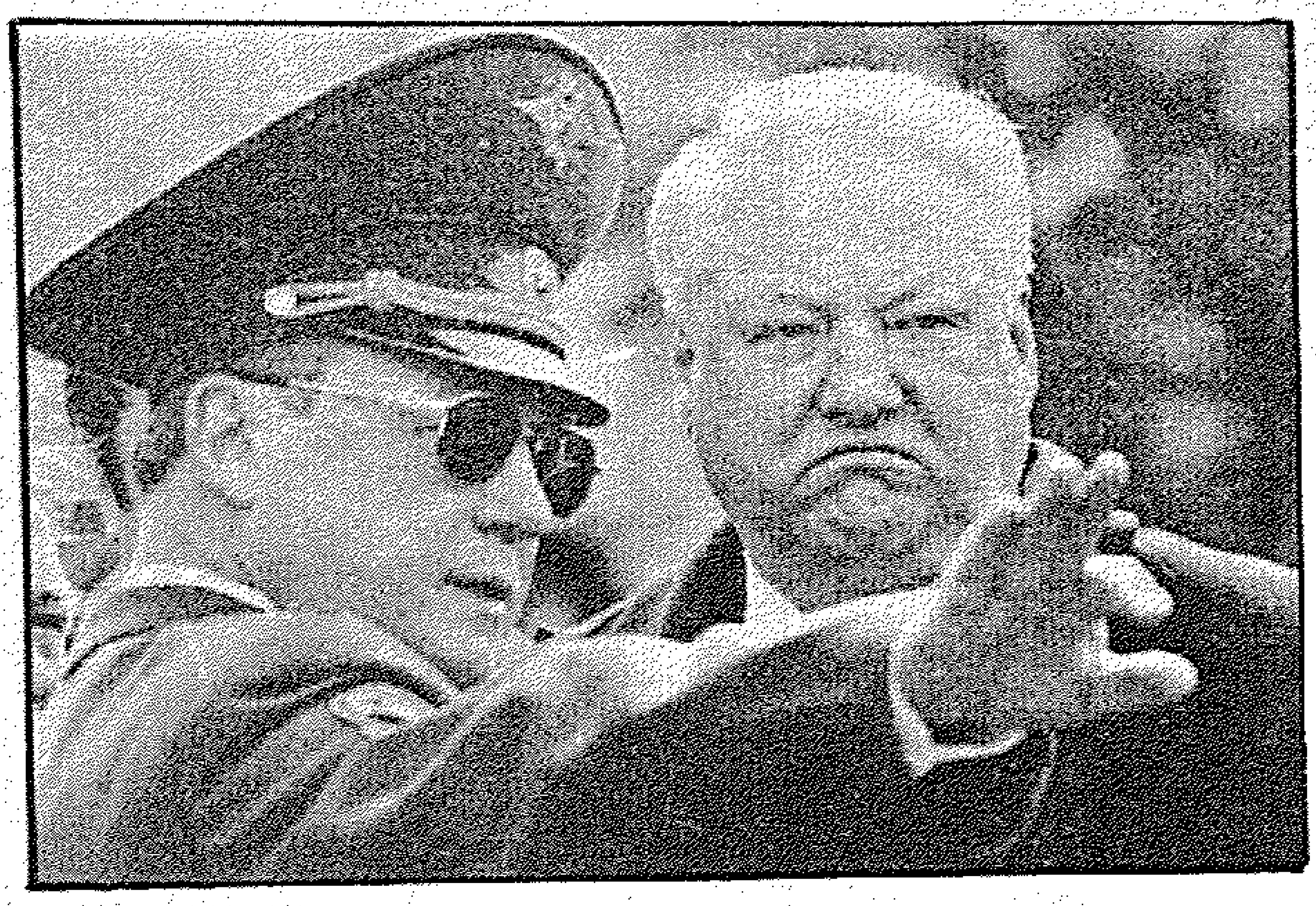
وقدمت هذه التنازلات مقابل شراء صمت الغرب والولايات المتحدة فى قمة اسطنبول ، ليس حيال استقلال الشيشانيين ، لأن موسكو منحتهم هذا الاستقلال فعليا فى أغسطس ٩٨ ، وإنما حيال اتخاذ قرارات فاضحة ضد روسيا فى القمة . وبالرغم من ذلك أدرجت القضية الشيشانية فى الوثيقة الختامية لاجتماع ٥٤ زعيما ورئيسا فى العالم! واختفت الكارثة فى ثنايا وثائق المؤتمر ، التى فتحت الباب فى الواقع العملى لتدخل الناتو مستقبلا فى الشيشان.

نص البند الخاص بالشيشان فى وثيقة اسطنبول بالحرف الواحد على : «وفيما يتعلق بأحداث الفترة القريبة الماضية فى شمال القفقاس ، فاننا (أى المجتمعون) نعترف بوحدة أراضى روسيا الفيدرالية اعترافا تاما وندين الارهاب بكل أشكاله ..» ومن أجل

هذه العبارة قدم الكرملين التنازلات سابقة الذكر . إلا أن هناك حقيقة خطيرة تتعلق بهذه الاضافة التى حاربت الدبلوماسية الروسية لالحاقها بالنص . يتم الاتفاق على حدود الدول ، ومن ثم الاعتراف بها ، بناء على معاهدات دولية . أما روسيا فلم توقع تلك المعاهدات ولم تثبت حدودها الفيدرالية الحالية فى أى مواثيق أو اتفاقيات بعد انهيار الاتحاد السوفيتى !! لذلك فـ(الاعتراف بوحدة أراضى **روسيا اعترافا تاما) لا يعنى بحال الاعتراف بالشيشان ضمن حدود روسيا ولا بكل شمال القفقاس حدودا لروسيا ، ولا يلزم ٥٤ زعيما فى العالم بعدم التدخل فى هذه المنطقة.**

وللمقارنة ففى البند الـ١٦ الخاص بجمهورية جورجيا فى نفس الوثيقة ورد بالنص: «منطقة أوسيتيا الجنوبية، الواقعة فى جورجيا ..» وفى البند الـ١٧ : «الدور القيادى لهيئة الأمم المتحدة فى أبخازيا ، الواقعة فى جورجيا ».. لماذا أصرت إذن القيادة الجورجية على تحديد موقعى أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا داخل حدود دولتها ، وغفلت موسكو عن هذه التفاصيل؟! لأن جورجيا تعلم جيدا ان حدودها ، شأنها فى ذلك شأن روسيا ، لم تثبت بعد فى المعاهدات الدولية.

ثم يتطرق بند الشيشان بعد ذلك إلى : عمل بعثة منظمة الامن والتعاون الاوروبى فى الشيشان .. وهنا أيضا لم تحدد الوثيقة كنية أو موقع أو تبعية الشيشان ! فضلا عن أنها فتحت الباب لكل احتمالات التدخل ، الذى بدأ بزيارة رئيس منظمة التعاون والامن الاوروبى **كنوت فاليبيك** لمنطقة شمال القفقاس فى ١٠ ديسمبر ٩٩ ومطالبته بوجود بعثة للأمم المتحدة فى الشيشان ووساطة المنظمات الدولية بين القيادة الشيشانية والروسية . والبقية معروفة.



يلتسين مع ششتيباشين



و مع كرينكو

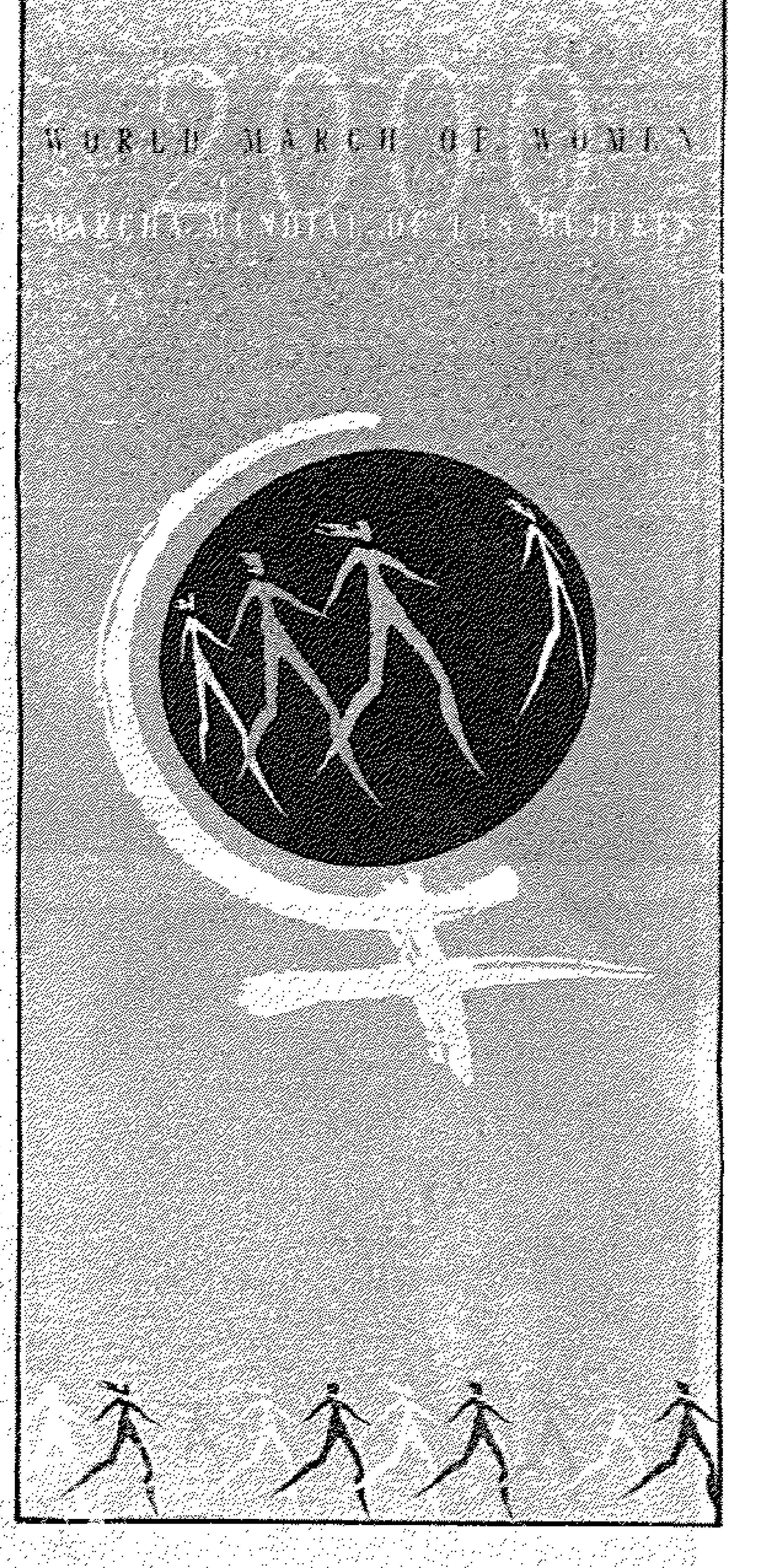
طالب شرودر فى نفس القمة بفرض العقوبات الاقتصادية على روسيا ، وصرح **شيراك** بأن: الحديث يدور حول وقف الحرب الشيشانية على وجه السرعة ، وإذا رفضت موسكو يحق لنا التصرف ، لأن روسيا وقعت الوثائق التى تلزمها ! » أما **كلينتون** فرفض بهدوء وأدب جمين : « تسليم وثيقة وقعها زعماء القمة حول تحديد الأسلحة التقليدية فى أوروبا لمجلس الشيوخ للتصديق عليها إلا اذا قلصت روسيا قواتها فى **شمال القفقاس**». مع العلم أن جمهوريتين من ثلاث فى جنوب القفقاس ، تطالب بعضوية الناتو بالحاح: أعلنت **اذربيجان** عن رغبتها فى استضافة قاعدة الناتو المرابطة فى تركيا ، وصرح **شيفرنادزه** رئيس جورجيا قبل إعادة انتخابه منتصف هذا العام : «لو أعيد انتخابى فسوف تطرق جورجيا بوابة الناتو بعنف »، وهكذا يأتى الدور على شمال **القفقاس** بعد جنوبه وتبين ابعاد اهمية استقلال الشيشان.

وقد أفضت الحملة الدولية الواسعة بشأن الشيشان ضد موسكو إلى خلق صورة العدو الخارجى لتجميع ورص صفوف المجتمع الروسى من الداخل عشية الانتخابات البرلمانية حول البطل **فلاديمير بوتين** .وعلى هذا النحو عثرت السلطة على عدوها الداخلى : **حرب الشيشان والارهاب وتفريغ الناخبين من الشيوعيين والخارجى : هجوم الغرب والولايات المتحدة على الكرملين والحديث عن حرب باردة جديدة بين موسكو وواشنطن** . أى ضمانات أخرى يحتاجها يلتسين للامساك بمقاليد كافة الأمور لتأمين انتقال السلطة ؟ لذلك فالقول بأن حرب القفقاس الانية محض جنون الرئيس يلتسين لا ينطبق فى الحقيقة مع السيناريو الذى وضعه الكرملين بدقة بالغة ، رغم أن الحرب نفسها ، أى حرب ، لا تخلو من جنون ، جنون الحق أو جنون الخيانة.

ورغم أن زعماء الدول الغربية والبيت الأبيض الأمريكى يدركون جيدا مأزق الرئيس **يلتسين** وأبعاد مسرحية الشيشان ، إلا أن الحسابات السياسية لا تعترف بأى تهديد للمصالح الاستراتيجية حتى لو ورد فى سياق سيناريو مؤقت ، خاصة وان مستقبل روسيا المجهول بعد يلتسين بالنسبة لزعماء تلك العواصم يمثل نفس الخطر الذى شكله مصير الاتحاد السوفيتى السابق المعلوم الذى كان آيلا للانهيار دون **يلتسين** . إلا أن هذا المجهول يتبدد فجأة فى **بوتين** ويتبخر معه حنق الرئيس كلينتون على روسيا بسبب الشيشان فيستقبله بدفء بالغ وود ظهر بينا فى الضغط على يد **بوتين** فى أوسلو أكتوبر الماضى ، ثم فى اجتماع زعماء الاتحاد الأوروبى بعد ذلك.

ولتذليل اخر عقبة أمام **بوتين** تم تشكيل حزب السلطة الجديد «الدب» الذى يترأسه سيرجى شويجو وزير الدولة للطوارئ ،والذى نجح فى احتلال المرتبة الثانية فى مجلس النواب الجديد بعد الشيوعيين مباشرة ، رغم أن «الدب» أسس منذ شهرين فقط . **وإذا اكتملت حلقات : نجاح بوتين- الانتصار فى الحرب الشيشانية -شغل كتلة «الدب» عددا كبيرا من مقاعد النواب ، سيحمل رجل المخابرات الشاب- على الأغلب - قلادة الكرملين!!.**

مسيرة نساء العالم «أكتوبر ٢٠٠٠» ضد الفقر والعنف




كولى روى (الهند) فريدة النقاش(مصر) فرانكا أوفور(نيجريا)

مسيرات وطنية فى ٨ مارس ضد الفقر والعنف ومسيرات عالمية يومى ١٥ و١٧ أكتوبر ضد البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى واشنطون ونيويورك

رسالة مونتريال

فريدة النقاش

تستعد نساء العالم من كل القارات والبلدان لاطلاق الحملة الدولية ضد الفقر والعنف وتتويجها بمسيرتين واحدة فى واشنطن احتجاجا على البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، والثانية فى نيويورك لتسليم المطالب وملايين التوقيعات للأمين العام للأمم المتحدة فى أكتوبر عام ٢٠٠٠.

وكانت مظاهرات «سياتل» ضد منظمة التجارة العالمية كأنها تدريب مبكر على المسيرات القادمة التى يخطط لها منظموها لتكون سلمية تماما.

ويقترب عدد المنظمات الشعبية- نسائية وحزبية ونقابية -التى قررت أن تشارك فى أعمال المسيرات الوطنية والاقليمية وصولا إلى المسيرة العالمية ضد الفقر والعنف فى أكتوبر سنة ٢٠٠٠ من **ثلاثة آلاف منظمة** فعندما اجتمعت لجنة الاتصال الدولية فى **مونتريال** عاصمة **كيبك** فى كندا فى بداية نوفمبر كان عدد المنظمات التى سجلت نفسها للمشاركة قد بلغ فعلا ٢٦٥١ منظمة..

اجتمعت لجنة الاتصال الدولية لمدة خمسة أيام من الثالث إلى السابع من نوفمبر الماضى، وفى درجة حرارة واحد تحت الصفر تغلبت عليها حميمية وحرارة المشاركات من قارات العالم كافة اللاتى مثلن كل ألوان الطيف الشعبى من **منظمات نسائية لمنظمات البيئة للأحزاب والنقابات للروابط والجمعيات الخيرية** . واتفق الجميع على أن تبدأ وقائع الحملة ثم المسيرة الوطنية فى كل إقليم وبلد على حدة فى **مارس ٢٠٠٠** وتمتد على مدار الشهر بدءا من الثامن منه وهو يوم المرأة العالمى.

فرانسواز دافيد رئيسة اتحاد نساء كيبك ترأس اجتماعات لجنة الاتصالات الدولية

وكما كان مقررا في الاجتماع التحضيري في عام ١٩٩٨ والذي إنعقد في« مونتريال» أيضا ستبلغ الحملة ثم المسيرة ذروتها على مدار يومين **الخامس عشر من أكتوبر في واشنطن أمام مقر البنك الدولي للإنشاء والتعمير** لتعبر عن احتجاج نساء العالم الفقيرات على دور سياسات هذا البنك في إفقار الشعوب وحيث **تمثل النساء سبعين في المائة من فقراء العالم يتضاعف فقرهن عاما بعد الآخر نتيجة لهذه السياسات التي فرضت فرضا على بلدان الجنوب.**

وفي السابع عشر من أكتوبر تسلم مطالب النساء إلى الأمين العام للأمم المتحدة «كوفي عنان» في مقر المنظمة الدولية في نيويورك .
وكانت لجنة الاتصال الدولية المشكلة من مندوبات الأقاليم قد طلبت من الأمين العام للأمم المتحدة تحديد لقاء معها أو مندوبين عنها وتخصيص وقت لها للحديث إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء انعقادها في ذلك الحين.

وقد خصص اجتماع لجنة الاتصال الدولية جلساته لوضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات الدولية، مع تبادل الخبرات حول أشكال العمل المحلي والوطني والاقليمي لتطوير الحملة والمسيرة وصولا إلى ذروتها فجرى عرض الأشكال المختلفة للرسائل والعرائض والكروت التي من المنتظر أن يوقع عليها ملايين الرجال والنساء والمنظمات المحلية والوطنية والاقليمية والعالمية كجماعات وأفراد دعما لمطالب الشعوب من **أجل استئصال الفقر ووقف العنف الذي يتمثل في الحروب ويصل إلى العنف الأسرة والتمييز والاغتصاب والتجارة في أجساد النساء.**

وكشفت لقاءات الأيام الخمسة سواء منها الاجتماعات العامة أو ورش العمل التي انعقدت من الصباح للمساء في مقر اتحاد العمال عن مجموعة من الحقائق ،كان أهمها على الاطلاق وأكثرها إثارة للتأمل والتحليل العميق هو أن عولمة الاقتصاد والاتصال وهيمنة المؤسسات المالية والاقتصادية الكبرى على آليات صنع السياسات في غالبية بلدان العالم وبخاصة في الجنوب الذي ضربته سياسات التكيف الهيكلي في مقتل ، أن هذه العولمة قد أدت تلقائيا إلى تخليق عولمة شعبية مضادة ، وولادة أشكال مبتكرة للمقاومة لا يندر أن تتشابه فيما بينها من بوركينا فاسو إلى المكسيك ومن الفلبين إلى **مصر ومن الهند إلى مالي**، وأن آليات القوة و الهيمنة ولدت رد فعل لبناء آليات التضامن والديمقراطية.

ولم يكن غريبا أن تدعو إحدى المندوبات الفرنسيات أثناء إنعقاد الجلسات العامة إلى ضرورة مشاركة المنظمات المنضوية تحت لواء المسيرة العالمية ضد الفقر والعنف في مظاهرات «**سياتل**» التي كان يجري الاعداد لها في بلدان العالم في اتصال مستمر بين المنظمات الشعبية ،حتى وقعت فعلا في الثلاثين من نوفمبر أثناء انعقاد جلسات المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في المدينة الأمريكية ،وهي المظاهرات التي لعبت دورا حاسماً في إفشال المؤتمر ووقف برنامج الدول الغنية لفرض ما تسميه بتحرير التجارة الكامل على بلدان العالم الثالث، وهو ما سوف يؤدي إن حدث- إلى اضعاف اقتصاديات هذه البلدان العاجزة عن منافسة القوى الاقتصادية الكبرى.

وبدت مظاهرات «سياتل» على النحو الذي تبلورت فيه و الدور الذي لعبته كما لو أنها تجربة أولية للمسيرة العالمية ضد الفقر والعنف في كل من واشنطن ونيويورك والتي يخطط منظموها لتكون سلمية تماما وبالقطع فإن خبرات مظاهرات «سياتل» سواء من زاوية القدرات التنظيمية أو إمكانيات التعبئة واستخدام شبكة الانترنت على أفضل نحو

احتفال كبير

في قاعة الاجتماعات ذاتها التي شهدت لقاءات الأيام الخمسة والمناقشات الصاخبة فيها جرى احتفال صغير أنشدت فيه المجموعة .. بكل اللغات أغنية المسيرة ورقصن جماعة .. وانطلقت بالعربية شعارات الاستقلال وتصفية الاحتلال، وبناء الاشتراكية والتضامن الأممي ،وجرى تصوير الاحتفال بالفيديو على أن يوزع فيما بعد على المجموعات الاقليمية.

لخلق قنوات اتصال سريعة بين كل الجماعات فى مختلف البلدان تمثل درسا عظيما لكل الجماعات المنخرطة فى الاعداد للمسيرة فى كل مكان ، وسوف يكون من أحد الاهتمامات العاجلة للجنة الاتصال الدولية الآن بلورة هذه الخبرة واستخلاص دروسها وتعميمها حتى تستفيد منها كل المنظمات الشعبية على إمتداد المعمورة .

وقد بين الاجتماع أيضا أن هناك تنوعا وغنى بلا حد من حركات النساء على الصعيد العالمى من منظمات وجمعيات وشركات مدنية ومجموعات عمل .وكان أبرز ما خرجت به المشاركات -فى الاجتماع على إمتداد الأيام الخمسة -هو اتفاقهن على احترام هذا التنوع بل وتطوير آليات عمل مشتركة رغم الاختلاف كما بينت المناقشات التى خصص جزء منها لإعادة فحص المطالب الثمانية عشرة التى سبق الاتفاق حولها أن هناك خصوصية لكل بلد وإقليم ،ترتبط بالسياق الاجتماعى الاقتصادى السياسى ومستوى التطور فى هذا البلد أو ذاك ،وفى هذا الاقليم أو ذاك ،مع **إقرار الجميع بأن الفقر والعنف هما ظاهرتان عالميتان لا فى الجنوب وحده وإنما فى الشمال أيضا** .وهنا نتذكر قول المفكر الأمريكى نعوم تشومسكى **«هناك جنوب فى الشمال وشمال فى الجنوب»** مشيرا إلى حقيقة انتشار الفقر على نطاق واسع فى أمريكا التى هى أغنى دولة فى العالم جنبا إلى جنب وجود عدد من أصحاب المليارات فى جنوب العالم متحالفين مع القوى الاقتصادية الكبرى فى المراكز الرأسمالية العالمية.

كذلك برزت واحدة من أقوى الأفكار وأكثرها إلحاحا ووضوحا فى هذا الاجتماع وهى التى تقول: **إن الفقر والعنف ليسا قدرا يستحيل تغييره ، بل إن التغيير ممكن بالنضال المشترك حيث تبرز الامكانات الواسعة للقضاء عليهما** شرط أن ينظم أصحاب المصلحة فى استئصال الفقر والعنف صفوفهم ويكونوا صبورين دءوبين وطويلى النفس.

وقد جاءت أحداث «سياتل» لتؤكد أن مثل هذا العمل المشترك والمنظم يمكن أن يؤدى لنتائج ايجابية ،ولومحدودة ، على أن يجرى تطويرها ومتابعتها باستمرار ،فالطريق الطويل يبدأ بخطوة كما يقول المثل الشائع.

كذلك فإن الأهداف بعيدة المدى والتى كان جميع المشاركين قد توافقوا عليها لابد لها من بدايات صغيرة فى كل مكان.

وبطبيعة الحال فإن الهدف البعيد الذى توافق عليه الجميع هو **التغيير الهيكلى الجذرى للسياسات الاقتصادية والاجتماعية** ذلك التغيير الذى يؤدى فى خاتمة المطاف إلى الإطاحة بكل من السياسات الليبرالية الجديدة التى تقوم على **الخصخصة وإنسحاب الدولة من ميدان الرعاية الاجتماعية وتخفيض العملة وتحرير السوق** ،وهى السياسات التى أدت إلى المزيد من الفقر والبؤس فى كل مكان ، كذلك يؤدى إلى **التخلص من النظام الطبقى** الأبوى الذى يقهر المرأة مرتين مرة كمواطنة تنتمى للأغلبية الفقيرة ، ومرة أخرى كامرأة يجرى استغلالها والتمييز ضدها بسبب كونها أنثى.

وقد بينت المناقشات كم أن النساء عازمات على العمل المشترك وبذل الجهود وممارسة الضغوط السياسية المتنوعة وصولا لمثل هذه الأهداف العليا وتغيير الواقع تدريجيا فى الطريق إليها عن طريق التضامن بين منظمات النساء والمنظمات الشعبية كافة على كل الأصعدة محلية ووطنية وقومية وعالمية.

مطالب المسيرة

*** على حكومات العالم كافة خلق إطار قانونى واضح المعالم يستهدف استئصال الفقر، وتنفيذ برامج وطنية لمحاربته مع التركيز بشكل خاص على فقر النساء.**

*** تحصيل ضريبة على معاملات البورصة ووضعها فى صندوق للتنمية الاجتماعية يدار ديمقراطيا.**

*** إسقاط ديون العالم الثالث وكتدبير مؤقت الالغاء الفورى لديون أفقر ٥٣ دولة فى العالم.**

*** وقف سياسات التكيف الهيكلى حتى يكون بوسع كل دولة انتهاج السياسة الملائمة لمصالح الأغلبية فيها بصورة ديمقراطية.**

*** اتخاذ اجراءات لمقاومة الفساد.**

*** تخصيص ٢٠٪ من المساعدات والمنح للتنمية الاجتماعية.**

*** إلغاء سرية الحسابات فى البنوك وإعلانها.**

*** إنشاء مجلس أمن اقتصادى ومالى يكون مسئولا عن تحديد القواعد لنظام مالى عالمى قائم على المساواة والتوزيع العادل لثروات الكوكب.**

*** أن تعترف الحكومات فى تشريعاتها أن العنف ضد النساء هو انتهاك لحقوق الإنسان، وأن تصدق كل الحكومات على مواثيق الأمم المتحدة وبروتوكولاتها التى تناهض العنف.**

*** تنظيم حملات ضد التجارة بأجساد النساء ، وإعادة النظر فى الاتفاقية الدولية التى تناهض التجارة فى الأشخاص.**

*** أن تعترف الدول بقانون المحكمة الجنائية الدولية.**

*** إلغاء كل أشكال الحصار على الشعوب.**

*** تصفية الاحتلال.**

*** التوقيع على اتفاقيات نزع السلاح خاصة السلاح النووى.**

وعلى صعيد آخر برزت من جديد مسألة عدم القدرة على التوافق حول بعض القضايا الشائكة مثل حقوق المثليين التى تنشغل بها مجتمعات الشمال إنشغالا واسعا باعتبار أن التمييز ضد المثليين سواء كانوا نساء أو رجالا هو عنف يمارسه القانون أو المجتمع لابد من وقفه وتأمين حق اختيار القرين كأحد حقوق الإنسان التى تحترم التوجهات الجنسية للبشر. وكانت النساء العربيات وبعض مندوبات إفريقيا والبلدان الاسلامية قد تحفظن على المطلبين الخاصين بهذه القضية.

على الصعيد العملى توافقت النساء على استراتيجية واضحة المعالم للحملة التثقيفية والتعليمية واسعة النطاق التى تشارك فيها المنظمات القاعدية الشعبية التى ستجرى دعوتها للمشاركة فى أعمال المسيرة ،على اعتبار أن الجهد التثقيفى والتعليمى هو جهد أولى ضرورى ليكون الرأى العام فى أبعد قرية وأصغر مصنع كما فى المكاتب الحكومية وفى المؤسسات الحزبية والنقابية طرفا فى أعمال تحضير الحملة من أجل المسيرة .

وقد تبين أن الخطوة العملية الرئيسية ألا وهى تكوين لجان تحضيرية وطنية فى غالبية البلدان قد تمت، وكانت المندوبات تقدمن تقارير هذه اللجان إلى الاجتماع.

أما البلدان التى لم يتم فيها إنشاء مثل هذه اللجنة فكانت إما فى حالة حرب أو خارجة لتوها من الحرب مثل يوجوسلافيا ، أو أنها التحقت

المجموعة العربية

اجتمعت المندوبات العربيات فى الاجتماع على هامش الجلسات وتداولن حول طبيعة وأشكال العمل العربى واتفقن على ترجمة المطالب العالمية إلى مطالب وطنية مع التركيز على ما هو جوهرى ، وبرزت فى هذا السياق أربع قضايا رئيسية اقترحن أن يتمحور العمل حولها .

١- الحصار.

٢- الاحتلال

٣- شروط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

٤- الحريات العامة والديمقراطية .واتفقت المندوبات أن المدخل الرئيسى لمعالجة كل هذه القضايا سيكون انتزاع المزيد من الحقوق الديمقراطية للجماهير العربية والنساء فى قلبها ونشأ اقتراح بترتيب لقاء للمجموعة فى الأردن على هامش اجتماعات منظمة الاسكوا فى مايو القادم وتقديم المطالب للجامعة العربية ولممثلى الأمم المتحدة فى بلادنا والتحضير لعقد ندوة موسعة حول المسيرة فى فلسطين أو العراق.

الأغنية

نسير معاً
يلهمنا الاصرار
نمضى على الطريق
لنضع حدا للسلطة العمياء
نتركها خلف ظهورنا
معا لانهاء التمييز
لنتركه خلف ظهورنا
وحدنا نسيطر على أجسادنا
ونحمى استقلالنا

معا ليكتشف أطفالنا
العالم الجميل من حولهم
حين لا يكون فيه جوع
حين لا يكون فيه مرض
حين لا يكون فيه خوف
عيوننا تشخص للمستقبل
تقود الثقة خطانا
نحن آتيات من كل الثقافات
ندافع معا عن حقوقنا
نسير متحدين

تحمى كرامتنا الانسانية
نقاتل الايذاء .. العنف
الظلم الكراهية
نسير متحدين
لنضع حدا للفقر والتعاسة
اننا نسير لكى
تفلت كل منا من الفقر .. من الجدب
فالعالم لم يعد يملكه الا من يسيرونه وكثيرات منا محذوفات خارجه.

بأعمال المسيرة متأخرة ، أو أن صعوبات نشأت فى بناء مثل هذا الائتلاف بسبب عدم وجود خبرات سابقة أو بسبب الاختلافات اللغوية والدينية ، أو بسبب الواقع الاقتصادى المتردى وعدم توافر أى ميزانيات ، أو بسبب القيود القانونية على الحريات العامة بينما جرى فى بعض البلدان استخدام تحالف قائم فعلا للتوعية بأعمال المسيرة وتطويرها كما هو الحال فى مصر حيث أخذ **ملتقى الهيئات لتنمية المرأة** على عاتقه مهمة بناء اللجنة التحضيرية انطلاقا من صيغته هو نفسه كملتقى لعدد من المنظمات والجمعيات كما قامت جمعيتان هما رابطة المرأة العربية وجمعية تضامن المرأة العربية بالدعوة لتكوين لجنة تحضيرية وسوف يجرى التنسيق بين التكوينات الثلاثة لتكون لجنة تحضيرية مصرية كبيرة كما أن عدم وجود لجنة تحضيرية وطنية لم يقف حائلا ضد وجود أنشطة فى بلد ما خاصة بالمسيرة وهو ما يعنى أن شعارات المسيرة وأهدافها أصبحت مطروحة على نطاق لا بأس به، ومن المنتظر أن يكون الترويج للشعارات والمطالب على أشده فى البلدان والأقاليم فى الفترة الواقعة بين مارس وأكتوبر سنة ٢٠٠٠ .

ورغم أن لجنة الاتصال قد تم إنتخابها فى المؤتمر التحضيرى للمسيرة الذى إنعقد فى مونتريال فى أكتوبر ١٩٩٨ على أساس اقليمى ، فمثلا جرى تمثيل العرب بأربع مندوبات هن **إميلى نفاع (الاردن) فريدة النقاش مصر ابتسام عطا الله لبنان ، لطيفة اجبابدى (المغرب)** فإن العمل فى نشاطات المسيرة هذا العام لم يسفر عن تشغيل لجان التحضير الاقليمية إن بسبب نقص الميزانيات أو التباينات بين البلدان وبعضها البعض ، وإن كان نقص الميزانيات هو الأساس ويجرى البحث عن حلول لتخطى هذه العقبة.

وقد تأسست المطالب الوطنية فى بعض البلدان على المطالب العالمية فكانت ترجمة لها ،وفى بلدان أخرى إنبثقت المطالب من حركة النساء أنفسهن وأهداف المنظمات اللاتى ينتمين إليها ،وفى سياق عملهن الوطنى ضد الفقر والعنف.

ولذا كانت القضية الرئيسية فى بعض البلدان هى الفقر وتأسست المطالب على ضرورة التخفيف منه وصولا لاستئصاله وتعاملت مع العنف باعتباره نتيجة مباشرة للفقر. وفى بلدان أخرى .خاصة تلك التى تعيش فى حالة حرب أو حصار. **برز العنف كقضية رئيسية تولد الفقر والبؤس مثلما هى الحال فى «رواندا» و«العراق» و«فلسطين» و«الكونغو» و«يوجوسلافيا».**

وتشابهت الأدوات التى استخدمتها المنظمات والجماعات المختلفة إلى حد كبير وكانت أشد كثافة فى البلدان التى تتوافر فيها الحقوق الديمقراطية واتخذت الحملة فى الغالب شكل إصدار مطبوعات من نشرات وكتيبات وملصقات لإثارة الوعى بالقضايا المطروحة ، واستخدام برامج الاذاعة والتلفزيون ودورات التدريب والندوات وإنتاج المسرحيات والأفلام.

وكانت مجموعة من النساء من أصول قومية مختلفة يعشن فى كندا قد ألفن بشكل جماعى لحناً وضعت له كلمات من لغات عالمية مختلفة على أساس أن تقدم كل مجموعة وطنية كلماتها التى تتناسب مع هذا اللحن لتكون **مئات الأغنيات العالمية ضد الفقر والعنف ومن أجل الخبز والورود** ، تماما كما أن الشعار الموحد للمسيرة سوف يطبع على ملايين العرائض والكروت التى ستنهال بدءا من مارس القادم على مقارات الأمم المتحدة وصولا إلى مقرها الرئيسى فى نيويورك حيث يجرى فرزها وعدها.. وحيث تتوقع المشاركات من كل البلدان أن تكون هذه التوقيعات بالملايين.

موطن للأمل....

وكان اتحاد العمال قد استضاف الاجتماعات فى مقره وقال ممثله كلمة دالة فى حفل استقبال بسيط للمندوبات.

إن اتحاد العمال يؤيد هذه المسيرة وهو جزء لا يتجزأ منها مثلما كانت الحال عندما شارك فى مظاهرة «الخبز والورود »سنة ١٩٩٥ والتى تحولت إلى نقطة ضوء فاصلة فيما يخص قضية فقر النساء فى كيبيك، وساعدت على تحقيق بعض المكاسب الملموسة ،وفوق هذا أو ذاك طورت أشكالا للتضامن فى أوساط الحركة النسائية وهو ما جعل التحضير للمسيرة العالمية ممكنا.

إن المسيرة هى موطن للأمل تواجه التحدى الأهم وهو أن يكون هناك صوت للفئات الأفقر والأكثر عرضة للإيذاء، ومحاربة كل أشكال التمييز والعنف.

ولذا فإن اتحاد العمال وضع المسيرة ضمن الأولويات الأربعة لعمله خلال عامى ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ .

وبالرغم من العقبات والصعاب فإن النساء عبر العالم قررن خلخلة الأشياء الثابتة ويلورن مطالب سوف تغير قواعد اللعبة.

والمسيرة العالمية للمرأة سنة ٢٠٠٠ هى مشروع نسائى يحمل تطلعات النساء وطابع شخصياتهن وقيمهن وطريقتهن فى العمل.

إنها دعوة إلى التغيير الجذرى من أجل توزيع عادل للثروة ، ومقاومة العنف بتغيير المواقف والتوجهات ، والتأثير على الحياة اليومية للفئات الأضعف إن المشروع هو أيضا نسائى جدا لأنه يولى أهمية خاصة للاقتراب الحميم من الشعب الناس العاديين ويستمد قوته من تعبئة كل أصحاب المصلحة فى التغيير الجذرى .

ولذا فإن اتحاد العمال سوف يروج فى الشهور القادمة مطالب المسيرة فى كل مناحى الحياة، وسوف يقود حملة تعليمية واسعة ليبنى التضامن ويعبئ الطاقات فى كل موقع عمل ، ومجموعة قاعدية أو قرية ومدينة صغيرة أو كبيرة نعم إنه مشروع طموح وقبل عام ، وفى الاجتماع العالمى الذى انبثقت منه فكرة المسيرة قال أحدهم فى الجلسة الافتتاحية .. إنها يوتوبيا فلتحيا اليوتوبيا ..وكان على حق وإننا أيضا على حق ..فقد انتشرت الفكرة فى ١٣٩ دولة وشاركت فيها ٢٧٠٠ مجموعة.

برافو
أتمنى لكم النجاح وأود أن أعيركم شعار مؤتمر اتحاد العمال فى مايو الماضى..
نصنع التغيرات الصغيرة لنغير الحياة.



وثائق





المؤتمر العقائدى للحزب الشيوعى الأمريكى

تقديم وترجمة: عبد اللطيف حافظ إسماعيل



جورباتشوف

فى الثالث والعشرين والرابع والعشرين من أكتوبر ١٩٩٩، انعقد «المؤتمر العقائدى» للحزب الشيوعى الأمريكى برياسة **جس هول** رئيسه القومى . وقد تميز هذا المؤتمر لكونه مؤتمرا قوميا شاملا ينعقد على نطاق الولايات المتحدة كلها فى آن واحد ،حيث استخدمت الدوائر التلفزيونية فى إذاعة أحداث المؤتمر المنعقد بمدينة **نيويورك** (إقليم الشمال الشرقى) على أعضائه وحضور المؤتمر بمدينة **شيكاغو** (إقليم الغرب الأوسط) وأعضاءه وحضوره بمدينة **لوس انجليوس** (إقليم الغرب) ، وذلك فى نفس الوقت.

إن إنعقاد هذا المؤتمر فى حد ذاته قد أثلج صدور مئات الملايين من الكادحين فى مختلف أرجاء المعمورة بمجرد سماع نبأ انعقاده ، ذلك لأنه **مؤتمر لحزب شيوعى ينعقد فى عقر دار أعتى الرأسماليات فى العالم،** متحديا إرادتها وبطشها وإنفرادها بالقيادة العالمية ، وإلقاءها فى سلة المهملات بالقانون الدولى والشرعية الدولية ، وتدخلها العسكرى الوحشى لإبادة شعوب وإسقاط دول أو تفتيتها بحجة الإنسانية والدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن أوراق البحث المطروحة للنقاش على هذا المؤتمر إنما تبعث فى القلوب دفء الإيمان العميق **بالماركسية اللينينية** ،كما تجلو العقول من الصدأ الذى علاها وتراكم عليها منذ ظهور ما سمى بنظرية **«الثورة الاشتراكية الثانية»** على يدى **«جورباتشوف»** قائد الثورة المضادة ، ثم الانهيار المأساوى للمعسكر الاشتراكى والترويج لنظرية «**نهاية التاريخ**» المفلسة والانتصار الأبدى المزعوم للرأسمالية ، والقول بأن الماركسية قد أصبحت مجرد جزء من التراث التاريخى للإنسانية ، والدعوة إلى عالم يتبنى أيديولوجية جديدة مختلفة اختلافا نوعيا عن الماركسية اللينينية.

هذه الأوراق البحثية المشار إليها هى عبارة عن سبعة بحوث ، أولها بقلم **جس هول** الرئيس القومى للحزب تحت عنوان« **الماركسية اللينينية : علم لعصرنا** »، والثانى بقلم **سكوت مارشال** وبعنوان «**الاشتراكية أمر منطقى**» والثالث بقلم **هيرب كاى** تحت عنوان «**لماذا سوف تنتصر الاشتراكية فى النهاية** . أما البحث الرابع فقد حررته لجنة الاقتصاد بالحزب الشيوعى وعنوانه «**الرواج: رخاء للأغنياء وشقاء للطبقة العاملة**»، ثم يليه البحث الخامس بقلم **دان ويد** وبعنوان «**الايديولوجية والصراع الطبقى : حلفاء الطبقة العاملة**»، أما البحث السادس فهو بقلم **جويل فيشرمان** تحت عنوان « **أيديولوجية الطبقة العاملة هى سلاحنا فى الصراع الطبقى**».

لقد آليت على نفسى أن أترجم هذه البحوث السبعة ، ويحدونى الأمل فى نشرها على النطاق الواسع الذى تسمح به إمكانات مجلتنا المناضلة **«اليسار»** ، ولعل الماركسيين يراجعون مواقفهم من أجل بناء الاشتراكية فى بلدانهم، على هدى الماركسية اللينينية.

الماركسية اللينينية علم لعصرنا



لينين وستالين

جس هول

الرئيس القومي للحزب الشيوعي

ربما كان أهم عامل في مجرى التطور البشري كله هو تحديد الاتجاه الرئيسي لسلسلة العمليات التي تحرك المجتمع من إحدى مراحل التطور إلى الأخرى ، وقد جعل علم الماركسية اللينينية هذا الأمر ممكنا بحيث يتحدد مسار الأحداث.

ومن أجل تحديد الاتجاه الكلي للتطور، يتعين علينا دراسة العمليات التي تحدث خلال كل مرحلة معينة ، ومن هذا التحليل العلمي يمكن وضع خطة المسار الشامل للتطور البشري والمسار العام الذي لابد أن تتخذه كل المجتمعات الانسانية بصفة نهائية.

إن تقدم المجتمع من مرحلة إلى أخرى إنما يتقرر بسلسلة العمليات الداخلية في كل مرحلة ،وهذه العمليات نفسها تتكون من مراحل وطبقات متتالية ، وذلك لأن كل أمر في الحياة مرتبط بالآخر ومتعدد الجوانب كما أن كل عملية تؤثر في الأخرى ،وهذه العمليات مجتمعة تؤثر في العملية الكلية ، وعلى أية حال فإن جميع العمليات تصل إلى نقطة حيث يتحول الكم إلى كيف جديد وهنا يحدث التغير الكيفي ،وعند تلك النقطة يتقدم المجتمع كله- كقاعدة عامة- إلى مرحلة جديدة أخرى من التطور.

ويمكن طبعا أن يتحرك مجتمع ما للخلف إلى مرحلة سابقة كما يشهد بذلك التاريخ قريب العهد وطبقا للقوانين الموضوعية للمجتمع والتاريخ نجد أن الحركة للوراء دائما ما تكون مؤقتة ، وأن مثل هذا المجتمع سيتحرك حتما للأمام على طريق سريع نحو مرحلة جديدة.

وحالة **روسيا** مثال على ذلك ، فالارتداد إلى الرأسمالية مأساة إنسانية فظيعة فضلا عن كونه نكسة للاشتراكية ، وهذا هو السبب في **أننا نطلق على الانهيار الاقتصادي والسياسي والمالي والاجتماعي الجاري حاليا في روسيا إسم «أزمة رأسمالية».**

إن عملية التطور للخلف إلى الرأسمالية في روسيا قد حدثت من خلال عملية الخصخصة ، أي بيع الصناعات الكبيرة والموارد الطبيعية إلى الشركات الخاصة الفاسدة ، وإلى الرأسماليين الصاعدين الذين أصبحوا أثرياء ثراء فاحشا عن طريق شراء المشروعات والموارد الطبيعية والمؤسسات الاشتراكية المملوكة ملكية اجتماعية بأسعار زهيدة ، ثم تحويلها إلى عمليات إدرار الرباح الخاصة.

لقد أعطت الماركسية اللينينية للطبقة العاملة علما هو سلاحها الحيوي في الصراع الطبقي، ومكنت الطبقة العاملة للمرة الأولى من تحديد مجرى الأحداث ، وهكذا فإن طبقتنا العاملة معدة ومجهزة لتقرير المسار الضروري للعمل والتكتيك والاستراتيجية ، والانتصار على أقوى وأعنف طبقة حاكمة وأشدها استغلالا وعدوانية في تاريخ الإنسانية ، ألا وهي الرأسمالية الاحتكارية الأمريكية.

وقبل **ماركس** كانت الحياة كلها والعالم برمته والمجتمع ينظر إليها على أنها خليط كبير غير مترابط من الأحداث ، وأنها وقائع وحوادث لا سبب لها ولا مبرر، فالأمور تحدث والأحداث، تقع ولكن لم يكن لها تفسير معقول متسق.

لقد كان **ماركس** قادرا على أن يفضح المفاهيم القديمة للطبقة الحاكمة ، ويكشف عن أن السبب الأساسي لكل تغير أو تطور إنما يكمن في الأفكار المتغيرة ، وأن الكائنات البشرية هي التي تنجز الأعمال العظيمة ، وتبتكر الأفكار والخطط الجديدة وبالتالي تصنع التاريخ وتغيره.

وقد بحث ماركس وكشف القوانين القائمة للمجتمع البشري ، تلك القوانين التي توضح كيفية تغير كل شئ في مجرى الأحداث ، فجعل للتاريخ والمجتمع معنى مفهوما بتطبيق تلك القوانين التي كشفها.

وكما اكتشف **داروين** قوانين الطبيعة كذلك اكتشف **ماركس** القوانين الموضوعية الداخلية للمجتمع، وباستخدام أدواته العلمية الجديدة كان قادرا على أن يتخطى المظهر الخارجي إلى ما وراءه فيكشف عن جوهر التطور ،كذلك أرسى **ماركس** الأسس الجوهرية لعلم الماركسية ، وفيما بعد الماركسية اللينية : **المفهوم المادي للتاريخ ، وقوانين الحركة ، وقوانين التطور الاجتماعي.**

ومن خلال دراساته المضنية خلق **ماركس**

أيضا طريقا جديدا للبحث ومدخلا جديدا لاختبارات التطور وطريقة جدلية لملاحظة ورصد الأمور ، وبهذه الأدوات العلمية شرع ماركس في حل عقدة التطور الكلي العام للمجتمع والتاريخ وكشف عن النظام في كليهما ، كما اكتشف أيضا أن القوانين الموضوعية إنما تحرك المجتمع ، وأن الناس يمكنهم أن يفهموها ويستخدموها في تحقيق مصالحهم.

الماركسية اللينية

من الأهمية بمكان أن ماركس أثبت أن هناك اتجاها يتحرك فيه المجتمع تحركا باتا ، وبمعرفة قوانين المجتمع وتطبيقها تستطيع الطبقة العاملة أن تعرف اتجاه التطور والعمليات التي تسير حركة هذا التطور إلى الأمام، وبالتالي كيف تعمل لكي تتقدم وتؤثر وتسرع بالتطور في هذا الاتجاه.

وبدراسة اتجاه العمليات المحددة التي تحرك المجتمع ، كانت الماركسية قادرة على أن تفهم وتبرز أن الرأسمالية كانت تسير في طريق التطور إلى رأسمالية احتكارية ثم إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية بتزايد دور الحكومة (الدولة).

وكشف **لينين** فيما بعد كيف تطورت الرأسمالية الاحتكارية إلى امبريالية (استعمار) أعلى مراحل الرأسمالية ، وأثبت أنه من خلال النضال والتغيير والثورة المحتمل وقوعها ، يمكن للطبقة العاملة أن تحقق الانتقال الثوري من الرأسمالية إلى المرحلة الأعلى التالية من التطور أي الاشتراكية.

إن المائة والخمسين سنة التي انقضت منذ صدور البيان الشيوعي ، قد أثبتت من واقع الحياة أن ماركس كان على صواب حينما كوّن رؤياه التاريخية « **إن تاريخ كل مجتمع قائم هو تاريخ للصراع الطبقي** » . وبتطبيق النظريات العلمية على واقع الحياة ، وجد ماركس ذلك الجزء الرئيسي الحاكم في المجتمع وهو القوى الطبقية في علاقتها بعملية الانتاج أي **الصراع الطبقي**.. واستطاع ماركس أن يتبتبع كيف ينبثق من أحشاء نظام ما نظام آخر، كيف تطورت العبودية إلى اقطاع والإقطاع إلى رأسمالية ، وهذه الأخيرة إلى رأسمالية احتكارية ثم إلى اشتراكية حتما .إن القيمة الحقيقية لأي علم إنما توزن وتختبر على الدوام من حيث كون هذا العلم حيا يعيش وينمو ويوسّع ويعمّق كتلة الفكر ، وبعبارة أخرى هل يستمر ويتواصل ليكون انعكاسا وتعبيرا حقيقيين عن جوهر الواقع المتغير دوما ؟.

إن العلم الثوري- في أعمق معانيه -الذي ولد على يدي **كارل ماركس** ، ثم كبّره **فريدريك انجلز** ووسّعه وطوّره بابداع **فلاديمير لينين** ، إنما يفي بما تتطلبه أشد الاختبارات نقدا لعلم يتعلق بعصرنا وبالمستقبل.

القوانين

من أجل التوصل إلى الجوهر أو اللب الجوهري للتطور ، يكون من الضروري أن نعرف القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي والاقتصادي والبشري ، فمعرفة هذه القوانين الداخلية هي معرفة هذه القوانين الداخلية هي معرفة للحاضر، ولكن الأكثر من ذلك أهمية هو أننا نستطيع أن نكتسب المعرفة بما هو قادم عن طريق القوانين التي تسبب كل تغير ، وهذا يمكننا من التنبؤ علميا ، وليس التنبؤ بطريق الهاجس أو التخمين أو الطيرة (المعتقدات الخرافية).

إن فهم قوانين التطور الرأسمالي هو عامل قوي في النضال ضد الرأسمالية ، إذ يمكّن الطبقة العاملة من أن توفق أعمالها زمنيا مع العمليات الموضوعية التي تحدث في الحياة أي في الواقع الموضوعي ،كما أن هذا الفهم يزود الحركة الثورية بالارشادات حول كيفية الاستفادة من نقاط الضعف في صفوف العدو الطبقي، وهو أساس ضروري لحل القضايا التكتيكية مثل التوقيت وتوزيع القوات وطبيعة الحلفاء.. إلى آخره ، إنه ضرورة مطلقة كمدخل جماهيري للصراعات.

واستخدام هذا العلم يجعل من الممكن للقطاع الواعي طبقيا من حركة الطبقة العاملة أن يقرر متى تكون العمليات الموضوعية والعوامل الذاتية مهيئة لمرحلة جديدة من الصراع ، ولذلك فإن التكتيك والتوقيت يرتبطان ارتباطا وثيقا بالتقييم العلمي المتواصل للواقع الموضوعي.

إن كل شخص يرى الواقع الموضوعي -أي العمليات والمراحل في المجتمع- من وجهة نظر طبقية ، والطبقة الرأسمالية الحاكمة تنكر وجود مثل هذه القوانين لأنها (أي القوانين) تعرّي الطبيعة الاستغلالية والشرهة والمفترسة واللا إنسانية للرأسمالية . والمستغلون الأغنياء يرون في ماركس عدوهم رقم واحد ، فهم يرونه المخرب الذي أتلف لعبتهم الظريفة، كما أنهم لن يغفروا له أبدا فضحه لأشد أسرارهم صونا وأعظمها تقديساً ألا وهو مصدر كل ثرواتهم سيئة السمعة، ذلك لأنه كشف **وأثبت للجميع أن هذه الثروات - أرباح الشركات الخاصة - إنما تأتي من مصدر واحد فقط ،ليس من الشراء والبيع ولكن من استغلال العمال.**

التحليل والتنبؤ

أكد ماركس في البيان الشيوعي أن النظام الرأسمالي خلال حكمه بالكاد مائة عام ، قد خلق قوى انتاجية أكبر حجما وأعظم ضخامة مما خلقته الأجيال السابقة مجتمعة، وكان تخطي الرأسمالية لنفسها في النمو سببه على وجه الدقة الاحتكارات الكبرى والتوسع الشاسع للقوى الانتاجية في ظلها ، والرأسمالية نتيجة التناقضات الملازمة لها ، وبسبب الملكية الخاصة وفقدان التخطيط في الانتاج (فوضى الانتاج) ، قد أصبحت الآن عقبة في طريق المزيد من التطور وتقدم المجتمع ، وقد أثبت ماركس وانجلز وهما بعيدان عن الخيال أو الوهم أن الاشتراكية هي النتيجة الطبيعية لتطور الرأسمالية ، ولقد كانت الرأسمالية تمثل تقدما على العبودية والاقطاع ،كما كانت قادرة على استخدام تكنولوجيا عصرها ، أما الآن- في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية -لم تعد الرأسمالية متوافقة في خطوها مع الزمان.

إن معرفة قوانين المجتمع وتطبيقها تجعلنا قادرين على تحليل التطورات الرأسمالية قريبة العهد مثل **الاحتكار والتكتل والعولمة والخصخصة** وكل العمليات التي تحدث في مجرى التطور الكلي للرأسمالية ، وقد أدى جنون الاندماج في الولايات المتحدة إلى العمليات المزدوجة للتكتل والعولمة **وهذه العولمة مفردة جديدة تصف الشكل الجديد والمحتوى الجديد للامبريالية.**

والشركات العالمية تختلف عن الشركات الاحتكارية ، فهياكلهما وسياساتهما وأعمالهما مختلفة ، وقد طورت الشركات العملاقة العالمية استراتيجيات جديدة تتفق مع الهيكل الجديد والعمليات الجديدة ،وهناك صعود الامبراطوريات المالية الضخمة ، وهي مع البنوك الجديدة الأكبر نسبيا تجعل الاندماج والعولمة أمرا ممكنا ،وهناك أيضا عملية الخصخصة حيث تستخدم البرامج المختلفة لتحويل المؤسسات والموارد العامة المملوكة اجتماعيا إلى الشركات الخاصة لكي تغترف الأرباح.

هذه العمليات الجديدة تعني الاستغناء عن العمال بالجملة ووضع نهاية للأمان الوظيفي ، وزيادة «إفقار» الطبقة العاملة كما قال ماركس ، وقد ضيقت هذه العمليات بشكل متزايد الخط الرفيع الفاصل بين رأس المال المالي ورأس مال الشركات والاحتكارات والدولة.

هذه التطورات مجتمعة إنما تغير البنيان الاقتصادي الأساسي للرأسمالية الأمريكية

كما تغيير شكل ومضمون الامبريالية الأمريكية ، وينجم عن هذه العمليات الجديدة نسبيا إعادة الهيكلة الأساسية للرأسمالية.

إننا نفهم ونحلل هذه الاتجاهات الجديدة باختبار جميع العمليات والتغيرات في الرأسمالية أثناء تطورها من مرحلة إلى أخرى ، ونحن نفعل ذلك باقتفاء أثر التغيرات في عملية الانتاج والقوى الطبقية في علاقتها بهذه العملية.

وكل هذه التطورات والعمليات تشير إلى **الحاجة الماسة لتضامن دولي متعاظم للطبقة العاملة من أجل المطالبة بأسبوع عمل أقصر دون تخفيض الأجور ، والمطالبة بتأميم الاحتكارات والصناعات وتدويل النقابات ، ومن أجل وضع استراتيجية وتكتيك جديدين لزيادة حدة الصراع الطبقي،** واليوم وتأسيسا على القوانين الداخلية للاحتكارات والامبريالية، نعرف كيف يتحتم على الرأسمالية الأمريكية أن تتحرك وأن تسقط وتخرج من الأزمات الدائمة ،وكيف يلزمها تعظيم الأرباح ويتحتم أن تحل محلها الاشتراكية نهائيا.

ومن أجل الاستمرار في تعظيم الأرباح فإن الاحتكارات تلتهم الشركات الأصغر والأضعف ،وهي اليوم تندمج مع الشركات الضخمة بل ويصل الأمر إلى حد شراء أسهم هذه الشركات ، وبذلك تتحول إلى تكتلات من احتكارات عالمية وامبراطوريات مالية ضخمة ، وهذه التكتلات تعمل على تصغير الحجم لتوفير أجور العمل ، بينما ترغم العمال الباقين على عمل أشد بأجر أقل.

إن هذه التكتلات -من أجل أرباحها الخاصة- تدفع إلى خصخصة كل الخدمات العامة من أجهزة ومؤسسات مثل المستشفيات والمدارس والنقل والسجون والأراضي والممتلكات العامة.

القوانين والحياة

تتحقق أرباح الشركات من مصدر واحد فقط هو استغلال العمال ، وكلما زاد الاستغلال تزايدت الأرباح ،وزيادة **سرعة العمل تعني اعتصار مزيد من الانتاج مقابل أجر أقل** ، وقد تدهورت الأجور بانتظام على مدى أكثر من عشرين عاما ، **والأجور الأقل للعمال الذين يشتغلون بعض الوقت إنما تعني للشركات أرباح «وقت مضاعف»** ، أما تصغير الحجم فيعني الاستغناء بالجملة عن العمال وازدياد الأرباح.

والعنصرية تعني أرباحا أكثر ، ذلك لأن التفرقة ينجم عنها نظام للأجور الأدنى ،ومن ثم تعني أرباحا متزايدة لرأس المال الاحتكاري ، فالأيديولوجية العنصرية تقوم على اقتصاديات الأرباح ، وقد صممت هذه العنصرية بمعرفة الطبقة الحاكمة لتبرير عدم المساواة في الوظائف والأجور واستخدام العمال، كذلك نجد أن **عدم مساواة النساء بالرجال أمر مريح ،فالأجور الأدنى للعاملات من النساء تعني أن الشركات تجني مزيدا من فائض القيمة (الأرباح)** ، والتكنولوجيا العالية أكثر ربحية ولكنها في ظل الرأسمالية تعني أجورا أدنى وفقدانا للوظائف ، وهكذا فإن الفجوة بين المالكين وغير المالكين في بلادنا هي واحدة من الفجوات الأكثر اتساعا في العالم ، ذلك لأن **ثلثي** كل الثروة في بلادنا يملكها ١٠٪ من الأغنياء جدا ، وعلى مدى يزيد على ستة عقود من الصراع الطبقي الشرس والمرير للعمال ونقاباتهم، أمكن الفوز بشبكة أمن اقتصادي من خلال برامج حكومية هي **الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة والعجز وتوفير طوابع الغذاء والرفاه.**

ومن أجل التخلص في النهاية من كل الحقوق المكتسبة بشق الأنفس ، تضع الشركات وغلاة اليمين في الكونجرس مخططاتهم الرامية إلى **خصخصة الرفاه والضمان الاجتماعي والرعاية الطبية ،وكان هجومهم على طوابع الغذاء والرفاه كفيلا بخلق الجوع والتشرد والفقر الدائم لملايين جديدة من الناس.**

واليوم نجد أن القطاع الأشد رجعية في الطبقة الحاكمة ممثلا في غلاة اليمين الجمهوريين ، إنما يدفع إلى تصفية كل البرامج التي قدمت خدماتها كشبكة أمن اقتصادي للعمال المستغني عنهم وللفقراء والمرضى والعجزة وكبار السن.

التحرك نحو اليمين

إن رأسمالية الدولة الاحتكارية في الولايات المتحدة تتحرك في اتجاه يميني رجعي ،وفي بعض نواحي الحياة تتحرك حتى في الاتجاه شبه الفاشي ،وهي معادية للطبقة العاملة والنقابات وتقف ضد الديمقراطية وضد الشعب بصفة متزايدة ،والتركز الضخم الجديد للثروة والسلطة يرتبط بغلاة اليمين في السياسة كما يرتبط **بالزوائد الفاشية اليمينية المتطرفة كالميليشيات وجماعات الكراهية والأجنحة اليمينية للمنظمات الدينية وغيرها.**

إن الشركات العالمية هي القاعدة الداعمة لقوى اليمين المتطرفة ،كما أن أساس التطورات الفاشية هو عملية الاحتكار التي كلما كانت أكبر حجما وأشد قوة وأوسع نطاقا على المستوى العالمي ،أصبحت أشد عداء للنقابات والديمقراطية والطبقة العاملة ، وهكذا فإن السياسة في الولايات المتحدة تشكل انعكاسا أكثر فأكثر للمستوى الجديد الذي بلغه رأس مال الدولة الاحتكاري.

إن الفاشية تكمن دائما في أحشاء النظام الرأسمالي ،والعناصر والقوى الفاشية- في أحد جانبي المعادلة - تصعد وتهبط متماشية مع سلطة وقوة رأس مال الدولة الاحتكاري ، أما في الجانب الآخر من المعادلة فنجد اليقظة والمقاومة النشطة للشعب وخاصة الطبقة العاملة، والقوة المضادة للخطر الفاشي هي الكفاح من أجل الحفاظ على كل القوانين الديمقراطية والحقوق والمؤسسات والهياكل التي تشكل ديمقراطيتنا البرجوازية، وهي أيضا النضال من أجل الدفاع عن هذه الديمقراطية وتوسيع نطاقها.

الرأسمالية العالمية

هناك تناقضات تناحرية جديدة في تطور الرأسمالية تتحول سريعا إلى تناقضات انفجارية ،ليس في الولايات المتحدة فحسب وإنما على الصعيد العالمي . **فأزمة الرأسمالية على نطاق العالم هي انعكاس لعملية العولمة وعملية الخصخصة** ،والنظام الرأسمالي يغرق في أزمة سوف تكون أطول وأعمق مما كانت عليه قبل ذلك ، نظرا لأن العالم يترابط بصفة متزايدة ، فان الأزمة في أحد البلدان تؤثر في معظم البلدان الأخرى ، ولما كانت نفس البنوك والمؤسسات المالية العالمية تعمل في كثير من البلدان ،فإن الأزمة حينما تضرب على البنوك والمؤسسات المالية في البلدان الأخرى ،والمكائد التي يدبرها رأس المال المالي العالمي وخصوصا من خلال **صندوق النقد الدولي** إنما تخلق اضطرابا ماليا واقتصاديا خطيرا في كل جزء من العالم ، والأزمات المالية في البلدان الاشتراكية سابقا لها وقعها على العالم الرأسمالي برمته ، وأسواق الأوراق المالية العالمية طيارة متبخرة وغير مستقرة بشدة ، حيث تخضع لنمط من التأرجح للدرجة القصوى صعودا وهبوطا.

وهناك أزمة فائض انتاج وانخفاض استهلاك ،وعلى أية حال فإن الانتاج الفائض يسببه الاستهلاك المنخفض وحده ، **فالأجور تواصل هبوطها كما تواصل البطالة نموها** ، ومن ثم لا يستطيع الشعب أن يشتري ما ينتجه ، والأرباح الوفيرة التي لم يسبق لها مثيل وأتعاب السمسرة الضخمة وأسعار الأوراق المالية العالية وقيمتها المتضخمة ومجمل الشركات التي تروج أحوالها ثم تفلس ، كل ذلك وأكثر إنما يشكل أحمالا ثقيلة على نظام في أزمة هيكلية عميقة من قبل.

الثورة التكنولوجية

إن الثورة العلمية والتكنولوجية تتسبب في الإسراع بحلول أزمة جديدة أخرى ، وهذه الأزمة تحدث جنبا إلى جنب مع الأزمة الاقتصادية ، والنظام الرأسمالي لا يستطيع أن يتعامل مع التكنولوجيا الجديدة لأن الرأسماليين كما يستخدمون التكنولوجيا يسيئون استخدامها على أساس تحقيق أقصى ربح دون أن يغيروا هذا الأساس أي تغيير، فهذا النظام نظام للفوضى والمنافسة التي يلتهمون فيها بعضهم البعض ولا مكان فيه للتخطيط والتعاون ،وفي ظل الرأسمالية نجد أن **المستوى الأعلى من الانتاجية (بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي)** إنما ينجم عنه في نفس الوقت مستوى أعلى من التعطل والفقر، ولما كانت التكنولوجيا الجديدة توفر نظاما أكثر تقدما في مجال الأتمتة (أوتوماتيكية العملية الانتاجية) وفي مجال استخدامات الحاسب الآلي ، فإن **تسريح العمال وإغلاق المصانع سوف يتزايد اتساعا ، ويتحول عمال نصف الوقت إلى متعطلين كل الوقت.**

إن تصغير الحجم وتسريح العمال يتم في الوقت الذي تمزق فيه شبكات الأمان(مثل الرفاه) فتصبح قصاصات من الورق ، ولذلك فإن التكنولوجيا تقدم في ظل الرأسمالية الأرباح الطائلة للطبقة الحاكمة ، ولا شئ تقدمه للطبقة العاملة.

وعدم الاستقرار غير المسبوق من صعود وهبوط في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة هو علامة مؤكدة على أن الأزمة العالمية قد أثرت بالفعل سلبيا على وول ستريت والاقتصاد الأمريكي ، وسوف تؤثر هذه الأزمة العالمية بالسالب أيضا على مستوى الانتاج والتجارة الخارجية وأسعار المستهلك والوظائف.

والرأسمالية تساند أقلية صغيرة هي الطبقة الحاكمة «أمريكا الشركات» و«وول ستريت» ، إنها نظام يزيد فيه الثري ثراء ويزيد فيه الفقير فقرا ، وكلما زاد الثراء زادت القوة الاقتصادية والسلطة السياسية ،وأكبر نقيصة ملازمة للرأسمالية ، وأشد تناقض أساسي فيها هو التناقض بين الطبيعة الاجتماعية للانتاج (عمال أكثر فأكثر ينتجون جماعيا كل الثروة) وبين الملكية الخاصة المتزايدة للثروة(وسائل الانتاج من مصانع وآلات وأدوات ومناجم وغيرها) شاملة الموارد الطبيعية والأرض والممتلكات العامة.

وعمليات الشراء والبيع تتولى توزيع الأرباح ولكنها لا تخلق ربحا وإنما هي قوة عمل العمال التي تخلق الربح ، والصراع الطبقي هو الجوهر الفعال للصراع بين العمال والشركات ،وهو صراع على القيمة التي تنتجها الطبقة العاملة، واليوم أكثر من أي وقت مضى ينشغل العمال بالمعركة ضد« أمريكا الشركات» من أجل نصيب أكبر من الثروة التي ينتجونها.

الرأسمالية الاحتكارية اليوم

ما الاتجاه العام للتطورات الاجتماعية والاقتصادية اليوم خاصة فيما يتعلق بصراع الطبقات؟.

إن **الطبقة الحاكمة** (أمريكا الشركات)تتحرك في اتجاه تسريع الاندماجات ، مكونة تكتلات عالمية عملاقة ومستخدمة عمليات تصغير الحجم والتكتل والعولمة والخصخصة لمد وتوسيع قدراتها وسلطاتها.

أما **الطبقة العاملة** فهي ضحية لمعدلات استغلال أعلى دائما ، والنتيجة هي تسريح بالجملة ومستوى معيشة ونوعية حياة أدنى ، ومن ناحية أخرى تتحرك الطبقة العاملة في اتجاه تعظيم النضال والصراع الطبقي والاتحاد النقابي والراديكالية ، وخلال العامين الأخيرين تزايد عدد العمال المنضمين إلى النقابات ،وهناك عمال أكثر يخرجون مضربين والاضرابات أكبر وتدوم أطول ، ومن الناحية الايديولوجية تتحرك الطبقة العاملة في الاتجاه العام للوعي الطبقي والبعض منها يتحركون نحو اشتراكية **«ميثاق الحقوق»** ، وعدد العمال المحترفين ثابت دون تغيير ، بينما **يتزايد عدد العمال العلميين الذين يحلون محل العمال الصناعيين ، ويتناقص عدد العمال الصناعيين الأساسيين ،في حين ينمو عدد النساء العاملات.**

وفيما يتعلق بالسكان يتزايد عدد أبناء الشعوب المضطهدة قوميا وعنصريا ، خاصة **الأمريكان الأفارقة والأمريكان المكسيكيين والشعوب اللاتينية والأسيوية والهندية الأمريكية** ، ويتزايد عدد العمال الأمريكان الأفارقة والأمريكان المكسيكيين ، ولكن عند المقارنة بسلم الأجور العام نجد أن أجورهم تتدهور ، **ويتزايد عدد الأطفال العاملين ومعظمهم يعمل في محلات الحلوى.**

ولقد أصبح لدينا الآن ما يمكن أن نطلق عليه **«البطالة التكنولوجية»**وهي الآلات التي تحل محل العمال ، وفي خلال السنوات العشر القادمة يقدر أن كل **٣٠٠٠ ثلاثة آلاف وظيفة تخلقها الصناعات عالية التكنولوجيا سوف تفقد مقابلها ٥٠٠٠٠ خمسين ألف وظيفة ،** ولذلك فإن التقدم الجديد دوما في العلم والتكنولوجيا قد أصبح مشتبكا مع قرار الاحتكارات الذي يقضي بأن تصب في وعاء أرباح هذه الاحتكارات كافة فوائد الانتاج ، وبالتالي يتزايد عدد المتعطلين الكلي كما يتزايد عدد عمال نصف الوقت.

هذا وينمو عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر، **ويتزايد عدد المشردين بلا مأوى ،كما يتواصل نمو عدد الأفراد في السجون خاصة من الأمريكان الأفارقة ومن الشعوب اللاتينية ، ويتضاءل عدد المزارعين العاملين مع عائلاتهم بسبب حلول المشروعات الزراعية محلهم، وتتواصل الزيادة في أعداد المدمنين والمصابين بمرض الايدز ، وهناك المزيد من الرهونات وقروض البنوك غير المسددة ، ويفلس عدد أكبر من الناس ويساقون إلى الفقر ، ويتواصل ارتفاع الضرائب على العمال بينما الضرائب على الأغنياء تتجه إلى الانخفاض ،والرعاية الصحية تستمر في تدهورها بينما تستمر التكاليف في تصاعدها ،وعدد الناس (٤٠ مليون نسمة) بلا تأمين صحي في ازدياد ، ويتعرض التعليم العام لشن هجوم ضده** ،وهكذا تتدهور تدهوراً منتظما نوعية الحياة بالنسبة للطبقة العاملة وفقراء الناس في ظل الرأسمالية .

إن راديكالية ونضال ووحدة الطبقة العاملة من السود والسمر والبيض في تصاعد.

إن التطور الشامل طويل الأجل لكل المجتمعات إنما يسير في اتجاه الاشتراكية.

وعلى أية حال فكل ما هو إيجابي في الرأسمالية سوف تتبناه الاشتراكية ،وهذا هو أساس مفهوم «اشتراكية ميثاق الحقوق».

الامبريالية الأمريكية

ليس هناك من تفسير للتطورات الجديدة خارج نطاق فهمنا للاستعمار الأمريكي ، فهذا **الاستعمار الذي تعززت قدراته قد خرج الآن لفرض «النظام العالمي الجديد» من خلال العولمة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والجات ، وبالطبع** من خلال التدخل العسكري المباشر ، وهذا هو معنى القيادة الأمريكية لكوبا وكوريا الشمالية وفيتنام والهند وباكستان ودول أخرى نموذجا لهذه القوة الوحشية الفجة المستخدمة اقتصاديا لانزال العقاب ليس بالبلدان الاشتراكية فحسب وإنما ببلدان أخرى أيضا.

إن هدف الولايات المتحدة من دفع حلف الأطلنطي إلى توسيع عضويته هو **وضع القوة العسكرية وراء عملية العولمة** ،وهذا سبب واحد لمعارضة البنتاجون والحكومة وقوى

الشركات لأى محاولة غرضها تخفيض الميزانية العسكرية الأمريكية التى خرجت عن نطاق السيطرة ،وعلى أية حال فهناك على الجانب الآخر نمو المعارضة والمقاومة النشطين للقوة العظمى العالمية الواحدة وللنظام العالمى الجديد ، وتجد هذه المعارضة والمقاومة التعبير عنها فى الأمم المتحدة وفى المعارك بشأن حلف الأطلنطى وفى هزيمة حكم كلينتون ونفوذه ،والآن نجدها فى نكسة الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمار ، وقد تسارعت هذه المقاومة منذ بدأ ضرب يوغوسلافيا.

هذا ويفرض صندوق النقد الدولى شروطه القاسية على بلدان مثل **تايلاند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية والمكسيك** وغيرها ، وذلك لكفالتها حين تسقط فى الديون والأزمة المالية والخراب الاقتصادى ، هذا بينما الوحوش العالمية تلتهم صناعة وزراعة تلك البلدان ومواردها الطبيعية ،ونفس هذه الشركات والبنوك العالمية تحقق أرباحا ضخمة من وراء القروض، كما أن شوفينية القوة العظمى تولد أرباحا مفرطة.

إن انهيار الاقتصادات والنظم المالية بأكملها ومعها البنيان الاجتماعى لبلدان بكاملها إنما تضيف بعدا جديدا إلى الأزمة المتطورة فى العالم الرأسمالى بما فيه الولايات المتحدة.

الأزمة الرأسمالية فى روسيا

وهذا يحدث أيضا فى العالم الاشتراكى السابق ، والمثال الرئيسى على ذلك هو **روسيا حيث تعض الاحتكارات العالمية بنواجذها على موارد روسيا من البترول والغاز والمناجم والصناعات الأساسية ..** إلى آخره ، وصندوق النقد الدولى يعمل على تسريع هذه العملية بقروضه عالية التكلفة ،وعملية الخصخصة قد خلقت فسادا وفوضى على نطاق واسع ولم يكن لهما وجود فى ظل الاشتراكية ، فمؤسسات الأعمال الاشتراكية والصناعات والموارد الطبيعية بجملتها إنما تسرقها الطبقة الجديدة من النصابين الرأسماليين .

وتقف روسيا على حافة الانهيار الاقتصادى والاجتماعى الكلى بفعل التطورات الرأسمالية من تدهور الصناعة وخصخصتها ، والفساد الذى بلغ أقصاه ، وانهيار سوق الأوراق المالية ، وتصاعد البطالة والأسعار ، وسرقة الحكومة لما يفوق ٨٠٪ من بعض الميزانيات ، وتفاقم الفقر ، وإلى جانب ذلك فإن السقوط فى ديون صندوق النقد الدولى والبنوك الخاصة الأخرى، واستمرار خصخصة الصناعات ومؤسسات الأعمال المملوكة اجتماعيا ، وتغلغل الرأسمالية ، كل ذلك إنما يدفع روسيا إلى الركوع على ركبتها.

إن العودة وحدها إلى الاشتراكية هى التى تستطيع أن تنقذ روسيا والبلدان الاشتراكية السابقة الأخرى التى يعانى معظمها من نفس المعضلات الرأسمالية ، ولكى تكون هذه العودة ناجحة لابد أن تقودها الأحزاب الشيوعية.

إن مؤتمر أثينا الذى انعقد منذ فترة قريبة وحضره أكثر من (٤٠) أربعين حزبا شيوعيا وعماليا بما فى ذلك الحزب الشيوعى الأمريكى ، قد أثبت أن هناك اتفاقا تاما حول الرأسمالية العالمية والحاجة إلى الكفاح الدولى المتحد ضدها ، ومن الضرورى أيضا للحركة الشيوعية العالمية والنقابات العمالية أن تجد أساليب عالمية جديدة وتكتيكات جديدة ومستوى عالياً جدا من التضامن الدولى ، وعلى سبيل المثال فإن الظروف الجديدة تدعو إلى الافصاح عن التأييد والمساندة على اتساع العالم ، كما تدعو إلى الاضرابات فى كافة مصانع الشركات العالمية المصنعة لمنتجات ملوثة أو مصابة بالأمراض ، وتدعو أيضا إلى مقاطعة هذه المنتجات.

الصراع الطبقى

إن قوانين الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية ذات أهمية سياسية كبرى اليوم ، لأننا حالما نصبح واعين بهذه القوانين نستطيع أن نفهم الدور المحورى الذى يلعبه الصراع الطبقى فى مجتمع استغلالى ، وكذلك عندما نكون مدركين للقوانين الاقتصادية فاننا سوف ننتهى حتما إلى أن الطبقة العاملة هى فقط الطبقة الثورية حقا.

إن قوانين الاستغلال الرأسمالية إنما تشكل الطبقة العاملة وتلزمها بأن تكون -كما يقول البيان الشيوعى - «الحفار الرئيسى لقبر الرأسمالية» ، وبواسطة العمليات المحكومة بهذه القوانين أصبحت الطبقة العاملة هى القوة الرئيسية للتغيير الاجتماعى ، وعدم إدراك الدور القيادى للطبقة العاملة يعنى عدم الوعى باتجاه التاريخ ، اتجاه التقدم والتغيير الاجتماعى.

ولكن الصراع الطبقى يمكن فحسب أن يتم حله حينما تقرر الطبقة العاملة أن العيش فى ظل الرأسمالية قد أصبح أمرا لا يطاق ولا يحتمل ، وأن الرأسمالية لم تعد تستطيع أن تفى بأكثر الاحتياجات الأساسية لأغلبية الشعب ، وبصفة خاصة الفئات المضطهدة عنصريا وقوميا ، وهذا التناقض يمكن فقط أن يحل بالتحول الثورى للسلطة والثروة من الطبقة الرأسمالية إلى الطبقة العاملة ، أى من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

ومع ذلك **فإن النضال من أجل الاصلاحات إنما هو شكل من أشكال الرد النضالى الضرورى وإن كان محدودا ومؤقتا** ،وهو نضال لا ينتهى لأن اندفاع الشركات إلى تحقيق الأعلى فالأعلى من الأرباح القصوى أمر لا ينتهى ،وهذا هو أحد قوانين الرأسمالية ، ولكن لماذا لا ينتهى ؟ لأن العمال بالنضال يستطيعون أن يفوزوا بأحد الاصلاحات ، وعلى سبيل المثال يستطيعون أن يضعوا حدا فى أحد المصانع لنظام أجور يقوم على مستويين متفاوتين ، ولكن الشركة ببساطة تنقل استغلالها إلى مصنع آخر من مصانعها فى منطقة أخرى لتعويض ما قدمته من تنازل ، وهكذا فإن الاصلاح الذى يصحح أو يضع حلا وسطا لشكل من أشكال الاستغلال ، سوف تجد الشركات ببساطة عوضا عنه فى منطقة أخرى بتخفيض الأجور أو تسريح العمال.

ومن السهل علينا أن نرى كيف أن الطبقة الحاكمة ترفض وتخشى كل مفاهيم القوانين الموضوعية ، ذلك لأن هذه القوانين هى الدليل على أن تلك الطبقة هى القوة التى تحول دون التقدم الاجتماعى ، وأن التاريخ يتركها وراءه ، وأن الرأسمالية هى العجوز الهرمة وأن الاشتراكية تحل محلها فى صحبة مجموعة جديدة كاملة من القوانين الاجتماعية والاقتصادية.

الحزب الشيوعى الأمريكى

إن الحزب الشيوعى الأمريكى ،حزب الطبقة العاملة وعلمها الماركسية اللينينية يمثل فى جوهره الفعلى وحدة النظرية الثورية والتطبيق الثورى ،فالماركسية اللينينية هى المنبع الرئيسى لادخال وتطوير هذا العلم فى بلادنا ،وليس هناك أحزاب ماركسية لينينية أخرى فى الولايات المتحدة ، وقد أضاف الدور الذى يلعبه الحزب الشيوعى نوعية جديدة إلى كافة مراحل الحياة الأمريكية ،كما يلعب دورا هاما فى التأثير على مجرى الأحداث ، ويعطى للطبقة العاملة أساسا علميا للصراع فيمنح الصراع الطبقى اتجاها ثوريا ، وكلما استمر فى النمو حجما وتأثيرا زرع الحزب بذورا كثيرة للاشتراكية بين الطبقة العاملة الأمريكية ، وأهمية هذا الاسهام سوف تتزايد كلما تقدمت صراعات الطبقة العاملة نحو النقطة التاريخية للتحول الثورى من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

هل أنت متعب من نفس النظام القديم؟
إذن التحق بالحزب الشيوعى الأمريكى.

فكر

الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية

يسرى مصطفى


ديجول


تيتو

منذ أن عرفت البشرية السلطة وتبعاتها من قمع وقهر واستغلال ، عرفت أيضا مقاومة هذه السلطة بأساليب مختلفة . ولأن السلطة تختلف من زمن إلى آخر فإن مقاومتها أيضا تختلف . وبهذا المعنى فإن (الحركات الاجتماعية) ، وإن كانت ظاهرة قديمة ، إلا أنها تأخذ أشكالا تاريخية متعددة . فمقاومة القهر والاستغلال كانت ركناً أساسيا في صناعة التاريخ البشرى ، ولكن أدواتها وتعبيراتها اختلفت من زمن لآخر.

وفى عصرنا الحديث ثمة سلطات لها طابعها التاريخى الخاص وثمة حركات مقاومة هى أيضا وليدة هذا التاريخ ولها طابعها الخاص .وقد اتخذت هذه الحركات أشكالا ثورية أو انقلابية أو إصلاحية عفوية أو منظمة أو مهادنة ، ولكل شكل من هذه الأشكال أدواته وتعبيراته . ويمكن القول ،بشكل عام

إن **الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية هما أبرز الفعاليات التى اعتمدت عليها الجماعات الحديثة فى التغيير الاجتماعى سواء بالمعنى الثورى أم الإصلاحى** .وفى هذا الجزء نستعرض أهم السمات المميزة للحركات الاجتماعية فى علاقتها بالأحزاب السياسية ،وفى علاقتها ببعضها (الحركات القديمة والجديدة) .وفى علاقتها بما صار يعرف باسم المنظمات غير الحكومية.

أولا : الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية:

لقد خلقت العلاقات الرأسمالية الحديثة فى تشكلها انقسامات اجتماعية حادة ،كان أبرزها على صعيد علاقات العمل **الانقسام بين رأس المال والعمل ،وعلى الصعيد الدولى، ذلك الانقسام بين دول مستعمرة ودول مستعمرة** .وكما خلق هذا الوضع قوى سيطرة ،فقد خلق فى المقابل قوى مقاومة ،وكان وما زال الصراع بين قوى الهيمنة والسيطرة من ناحية ،وقوى المقاومة من ناحية ثانية يتم باستخدام أدوات وآليات متعددة . **وإذا كانت الدولة هى أداة الهيمنة والسيطرة بلا منازع ،فقد كان الحزب السياسي أبرز الأدوات المستخدمة على صعيد المقاومة وأوسعها انتشاراً** وعلى تخوم الأحزاب السياسية تشكلت حركات سياسية واجتماعية وثقافية وحقوقية ، اتخذ البعض منها صورة التشكيل السياسى المنظم ، وظل بعضها تابعا لهذه الأحزاب ،فى حين استقلت حركات أخرى وناضلت من أجل أهدافها الخاصة ،وكان أبرز مثال على ذلك حركات الحقوق المدنية ،وحركات المثقفين.

وإذا كان الحزب السياسى أهم أدوات التعبير التى عرفناها فى العصر الحديث ،

فذلك لأنه الابن الوفى للنظام الرأسمالى ، قد يكون متمردا أو نجيبا ولكنه يظل ابن هذا النظام . وأعنى بكلمة **متمرد** استخدامه كأداة (للثورة) على العلاقات الرأسمالية السائدة وقد أثبت التاريخ أن الحزب ذاته هو أداة إعادة العلاقات التى استخدم فى السابق لهدمها. وأعنى ،من ناحية أخرى ، بكلمة نجيب استخدامه كأداة لتأييد العلاقات ذاتها فى إطار ديمقراطية شكلية لا تتجاوز حدود تداول السلطة .وفى كل الأحوال فقد احتل الحزب السياسى الساحة بوصفه أداة التعبير السياسى بلا منازع .**وكان على الجماعات البشرية أن تنتظر زمنا طويلا قبل أن تعى الحركات الاجتماعية بوصفها فعاليات قائمة بذاتها ومستقلة عن إرادة الحزب، وأنها ليست مجرد أداة للتعبير** ، ولكنها ربما تكون التعبير ذاته ، ذلك أن فئة أو جماعة ما تعبر عن نفسها مباشرة وبدون وسائط . ولكن هذا الوعى لم يتبلور فجأة ، ولكنه ظل كامنا فى أحشاء الفكر السياسى، وخاصة بين المناضلين ، ينمو ويتطور بمرور الزمن بفعل التطورات السياسية والاجتماعية . وإذا كانت النتيجة التى سنصل إليها هى أن **الحركات الاجتماعية فعاليات مختلفة عن الأحزاب السياسية ، إلا أن هذه النتيجة لم يتم الاعلان عنها صراحة إلا أخيراً ، بعد مسار طويل من الجدل الفكرى السابق ، بدأ فى القرن التاسع عشر ، وكان يتم التعبير عنه بلغة الإصلاح والثورة، الحركة والهدف.**

نلمس بعض الإرهاصات المبكرة لهذا الجدل ، ربما مع نهايات القرن التاسع عشر ،عندما أثيرت داخل حقل الفكر الماركسى، بصيغة استشرافية ، مقابلة بين الثورة والإصلاح وأصبحت إحدى القضايا الأساسية داخل الحركة الاشتراكية فى أوروبا آنذاك . ونجد نموذجا لهذا الجدل فى أول نص سياسى كتبته **روزالوكسمبورج** عام ١٩٠٠ بعنوان **«إصلاح اجتماعى أو ثورة»** ،والذى جاء ردا على سلسلة مقالات نشرها الاشتراكى الديمقراطى الألمانى **إدوارد برنشتاين** خلال عامى ١٨٩٧ ، ١٨٩٨ ،والتى أوضح فيها أن « **الثورة ليست ضرورية ، وأن الاشتراكية يمكن أن تتحقق بالاصلاح التدريجى للنظام الرأسمالى كتعاونيات المستهلكين والنقابات والتوسع التدريجى للديمقراطية**



جمال عبد الناصر
ثورات الطلاب تزعج
زعماء العالم الثالث

السياسية» .وقد مضى برنشتاين إلى القول إن الحزب الاشتراكى الديمقراطى يجب أن يتحول من حزب ثورة اجتماعية إلى حزب إصلاحات اجتماعية كما كتب قائلا: « **الهدف النهائى ،مهما يكن ،ليس شيئا ،والحركة هى كل شئ»**. وقد انتقدت روزالوكسمبورج هذه الرؤية بحدة واعتبرتها انتهازية ، لأنها مجرد نصيحة بالتخلى عن هدف تحويل المجتمع الرأسمالى والذى لن يحدث إلا من خلال الاستيلاء على السلطة ، وتساءلت فى مقدمة الكتاب: « **أيمكن أن تكون الاشتراكية الديمقراطية ضد الاصلاحات ؟ هل يمكننا أن نعارض الاصلاحات بالثورة الاجتماعية، أى بتحويل النظام القائم: هدفنا النهائى؟ كلا بالتأكيد** ..وتقول أيضا « **إن هناك صلة لا تنفصم ، تربط بين الاصلاحات الاجتماعية والثورة ،فالنضال من أجل الاصلاحات وسيلة الاشتراكية الديمقراطية والثورة الاجتماعية غايتها »(١)**.

لقد بدا إعلان **برنشتاين** مشيرا للماركسيين ليس الثوريين منهم فقط ، وإنما الاصلاحيين أيضا ، ذلك أن النقد اللاذع الذى وجه إليه لم يأت من روزالوكسمبرج وحدها ، بل إن كارل كاوتسكى الموصوف بأنه إصلاحى قد انتقده بحجة أن «**كل المكاسب الاقتصادية والسياسية التى حققتها البروليتاريا هى مكاسب ظرفية ، وأن الأزمة العامة حتمية**»، وبهذا المعنى فإن البرجوازية وبفعل الأزمة سوف تنقض على البروليتاريا وتسترد كل تنازل اضطرت لتقديمه ، وبهذا المعنى فإن الطبقة العاملة سوف تخسر كل شئ ما لم تكن منظمة ومهيأة لاستلام سلطة الدولة بالطرق الثورية . وتحمل هذه الرؤية انحيازا للهدف أو الاستيلاء على سلطة الدولة والتنظيم ، بما تتضمنه من حزب وطليعة ثورية(**٢**).

المهم فى هذا الجدل هو أنه وضع مفهومى «الحركة» والهدف فى مواجهة ، أو بالأحرى فى مفترض طرق. كما رسم بشكل واضح مسارين للممارسة السياسية والاجتماعية ، سيعرج بعدها كل مفهوم منهما حاملا معه مفاهيم فى مسار يبعده عن الآخر ، على الأقل على المستوى الفكرى . فيأخذ **مفهوم الحركة فكرة الاصلاح والديمقراطية ويسير فى مساره الخاص ، ويأخذ مفهوم الهدف تعبيرات الطليعة والحزب الثورى ويسير فى اتجاه آخر** .وعلى أى حال فكثير ما التقى المساران على المستوى الفكرى أو النظرى .فقد جاء الفكر اللاحق لذلك ليحذو حذو روزالوكسمبورج فى محاولة للتوفيق بين المسارين ، أى الحركة والهدف أو بتعبيرات أخرى الثورة والإصلاح .كما تم توظيف الإصلاح لصالح الثورة عند البعض ، أو العكس عند البعض الآخر .وقد ارتبط ذلك بظهور أفكار جديدة حول طبيعة الدولة والسلطة.

فبالموازاة مع ثنائية **الحركة / الهدف** ، بلور الفكر الماركسى ثنائية أخرى بفضل المفكر والمناضل الايطالى **أنطونيو جرامشى ، وأعنى بذلك ثنائية الدولة / المجتمع المدنى** . وعلى الرغم من أن جرامشى كان يعتبر الحزب السياسى الثورى هو أداة الثورة الأساسية ، وأن الاستيلاء على سلطة الدولة هو الهدف النهائى ، إلا أنه باستخدامه مفهوم المجتمع المدنى وسع من دائرة تعريف الدولة والسلطة ،

التى لم تعد تقتصر على ما يسمى بجهاز الدولة، بل امتدت لتشمل ما أسماه بالأجهزة الأيديولوجية للدولة مثل **المدرسة، والكنائس، والإعلام** إلخ .وكان نتيجة ذلك أن أعطى لمفهوم الممارسة السياسية أبعادا أرحب، تتجاوز المعنى الحزبى الضيق ولم تعد الجبهة السياسية هى حيز الصراع الوحيد ، بعدما أدخل جبهة الصراع الثقافى كحلبة أساسية . وبالتالى فتح الباب أمام وجود فعاليات أخرى بخلاف الحزب السياسى، وحتى لو ظلت هذه الفعاليات تابعة للحزب فإن لها نضالاتها النوعية الخاصة . إن الجديد الذى أضافه جرامشى إلى المسارين السابقين يتمثل فى أنه أضفى نوعا من المشروعية على نمط من الممارسات كانت توصف بأنها إصلاحية بالمعنى السلبى للكلمة ، وذلك عندما خلق حيزا اجتماعيا (المجتمع المدنى) باعتباره حلبة لنضالات اجتماعية وثقافية يعنى تحقيق نجاحات فيها كسب مواقع على مستوى سلطة الدولة.

والواقع أن ثنائية **جرامشى** ستلاقى فى مراحل متقدمة فى السبعينيات والثمانينات أنصارا لها ، ولكن فى إطار تأويلات متعددة ، ومن بين هذه التأويلات استخدام مقولته عن المجتمع المدنى للدفاع عن **الحركات الاجتماعية فى مواجهة الأحزاب السياسية.**

وفى وقت لاحق فى ظرف تاريخى مختلف تشكلت هذه المفارقة ،وبالأحرى الوعى بها ، على أرضية من فقدان الثقة الواضح فى الحركات والأحزاب التى وصفت بأنها ثورية بعد فشلها أو تراجعها عن الوفاء بالوعود الكبرى بتحقيق قيم الحرية والإخاء والمساواة . هذا الفشل الذى أصاب المشاريع الثورية الكبرى للحركات الثورية **حركات التحرر الوطنى ،والحركات العمالية ،والاشتراكية الماركسية** . وقد اعتمدت هذه المشاريع على أحزاب سياسية بلغت حدا كبيرا من التنظيم .فقد صاحب هذا الاخفاق «ضعف الاعتقاد بحصول تحول كامل وحاسم للمجتمع يصحبه خلاص كامل من أمراض الحياة وصراعاتها . لتحل محله فى بعض الأوساط مطالب عادية بالمزيد من التأميمات والمزيد من تقديم الخدمات الاجتماعية والمزيد من القيم التى هى أصلا قيم تميز النظام القائم .أما فى أوساط أخرى فقد تم تعديل هذه المطالب لتتخذ شكل الرفض الصارم لأى مكسب تحققه أحزاب العمال أو أحزاب البرجوازية ، إما لكونها مكاسب غير حاسمة ، وإما لأنها مصحوبة بالشعارات المطاطة ، ولكن يبقى من الملحوظ فى الحالتين ذاك التدهور فى التوكيد والنبرة الأخلاقيين ،والتراجع فى توقع التغيير الحاسم ، فاذا استمر شئ من ذلك بدا فاقدا للونه الدرامى ورؤيته الغنائية عن المجتمع الجديد» **(٣)**.

ولم ينتظر العالم كثيرا حتى أتى عقد الستينات حاملا معه **ثورات الطلاب** فى أماكن متفرقة من العالم، أمريكا ، فرنسا ، المانيا ، أمريكا اللاتينية ،شرق أوروبا ،مصر الجزائر الخ .لقد اندلعت تمردات الطلاب ولكنها لم تعلن هدفا محددا لها سوى النقد العنيف لمنطق الحضارة السائدة بطابعها الاستغلالى ،والاستهلاكى ، والقامع . وتشير الدراسات المعاصرة واللاحقة لهذه الأحداث بأن الانفجارات الطلابية جاءت صادمة وغير متوقعة ، بل محيرة .وتعزو دراسة نشرت فى مجلة **الطليعة عام ١٩٦٨ عنصر المفاجأة إلى** عجز الصيغ الفكرية المستقرة سواء فى الغرب أو العالم الاشتراكى أو العالم الثالث ،عن التنبؤ بهذه الانفجارات قبل رقوعها (٤). ولم تكن الأحزاب السياسية الثورية ذاتها قادرة على استيعاب هذه الحركة لا على المستوى التنظيمى ولا على المستوى الأيديولوجى ، ويذكر فى هذا الصدد الارتباك الذى تعرض له **الحزب الشيوعى الفرنسى** آنذاك .كما هزت هذه التمردات مواضع أقدام كبار زعماء هذا العصر **(ديجول، وتيتو، وعبد الناصر)** . ولم يكن ثمة وسيلة لفهمها إلا فى وقت لاحق بالعودة إلى الشعارات التى طرحها الطلاب أنفسهم ، والتى ربما لم تكن سوى نداءات انعتاق وحرية ، وقد برز عدد كبير من المفكرين الثوريين بوصفهم مرجعيات لهذه الأفكار والشعارات وفى مقدمتهم **ماو، جيفارا ، فرانز فانون ، وهربرت ماركيوز.**

ومع ذلك فقد خفتت أصوات الطلاب سريعا ، بل إن بعض قادة هذه الحركات أصبحوا فيما بعد شخصيات بارزة داخل الأنظمة التى انتقدوها بعنف! وهكذا فلم تكن ثورة الطلاب طريقا نحو تغيير العالم ، ومع ذلك فقد كان لها بالغ الآثر فى التشكيك فى مسارات الثورة والإصلاح على حد سواء ، ولا يخفى على أحد أن لغة التفاؤل التى صاحبت لحظة التمرد لم تسفر إلا عن تشاؤم سريع بإمكانية تغيير العالم .ومع ذلك فإن أحداث ٦٨ لم تورث العالم مجرد تشاؤم وفراغ . فرغم انطفائها إلا أنها «أنتجت بالمقابل حركات جانبية أخذت أبعادا هامة بعد مايو ١٩٦٨ مثل **حركة الدفاع عن حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل على جميع الأصعدة ،** وكذلك حركة أنصار البيئة**(٥)** . ويبدو أن ثورة الطلاب كانت إعلانا عن نهاية الثورة ، أو نفسا أخيرا ، بدأت بعدها الساحة مستعدة ، صراحة لاستقبال ممارسات جديدة ومطالب أخرى ، ليست شاملة ولكن نوعية.

وقد وجدت الحركات الاجتماعية الجديدة ، أنصاراً لها من كبار المفكرين سواء داخل الحقل الماركسى أو خارجه ، بعدما ظهرت مساهمات فكرية تعيد النظر فى المفاهيم التقليدية عن السلطة والدولة والممارسة السياسية والاجتماعية مثل **ألتوسير ، بولانتزاس ، فوكو** ،والذين أعادوا النظر فى العلاقات الاجتماعية بوصفها علاقات متعددة الأبعاد رافضين النظرة الاقتصادية الضيقة التى سادت فى المراحل الماضية . وقد عبرت أفكارهم النظرية ، بشكل ضمنى عن تشاؤم مكبوت تجاه إمكانية تغيير العالم بالأساليب المتاحة ، لم يشفع له التماسك النظرى لأفكارهم . وثمة مفكرون آخرون لا يركزون على تغيير النظام السائد بقدر ما يركزون على تغيير نمط الحياة ، مثل هابرماس والذى رأى أن الحركات الاجتماعية الجديدة هى فعاليات تقاوم ما يسميه «بالاستعمار الداخلى» الناجم عن تفشى العقلانية التقنية فى كل نواحى الحياة الاجتماعية ، ويرى أن هذه **الحركات بسياساتها الجديدة تركز على قيمة الحياة والحقوق المتساوية ،والتحقق الذاتى للفرد ،والمشاركة وحقوق الإنسان** .وفى حين أن أنصار السياسات القديمة هم من الموظفين ، والعمال ،والنقابيين من الطبقة الوسطى ، نجد أن أنصار السياسات الجديدة هم من الطبقات الوسطى الجديدة ،من الأجيال الشابة والمتعلمين**(٦)**.

وتواكب مع ذلك تزايد الانخراط فى

الحركات الجديدة، وتزايد اهتمام المفكرين النشطاء الاجتماعيين بما صار يعرف باسم الحركات الاجتماعية . وتبلورت أفكار نظرية متماسكة حول هذه الحركات ، وبدا السجال بين أنصار الحركة وأنصار الحزب والثورة بمعناها التقليدي أكثر حدة وأكثر وضوحا.

ويرى أحد منظري الحركات الاجتماعية أن هناك ثلاث أسباب وراء صعود هذه الحركات ، وسعيها من أجل تحقيق مبادئ الحرية والإخاء والمساواة الأول : **هو أن حدود الثورة وسلطة الدولة، فضلا عن حدود الأحزاب السياسية بوصفها أداة الثورة وسلطة الدولة ، تولد اعتمادا شعبيا متزايداً على الحركات الاجتماعية السياسية الأخرى لتحقيق التحويل الاجتماعي .. يضاف إلى ذلك أن هذه الحركات الاجتماعية تعبر عن وتحقق مطالب الحرية والإخاء والمساواة بصورة مباشرة أكثر ، بالمقارنة مع الوسائل الأخرى غير المباشرة ،من خلال الاستيلاء على سلطة الدولة أو ممارستها عبر الأحزاب السياسية لتحقيق الغايات ذاتها .. وأخيرا فإن الانتقال من الثورة إلى الحركات الاجتماعية هو عملية تحويلية اجتماعيا ، لأن النشاط الاجتماعي الذي يجعل مطالب الحرية والإخاء والمساواة الاجتماعية تظهر من خلال الحركات الاجتماعية(التعبير عن نفسها بغض النظر عن إمكانية تحقيقها) يمثل بالفعل تحويلا للمجتمع المدني بمعنى ممارسة الديمقراطية المدنية في مجتمع مدني(٧)** . وهكذا فإن الانحياز للحركات الاجتماعية جاء معبرا عن صعود نزعة عدائية تجاه المجتمع السياسي وملحقاته (الدولة الأحزاب، الثورة) ، وإيمان صريح بالمجتمع المدني وحركاته الاجتماعية التي تسكنه . ونستطيع أن نلمس لدى منظري الحركات الاجتماعية أن اكتشاف مثل هذه الحركات جاء بمثابة إعادة اكتشاف للديمقراطية ، ودعما للعامل الاجتماعي في مواجهة ما هو سياسي وربما نلمس أيضا استعادة لما سمي سابقا بالنزعة الاصلاحية التي تقول **«الحركة هي كل شئ » وأصبح مفهوم الحركة مهيأ لأن يتلقى زخما من الدلالات الجديدة.**

فوفقا لتحليل أحد منظري الحركات الاجتماعية ،فإن المسألة برمتها تتأسس على طبيعة العلاقة بين العوامل السياسية والعوامل الاجتماعية . إن الأحزاب والحركات الثورية ، على خلاف الحركات الاجتماعية تغلب العامل السياسي على ما عداه ، وبذلك فبمجرد وصولها إلى السلطة يعلو نجم العامل السياسي ويأفل الاجتماعي . وبهذا المعنى فإن العملية الثورية تبرز «**بشكل واضح نفوذ العوامل السياسية على العوامل الاجتماعية .فالثورة تعمل أكثر فأكثر على تقليص قواعدها الاجتماعية وتبتلعها أكثر فأكثر الصراعات الداخلية من أجل الحصول على السلطة السياسية**» والنتيجة المترتبة على هذه الرؤية هي أن «**الثورة والديمقراطية تعبيران متناقضان ،بما أن الأولى تتحدد بخضوع العوامل الاجتماعية لسلطة سياسية ، في حين أن الثانية تتحدد بفكرة التمثيل ، أي بغلبة التمثيل على الممثلين ،والسيادة الشعبية على منطق الدولة(٨)**. وهكذا أصبح مفهوم الحركة الاجتماعية لصيقاً بمفهوم المجتمع المدني والتمثيل المباشر والديمقراطية ،وهي مفاهيم تأخذ رونقا لا من ذاتها ، وإنما من اختلافها عن المجتمع السياسي ، أي الحزب والدولة وتلك الكيانات التي باتت تفقد رونقها.

وفي النهاية سنجد أن الوعي بالحركات الاجتماعية ارتكز بالأساس على فكرة الاختلاف عن عالم الأحزاب السياسية ، ونجد صورة شاملة لهذا الاختلاف ، سواء على صعيد التنظيم ، الأهداف ، أو آليات العمل ، في أحد التعريفات الهامة للحركات الاجتماعية . فهي ، مقارنة بالأحزاب ، أقل تنظيماً ،حيث لا تعتمد على عضوية منظمة ، أو بناء تنظيمي هيراركي منظم بموجب لوائح داخلية ، وقد يكون الانتماء إلى حركة ما هو بالأحرى «مسألة تعاطف» مع نظرة أو مذهب اجتماعي معين ، والتعبير عنه في جدل سياسي يومي ،والاستعداد للمساهمة في فعاليات الحركة بين حين وآخر .. «أما على صعيد الأهداف فثمة اختلاف أساسي بين الحركة بصورة مباشرة في الكفاح من أجل السلطة بمفهوم السعي إلى أو الاستيلاء على حكومة وحدة سياسية ما ، فإن الحركات الاجتماعية تعمل بطريقة أكثر انتشارا ،وفي حالة نجاحها تخلق المستلزمات الأولية لتغيرات في السياسة أو النظام السياسي القائم جزئيا أو كليا ، وتهيئة مناخ مختلف وطرح بدائل»(٩).

ثانيا: الحركات الاجتماعية القديمة والجديدة

بعد أن أشرنا إلى اختلاف الحركات الاجتماعية عن الأحزاب السياسة ،بوصفها حركات لصيقة بالمجتمع المدني ، بما يعنيه ذلك من **تغليب الاجتماعي على السياسي ، ومبدأ الجماعة على مبدأ الطليعة الثورية ، والآني على المستقبلي** .فإننا ننتقل إلى نوع آخر من التمايز ولكن داخل الحركات الاجتماعية ذاتها ، بين قديمها وجديدها . فهناك الحركات الاجتماعية الجديدة مثل **حركات حقوق الإنسان والبيئة والحركات النسائية الجديدة**، حيث يرصد الفكر الاجتماعي اختلافات بينها وبين الحركات القديمة ونموذجها **الحركات العمالية** وبدرجة أقل النسائية وحركات الحقوق المدنية والتي طرحت قضايا سياسية في مقدمتها المواطنة . هذا في حين يجري وصف الحركات الاجتماعية الجديدة بأنها حركات اجتماعية وثقافية أكثر من كونها سياسية ،وفي بعض الأحيان يمكن وصفها بأنها حركات لا سياسية.

لقد سعت الحركة العمالية إلى تحقيق أهداف سياسية في مقدمتها الحق في المواطنة من خلال أدوات ذات طابع سياسي مثل الأحزاب السياسية وكذلك التنظيمات النقابية ،وكان حق الانتخاب من أهم أهدافها وينطبق هذا الأمر أيضا على الحركات النسائية الأولى ،وحركات السود الأولى ،وعلى العكس من ذلك نجد أن الحركات الاجتماعية الجديدة ليست معنية كثيرا بالحق في المواطنة (فيما عدا الحركات النسائية وحركات الأقليات في العالم الثالث) ،وينصب اهتمامها على أنساق القيم وأنماط الحياة . وبهذا المعنى فإن الحركات الاجتماعية الجديدة هي بالأساس حركات اجتماعية ،وبشكل غير مباشر يمكن أن توصف بأنها سياسية ،وهدف هذه الحركات تعبئة المجتمع المدني أكثر من الاستيلاء على السلطة»(١٠).

وكان التحول عن الطبقة العاملة كقوة ثورية وحيدة نحو رؤى أوسع تشمل الشباب

،والنسـاء ، والأقليـات ، وأنصـار حـقـوق الإنسان والبيئـة ،والمهمشين . إلخ . إحدى سمات مرحلة ما بعد الستينات، ونستطيع أن نكتشف بدايات الانحياز لقوى اجتماعية أخرى،والنظر إليها كقوة تعمل على تغيير العالم ، عندما صار يعرف باسم اليسار الجديد ، والذى احتفظ بفكرة الثورة ولكن فى إطار من التعددية عوضا عن الواحدية العمالية ،حيث أعاد تأويل الأفكار الماركسية الثابتة بشأن مخطط الثورة التقليدى وقواها المتمثلة أساسا فى الطبقة العاملة وطليعتها الثورية ومسارها المتمثل فى الأزمة التى تفجر الثورة . ونجد ذلك، على سبيل المثال ،عند **هربرت ماركيوز** ، الذى كتب يقول إن قوى الثورة تضم أولئك الذين لا تشملهم عملية الإنتاج ،فقد «كان الإفقار فى نظرية ماركس يعنى قبل كل شئ الحرمان، وعدم تلبية الحاجات الحيوية ، وقبل كل شئ الحاجات المادية ، وحين لم يعد هذا التصور يمثل شرط الطبقات العاملة فى البلدان الصناعية المتقدمة ، أعيد تأويله بحيث يبدو حرمانا نسبيا .. ولكن إعادة التأويل هذه توحى باستمرارية خداعة للانتقال إلى الاشتراكية ، أعنى تحسن الحياة فى إطار عالم الحاجات القائم» . إذ يدعو ماركيوز إلى القطيعة مع هذا العالم، فيقول «إن الثورة تستدعى تحويلا جذريا للحاجات عينها وللمطامح والصبوات ، سواء الثقافية منها أو المادية ، وتحويلا للوعي والحساسية ولسيرورة العمل ووقت الفراغ على حد سواء . وإلى جانب النضال ضد الحرمان والعبودية وضراوة كسب الفرد البرجوازى ، نادى ماركيوز بالنضال ضد التلوث من حيث إنه نمط حياة، والبحث عن علاقات جديدة بين الجنسين ،وبين الأجيال ،وبين الإنسان والطبيعة(١١) . ويعكس هذا التصور نقطتين أساسيتين ،الأولى : **أن التركيز بات ينصب ، بنحو متزايد ،على ضرورة تغيير نمط الحياة ،الثانية : أن هذه المهمة ليست قاصرة على القوى الطبقية بمعناها التقليدى ، وبالتالى فالتاريخ مفتوح أمام نضالات حركات نوعية متعددة، وليس قاصرا على الطبقة العاملة.**

وثمة دراسات عديدة معنية بالحركات الاجتماعية فى العالم الثالث أبرزت هذا التباين بين الحركات القديمة والجديدة ،واتفقت نتائجها مع التحليل الاجتماعى الغربى لمفهوم الحركات الاجتماعية ،ومن ذلك دراسة بعنوان «إعادة إبداع الثور: الحركات الاجتماعية والتقليد الاشتراكى فى الهند »**لجيل أومفدت**» .فقد أوضحت هذه الدراسة أن الحركات الاجتماعية فى الهند والتى احتلت الساحة منذ منتصف السبعينيات ، ليست تلك الحركات الطبقية بالمعنى الماركسى التقليدى ، ولكن حركات المرأة والفئات الدنيا والفلاحين والمزارعين والمجموعات تجاهلتها الماركسية التقليدية .ومن هذا المنطلق ، إذا كانت الماركسية بمثابة مادية تاريخية للبروليتاريا ، فإن المطلوب هو مادية تاريخية لكل الجماعات المقهورة ولمختلف أشكال القهر ، وأن دور هذه الحركات الجديدة هو إعادة تعيين مجالات الاستغلال (وخاصة الاستغلال الاقتصادى) والتى تتناولها الماركسية التقليدية بشكل جيد ،والخلاصة هى أن الماركسية فى حاجة ملحة لأن يعاد التفكير فيها ، وأن فكرة الثورة فى حاجة لأن يعاد ابتكارها . ويقع فى القلب من عملية إعادة التفكير والابتكار ، الوعي بأن الحركات الاجتماعية الجديدة لا تستهدف بالضرورة الاستيلاء على السلطة السياسية ، ولكن استعمال تكتيكات عديدة لتحقيق أهداف متعددة على المدى القريب(١٢).

ولا يقف الأمر عند حدود تشكل الحركات الجديدة كفعاليات مجاورة للحركات القديمة ، بل يرى البعض أن ثمة صراعاً بينهما ، بمعنى أن الحركات الجديدة تشكلت **«وصار جهدها النضالى ينصب ضد هيمنة حركة «العمال» الاشتراكية -الديمقراطية بقدر ما ينصب ضد كل أشكال الهيمنة الأخرى(١٣).**

والواقع أن نضال الحركات الجديدة ضد هيمنة الحركة العمالية لا يمكن تفسيره باعتباره موقفا من الحركة العمالية ذاتها ، بقدر ما هو موقف من الرؤية السياسية التى أطرت هذه الحركة بمفاهيم من خارجها مثل مفهوم دكتاتورية البروليتاريا.

ثالثا : البناء التنظيمى

مع تباين الأهداف والغايات تتباين البنى التنظيمية ووسائل العمل ، ففى حين أن هدف الحركات السياسية فى الاستيلاء على السلطة السياسية يتطلب بنية تنظيمية وبرامج عمل تتناسب وهذا الهدف ،من حيث فعالية التنظيم وربما صرامته وديمومته ، فإن عملية تعبئة المجتمع المدنى وتغيير أنماط الثقافة الموكلة إلى الحركات الاجتماعية الجديدة تبرز أنماطا مختلفة من التنظيم والأداء . ولكن علينا أن نضع فى اعتبارنا مختلف التصورات الخاصة بالبنية التنظيمية لهذه الحركات . ويمكن إيجاز الخصائص التنظيمية للحركات الاجتماعية الجديدة فى الآتى:

١- أنها ذات طبيعة محلية ، وتتركز على مجموعات صغيرة.

٢- تعنى بقضايا محددة ،وغالباً ما تكون علاقة بالمجتمع المحلى.

٣ تتميز بدورات نشاط ، بمعنى المراوحة بين فترات نشاط متفاوتة صعودا وهبوطا.

٤- فى حين أن هذه الحركات تبنى تنظيمات كمعبر فى فترات الصعود ، فإنها تنحو لأن تظهر هيراركية تتسم بالسيولة وأنظمة سلطة رخوة.

٥- أنها ذات عضوية متغيرة وأعضاء متبدلين(١٤).

ويوضح الجدول التالى التمايزات الأساسية بين الحركة العمالية ، كنموذج لما يسمى بالحركات الاجتماعية القديمة ،والحركات الجديدة(١٥).

	الحركة العمالية	الحركات الاجتماعية الجديدة
١- الموقع	الحيز السياسى	المجتمع المدنى
٢- الاهداف	الاندماج السياسى، الحقوق الاقتصادية	تغيير القيم وأنماط الحياة/ الدفاع عن المجتمع المدنى
٣- التنظيم	هيراركى	شبكات / تنظيمات قاعدية
٤- وسائل العمل	التعبئة السياسية	الفعل المباشر /التجديد الثقافى

وفى حين أن الوصف السابق يضعنا أمام حركات تتسم بقدر من التنظيم ، فثمة رؤى أخرى تركز إلى الطابع العفوى والتلقائى واللامؤسسى لهذه الحركات ،فهى «مثل مسارح الشارع ، تصوغ آراءها ومواقفها فى مجرى العمل ..» ، وبالتالى فإن«الوصفات المقدمة من الخارج بشأن جدول الأعمال أو الستراتيج أو التاكتيك ، تبدو عديمة الجدوى (١٦) . ويبدو أن مثل هذا التوصيف يحمل ،فى جانب كبير منه ، آثار تجربة حركة الطلاب عام ١٩٦٨ ،والحركات التمردية المشابهة لها.

فى الواقع أننا ،عند تعريفنا للحركات الاجتماعية الجديدة ، واجهنا مشكلة أساسية ،وهى أى من التنظيمات القائمة يمكن أن ينطبق عليه تعريف الحركة الاجتماعية .وبشكل أكثر تحديدا ،هل منظمات المجتمع المدنى بتنوعها ،والمنظمات غير الحكومية على وجه الخصوص ،هى أشكال تنظيمية لحركات اجتماعية أوسع ؟.

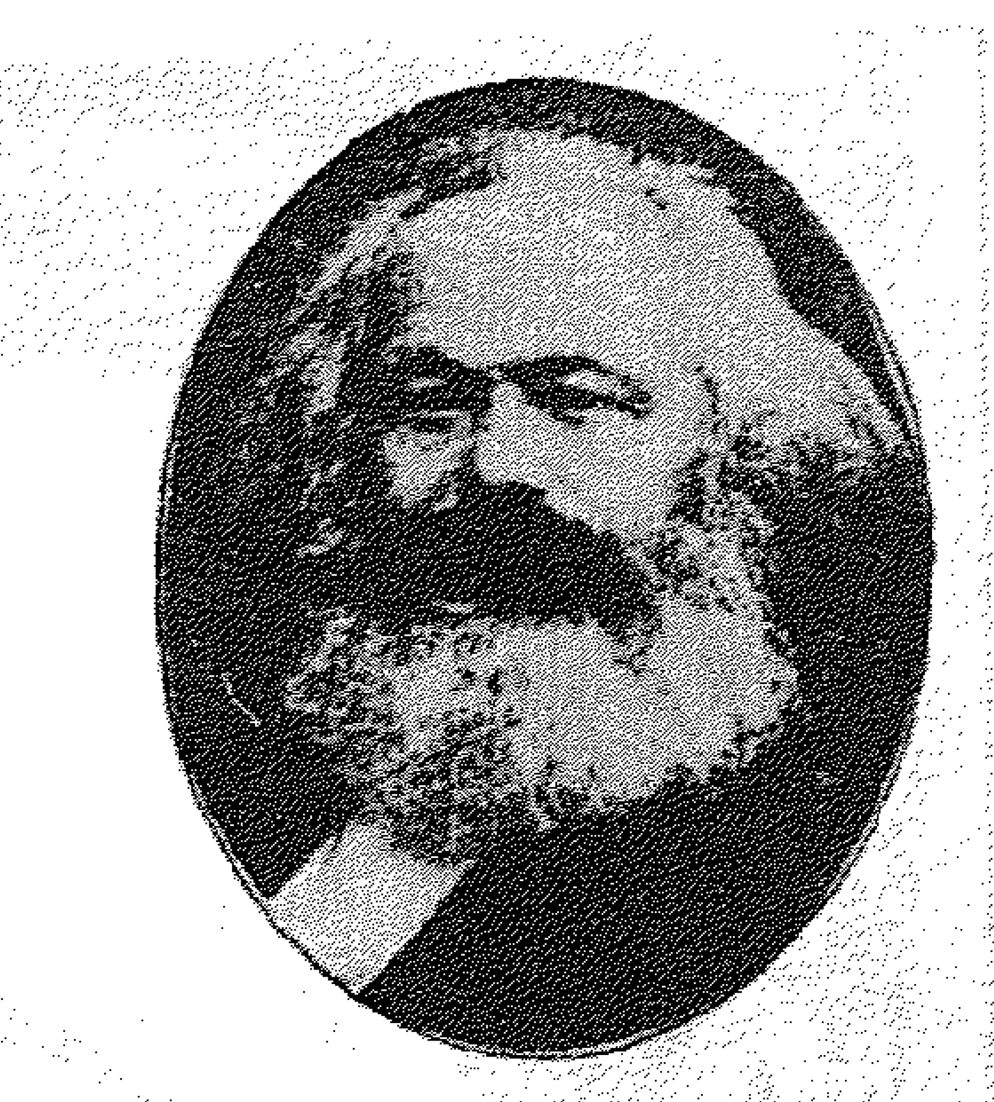
ففى حين يعتبر الكثيرون من ممثلى الحركات الاجتماعية الجديدة، وهم فى الوقت نفسه أعضاء فى منظمات غير حكومية ، أن هذه المنظمات هى الشكل التنظيمى لحركاتهم التى تتجاوز البعد القومى، وهى أداتهم لربط المحلى بالعالمى . نجد أن نقاد هذه المنظمات هم بالأساس من بين ممثلى الأحزاب السياسية ، ولحد ما من بين ممثلى الحركات الاجتماعية القديمة ،وخاصة الحركة العمالية . ويرى **هؤلاء النقاد أن هذه المنظمات هى ، بدرجة أو بأخرى ، أدوات جديدة للهيمنة الرأسمالية ، إن لم يكن بشكل مباشر فعلى الأقل من خلال دورها فى تهميش العمل السياسى الجذرى** . ويرتكز هذا النقد على مبررات لا تخلو من موضوعية . فعلى الرغم من الدور الكبير الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية فى جميع أرجاء المعمورة . إلا أنها ما زالت تثير تساؤلات وشكوك نتيجة عدم وجود حدود فاصلة بالقدر الكافى بينها وبين مؤسسات نظامية كبرى ،ونظرا لارتباط الغالبية العظمى منها ، وخاصة تلك التى تعمل فى مجالات التنمية، بالمؤسسات المالية العالمية ،كما أن جزءا كبيرا من تمويلها يأتى من حكومات وإن بطرق غير مباشرة .وهذا الأمر يعطى مشروعية لنقاد هذه المنظمات ، ويفتح الباب أمام اتهامها بأنها تلعب دورا لصالح مؤسسات المال الكبرى .كما أن المشروعات الكبرى التى تعمل فيها بعض هذه المنظمات ،مثل مشروع التخفيف من حدة الفقر فى مجتمعات العالم الثالث ،هى فى الواقع تعبير قوى عن تبعيتها للمؤسسات المالية.

وعلى أى حال ،فإن **المنظمات غير الحكومية ليست كتلة واحدة ذات خصائص متماثلة** .فهى متباينة من حيث طبيعة وأهداف كل منها ،وهى تتباين أيضا حسب السياق الاجتماعى والسياسى والثقافى الذى تتواجد فيه .كما أن الموقف منها فى علاقتها بالحركات الاجتماعية ، يتجاوز البعد التنظيمى ، ويتوقف على رؤيتنا لطبيعة الحركات ومشروعاتها ومرجعياتها . **فثمة رؤية ترى أن مهمة هذه الحركات إنجاز ما أخفقت الأحزاب السياسية فى تحقيقه ، وبالتالى فإنها يجب أن تكون مضادة للنظام ،وجذرية فى ممارساتها ،وعليها ألا تفصل بين السياسى والاجتماعى ، وأن تكون رؤيتها للتغيير الاجتماعى رؤية شاملة.** ووفق هذه الرؤية فلا مجال لإدراج الغالبية العظمى من المنظمات غير الحكومية القائمة بالفعل تحت مسمى الحركات الاجتماعية . وثمة رؤية أخرى قد ترى أن هذه المنظمات ذات طبيعة مختلفة تماما عن الأحزاب وهو اختلاف يلتقى مع اختلاف الحركات الاجتماعية عن الأحزاب السياسية ، فهذه المنظمات لها عقلانيتها الخاصة ،وهى ليست مضادة للنظام بالمعنى السياسى التقليدى ، بل إنها تدافع ، بصورة جذرية أو غير جذرية عن قضايا نوعية بأدوات تستهدف تغييرا ثقافيا وقيميا وتشريعيا ، وبصورة غير مباشرة سياسيا . وينطبق هذا بالأساس على المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجالات حقوق الإنسان ،وقضايا المرأة، البيئة ،وحقوق الأقليات ،إلخ . وبهذا المعنى، يجب النظر إلى البنية التنظيمية على خلفية المشروع الاجتماعى الخاص بهذه المنظمات .وهى قضية سنعود إليها فى الجزء الخاص بالحركات الاجتماعية فى مصر.

رابعا: الحركات الاجتماعية ومفهوم الهوية

إن مفهوم الهوية يحظى بأهمية كبيرة فى الدراسات المعنية بالحركات الاجتماعية ، وينبع ذلك من كون هذه الحركات ،هى بالأساس حركات نوعية ، ويتضح ذلك من خلال تأكيد معظم الحركات الجديدة على مطالب نوعية تخص فئة اجتماعية ما أو قضية محددة ، وابتعادها عن طرح استراتيجيات لتغيير المجتمع أو النظام بشكل عام . ولذا نجد أن مفهوم «الهوية» يتحدد بموجب هذه الطبيعة النوعية ،فالحركة هى فى ذاتها إعلان عن هوية محددة لمجموعة ما من البشر ،ليس فى مواجهة الدولة فحسب ، بل فى مواجهة حيز واسع من الأيديولوجيات والسياسات والممارسات التى تحد من حرية الحركة وأعضائها، بل وربما فى مواجهة حركات أخرى أيضا . ويتجلى ذلك واضحا فيما يتعلق بالحركات النسوية الجديدة التى تسعى لبناء هوية جديدة للمرأة . وقد يضيق المفهوم، بمعنى تحديد هوية نسوية فى مواجهة الرجل بالمعنى النوعى الضيق ، وقد يتسع ليشمل أبعادا أرحب . بمعنى بناء هوية

الجلز


كارل ماركس

نسائية ، فى مواجهة الثقافة الذكورية ، بما تتضمنه من قهر واستغلال ، وامتهان للكرامة الإنسانية.

وانطلاقا من مفهوم الهوية ،فإن هذه الحركات « تعبئ المساهمين من خلال إثارة حس أخلاقي ومشاعر العدالة (أو الظلم) »ولذا فهى تبلور سلطتها الاجتماعية عبر التعبئة ضد الحرمان ومن أجل البقاء والحفاظ على هوية مميزة(١٧) . ويذكر أن إحدى الخصائص الهامة للهوية التى تؤكد عليها الحركات الاجتماعية الجديدة هى هوية أعضائها ، وهذا أيضا أحد مبررات وصفها بأنها حركات لا سياسية ، فالاستقلال الذاتى عوضا عن الاستيلاء على السلطة هو هدف هذه الحركات(١٨) . يضعنا هذا من جديد أمام تمايز واضح بين هوية الحركات الاجتماعية الجديدة والحركات القديمة ذات الطابع السياسى أو الطبقى مثل حركات التحرر الوطنى ،والأحزاب السياسية ،والحركات العمالية فى تجلياتها السياسية والتى **سعت إلى بناء هويات شاملة ،وهو الأمر الذى نجده عند أنصار الأيديولوجيات السياسية ، بمعناها القومى أو الاشتراكى إلخ ، وكذلك الأيديولوجيات الدينية** ، ويعتبر أنصار الحركات الاجتماعية الجديدة هذه الهويات الكبرى ،بأنها ذات طابع شمولى وأنها أخفقت فى التعبير عن الهويات النوعية والمميزة ، بل وكان أحد الأسباب الرئيسية فى كبتها ، وبالتالى فلم تكن ديمقراطية بالقدر الكافى .ومن هذا المنطلق فإن صعود الحركات الاجتماعية الجديدة هو انتصار لهذه الهويات المميزة فى مواجهة شمولية الدولة والطبقة والحزب السياسى.

وثمة عامل آخر على درجة كبيرة من الأهمية يؤثر بشكل مباشر الآن فى تشكيل الهوية وهو التطور التكنولوجى الذى لعب دورا كبيرا فى تغيير فكرتى الانتماء والجماعة اللتين كانتا يرتكز عليهما مفهوم الهوية بمعناه التقليدى . فبفعل أدوات الاتصال الحديثة ، لم يعد مفهوم الجماعة مقصورا على البعد الجغرافى ،فالجماعات الآن ذات طبيعة لا جغرافية، بل وعبر قومية ، مثل جماعات المرأة ، وحقوق الإنسان والبيئة، أو مواجهة التسلح النووى إلخ . وبالتالى فلم يعد مفهوم «الانتماء» كافيا للتعبير عن التفاعل بين أعضاء الجماعة ذوى الثقافات المتعددة ، فقد تراجع هذا المفهوم لصالح مفهوم «التضامن» الذى نجده ينتشر الآن بصورة ملحوظة(١٩).

ومع ذلك لا يمكن الجزم بأن الحركات الاجتماعية الجديدة أظهرت نوعا من السياسات اللاسياسية واللاطبقية النقية ، وبالتالى تعبيرات ثقافية معادية للسياسة وبدون بعد طبقى بشكل كامل .فهذا التوصيف ليس دقيقا مائة فى المائة لأن الحركات الاجتماعية فى إطار سعيها لكسب المزيد من الاستقلال الذاتى ، تعكس واقعها الاجتماعى بتعقده وتشابكاته ، ومدى تأثر أعضاء حركة ما بالأيديولوجيات الاجتماعية والسياسية السائدة ،وكذلك ثقل الانتماء الطبقى لأعضاء الحركات النوعية . **وبالتالى فإنه لا يمكن الفصل بسهولة بين الهوية النوعية لأعضاء حركة ما عن الهويات الكبرى المسيطرة وخاصة فى العالم الثالث ،حيث تلعب الهويات الوطنية والدينية دورا كبيرا فى تشكيل الوعى الجماعى والفردى.**

نخلص من كل ما سبق إلى أن الحركات الجديدة هى نمط من الفعاليات الاجتماعية مختلف عن الأحزاب السياسية ،وتعبر عن مجموعات وفئات اجتماعية تجاهلتها فى السابق الحركات ذات الطبيعة السياسية والطبقية . ولا تهدف هذه الحركات إلى الاستيلاء على السلطة وإنما إحداث تغييرات على مستوى القواعد الشعبية وفق تكتيكات قصيرة المدى ،وبالتالى فإن البناء التنظيمى لهذه الحركات ينحو لأن يكون أكثر مرونة من التشكيلات السياسية المنظمة .وقد ارتبط صعود الحركات الاجتماعية الجديدة بتشكيك صريح فى مفهوم الثورة بمعناه التقليدى ،وفى قدرة القوى التقليدية على إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية حقيقية . ويعكس مفهوم «الهوية» والاستقلال الذاتى» ثقل العوامل الثقافية ، **فقضية هذه الحركات ليس الاستيلاء على السلطة ، ولكن إعادة تغيير منظومات القيم والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المدنى .وحتى لو وصفت هذه الأهداف بأنها أهداف سياسية ،فقد تكون كذلك ولكن على الأقل بصورة غير مباشرة.**

---

*هذا المقال جزء من دراسة بعنوان «الحركات الاجتماعية فى فكر اليسار المصرى»، قدمت فى ورشة العمل التى عقدها مركز البحوث العربية ومؤسسة إلتايير فى القاهرة فى٢١-مايو ١٩٩٩ بعنوان : «الديمقراطية والمجتمع المدنى فى الوطن العربى».

١- روزالوكسمبورج : إصلاح اجتماعى أم ثورة ؟ سلسلة السياسة والمجتمع ، دار الطليعة بيروت.

٢- إيمانويل فالرشتاين .الحركات المضادة للنظام : تاريخها ومعضلاتها- فى(الاضطراب الكبير ، ترجمة عصام خفاجى ، أديب نعمة ، الفارابى١٩٩١).

٣- إدوارد شيلز : جورج سوريل ، أحد أنبياء العنف، الفكر العربى المعاصر ، العددان ٢٨/٢٧ دار الإنماء القومى ،بيروت ١٩٨٣.

٤- سعد زهران : شباب ٦٨ يهز العالم ، الطليعة ،العدد رقم ٨ ، أغسطس ١٩٦٨.

٥- مصطفى مرجان د. محمد مخلوف : بعد عشرين عاما من حركة مايو فى فرنسا المنار ، العدد ٤٣ مايو ١٩٨٩.

٦-Alan Scott: Ideology and the New Social Movements, Unwin Hyman, London pp.

٧- اندريه غندر فرانك ، مارتافوينتس : الحركات الاجتماعية فى التاريخ العالمى الحديث (فى الاضطراب الكبير ، ترجمة د. عصام الخفاجى أديب نعمة الفارابى ١٩٩١ ، ص١٦٧).

٨- آلان تورين : الشورة أم الديمقراطية ،الثقافة العالمية ،العدد ٨٨ ، مايو / يونيو ١٩٩٨.

٩- توم بوتومور : علم الاجتماع السياسى ،ترجمة وميض نظمى ، دار الطليعة ، بيروت ص.

١٠-Alan Scott: Ideology and the New Social Movements, Unwin Hyman, London pp

١١- هربرت ماركيوز : الثورة المضادة ، ترجمة جورج طرابيشى ، دار الأدب ، بيروت ١٩٧٣/ ص٢٣.

١٢-Omvedt, G: Reinventing Revolution: New Social Movements and the Socialist Tradition in India, Armond : ME. Sharpe 1993. Cited by Leslie Sklair : Social Movements and Global Capitalism , Sociology. Vol.29 No.3, 1995.

١٣- الفارابى فالرشتاين : الحركات المضادة للنظام : تاريخها ومعضلاتها .(فى الاضطراب الكبير ،ترجمة ،عصام الخفاجى ، أديب نعمة، الفارابى ١٩٩١).

١٤-Alan Scott: Ibid,pp.

١٥-Alan Scott: Ibid,pp19.

١٦- أندريه غندر فرانك ومارتا فونيتس : مصدر سابق.

١٧- ندريه غندر فرانك ومارتا فونيتس ص١٤٨.

١٨-Nedelmann , B: New Political Movements and Chandes in Processes of Intermediation, Social Science Information Vol.23 , no6, pp, 1, 029-48.

١٩-James Herrick: Empowerment Practice and Social Change: The Place For NeW Social Movement theory. University of Washington , Seattle, WA. November1995.

الموت والخلود

د. على الدين حمزه

يعتقد أغلب الانثروبولوجيين أن الإنسان عند ظهوره على سطح الأرض كان في تجمعات صغيرة أسوة بكثير من الحيوانات. وكان هذا التجمع ضرورياً للحصول على الغذاء بقطف الثمار أو التنقيب عن جذور بعض النباتات أو الاشتراك في صيد بعض الحيوانات كما كان ضروريا للتكاتف أمام الأخطار التي تهدد الفرد والجماعة- وكان الفرد كثيرا ما يصادف زميلا له تقع له حادثة تودى بحياته فإذا تفقد جثة زميله وجده بلا حراك فيعجب لذلك. لكن طالما كان عارفاً للسبب الذى أدى إلى ذلك فهو يطمئن نفسه بأنه يستطيع أن يتجنب هذا المصير بالبعد عن مسبباته وسرعان ما تشغله الدنيا وينسى الأمر. لكن في أحيان أخرى كان يجد زميلا له مات بدون سبب ظاهر له وهنا يأخذه العجب العجاب والخوف الشديد ويؤرقه الحدث كل الأرق لأنه في مثل هذه الحالة هو لا يملك القدرة على الهروب منها.

ثم إن الإنسان كان ينام ليلا فيحلم بالذى مات ويجده سليما معافا يحادثه ويتحدث معه أو يصاحبه في الصيد كما كانا يفعلان، ولهذا اعتقد الإنسان الأول أن الفرد مكون من جسمين جسم حى نهارى يتحكم في حواسه ويتعامل مع بيئته الحاضرة وجسم آخر ليلى يراه في المنام له صفات وقدرات خاصة لا تحفل ببيئته التى ألفها وسمى هذا الآخر روح.

ولما كان الإنسان يكره الموت ويود لو يحيا على الدوام فقد وجد في معتقداته الدينية منفذا لتحقيق خلوده فهو يعيش في دنياه فترة معينة ثم يموت لا ليفنى ولكن لينتقل من الحياة الدنيا إلى حياة عالم الأرواح الخالدة.. هكذ اعتقد قدماء المصريين وقد أطلقوا على جسم الإنسان اسم « **أخت** » وعلى الروح اسم «با » وهى التى تفارق الأخت أى الجسد عند الموت وشبهوها برأس إنسان مزود بجناحين والروح بعد الحساب ستعود إلى الأخت ومن ثم يعود الفرد إلى الحياة .أما بالنسبة للديانات السماوية فالإنسان بعد الموت ستنتقل روحه إلى بارئها وعند الحساب ستعود الروح إلى الجسد وبذلك يبعث الفرد من جديد ويحاسب ثم يخلد طبقا لأعماله إما في الجحيم أو في الجنة.

وقد عنت فرص مختلفة للإنسان ليخلد لكن للأسف فإن ذلك لم يتحقق وكانت الفرصة الأولى عندما خلق الله آدم وحواء ووضعهما في جنة عدن وأمرهما بألأ يأكلا من شجرة المعرفة لكن الزوجين إرتكبا خطيئة كبرى عندما عصيا أوامر الله وأكلا من الشجرة المحرمه وبذلك حق عليهما العقاب وطردا من جنة النعيم حيث الخلود إلى الأرض أرض الشقاء أرض الفناء.

وإذا كان ذلك ما تقوله الأديان فقد ذكرته أيضا الأساطير ففى أسطورة معراج أدابا قصة ضياع فرصة الخلود على البشرية. فأدابا وهو رمز للإنسانية كان يصطاد وهو على ظهر سفينته في البحر فجاءت الريح وقلبت السفينة فغضب أدابا وكسر جناح الرمح فقامت الريح بشكوى أدابا إلى الإله الأكبر، وكان لابد من محاكمة أدابا أمام الإله الأكبر في السماء وقبل صعوده للمحاكمة زوده الإله انكى بنصائح تؤدى إلى رضاء الإله الأكبر وحاشيته كما أوصاه بالأ يقرب أى طعام يقدم إليه فلما مثل أدابا أمام الإله الأكبر استطاع أدابا أن يكسب رضاه ولم يكتف الإله الأكبر بأن عفى عنه بل أمر له بمائدة تحوى طعام الخلود لكن أدابا عملا بنصيحة الإله أنكى ولم يتناول منها شيئا وبذلك خسر خلوده وخسرت البشرية معه الخلود أيضا.

وضاعت فرصة أخرى للخلود ذلك حينما حزن **جلجاميش** حزنا شديدا على موت رفيقه وصديقه **إنكيدو** وتمنى الخلود لنفسه .ولما علم أن **أوتونبشتيم** كان إنسانا عاديا لكن الآلهة خلعت عليه نعمة الخلود نظير إنقاذه الجنس البشرى والكائنات الحية من الفناء، قام برحلة شاقة ليصل إلى **أوتونبشتيم** ولم يستمع لفتاة الحانة **«سيدورى»** قبل نهاية رحلته والتى استنكرت طمعه في الخلود ونصحته بأن يأكل ويشرب ويتزوج وينجب ويتمتع بالحياة وفي ذلك الكفاية. ووصل **جلجاميش إلى أوتونبشتيم** وسأله عن سر خلوده **وأمام توسلات جلجاميش رق قلب زوجة أوتونبشتيم فدلت جلجاميش على نبته** إذا أكلها جعلته خالدا ففرح جلجاميش وحصل على النبته وقفل عائدا إلى موطنه وفي رحلة العودة ترك النبتة على شاطئ النهر ونزل ليستحم فجاءت الحية أو تقمصت الهه شكل الحية وأكلت النبته وضاع على جلجاميش وهو رمز للإنسان الخلود أيضا.

والإنسان في حبه للحياة الخالدة مع إيمانه بالروح يود لو يستمر في الحياة بجسده وروحه معا، وهذا ولا شك من المستحيلات، لكن الهندوسية قدمت نوعا من خلود الروح مع الجسد بنظريتها عن التناسخ ووجود الطوائف المختلفة **فالكاهن البرهمى** وهو أسمى إنسان إن أساء في

حياته الدنيا يموت ويولد من جديد في طبقة إنسانية أقل سموا وهي طبقة الاكشتريه(**الملوك والمحاربون**) وإن استمر في سوئه انتقل إلى طبقة أكثر انخفاضا وهي الفيشيه(**أرباب المهن**) وإن استمر على سوئه وصل إلى الطبقة السفلى (**الشودرى أو المنبوذون**) ثم ينحدر أكثر فأكثر إلى الحيوانات والحشرات وهكذا .وبالعكس إن أحسن في الدنيا ارتقى تدريجيا إلى مراتب أعلا فأعلى وفي **كل هذه المراتب هو جسد مع روح خالدا.**

وحتى نفهم ما الموت وما الخلود لنستعرض تاريخ وجود الحياة على الأرض فمن المعروف أن **الموت ظهر في فترة متأخرة من تطور الكائنات الحية إذ أن الكائنات الحية الأولية والتى عمرت الأرض لأزمان طويلة لا تهرم ولا تموت وهي تنقسم وتجدد بقاءها بصفة مستمرة .. وحينما انتقلت الكائنات الحية من كائنات وحيدة الخلية إلى كائنات متعددة الخلايا ظهر إلى الوجود الموت كعملية مواكبة لوجود الأحياء** فجميع الأحياء حتى الإنسان تتجدد خلاياه في كل لحظة وتموت خلايا في كل لحظة وهكذا تستمر عملية البناء وعملية الهدم طوال بقاء الكائن الحي حيا.

إلا أن مدة الكائن الحي حيا تختلف اختلافا بينا فبالنسبة للمملكة النباتية نجد نباتات وأشجار معمرة تعيش مئات السنين وعلى النقيض نجد نباتات تعيش مدة موسم واحد كالحوليات ونباتات الحصاد. وبالنسبة للمملكة الحيوانية هناك حيوانات تعيش قرونا عدة كالسلاحف بينما هناك الذبابة المنزلية التي تعيش لمدة ٦ أسابيع فقط.

ولقد لوحظ أن كل كائن حي له مدة حياة محددة مميزة. له فمثلا نبات القمح يعيش لمدة موسم واحد فقط والذبابة المنزلية تعيش لمدة ٦ أسابيع فقط والفأر يعيش لمدة ٣ سنوات والفيل يعيش ٧٠ سنة **فهل الإنسان هو الآخر له مدة حياة معينة يعيشها ثم يموت؟.**

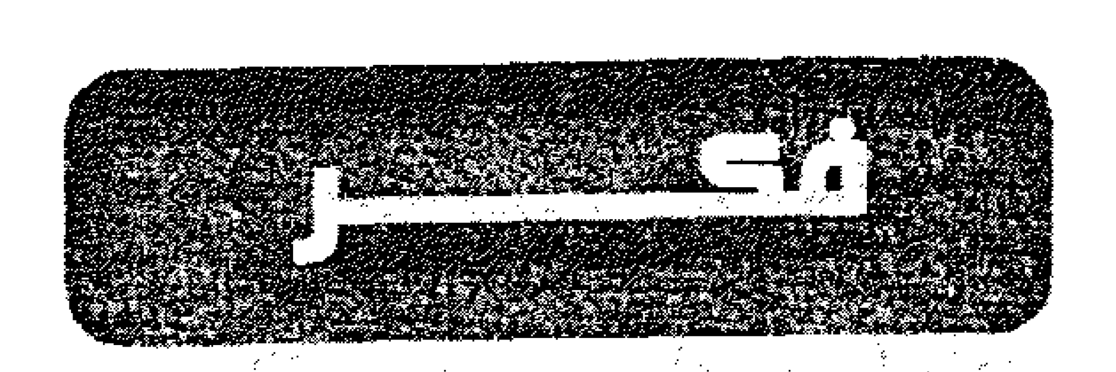
وقد اختلف العلماء لتفسير مدة الحياة المميزة لأجناس الكائنات الحية فالبعض وجد علاقة إحصائية غير مؤكدة بين مدة حياة الكائن الحي والأخطار الموجودة في البيئة. والبعض الآخر ربط بين مدة حياة الكائن الحي ووزن المخ ووزن الجسم. وهناك من يتماشى مع نظرية التطور ويقول إن حيوانات الغابة نادرا ما تهزم لأن هناك اختيار مستمر للأقوى وعليه فالموت للإنسان ضروري لتطوره أيضا. وهناك من يعتقد أن الكائن الحي ينتهي وجوده بنهاية قدرته على الإنجاب ورعاية ذريته. فمثلا نبات القمح يبدأ ببذره فيعلوها ساق وتظهر الأوراق ثم الزهور ثم الثمار وبعدها تذبل شجيرة القمح وتموت، وقد يكون الإنسان سائرا على نفس الدرب أي يولد ويكبر ويبلغ عند سن١٥ سنة ويمر في مرحلة قدرته على الانجاب حتى سن ٥٠ ويعقب ذلك فترة رعاية الأطفال حتى سن البلوغ في سن١٥ سنة فيكون العمر الافتراضي للمرأة هو ٦٥ سنة.

والإنسان وهو يمضي في سنوات عمره يفاجأ بأن المشيب وخط شعر رأسه ويستمر التقدم في العمر والولوغ في الشيخوخة فيزداد شعره شيبا ويتجعد جلده وتكثر عليه البقع وتقل حدة وبصره ويثقل سمعه وتضعف قواه العضلية ثم تظهر بعض أمراض الشيخوخة كضغط الدم وتصلب الشرايين وأمراض القلب وخشونة المفاصل وتضخم البروستاتا عند الرجال وهشاشة العظام عند النساء وتساقط الأسنان وربما السكر والسرطان حتى يصل الفرد إلى نهايته المحتومة.

ولما كان الإنسان يشعر بدنو أجله فهو لا يستسلم ولا ييأس ويحاول أن يحارب الشيخوخة ويطيل من عمره. وقد حدث هذا فعلا بالتقدم التكنولوجي الهائل في المجال الطبي بالاكتشاف المبكر للأمراض وتحسن طرق العلاج فضلا عن الوقاية واتباع النظم الصحية في الغذاء وزيادة الوعي الصحي عامة .. إلخ **وأصبحنا الآن نصل بمتوسط عمر الفرد إلى ٧٥ بل إلى ٨٠ سنة في السويد بأمريكا كما أننا نصادف من تصل أعمارهم إلى المائة وفوق المائة لكن للأسف بالرغم من ذلك كله فالموت بالمرصاد وهو النهاية المحتومة.**

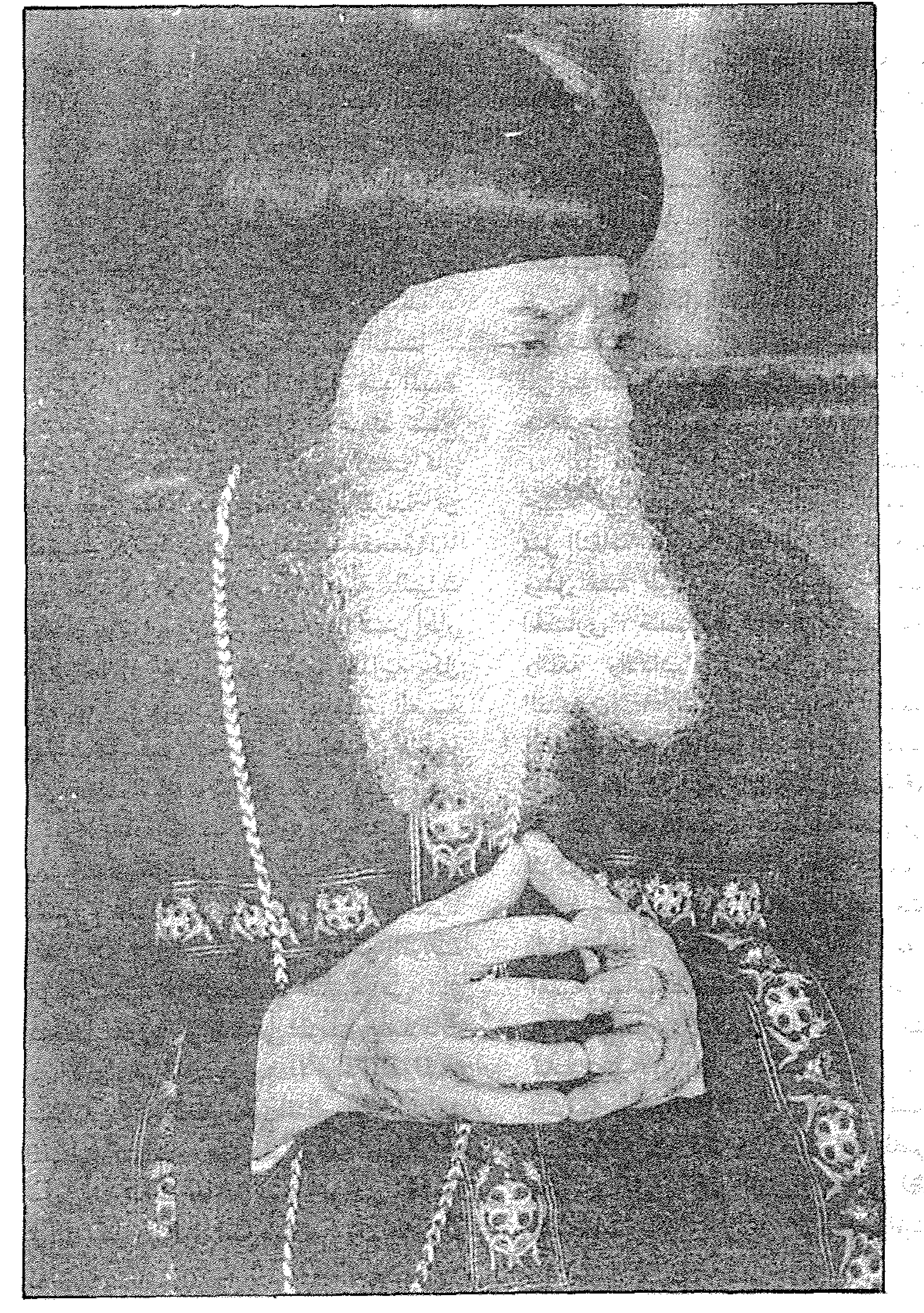
ورأى العلماء حتى يميطوا النقاب عن سبب موت الإنسان بعد فترة زمنية محددة خاصة به أن يتجهوا بأبحاثهم إلى خلايا الإنسان ذاته إلى النواه إلى الشبكة الكروماتينية إلى الكروموزومات إلى الجينات إلى الـD.N. A **وبعض العلماء يعتقدون أن ثمة أخطاء صغيرة جدا تتم في تفهم الشفرة المرسلة من الD.N.Aلتكوين البروتينيات والانزيمات في الجسم وهذه الأخطاء تؤثر في الجينات ويتراكم الأخطاء على مر السنين تحدث الشيخوخة التى تصل إلى النهاية المحتومة وهي الموت** .أما أسباب هذه الأخطاء أو هذا التلف فراجع إلى التعرض لأشعة الشمس وللتلوث البيئي المستمر.

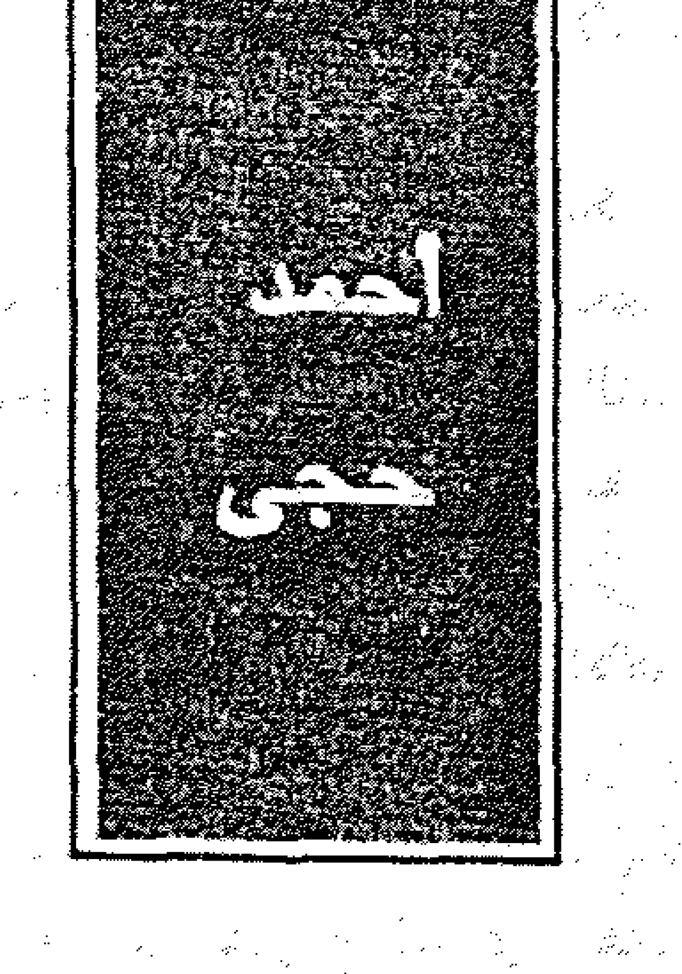
ويرى **البعض الآخر أن هناك «جين» بعينه يقوم بمهمة الموت** وأن هذا الجين يبدأ عمله من ساعة تكوين الجنين في رحم الأم ففي وقت معين تظهر الأطراف وعندما تظهر الأطراف فهذا يعني خلايا نمت وفي مقابلها خلايا ماتت بفعل الجين الخاص ..وفي وقت معين تتكون الأعضاء الداخلية وفي وقت معين يتكون الجهاز العصبي مثلا .هكذا في كل هذه الأحوال تنمو خلايا وتموت خلايا وتستمر الرواية ففي وقت معين وهو ٩ أشهر إلا أيام يولد الطفل ويستمر عمل الجين مبرمجا كأنه ساعة بيولوجية. ففي سن معينة تظهر الاسنان، وفي سن معينة يقف الطفل على قدميه ،وفي سن ١٥ سنة يبلغ الذكر الحلوم وتفرز الأنثى أولى بويضاتها وتستمر الانثى في إفراز البويضات شهريا في وقت محدد وفي سن الـ ٥٠ أو حولها تقف المبايض عن العمل وإذن **فعلى هذا النسق ففي ساعة معينة يموت الفرد أي أن الموت ضمني له ميعاد ومكتوب على الجبين وما ينفع شئ في منعه لا أكسير الحياة التي حلم به الاقدمون ولا الفيتامينات وغذاء ملكات النحل وغيره مما يروجه الأطباء هذه الأيام. ولربما كل ما يطمع فيه الإنسان أن يزيد بعضا من السنين إلى عمره أو أن يجعل أيام شيخوخته أكثر حيوية ونشاطا والاجدى أن يقنع كما فعل جلجاميش بقبول الخلود على أنه ليس في الأجساد لكن في الأعمال.**



اعزازاً لذكرى الراحل العظيم الأب د. جورج شحاته قنواتى، العربى المسيحى الذى أحب ودرس وحقق للفلسفة العربية الاسلامية، فحقق معنى من معانى المواطنة المنشودة.

التراث القبطى والتراث العربى المسيحى تراث لمصر .. والوطن العربى





البابا شنوده

يأتى الاهتمام بالتراث القبطى والتراث العربى المسيحى فى إطار تجديد وتحديث الثقافة العربية ، ومايتطلبه ذلك من تشكيل نظرة كلية إلى العالم وتحديد ماتريد أن تمثله هذه الثقافة فى هذا العالم . حيث إنه من الأهمية بمكان ، وقبل استشراف العالم من حولنا ، أن نبدأ فى معرفة ذاتنا وحدودنا بشكل جيد.(١)

إن الاحاطة بالذات تتطلب معرفة علمية بجميع جوانب تراثنا التى تشكل هويتنا العربية ، وتفيد تلك المعرفة بالجوانب المجهولة والمجهلة من ثقافتنا فى الكشف عن حقائق عديدة **تغير كثيرا من الفكرة المألوفة عن أنفسنا بأننا نمثل ثقافة أحادية تماما لم تعرف التعدد ، وأنها ذات طابع مخالف لكل البشرية ، ولاتسرى عليها قوانين التطور الأخرى التى سرت على سائر الثقافات الإنسانية.**

كما وأن معرفة التراث بجميع جوانبه تفيد أيضا فى الخروج من المأزق الحضارى المتمثل فى بنية ثقافية واجتماعية منغلقة تقوم بتحديد أفكارنا وتوجهاتنا ، مترجمة نفسها على المستوى السياسى بحالة انحلال ورخاوه فى مواجهة أخطار عدة أهمها وجود كيان استيطانى يهدد وجودنا نحن اذن فى مرحلة ترشحنا لدخول سجل الأمم البائدة ، وبدلا من أن نقوم نحن بدراسة أنفسنا ، سيتولى عنا رجال آثار المستقبل هذه المهمة بعد خروجنا من التاريخ (٢)، عندئذ سيلح على هؤلاء سؤال محير ألا وهو كيف كان لأمة لها مثل هذه المكونات الفريدة أن تستسلم للانقراض فى ظل غيبوبة مفجعة؟!

لذا تأتى إثارة الحوار حول قضية " التراث القبطى والتراث العربى المسيحى ضمن إطار هذه النظرة التى تريد معرفة الذات بكل جوانبها ، تمهيدا لتجديد الثقافة العربية وتدعيمها بقيم التحديث والمواطنة وتحريرها من قيود السلفية والاحادية ، وذلك حتى يكون للثقافة العربية مشروعها الحداثى الذى يفسح لها مكانا فى عالم الغد . ويتأسس هذا المشروع على العلم بدلا من الغيب ، مكونا العلاقات فى المجتمع على أساس المواطنة مؤكدا على أن المعتقدات الدينية هى شأن شخصى ، **وأن المواطنة هى المؤسس للعلاقات بين الأفراد فى المجتمع وبين الأفراد والدولة.**

وفى هذا الاطار **يتم النظر إليه التراث القبطى كتراث مجهل فى وطنه ، ينظر له على أنه تراث طائفة فيما هو فى الحقيقة تراث لكل الوطن ولكل أبنائه** . وقد حال دون الوصول إلى هذه الحقيقة النظرة الغيبية الى تراثنا وتاريخنا واعتبار أحقاب كاملة هى تاريخ لمعتنقى ديانة ما دون سائر أبناء الوطن.

وقد وقع فى هذا التصور اتجاه يدعى العلمانية وفكر المجتمع المدنى ، نذكر منها دراسة(٣) تنادى برعاية ودعم الدولة للتراث القبطى على أساس من القانون الدولى لحقوق الانسان ، مستشهدة بالمادة(٤) من الاعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية وإلى أقليات دينية ولغوية ، والتى تنص على أنه " ينبغى على الدول ، حيثما كان ذلك ملائما أن تتخذ تدابير فى حقل التعليم من أجل تشجيع المعرفة بتاريخ الأقليات الموجودة داخل أراضيها وبعاداتها وتقاليدها ولغتها وثقافاتها" (٣). وترى الدراسة أنه بسبب التجهيل بالتراث القبطى " بدا الأقباط كعنصر أجنبى غير مفهوم لدى الجانب المسلم الذى لايعلم الكثير عن شريكه فى الوطن ".

وبالرغم من أن هذه النظرة ظاهرها مدنى علمانى ، إلى أنها سقطت فى نفس الهوة التى حفرها الفكر والتعاطى الغيبى مع قضايانا ، من حيث إن كل فريق يتحيز لتاريخ أو حقبة من التاريخ يعتقد أنها تاريخ وتراث لمعتقداته وحقيقة الأمر أنه تاريخ وتراث للوطن ككل ولكل أبنائه ، بصرف النظر عن اختلاف معتقداتهم الدينية ، ومن منطلق المواطنة تكون الحاجة إلى معرفة هذا التراث حاجة وطنية لاطائفية.

لقد عانى التاريخ والتراث القبطى تجهيلاً قوياً مع مايمثله من أهمية وطنية ، إذ يمثل الثقافة المصرية القديمة فى آخر مراحلها ، ويمثل حقبة طويلة من تاريخ مصر وعطائها الحضارى ، خلفت فيه تراثا مهما فى التاريخ واللغة والآداب (ولعل أشهرها سير القديسين) ، والفنون(الموسيقى القبطية ، التصوير القبطى، العمارة)(٤) وغير ذلك من جوانب هذا التراث ومايمثله من أهمية قومية فى إطار فهم الأحقاب التاريخية التى مر بها الوطن العربى وكل الثقافات التى عاشت على أرضه وتفاعلت مع الثقافة العربية مشكلة الوطن العربى بشكله الحالى ومايمثله من أهمية إنسانية عالمية، إذ لايمكن فهم المسيحية ودورها التاريخى فى تطور البشرية بشكل كامل من دون فهم التراث القبطى ، وما اضافه من تقاليد تاريخية لازمت المسيحية فى كل العالم ، **فقد كان المبشرون المصريون يجوبون أوروبا فى القرون الأولى لظهور المسيحية** فقد " وصل الرهبان والمبشرون الأقباط إلى **سواحل فرنسا الجنوبية**" ، " وفى سويسرا فى **مدينة زيورخ** اشتهر شهداء أقباط ضمن الذين بشروا المدينة كما اشتهر فى سويسرا القديس **موريقى (موريس)** وأخته **وارينا** ، وهى التى وجهت اهتمام السويسريات الى العناية بنظافتهن ، ومازالت تصور هناك حاملة مشطا وابريق ماء" ، " وفى **ألمانيا** استشهد سنة ٢٦٨م حوالى ثلاثة آلاف من أبناء مصر العليا من فرقة طيبة ، ولاتزال قبورهم معروفة فى مدينة " **ترير**" . وذكر " **تلر**" فى كتابه " عن الكنائس القبطية القديمة" أن المبشرين الأقباط وصلوا إلى **الجزر البريطانية** وأنه يوجد إلى يومنا هذا فى بلدة أوليده ديزرت" بايرلندة قبور سبعة من الرهبان المصريين لاتزال تذكر أسماؤهم فى الصلاة بكنيسة تلك الجهة"(٥) . كذلك يظهر أثر اللغة القبطية فى لغات العالم . ويذكر فى هذا الصدد أنه عند وضع حروف الهجاء الروسية فى القرن التاسع الميلادى أدخلت بعض الحروف القبطية المأخوذة عن الديموطيقية فى حروف الهجاء الروسية ، وأثر التصوير القبطى وبالأخص فن الأيقونة على هذا الفن فى العالم عموما.

وتجدر هنا فى إطار الحديث عن التراث القبطى كتراث إنسانى عالمى الاشارة بشكل خاص إلى أثر قبطى هام هو" **مكتبة العارفين**" المشهورة بمخطوطات نجع حمادى فهى مهمة لمعرفة التاريخ الأول للمسيحية ، وهى تساهم فى تضييق الفجوة المعرفية الناجمة عن الحجب الذى تعرضت له مخطوطات أخرى تتعرض لتاريخ الجماعات المسيحية الأولى وهى" **مخطوطات قمران**" التى حجبتها الدولة الصهيونية عن العالم عقب عدوان عام ١٩٦٧ ، وقد ظهرت لها ترجمات فى لغات عديدة باستثناء العربية مع الأسف . وعقد فى شهر سبتمبر ١٩٩٥، مؤتمر دولى استمر ٦ أيام نظمته الأكاديمية الملكية للعلوم فى الدانمرك للبحث حول هذه المخطوطات ، وهنا تظهر الحاجة الى ترجمة هذه النصوص وما دار حولها من دراسات الى العربية.

بالنظر الى الواقع الحالى لدراسة وفهم التراث القبطى ، نجد أن الاهتمام الأساسى بالدراسات القبطية يتركز فى أوروبا والغرب أساسا . فقد سبق الاهتمام بالتراث القبطى الاهتمام بالتاريخ المصرى القديم الذى تواكب مع الحملة الفرنسية على مصر فى نهاية القرن الثامن عشر ، وجهود شامبليون فى كشف اللغة المصرية القديمة مستعينا بحجر رشيد . إذ يرجع هذا الاهتمام بالمخطوطات القبطية

بشكل جلى " بعد حركة النهضة الأوروبية" (٦) وربما قبل ذلك بكثير ، فيذكر على سبيل المثال أن "أ. كرشنر" ، وهو فرنسى من اليسوعيين ، كان رائد دراسة القبطية فى أوروبا فى القرن السابع عشر (٧) . وكثيرا ماكان الأوروبيون يفدون الى مصر فى أعقاب النهضة الأوروبية لجمع هذا التراث ، كما أصبح للدراسات القبطية فى جامعات أوروبا وأمريكا أقسام خاصة يتفرغ لها أساتذة وعلماء.

أما فيما يتعلق بمصر فنجد أنه ، بينما يوجد قسمان للآثار على المستوى الجامعى أحدهما مصرى قديم والآخر إسلامى ، لم **تنشئ الدولة قسما للآثار القبطية** . وكان المؤتمر الدولى للدراسات القبطية ومقره روما ، قد طالب الدولة على مدى العشرين سنة الماضية بانشاء هذا القسم دون جدوى (٨) . ويظهر هذا العرض حرص الغير على معرفتنا فى إطار تكوين رؤيته الكلية عن العالم ، فيما لانجد نحن الحافز لمعرفة أنفسنا.

تظهر أزمة فهم التراث القبطى فى مصر ، أن المسألة يغلب عليها التناول الدينى والفهم الغيبى لهذا التراث ، وتعانى النصوص القبطية سواء كانت فى اللغة القبطية أو معربة من هيمنة الروح الكهنوتى فى التعامل معها بل وحجبها ، وقد تعتبر السلطة الدينية أنه تراث خاص بها ، تملك أن تحجب وتظهر ماتريده منه .فعلى مستوى النصوص المكتوبة - سير القديسين على سبيل المثال - يندر وجود نص قد ترجم ترجمة أمينه عن لغته الأصلية مقارنا بالنص الأصلى ، مع الاشارة إلى أصول المخطوطات التى تم الاعتماد عليها فى الترجمة ، أو نص عربى يحقق تحقيقا علميا دقيقا لكى تتوافر الدراسة العلمية لهذه النصوص ، بل نجد غالبا نصا معاصرا لقارئ اطلع على الأصول ، ويظهر للآخرين رأيه ، حاجبا الحقيقة ، مصادرا على الحق فى المعرفة . وهنا تظهر الحاجة الى جمع هذه المخطوطات بشكل مركزى وعمل الحصر البيوجرافى والوثائقى لها وتوفير الجهود العلمية فى سبيل خدمتها والعمل على تحقيقها وتوثيقها لحمايتها من الاندثار وتوفير امكانية الاطلاع عليها ، بناء على حقوق المواطنة والحق فى المعرفة .

وبالرغم من وجود جهات تهتم بالتراث القبطى " **جمعية الاثار القبطية**" (١٩٣٤) ، "**جمعية مار مينا العجائبى للدراسات القبطية**" بالاسكندرية (١٩٤٦) ، "**المعهد العالى للدراسات القبطية**" ويتبع بطريركية الأقباط الأثوذكس (٩)، وتمثل الجهات السابقة القدر الضئيل المتاح فى مجال الدراسات القبطية ، ومع ذلك يغيب عن هذا القدر الضئيل المتاح فكرة المواطنة فى تناول هذا التراث ، **ومن هنا تبرز الحاجة الى وجود هيئة أكاديمية علمانية تتناول تاريخ العصر القبطى كجزء من التاريخ الوطنى المصرى والقومى العربى ، وتدرس التراث القبطى برؤية علمية وروح وطنية ، فضلا عن تدريس هذه الحقبة وتراثها فى التعليم العام ضمن الدراسةالتاريخيةللطلاب.**

وعلى الرغم من اضمحلال التراث القبطى ، نجد له اثارا فى ثقافة مصر العربية ، وتراثها الشعبى ، فنجد أن الثقافة العربية فى مصر لم تغفل التراث القبطى كأحد مكوناتها . فعلى سبيل المثال نجد فى السيرة الشعبية المصرية " **عنترة بن شداد** " رمز البطولة والفروسية العربية ، **نجد أحد رفاقه قبطيا وهو " مقرى الوحشى** "(١٠)، ونلمس فيها اعزازه له ، وتشير هذه القصة لمغزى مهم وهو أن تأسيس الثقافة العربية فى عصر حضارتها كان قائما على استيعاب تراث الثقافات السابقة لها .

كذلك فى الموروث الشعبى نجد عند الفلاحين أن التقويم القبطى هو المنظم لأعمال الزراعة لديهم ، ويمثل كل شهر بالنسبة لهم عملا دقيقا من أعمال الزراعة ، والجميع يتبع هذا التقويم بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية . وكذلك فى مجال التدين الشعبى والمعتقدات الدينية الشعبية من الممكن أن نجد له أثرا فى سلوك الجميع .

وتصل بنا دراسة التراث القبطى إلى دراسة التراث العربى المسيحى والذى يشكل التراث القبطى أحد مكوناته وجذوره . فقد عاش التراث القبطى مكتوبا باللغتين القبطية والعربية ، وأعاد إنتاج نفسه ضمن الثقافة العربية ، مما يبرهن على تعددية الثقافة العربية وعالميتها الفريدة ، مظهرا كيف أن لغة هذه الثقافة استطاعت أن تعبر عن ديانة أخرى عريقة إلى جانب الاسلام ليس بظاهر اللغة فقط بل بجوهرها وروحها فى تناغم جميل.

ويمثل التراث العربى المسيحى ، والاسهام المسيحى بصفة عامة فى بناء الحضارة العربية(١١) ، نقطة ممكنة لاستشراف جذور فكرة المواطنة فى الثقافة العربية القديمة ، وبطبيعة الحال فان قولنا هذا لايعنى الأخذ بتلك الجذور لانشاء علاقات المواطنة الحالية ، اذ كانت تلك المواطنة فى مرحلة تطور تاريخى ، وهى غير تامة بالنسبة لعصرنا الحاضر ، لكنها كانت تمثل تقدما بالنسبة لزمانها والمنتظر الآن هو الأخذ بالتطور الذى طرأ على مفهوم المواطنة وإضافته إلى بنيان التراث السابق ، وإظهار جذور ممكنة للتطور الجديد.

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد مانجده فى هذا التراث من اجتهادات لتقريب المعتقدات المسيحية بحيث يتفهمها المسلم ، فتكتب عبارة " بسم الله الخالق الناطق الحى الله الواحد "، بدلا من " بسم الأب والابن والروح القدس اله واحد أمين" . ونجد اجتهادات إسلامية تحاول تفهم عقيدة التثليث المسيحية ، فنجد مثلا " **البيضاوى**" يقول إنه **إن صح أن النصارى يعنون بالأب الذات والابن العلم وبالروح القدس الحياة ، فذلك لايدل على تعدد الذات الالهية ، لأن العلم والحياة فى الله هما ذات الله بعينها** وهكذا تختلف جوهريا مقوله القرآن عن مقولة الانجيل فى التثليث . وقال الزمخشرى " أن مقال القرآن عن التثليث تدل على حكاية بعض النصارى العرب والقرآن يكفرهم وليس على **حكاية الانجيل والنصارى عامة الذين يقولون أن الله جوهر واحد فى ثلاثة أقانيم ،** وهذه المقالة لاتنافى التوحيد ، ولادخل لمريم فى هذا التثليث ، التى يعتقد بعض نصارى العرب فى أن الله والمسيح ومريم ثلاثة آلهة وأن المسيح ولد الله من مريم . وبالتالى فان مقالة الانجيل والنصارى عامة لايقصدها القرآن ، انما قصد فئة من نصارى العرب الذين كانوا يعتقدون بثلاثة آلهة الله وعيسى ومريم "(١٢) وصرف النظر عن صحة هذه المحاولات أو مجانبتها الصواب . فاللافت للنظر هو ذلك الوجدان الذى كان يدفع هؤلاء للبحث عن وسيلة للتقارب والتآلف والتعايش ، وهو ماقد نفتقده الآن . وقد يبرر البعض ذلك بجو المواجهة مع الغرب وحضارته ، لكننا مع ذلك نجد أنه فى زمن الحروب الصليبية ، عندما جاء الأوروبيون إلى ذات المكان الذى يتعرض الآن لاستيطان الأجنبى وتدمير بنيته البشرية والحضارية للمرة الثانية على يد الدولة الصهيونية لاستيطانية ، وأقاموا دولتهم " **مملكة بيت المقدس**" ، برهنت مواطنة ذلك الزمن على وجودها ، فنجد مثلا أن كاتب الجيوش المنصورة لدى حكومة الأيوبيين عربى مسيحى قبطى ، وهو " **جورجس بن العميد** وله كتاباته التاريخية عن

تلك الفترة" أخبار الأيوبيين" ، وكان في هذا المنصب دون حساسية تذكر ، فقط الاختلاف بين الحالتين هو مايميز المرحلة الحالية من حالة رخاوة في مواجهة ذات الخطر ، وتعويض ذلك إشاعة أجواء التعصب والانغلاق . وليس يعني ذلك أن الصورة كانت مشرقة أبدا ، ولكن ينبغي تناول مامضى على أنه درجة من درجات التطور وتقاس بمعايير الممكن في ذلك الزمن ، والآن توجد معايير أخرى لزماننا هذا ، لكننا نعيش انتكاسة حتى بالنسبة للمعايير القديمة ذات التطور غير المكتمل.

ولم يتوقف إسهام المسيحية العربية في سبيل المواطنة على العصور القديمة ، إذ أسهمت اسهاما قويا في خروج الفكرة القومية العربية في العصر الحديث ، عندما برزت فكرة عن الربط بين الأفراد في مجتمع ما هل هي الدين أم المواطنة عندما كان المسيحيون يبحثون عن رابطة ما بمواطنيهم وشركائهم في القومية في ظل الاحتلال التركي ذي الصبغة الدينية وبذلك كان " المفكرون المسيحيون يرتجون تجاوز الانحباس في الذمية ، نحو رحاب المواطنة التي تقيم الجميع في التساوي ، فلا يفضل أحد أحدا في الدين ، ولايكون دار للاسلام يواجه دار الحرب ، ولاينشطر الناس مؤمنين وكفارا ، يتراحم الأولون فيما بينهم ، بينما يشتدون على الأواخر "(١٣) . واشهرت هذه الفكرة في وجه الاحتلال التركي المتخلف الذي أسهم الاسهام الأكبر في وقف تطور الحضارة العربية ، وتأسيسه لعصور وسطى جديدة في الوطن العربي في ذات الوقت الذي كانت تحتضر فيه تلك العصور في أوروبا .

فنجد **اليازجي** يكتب قصيدة " **استفيقوا أيها العرب**" ، ونجد **نجيب عازوري** يؤسس في باريس " **رابطة الوطن العربي** " عام ١٩٠٤ ، ويكتب في عام ١٩٠٥ " **يقظة الأمة العربية**" . ويجدر في هذا المقام ذكر قصة طريفة يرويها المستشرق الروسي **كراتشكوفسكي**(١٤) والذي كان يريد أن يفهم الروابط بين المسلمين والمسيحيين وأن يستوضح مسألة انتشار اللغة العربية في سوريا عندما وجد مخطوطة على ورقة واحدة كبيرة مكتوب عليها أحرف عربية كبيرة **الكسندر نيقولافيتش** وبين ثنايا الكلمة كتب انجيل كامل باللغة العربية ، وعندما حاول أن يجد الصلة بين كل من اسم القيصر والانجيل المكتوب بالعربية ، فاكتشف أن صاحب هذا المخطوط كان رجلا قوميا عربيا يدعى **رزق الله حسون** خاف على حياته فهرب من تركيا إلى روسيا وحاول في " بساطة أو سذاجة أن يحصل على مساعدة القيصر الكسندر الثاني في تأسيس دولة عربية مستقلة" ، ونذكر أخيرا وليس آخر استشهاد **جول جمال** الذي قدم من سوريا ليستشهد على الشواطئ المصرية أثناء العدوان الثلاثي على مصر.

إن الحاجة لمعرفة " التراث العربي المسيحي " ، والاسهام المسيحي في الحضارة العربية تتكامل ومعرفة ذاتنا من خلال كل تراثنا المعروف والمجهول والمجهل ، ومهم لمعرفة تراث المواطنة ، وجهود صياغتها عبر تاريخنا . وبالرغم من وجود جهود مخلصة تقوم بالعمل على رعاية" **التراث العربي المسيحي**" ، فان هذه الجهود في مصر فردية وضئيلة ، وتجدر الاشادة بهذه الجهود وبالأخص جهود الأب د. سمير خليل اليسوعي الذي جاهد في سبيل إحياء هذا التراث وتدريسه ، وقد قام بمحاولة لانشاء مركز أبحاث لهذا الغرض ونظرا لاتساع أعمال المركز فقد ألحقه بالجامعة اليسوعية ببيروت ، وتبقى الحاجة إلى معرفة هذا التراث والذي تحاول جهات أخرى أن تسانده ، مثل **المركز الفرنسيسكاني لدراسات المسيحية الشرقية بمصر** ... وغير ذلك ، ولكن يبقى الأمل أن يعرف على نطاق أوسع ، ضمن مشروع لمعرفة تراثنا كله.

وفي النهاية لانجد مانختم به هذا الاسهام الضئيل في إثارة تلك القضية أفضل من مقولة الراحل العظيم الأب **دجورج شحاته قنواتي** (١٥) في تقديمه لكتابه القيم والجميل " **المسيحية والحضارة العربية ": وفقنا الله جميعا إلى مايرضيه وإلى مواصلة اشعاع عروبتنالعزيزة"**.

هوامش:

١- وذلك بصرف النظر عن إتمام جميع جوانب المعرفة بوجودنا وتاريخنا كهدف في حد ذاته .

٢- والذي يراه البعض بات قريبا ، انظر كتاب د. **فوزي منصور** ، خروج العرب من التاريخ ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩١.

٣- نبيل عزيز عبد الملك "، حقوق الأقباط الانسانية والوحدة الوطنية المصرية في ضوء الاعلانات العالمية لحقوق الانسان والأقليات "، حقوق الانسان (نشرة غير دورية تصدرها المنظمة المصرية لحقوق الانسان) ع(٢١) ، أكتوبر ١٩٩٤،(ص ٣٨-٤٣).

٤- لاحظ الأيقونات القبطية كفن مصرى متميز .

٥- د. مراد كامل ، حضارة مصر في العصر القبطي ، القاهرة د -ت ،ص ٢٢٤- ٢٢٥.

٦- مراد كامل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٩.

٧- روبين ألبير ، الآثار والاصلاح الاجتماعي والهوية الحديثة بين الأقباط ، مصر والعالم العربي (مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية) ، القاهرة ، ع (٣) ، يناير ١٩٩٥ ، ص ٨٤.

٨- نبيل عزيز عبد الملك ، حقوق الأقباط ، مصدر سبق ذكره.

٩- الذي أسسه عام ١٩٥٤ د. عزيز سوريال عطيه - يذكر أنه هاجر إلى الولايات المتحدة حيث أسس مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة أوتاه وأشرف على تحرير دائرة المعارف القبطية والتي استغرق في الاعداد لها أربعة عشر عاما من ١٩٧٧ الى ١٩٩١ وقد استأنف الاشرف عليها بعد رحيله في عام ١٩٨٨ زوجته د. لولا عطيه ولاتوجد لها ترجمة عربية مع الأسف .

١٠- فاروق خورشيد ، أضواء على السيرة الشعبية ، القاهرة ، دار القلم، ١٩٦٤ ، ص ٤٩.

١١- والذي لعب دورا أساسيا ومحوريا منذ تأسيس هذه الحضارة من خلال جوانب عديدة ، ولعل أبرزها الترجمة عن اليونانية والسريانية لشتى العلوم والفلسفات ، وكان المسيحيون العرب يعرفون هذه اللغات بحكم معارفهم الدينية.

١٢- منير عبد السيد ، الاستفادة من مصادر إسلامية للرد على بعض الاعتراضات ، صديق الكاهن (مجلة تصدرها كلية العلوم الانسانية واللاهوتية) العد الثالث ، يوليو ١٩٩٥ ، السنة الخامسة والثلاثون ص ١٩٣- ١٩٤.

١٣- جورج ناصيف المسيحية والحضارة العربية، المنتدى (مجلة فصلية تصدر عن مجلس كنائس الشرق الأوسط - بيروت) ، السنة الأولى ، العدد الأول ، تموز / ايلول ١٩٩٢، ص ٤٩.

١٤- كراتشكوفسكي ، مع المخطوطات العربية : صفحات الذكريات عن الكتب والناس ، موسكو ، دار التقدم ، ص ٢٦-٢٨.

١٥- والذي كانت حياته وكفاحه الثقافي ملهمة لنا في إثارة هذه القضية.

محاولات

قرن جديد

سنحاول فى هذه المحاولات إعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات . نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته . فمن وجد فى إعمال العقل شططا أو نقيصة فليعرض عن هذه الكتابة

د . رفعت السعيد

فيما كان القرن العشرون يقترب ليذهب القرن الذى يسبقه ، كتب واحد من ألمع الكتاب ومفكرى العرب يوم ١-١-١٩٠٠ يقول:

" يصدر هذا الجزء من الجامعة يوم انتهاء القرن التاسع عشر ودخول القرن العشرين فوداعا أيها القرن الراحل وسلاما أيها القرن القادم .. لنر **هذا القرن على لهيب الثورة الفرنسية ومدافع نابليون يدوى صداها فى الجهات الأربع** .. ولقد كان من تأثير هذه الثورة أنها وضعت أساس الحرية فى العالم على أسس ثابتة لاتتزعزع وفتحت عيون الأمم فى الشرق والغرب فكأن تلك الشعلة التى أحرقت فرنسا حينا من الزمان قد أنارت الدنيا بأسرها".. "ولاريب أن عمل القرن التاسع عشر من هذا القبيل ناقص نقصا عظيما ولكنه عمل كل ماكان يستطيع عمله .وإذا لم يكن له من فضل غير المناداة بالحرية والمساواة للأفراد والشعوب لكفاه ذلك فضلا على القرون الخالية"(١)

ونتأمل كلمات **فرح أنطون** ، ونراها على ضوء النسمات الآتية مع القرن الجديد والألفية الجديدة .. كان القرن العشرون قرن اشتعال الثورة الاشتراكية وعلى طلقات رصاصها تحررت قطاعات هائلة من البشرية وتطلعت إلى حقوقها .. وإلى احترام حقوق الغير ، لكن القرن الماضى تماما كالقرن الذى يسبقه " كان عمله من هذا القبيل ناقصاً نقصا عظيماً " . لقد فقدت الفكرة الاشتراكية قوة الدفع بوصولها إلى الحكم ، لا لأنها خاطئة أولا تمتلك مشروعا صالحا للحكم ، إنما لأن التحكم فى الفكرة من جانب الدولة الأولى للاشتراكية قد أحكم قبضته عليها ، تملكها وكأنها تخصه وحده ، أعطى لنفسه سلطة الأمر والنهى على شعبه وعلى كل اشتراكيى العالم ، ففقدت الجميلة أجمل مافيها .. حرية التفكير وحق الابداع، كالوردة تفقد رائحتها وجمالها معا فلايتبقى منها سوى عود مليئ بالشوك .

ولنر القرن القادم قادراً على امتلاك شجاعة النظر الشجاع إلى الفكرة ، قادراً على تطويرها ، على مآخاتها مع الديمقراطية تنطلق فى الآفاق الرحبة ، فتعود الينا وهى أكثر بهاءً وجمالاً وقدرة..

وإذا كان القرن التاسع عشرقد وضع أساس الديمقراطية والحريات العامة ، فاذا دولا عديدة استطاع حكامها فى القرن الذى رحل بالأمس أن تخنق صوت الحرية ، وأن تثقب إناء الديمقراطية .. وتحولت المطالبة بالديمقراطية إلى معاناة .. ويشكو **"ولى الدين يكن"** مساكين هم أنصار الحرية يذهبون إليها كى يفكوا قيودها فيقعون هم فى الأسر .. وتوضع القيود فى أيديهم ".

.. ونعود إلى نهايات القرن التاسع عشر .. وإلى **فرح أنطون** أيضا :

فى ١٣ نوفمبر ١٨٩٩ حدث كسوف فى الشمس أثار هواجس عديدة ، وأعلن الكثيرون أنها نهاية العالم التى ستأتى مع نهاية القرن (تماما كما يحدث الآن)

ويكتب **فرح أنطون** ليطالب بنهاية هذا العالم ، وقيام عالم جديد ..

" يسألون متى ينتهى هذا العالم ، ونحن نقول لهم متى ينتهى . ينتهى حين يعدل الحكام ، ينتهى حين يعامل ولاة الأمور شعوبهم كما يعامل الآباء أبناءهم ، ينتهى متى تنفق الحكومات ماتدفعه الشعوب إليها من الضرائب والرسوم على الأمور الضرورية من تعليم الشعوب وإنقاذها من آفة الجهل لا على البذخ والأمور الكمالية ،يومئذ ينتهى عالم الجهل والشقاء والفقر والرزائل والأوهام ويقوم عالم ثان تنيره شمس الفضيلة الباهرة ، والأدب الغض ، والعلم الصحيح . وإلا فسواء موتنا أو حياتنا فى العالم الحاضر ، وسواء، خرابة أو عمارة إذا بقى على ماهو عليه الآن " وبعد أن يستطرد فرح أنطون فى الحديث عن عالم تسوده الحرية والعدالة والاشتراكية يقول:

" هذا هو العالم الذى يحق أن يؤسف عليه إذا هلك ، لاعالم فيه الجهل سائد ، والحق ضائع ، والفضيلة مهجورة ، والعلم تجارة ، والأدب منبوذ ، والكبير صغير ، والصغير كبير فمتى ينتهى أيها الشرقيون هذا العالم "(٢)

.. هاهو قرن جديد يأتى .. فهل تمتلك كلاما جديدا ، بل هل تمتلك ذات المساحة من الحرية وذات الشجاعة كى نقول ماقال فرح أنطون بالضبط منذ مائة عام؟

.. وهل نطمح أن يزول هذا العالم .. أن يرحل .. أن ينتهى ليأتى عالمنا نحن ، لاعالمهم هم، ليأتى عالم الاستنارة وإعمال العقل وليس عالم التأسلم والتخلف والجهالة . عالم الحرية وليس عالم التسلط والقهر ، عالم الشعوب وليس عالم الحكام المتسلطين ، عالم الفقراء وليس عالم وحوش الرأسمالية المتوحشة ، عالم الاشتراكية الناهضة المتألقة ببريق العقل والواقع والتى تتزين بالديمقراطية والحرية والنظر الانتقادى والالتحاق بالواقع فى كل بلد ، وبالناس فى كل مجتمع ..؟

هل نطمح أن يقوم عالم جديد لايطرح حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الانسان للمساومة فى سوق النخاسة ..

هل نحلم بعالم متوازن . عاقل . لايدمر بيئته ، أو يدمر نفسه . عالم لاترهقه حروب حروب مجرمة وعدوانات غاشمة .. عالم يسوده سلام حق يقوم على العدل والتكافؤ وتحقيق حقوق أطرافه ؟

.. يمكننا أن نحلم بكل هذا وبأكثر منه ..

فقط لندرك أن الأحلام لاتتحقق بمجرد التمنى

منى أن تكن حقاً تكن أعذب المنى
وإلا فقد عشنا بها زمناً رغداً

.. فالأمنيات مهما كانت عذبة يمكن أن ترتسم على أرض الواقع فتعالوا .. تعالوا أيها المتعبون ، أيها الضعفاء ، أيها الفقراء ، أيها الطامحون للعدل ، أيها الرافضون لاغلاق نوافذ العقل .. الرافضون لقهر الحكام وقهر قاهرى الأفكار ، الرافضون لانكار حقكم فى الاختلاف ، والرافضون للتأسلم الذى يشوه أجمل مالدى الانسان من تراث ، ويخمد أجمل مافى الانسان من قدرة .. قدرته على التفكير وعلى استخدام العقل.. ويرفض أبسط حقوق الانسان .. حقه فى الاختلاف

تعالوا فالقرن الجديد لن يأتى حقا الا اذا تحركتم ..

أما مانحن فيه الآن فهو جهالة وضلال وظلم وقهر وتخلف يضعنا فى القرون الوسطى ..

تعالوا كى يأتى القرن الجديد.

د. رفعت السعيد

رحيق السنين

العنصرية الحديثة واختبار معامل الذكاء

د. سمير حنا صادق

ترتكز الرأسمالية العالمية البغيضة فى فلسفتها على عنصرية كريهة تحاول أن تأصل لها علميا ، وتستمد هذه العنصرية جذورا من العلم الكاذب من مدرسة تلفيقية تتحدث عما تسميه بالحتمية البيولوجية . ولعل أبلغ رد على هؤلاء العنصريين هو كتاب **ستيفن روز Steven Rose وزملائه** الذى ترجمه الصديق الدكتور **مصطفى إبراهيم فهمى** بعنوان **«علم الأحياء والإيديولوجية والطبيعة البشرية»**.

وبوقاحة بالغة تكشف هذه العنصرية عن فجاجتها **فمنظر طائر أو درفيل أو قط على شجرة ناله الضرر يثير من الضجة أضعاف ما يثير منظر طفل كسر رابين عظامه فى إسرائيل** . وقتل المدنيين بتبريرات مضحكة عملية تمارسها العنصرية الرأسمالية الغربية منذ نشأتها ، فخلال مائة عام قتلت ٩٠٪ من سكان أمريكا الأصليين الذين كانوا- كما وصفهم كولومبوس نفسه- من أفضل وأسعد أنواع الجنس البشرى .وفى أكبر محرقة فى التاريخ - لا تقارن حتى محارق هتلر بها- مثلت وشوهت الملايين فى هيروشيما ونجازاكى بلا معنى إلا لإشعار العالم بما تمتلكه وحدها من أسلحة الدمار الشامل . وبصفاقة لا مثيل لها تحرق وتمزق وتشوه سكان أمريكا اللاتينية للاحتفاظ بجمهوريات الموز وبمزارع الأفيون وبملاهى الفساد وأندية القمار . وبوحشية فاجرة تتسبب فى موت آلاف الأطفال فى العراق وكوسوفو ، بل وتتجاهل وتساهم فى قتل ٨٠٠ ألف من الهوتو والتوتسى، كما أثبتت تقارير الأمم المتحدة الأخيرة.

وتبنى جانباً كبيراً من هذه العنصرية على أكذوبة كبرى تسمى معامل الذكاء- Intelligence Quotient (IQ). وقد يكون من المفيد أن نتذكر قصتها:

ففى عام ١٩٠٤ طلبت الحكومة الفرنسية من ألفريد بينيه (Alfred Binet) ،وهو تربوى فرنسى ، أن يضع اختبارا يمكن بواسطته تحديد الأطفال الذين يواجهون مشاكل فى التعليم . وأدى هذا الطلب البسيط ، بطريقة معقدة إلى **«معامل الذكاء»** وهو البلوى التى ما زالت تعيش معنا حتى الآن.

كان **بينيه** مولعا بدراسة الذكاء البشرى ، [illegible]

وقد سبق له إجراء دراسات عن مقاييس الجمجمة بالاشتراك مع مواطنه الشهير بول بروكا(Broca) ،**(الذى أطلق اسمه فيما بعد على منطقة ترتبط بالكلام فى المخ)** ، بزعم أن الأذكياء يتمتعون بجماجم كبيرة وقد انتهت هذه الدراسة إلى فشل ذريع فكثير من الكتاب وعباقرة العلم كانت جماجمهم أقل من المتوسط العام.

وبدأ **بينيه** بناء على طلب وزارة التعليم الفرنسية فى وضع اختبار لا يقيس التحصيل الدراسى ، إنما يختبر مقدرة الطفل على التعامل مع النقود والناس والمشاكل اليومية.

فى عام ١٩٠٥ وضع **بينيه** أول صورة للاختبار وفيها رتب الأسئلة بدرجة صعوبتها وحدد سنا ذهنيا لكل مجموعة من الأسئلة .وكان يحدد السن الذهنى بأنه السن الملازم لآخر سؤال جاوبه الطفل بنجاح.

ثم قام أحد الدارسين الألمان بتعديل التقييم بحيث يقيس السن بالاختبار والسن الحقيقى . وهكذا ولدت معامل الذكاء.

ولكن **بينيه**-شاعرا فيما يبدو بالكارثة المقبلة -نبه إلى أن المقياس رغم فائدته فى تمييز المتخلفين عقليا لا يمكن استعماله كمقياس للذكاء ، لأن الخواص الذهنية تختلف من شخص إلى آخر ولا يمكن تطبيق اختبار واحد عليها.

كان أهم ما يخشاه بينيه هو ما يطلق عليه اسم **«التشيؤ»** (Reification) وهو أن تتحول الكلمة إلى شئ موجود ، فنظن أننا بمجرد إطلاقنا الاسم IQ. أفقد حصلنا على شئ حقيقى موجود. ولو تحدثنا عن العنقاء لأصبحت موجودة وهكذا.

استمر بينيه فى دراساته .. ولكن على الجانب الآخر من الأطلنطى تحول الأمر إلى كارثة ونمت هذه الاختبارات نموا مشوها على يد مدعين للعلم.

ولدت معامل الذكاء (I.Q) فى أمريكا عام ١٩١٠ .كان جودارد (H.Goddard) مدير مدرسة ضعاف العقول فى **نيوجرزى** فى أمريكا، يبحث عن طريقة لتمييز **المأفونين** (Idiots) وسنهم الذهنى تحت ٣ سنوات ولا يمكنهم الكلام- والبلهاء (IMbeciles) -وسنهم الذهنى بين ٣- ٧ سنوات ويمكنهم الكلام- إذ لم تكن مدرسة **جودارد** مخصصة لا للمأفونين ولا للبلهاء ، ولكنها كانت مخصصة لضعاف العقول(Feeble minded) .

واعتبر جودارد أن اختبار بينيه هو أفضل وسيلة لاكتشاف ضعاف العقول وتمييزهم من البلهاء والمأفونين.

كانت حركة تحسين النسل (Eugenics) التي بدأها عالم الإحصاء جالتون (Sir Francis Galton) قد تأصلت ومدت جذورها في أمريكا حيث كان هناك خوف من أنه لو ترك البلهاء والمأفونون فإن الولايات المتحدة ستتلوث بجيناتهم .وكان من الممكن التخلص من المأفونين بالتعقيم أو بالعزل ، ولكن التخلص من القادمين بالهجرة كان أبسط ، إذ يمكن اكتشافهم ثم إرسالهم للعودة .وفي عام ١٩١٢ وضعت وزارة الصحة الأمريكية جودارد في جزيرة أليس الرهيبة (Ellis Island) حيث يمكن «فرز» المهاجرين.

بتطبيق الاختبار على مهاجرين لا يستطيعون التحدث بالانجليزية وصل جودارد إلى أرقام مفزعة: ٨٧٪ من الروس ، ٨٣٪ من اليهود ، ٨٠٪ من المجريين ، ٧٩٪ من الإيطاليين.. كانوا «ضعاف العقول».

وبدأت عملية إعادة المهاجرين . وهكذا حدث ما كان يخشاه بينيه ،فقد كان جودارد يعتقد أن الذكاء يرتبط بجين محدد موروث عن الأب والأم وأن غياب هذا الجين يتسبب في أن يتحول الطفل إلى مجموعة البلهاء والمأفونين وضعاف العقول.

في عام ١٩١٧ أخذ المتخصصون في علم النفس في إعادة النظر في اختبار بينيه ، ورفعوا عدد الأسئلة من ٤٥ إلى ٩٠ ،وتغير اسم المقياس إلى« مقياس بينيه -ستانفورد » (Binet-Stanford) وخصصت الأسئلة الصعبة لمن هم «فوق المتوسط في الذكاء» ولم يعد الاختبار خاصا بمجموعات من الناس ، بل أصبح يستعمل في كافة المجالات ونشأ عن اختبار بينيه- ستانفورد عشرات الاختبارات للشركات والمصانع والجيش.

ولكن .. ما الذكاء؟.

هوجمت مدرسة معامل الذكاء منذ البداية . هاجمها علماء النفس ،هاجمها علماء البيولوجيا . هاجمها علماء الطبيعة وعلماء الرياضة وفلاسفة العلم.

ودافع أنصار معامل الذكاء بمقولتهم المشهورة :« إن الذكاء كخاصية ينبغي تعريفه مبدئيا بأنه القدرة على الأداء الجيد في اختبارات الذكاء (؟!) لأن هذه الاختبارات تقيس الذكاء».

وهي مغالطة واضحة ومفضوحة ،فوصف الذكاء بأنه ما نقيسه مضحك ،فكلمة الذكاء تحمل لدى الجميع مضمونا عاما لابد من تعريفه قبل قياسه ،وعدم وجود نظرية حتى الآن للتعريف لا يمكن اعتباره مبررا لإطلاق تعاريف مثل« هو ما نقيسه».

وفي كتاب يدعى «مشكلة معامل الذكاء» (The IQ Controversy) يتقدم المؤلفان بلوك وجيرالدين دواركين (Block & Geraldin Dwarkin) بهذه المتطلبات لنظرية عن الذكاء: «ما المطلوب من نظرية عن الذكاء ؟ إن المطلوب من مثل هذه النظرية أن توضح العلاقة السببية بين الذكاء والظواهر التي تحتاج إلى الذكاء لأدائها ، مثلا لابد أن توضح كيف يؤثر الذكاء في الدراسة ،وفي حل المشكلات ،وفي التفهم ،وفي الاكتشاف ،وفي المقدرة على الإيضاح .وعلى مثل هذه النظرية أن توضح العوامل التي تؤثر في الذكاء. عليها أن توضح أسباب اختلاف بعض الناس عن بعضهم البعض ،هل هي الذاكرة ؟ هل هي المقدرة على التعامل مع المعلومات ؟ هل هي مكتسبة ؟ هل هي موروثة؟ وينبغي أن نتذكر أن بعض الناس حقيقة أكثر ذكاء في منطقة معينة عنهم في مناطق أخرى: فهناك من يرى العلاقات بسرعة فائقة ولا يجيدالرياضيات ،وهناك من يتمتع بذاكرة فائقة ولا يجيد التعامل مع المعلومات». ويعلم علماء الحاسبات أن «الذكاء» ظاهرة معقدة جدا من الصعب أن لم يكن من المستحيل تقليدها أو تحليلها.

وبوجود بلايين من العمليات التي من الممكن أن تدرج تحت اسم «الذكاء» نصل إلى اتفاق مع ما قاله ولتر ليبمان (Walter Lipman):

«إن ادراج النتائج على شكل أرقام يسهل الوقوع في خطأ الظن أن اختبارات الذكاء مثلها كمثل أي مقياس آخر للطول أو الوزن يمكن استعمالها بثقة واطمئنان . إن الذكاء يختلف عن الطول والوزن فهو ظاهرة معقدة جداً».

وأي قراءة عاقلة للأسئلة ،توضح إنها تحتاج للإجابة عليها إلى مستوى اجتماعي معين ، بل أنها تحتوي أحيانا على أسئلة معلومات عامة مثل :

- لماذا من الأفضل التعامل بالشيك بدلا من النقود ؟.

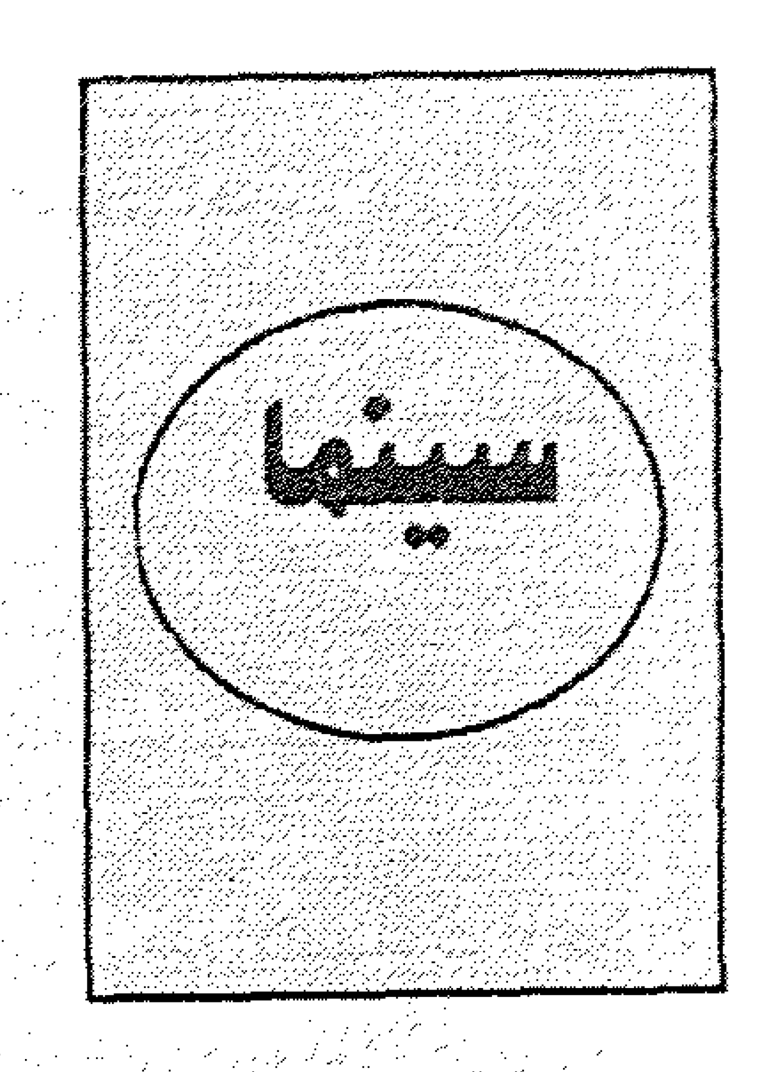
- لماذا يجب بشكل عام أن تعطى الصدقات لجمعيات منظمة بدلا من الشحاذين؟.

من الواضح إذن أن هذه الاختبارات تحابي مجموعة اجتماعية على حساب الأخرى وأن الزعم بأنها موروثة زعم باطل . ويكفي في هذا المجال أن نتذكر تجربة شميدث (B. Schmidt) الذي قام بدراسة التغيرات الاجتماعية والثقافية والذهنية في مجموعة من ٢٥٤ طفلاً من سن ١٢ إلى سن١٤ سنة وصفوا بأنهم «ضعاف العقول». وكان متوسط ذكائهم ٥٢٪ (بالقياس بمتوسط ١٠٠٪) . بعد تدريب لمدة ثلاث سنوات للمهارات الأساسية وأساليب الدراسة الجيدة ، ارتفع متوسط الذكاء إلى ٧٢٪ ، وبعد خمس سنوات ارتفع المتوسط إلى ٨٩٪ . وزاد ربع الطلبة بما يعادل ٥٠ نقطة.

خلال هذا القرن، تجذرت فكرة معامل الذكاء في العقل الباطن الغربي حتى ظهرت فضائح أخرى ، مثل فضيحة سيريل بيرت(Cyril Burt) في انجلترا ،ومثل فضيحة «منحنى الجرس» (the Bell Curve) في أمريكا.

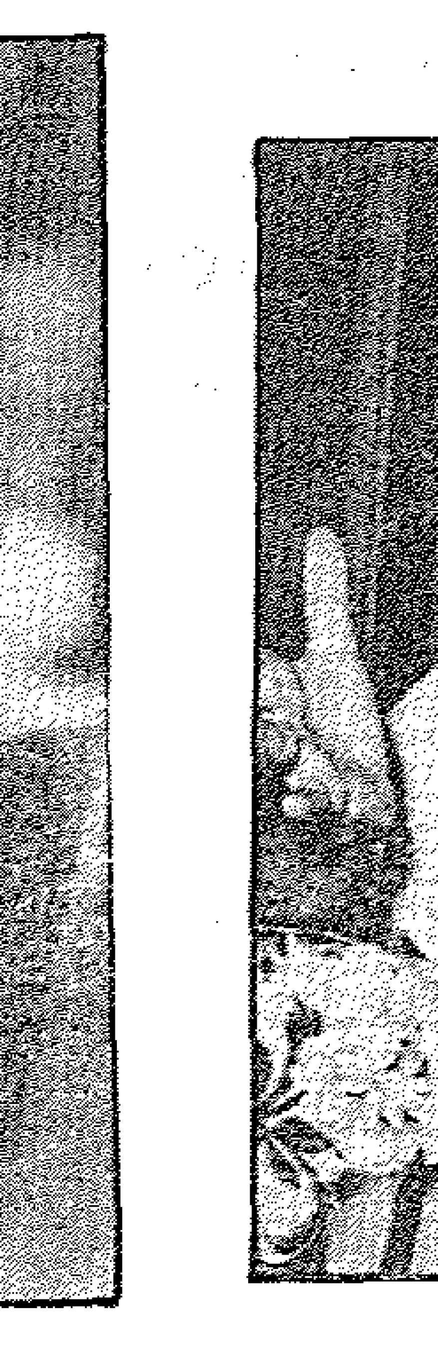
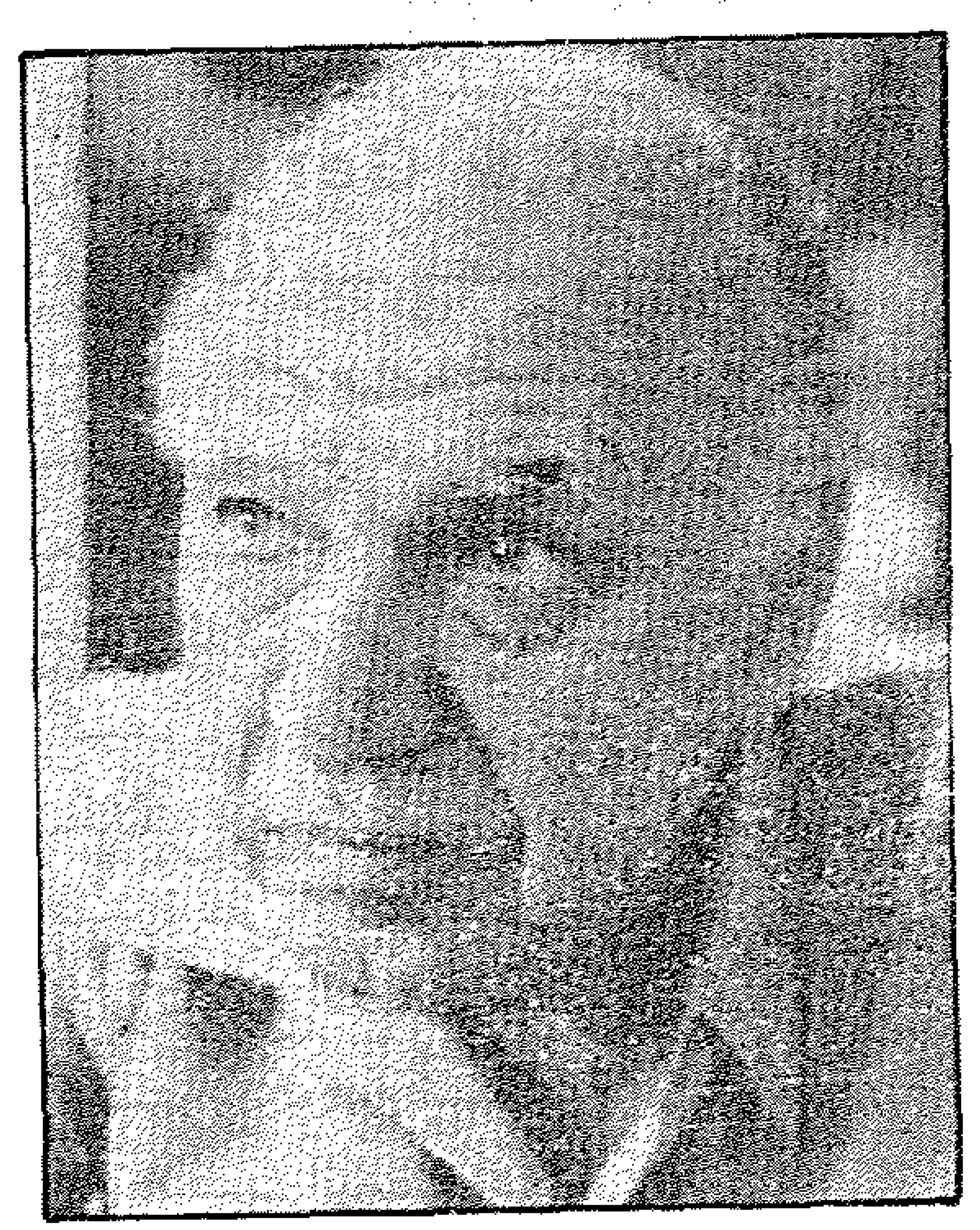
أما عن سيرل بيرت ، فهو دجال بريطاني اختلق وزور عشرات من التجارب المزورة ليثبت أن الذكاء خاصية موروثة ، بل وتسبب في تعديل برامج التدريس في بريطانيا فيما يسمى «اختبار + ١١» (Eleven plus Exam) ،وهو اختبار عنصري للتمييز بين الداخلين إلى التدريب الفني والملتحقين بالجامعات . وكرمته الرجعية البريطانية بأن منحته لقب سير Sir . ثم ثبت بعد موته أنه زور أبحاثه وموه أرقامه ، وعرف العالم عندما نشرت سيرته عام ١٩٧٩ أن أبحاثه العلمية ما هي إلا عمليات غش وتزوير واضطرت الدولة بعد ذلك إلى سحب ألقابه وإلغاء اختبار +١١.

أما «منحنى الجرس» فموعده في مقال مقبل.



السينما المصرية فى قرن (١)
البحث عن الهوية


محمد كريم

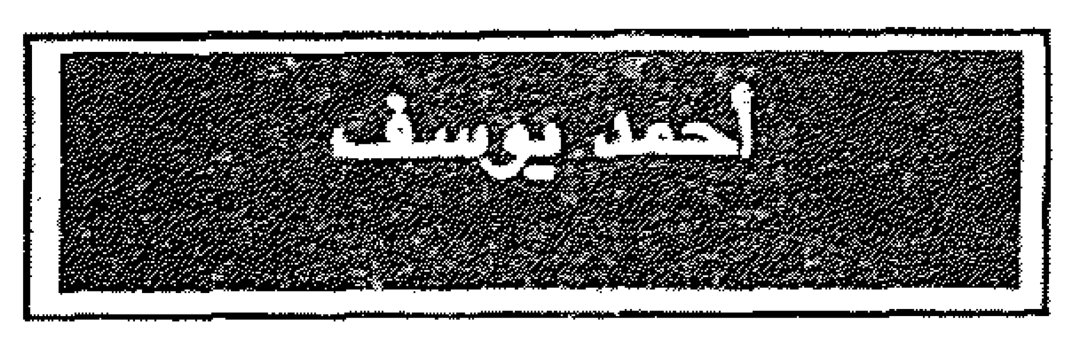


صلاح أبو سيف

توفيق صالح

عندما ظهرت السينما للمرة الأولى فى العالم على أيدى الأخوين **«لوميير»** فى ٢٨ ديسمبر ١٨٩٥ ، بدا أن الخبرة الانسانية تواجه تجربة جديدة لم تعرفها من قبل ،وهى التجربة التى تكاد أن تطبع حضارة القرن العشرين كلها بطابعها ، والتى يمكن أن نطلق عليها **«حضارة الصورة»** ، إذ أصبحت «الصورة المتحركة» تمثل واقعا جديدا موازيا للواقع الحقيقى الذى يعيشه الإنسان ، وكلما تقدمت تقنياتها التى تتسارع يوما بعد يوم ، على مستوى الصورة والصوت معا ، باتت السينما (ومعها أبناؤها من وسائط التلفزيون والفيديو والبث المباشر عبر الاقمار الصناعية) **تتيح للإنسان المعاصر أن يحصل على واقع فنى أكثر اتساعا و شمولا ،وهو الواقع الذى قد يكون وسيلة لرؤية أكثر عمقا للواقع الحقيقى أحيانا ، أو هروباً وبديلا عنه فى أحيان أخرى.**

ومثلما كانت بدايات السينما- كوسيط فنى- فى بلاد العالم كله امتداداً للفنون والآداب التى عرفها الانسان حتى نهاية القرن التاسع عشر ، فإن السينما المصرية بدورها كانت وريثا شرعيا لكل أشكال الفنون والآداب المصرية والعربية السائدة آنذاك ، لكن الاختلاف الجذرى بين تجربتى السينما فى العالم من ناحية ،وفى مصر من ناحية أخرى ،هو أن الثقافة المصرية فى القرن التاسع عشر لم تكن قد عرفت بعد صياغة ناضجة (أو فلنقل «مثقفة») للفنون التشكيلية والرواية والمسرح ،وهكذا فإنه لم **يكن متاحا أمام السينما المصرية عند مولدها إلا أن تنهل من الأشكال الشعبية وانتهاء بالمسرح الشعبى الذى كان يمتد بجذوره إلى أدب المقامة وخيال الظل والأراجوز والنمر التهريجية فى الموالد والأسواق ،حتى وصل إلى شكل «الفودفيل» الذى يجمع فى آن واحد بين التمثيل والرقص والغناء.**

ولفترة طويلة امتدت طوال العقدين الأول والثانى من القرن العشرين ،كانت صناعة «الأفلام المصرية» -إن جاز لنا أن نسميها بالأفلام ونطلق عليها صفة المصرية -مقتصرة على بعض الأجانب المقيمين فى مصر ،والايطاليين منهم على نحو خاص . لذلك لم تكن أفلامهم (القصيرة فى الأغلب) إلا نوعا متواضعا لبعض الأفلام التى تأتى من بلاد الغرب ، مع محاولة صبغها ببعض السمات التى قد تلقى ميلا من المتفرج المصرى ، إذ تدور حول عالم **«ألف ليلة وليلة» أو فرسان بدر الصحراء ، أو اقتباسات من مسرحيات كوميدية تافهة.** من جانب آخر ، وبسبب العدد المحدود لدور العرض السينمائى ،كانت تجربة «الفرجة السينمائية» متاحة لجمهور محدود من الأجانب وبعض أبناء الطبقة الوسطى المصرية ، التى وجدت فى السينما بديلا عن مسرح «الفودفيل» ، بينما ظلت الصفوة آنذاك تنظر إليها بنوع من التعالى والازدراء باعتبارها فناً رخيصا ومبتذلا ، على حين ظلت الطبقات الفقيرة حتى ذلك الوقت بعيدة عن التجربة السينمائية بأسرها . ولنقارن ذلك بصناعة السينما الأمريكية التى



وجدت- ومن خلال الانتشار الهائل لدور العرض الصغيرة - جمهورها الأساسي في الكتلة الهائلة من المهاجرين الفقراء والأميين، والتي أصبحت السينما بالنسبة لهم وسيلة الترفيه الأساسية ،وهو ما يفسر لك السبب وراء **سرعة ازدهار «الصناعة السينمائية» في أمريكا ، التي عرفت منذ اللحظة الأولى من هو «زبونها» الحقيقي ، بينما ظلت «صناعة» السينما المصرية- في الأغلب الأعم من تاريخها- عاجزة عن أن تعرف من هو المستهلك الرئيسي الذي يتيح لها أن تصبح صناعة قوية.**

من الميلودراما إلى الفودفيل

إن السؤال المحوري هنا يصبح : متى بدأت إذن صناعة السينما في مصر باعتبارها صناعة مصرية خالصة؟

إن الاجابة عن هذا السؤال تقتضي أن يكون صانع الفيلم ومستهلكه مصريين ،وهو ما يمكن أن نتقصاه في **المحاولات الأولى لمحمد بيومي** ، ذلك الفنان متعدد المواهب الذي قرر أن يمتلك كاميرا سينمائية (وفي فترة لاحقة استطاع أن يطور معملاً خاصاً به للطبع والتحميض) والذي وقف حاملا كاميرته للمرة الأولى ليسجل حدثا تاريخيا مصرياً في **١٨ سبتمبر عام ١٩٢٣ ،عند عودة سعد زغلول من المنفى ، ليعلن بذلك ميلاد السينما التسجيلية المصرية** ، وليضع مشروعا لأول فيلم روائي مصري قصير باسم **«المعلم برسوم يبحث عن وظيفة(١٩٢٣)** .وفي هاتين المحاولتين له- بالاضافة إلى محاولات أخرى لم يكتمل معظمها- بدا أن الفرصة الحقيقية لصناعة سينما مصرية حقيقية قد باتت وشيكة ، بفضل ذلك الحس الوطني والشعبي الذي تميزت به محاولاته السينمائية.

لكن محاولة **محمد بيومي** ظلت محاولة فردية «**دون كيشوتية**» وعاجزة عن الاستمرار ، فقد كانت- وما تزال-المشكلة الرئيسية لأي صناعة سينمائية هي تمويل الانتاج والقدرة على العرض. وهو ما لم يكن متاحا إلا أمام بعض «المغامرين» ولا نقول الفنانين- الذين دخلوا إلى هذا المجال الوحيد ،وجاء معظمهم من عالم الفنيين الأجانب متواضعي الموهبة والخبرة، سعيا وراء من يبحثون من المصريين والمصريات عن الشهرة بالظهور على شرائط سينمائية . وهكذا شهد عام ١٩٢٧ فيلم «**ليلى**» من بطولة **عزيزة أمير واخراج وداد عرفي واستيفان روستي ، و«قبلة في الصحراء» من بطولة** بدر لاما واخراج **ابراهيم لاما** . ومنذ اللحظة الأولى سوف تدرك أن الميلودراما بأكثر أشكالها سذاجة كانت العمود الفقري لهذين الفيلمين (وعشرات الأفلام الأخرى في السنوات اللاحقة) ، ودعك من الادعاء بصبغ هذه الأفلام بمسحة عربية مصطنعة لا تتجسد إلا في ذلك الشكل الهوليودي المسطح عن « **بدو الصحراء**» كما يقبعون في قاع العقلية الغربية ، وكان ذلك



أم كلثوم

يشكل إرتداداً حقيقياً وفادحا عن محاولات **محمد بيومي** لصنع أفلام تدور «هنا والآن».

وسرعان ما سوف يدخل نجوم كوميديا مسرح «**الفودفيل**» إلى عالم السينما لصنع شرائط سينمائية لا تختلف كثيرا عن «نمرهم» المسرحية ، فيأتي **نجيب الريحاني بشخصية «كشكش بيه»** ، مثلما سوف يأتي **فوزي الجزايرلي** بشخصية «**المعلم بحبح**» **وعلى الكسار بشخصية «بربري مصر الوحيد»**.

ودخل **يوسف وهبي** إلى السينما بعالمه المسرحي المغرق في الميلودرامية على طريقة «**أولاد الذوات**» . ولعل الاستثناء الوحيد في تلك السنوات الأولى كان فيلم «**زينب**» (١٩٣٠) أول أفلام **محمد كريم الذي يعتمد** على ما يعتبره البعض «أول رواية مصرية» كتبها **محمد حسين هيكل** ،وهو ما يؤكد مرة أخرى على أن فن السينما- على الرغم من استقلاله كوسيط فني- ينبغي عليه إذا أراد أن يكون فناً حقيقياً ، أن يستوعب الفنون والآداب الناضجة (أو بالأحرى يقف على أكتافها ليستشرف آفاقا أوسع) ،على الرغم من أن فيلم «**زينب**» كان في التحليل الأخير قريبا من عالم المبالغة العاطفية وتمييع الوعي الاجتماعي.

نمط «الفيلم المصري»

ومثلما أحدث دخول تقنية الصوت ثورة هائلة في فن السينما على مستوى السينما العالمية ، انتقلت السينما المصرية الناطقة إلى عالم جديد بدا في البداية عالما أكثر رحابة ، لكنه أثبت في النهاية أنه عالم ضيق خانق ،فقد أصبح متاحاً للمطربين والمطربات من أصحاب الشهرة الذائعة -عبر الاسطوانات والاذاعات المحلية الخاصة- أن يظهروا لجمهورهم على الشاشة. ولسنوات طويلة -خلال الثلاثينات وحتى منتصف الأربعينيات -سوف تصبح أفلام **محمد عبد الوهاب وأم كلثوم** ومن آتي بعدهما من عشرات من فناني وفنانات الطرب في مصر وكل أنحاء العالم العربي ،هي المادة الرئيسية لصناعة الأفلام .ومع ذلك فإن صناعة السينما المصرية لم تعرف نمطاً فيلمياً له تقاليده الخاصة يمكن أن نطلق عليه «الفيلم الموسيقي أو الغنائي» ، فلم يكن دخول الأغنيات- وتقنية الصوت كلها -إلى السينما المصرية في ذلك إلا عودة للمسرح الغنائي مرة أخرى (عند **سلامة حجازي ، أو سيد درويش** في أفضل الأحوال) ،حين يقف المطرب مواجهاً الجمهور ليقطع سير الأحداث بأغنية لا تتمتع كثيرا بأية مواصفات سينمائية (ولم يكن غريبا أن يحتشد الفيلم الواحد بحوالي عشر أغنيات) . لكن الأهم هو أن الأغنية أصبحت أحد عناصر «التوليفة» السينمائية التي ما زلنا نعرفها حتى اليوم باسم «الفيلم المصري» ،الذي لابد أن يجمع- من وجهة نظر صناعه- بين الكوميديا والميلودراما والخناقة والحب والغناء والمأساة في«خليط» غير متجانس ،حتى أنك قد تعجز أحيانا- وعلى سبيل المثال- أن تحدد سمات نمط«الفيلم الكوميدي» المصري (فالكوميديا تكاد أن تتخلل الأفلام) ،وهو ما ينطبق على كل الأنماط الفيلمية الأخرى التي اندمجت معاً فيما يمكن أن نسميه «**نمط الفيلم المصري**».

إن شئت الدقة ، فإننا نطلق عليه الاسم الأكثر اقترابا من الدقة : **«الفيلم العربي»**، بسبب تركز صناعة الأفلام في مصر لفترة طويلة ، والتي كانت تجتذب العديد من المواهب الغنائية والتمثيلية من مختلف أنحاء العالم العربي ، لتقوم بصناعة الأفلام وتوزيعها في كل البلدان العربية ، **وذلك هو الجانب الايجابي لصناعة السينما المصرية، التي استطاعت -حتى في أكثر أشكالها**



يوسف شاهين .. مع يسرا فى فيلم «اسكندرية كمان وكمان»

بدائية- أن تقوم بدور مهم فى خلق مزاج واحد بين الشعوب العربية ، وأن تبث فيهم- على نحو غير واع فى الأغلب -شعورا كامنا بالوحدة. ويمكنك أن تتأمل نمو «الأوبريتات» الصغيرة التى كانت تتخلل العديد من أفلام تلك الفترة ، لتطوف -بالرقص والغناء- العديد من البلدان العربية.

ولعل ذلك كان انعكاسا -فى جانب منه- لمحاولة الرأسمالية المصرية فى تلك الفترة أن تقيم أبنية متماسكة لصناعات عربية، والتى وجدت ترجمتها السينمائية فى تجربة «**استوديو مصر**» الذى أنتج بعضا من الأفلام المهمة مثل فيلم «**لاشين**» (١٩٣٩) **لفريتز كرامب** (وهو الفيلم الذى واجه منعاً رقابياً لفترة طويلة بسبب معالجته لعلاقة السلطة بالشعب) ،وفيلم «**العزيمة**» (١٩٣٩) **لكمال سليم** ، الذى يعتبره معظم النقاد ومؤرخى السينما البذرة الجنينية الأولى للواقعية فى السينما المصرية ، لكن تلك التجربة لم تكتمل كما كان ينبغى لها ، وكان ذلك ناتجا عن بعض قصور الوعى لدى الرأسمالية ، وربما كان الدليل على ذلك هو عدم استيعاب «استوديو مصر» لمحمد بيومى وتجاربه ، وغلبة إنتاج الأفلام المتواضعة التى صنعها الاستوديو.

البوتقة

وجاء اندلاع الحرب العالمية الثانية ليشكل منعطفاً مهما فى تاريخ السينما المصرية ، وإعلانا عن ضرورة هجرة عدد كبير من الفنانين والفنيين الأجانب ، وإيذانا **بصعود نوع من الرأسماليين «أغنياء الحرب» الذين جاءت ثرواتهم من الأزمة الاقتصادية التى شهدتها مصر آنذاك**، فقرر البعض منهم الدخول إلى ساحة صناعة الأفلام التى جاء معظمها أفلاما متدنية . لكن الجانب الايجابى من هذه التجربة يكمن فى أن الساحة قد خلت للسينمائيين المصريين لكى يؤكدوا وجودهم ، فى نفس الوقت الذى شهد اتساع رقعة الطبقة الوسطى القادرة على الذهاب إلى دور السينما ومشاهدة الأفلام.

وهكذا بدأت السينما المصرية فى فترة ما بعد الحرب رحلة البحث عن الهوية ، يؤكد فيها الفنانون المصريون قدرتهم على التوجه إلى الجمهور العريض .وعلى الرغم من الاعتقاد الشائع بأن «كل «الأفلام المصرية فى تلك الفترة كانت هزيلة ، إلا أن السينما المصرية أفرزت بعضا من أهم السينمائيين الذين سوف يتركون بصمة واضحة فى تاريخ هذا الفن ،وكان ذلك تعبيرا عن أن تلك السنوات كانت فترة **تحتشد بعوامل التغيير** ، وربما الانفجار أيضا (الذى تجسد فى السنوات اللاحقة فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢) . لقد كانت تلك هى البوتقة التى انصهرت فيها العديد من عناصر السينما المصرية كفن وليد على مستوى الصناعة والابداع الفنى ، فبينما تزايد عدد الأفلام التى يتم انتاجها كل عام ، وجدت تلك الطفرة الكمية معادلا على مستوى الكيف أيضا . فصنع **كامل التلمسانى** أول أفلامه «**السوق السوداء**» (١٩٤٥) ، متمرداً على الشكل والمضمون التقليديين ، ليعلن عن ضرورة البحث عن صيغة سينمائية مصرية خاصة لا تتوقف عند مرحلة «الفودفيل» من جانب ، ولا تحاكى السينما الهوليودية من جانب آخر.

وإذا كانت تجربة **كامل التلمسانى** قد شكلت صدمة عنيفة للجمهور آنذاك ، بسبب رغبة الفنان الطموح فى أن «يزرع» السيرالية التى يتبناها كمذهب فنى فى فيلم مصرى يتوجه إلى جمهور لم يكن قد اعتاد بعد حتى على المدارس الفنية التقليدية ، فإن الفنانين السينمائيين الآخرين قرروا التوجه إلى هذا الجمهور ، لينطلقوا معه من التقاليد الفنية الشعبية السائدة إلى آفاق أكثر رحابة ، وهكذا **ظهر عباس كامل** الذى ظل مهتما بكل عناصر «الفرجة» ،حتى أن أفلامه تقترب كثيرا من روح المسرح الشعبى ، لكنك لن تخطئ قدرته على خلق شكل جديد للأغنية السينمائية ، بعيدا عن وقوف «المطرب» ليغنى على خشبة مسرح وهمى كما كانت

الحال فى الأفلام الغنائية ،كما أن أفلامه شهدت صورة جديدة للبطل الذى يجسد الجماهير العريضة الجديدة ، مثل صانع الطرابيش فى **«منديل الحلو»** (١٩٤٩) أو النجار فى**«شباك حبيبى»** (١٩٥١) أو بائع الجرائد فى**«خبز أبيض»** (١٩٥١) ،كما أنها كانت الأفلام الملائمة لظهور نمط جديد من النجوم ، مثل **عبد العزيز محمود أو كارم محمود** ،ليسوا أبداً فى أناقة ووسامة فتيان الشاشة الذين نقلتهم السينما المصرية عن السينما الهوليوودية.

وهكذا ظهر أيضا **صلاح أبو سيف** بمذاق مصرى خاص للواقعية ، سوف يصبح أكثر نضجاً فى مراحله اللاحقة ، **وعز الدين ذو الفقار** برومانسيته الناعمة التى تكشف عن عذابات الطبقة المتوسطة ، **وفطين عبد الوهاب** بحسه الكوميدى الممتزج بالنقد الاجتماعى ،**وحسن الامام** بتوليفته الميلودرامية التى تجمع بين اقتباساته الفرنسية وخبرته فى فنون الفرجة الشعبية ، والتى تتوجه دائما إلى الجانب النبيل من النفس البشرية ، بل أيضا **يوسف شاهين** بفيلمه **«بابا أمين»** (١٩٥٠) **وابن النيل**(١٩٥٢) اللذين يظهران رغبة كامنة فى البحث عن تحقيق الذات . ولعل **« الأسطى حسن» (١٩٥٢) لصلاح أبو سيف** باقترابه الحميم من قضية الصراع بين الفقراء والأغنياء كان تعبيرا عن الشوق العارم للخروج من أزمة اجتماعية عميقة ، والوصول إلى صياغة مصرية للفيلم السينمائى الذى بد أنه قد وجد ذاته وهويته.

ثورة فى الفن والسياسة

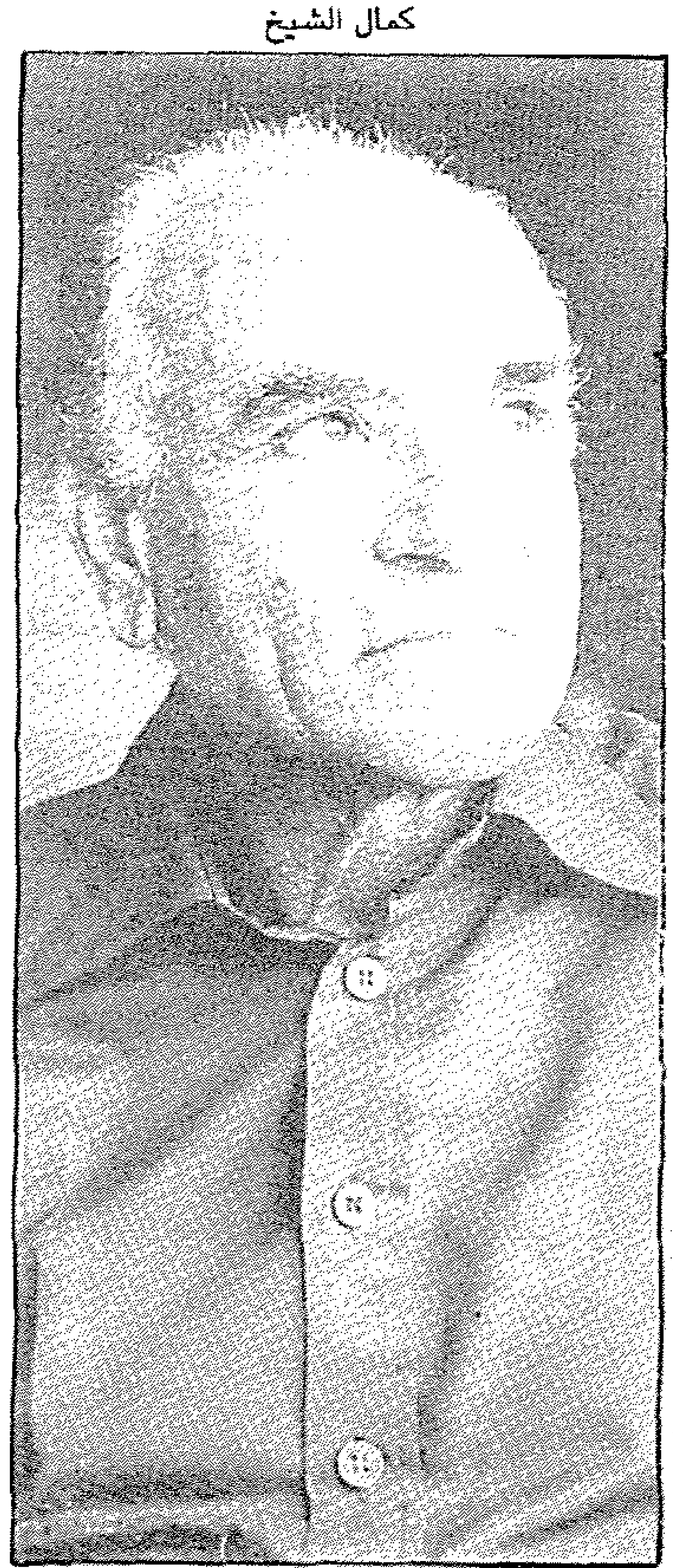
لم تكن ثورة ١٩٥٢ فى حقيقتها حدثا طرأ بين عشية وضحاها ،فقد كان اندلاعها واستمرارها- دليلا على أنها كانت تتويجا لمرحلة البحث عن الهوية . وبنفس المعنى فإن الحديث عن السينما المصرية بعد عام ١٩٥٢ يعنى اكتمال الجنين الذى كان ينتظر الميلاد طويلا فى السنوات الماضية ،وعبر عن نفسه خلال عام ١٩٥٢ من خلال أفلام مخرجين تباينت اتجاهاتهم ونزعاتهم. لكنها كانت جميعا تصب فى هدف واحد ،**البحث عن أشكال سينمائية مصرية تتميز بالخصوصية** .ولقد أدرك نظام الثورة منذ اللحظة الأولى أهمية فن السينما على مستوى صنع الوجدان الجمعى وصياغته ، وهو ما تجلى سريعا فى إنشاء مصلحة الارشاد القومى ، ثم وزارة الثقافة ، ثم صندوق دعم السينما (الذى تحول بعد تأميم القطاع الأكبر من الاقتصاد إلى مؤسسة السينما).

وكما كان **«الأسطى حسن «لصلاح أبو سيف»**(الذى عرض فى ٢٣ يونيو ١٩٥٢، قبل شهر واحد من قيام الثورة) يتحدث عن تجاور حى الفقراء فى بولاق وحى الاثرياء فى الزمالك ، لا يفصلهما إلا جسر صغير لكنه يعبر عن هوة عميقة بلا قرار، وكما كان «ابن النيل» (١٩٥١) ليوسف شاهين تعبيرا غير مباشر عن عالم القرية المنسى فى أقاصى الصعيد ، لا تعرف عنه القاهرة شيئا ولا تريد ،فإن السينما المصرية- فى أفضل حالاتها وعلى أيدى مبدعيها الحقيقيين- تؤكد بهذين الفيلمين وغيرهما أنها كانت قادرة- على عكس المفهوم الشائع- على أن تتلمس أحيانا الواقع الحقيقى، بقدر ما كانت راغبة فى أن تصنع لنفسها وجوداً متميزاً. وهو ما أتاحته لها **سنوات الخمسينيات التى يمكن أن نعتبرها «الحقبة الكلاسيكية» من تاريخ هذه السينما** ،ليس فقط على مستوى إرساء أشكال سينمائية متماسكة انتهت إلى صياغات تقليدية (للواقعية أو الكوميديا أو الميلودراما) ، وإنما أيضا على مستوى الكشف عن أشكال سينمائية جديدة تتسم بقدر من المغامرة.

«الفتوة » بطلا ايجابياً

فإذا كان فيلم «الويسترن» فى السينما الهوليوودية يشكل نوعاً من الأسطورة الشعبية عند الجمهور الأمريكى ،فإن السينما المصرية كان عليها أن تنتظر نمطاً مماثلا، لا يستعير من الفيلم الهوليوودى شكله ومضمونه ، وإنما يعبر عن رغبة الجمهور فى التوحد مع«البطل» القوى القادر على أن ينتزع حقه بيده ، وربما لولا ثورة ١٩٥٢ ، والاحساس العارم بروح وطنية منتصرة بعد سنوات من الاحتلال والهوان، لما كان لهذا البطل الايجابى أن يظهر وينمو . وإذا كان فيلم **«حميدو »(١٩٥٣) لنيازى مصطفى** ينتمى إلى نمط أفلام الجريمة التى تصور المجرم كبطل تراجيدى ، فإن نيازى سرعان ما قام بتحويل هذا البطل إلى«فتوة» حقيقى، لا يعيش فى الصحراء وعلى الحدود كما فى« شجيع الويسترن» ، وإنما يعيش فى الحارات الشعبية أو على أرصفة الميناء ، بل إنه يبدو أيضا واحدا من أبناء على **الزيبق وأبى زيد الهلالى** .وهكذا ظهرت أفلام **« فتوات الحسينية»**(١٩٥٣) و**«رصيف نمرة ٥ »** (١٩٥٦) و**« سواق نص الليل»**(١٩٥٨) ،وفى ضوء هذا النمط المصرى الخالص ، يمكن لنا أن نفهم تلك البراعة التقنية فى الامساك بتفاصيل الحياة الشعبية اليومية عند **صلاح أبو سيف** ، الذى انتقل بدوره من تصوير عالم الجريمة فى**«ريا وسكينة»**(١٩٥٣)و **«الوحش»** (١٩٥٤) إلى أن يصنع من**« الفتوة»** (١٩٥٧) رمزاً لصعود الرأسمالية الطفيلية فى ظل الأنظمة الفاسدة على حساب الجماهير.

كمال الشيخ



لقد انتقلت إذن « أفلام الجريمة» فى السينما المصرية إلى الواقع والمجتمع ،وهو ما نراه فى فيلمى **عاطف سالم «جعلونى مجرماً»** (١٩٥٤)، **واحنا التلامذة** (١٩٥٩) ،واللذين اشترك **نجيب محفوظ** فى كتابتهما ، كما اشترك سابقا فى أغلب أفلام هذا النمط عند نيازى **مصطفى وصلاح أبو سيف** ، وجاءت روايته اللاحقة **«اللص والكلاب»** (التى أخرجها سينمائيا **كمال الشيخ** فى عام ١٩٦٢) ، لتؤكد هذه الأفلام جميعها على أن السينما المصرية استطاعت أن تعبر خلال تلك المرحلة من تطورها ونضجها عن درجة من الوعى تقدم فيها تعليقا حاد الرؤية للتناقضات الكامنة تحت سطح الحياة.

بل إن هذه الأفلام تعبر أيضا عن أن السينما المصرية قررت أن تسبر أغوار «المكان الواقعى» (بعيدا عن الديكورات المصطنعة فى المرحلة السابقة) ، وأن تمضى فى طريق اكتشاف الواقع الذى بدأه **كمال سليم** فى «العزيمة» (١٩٣٩) . ولعل فيلم **« درب**

المهابيل» (١٩٥٥) أول أفلام توفيق صالح يجسد هذا المكان الواقعي في أهم تجلياته في السينما المصرية ، فإذا كانت «الحارة المصرية السينمائية» لم تشهد تطوراً فنياً كبيراً بعد فيلم **«العزيمة»** ،فإن حارة «درب المهابيل» تذهب إلى أبعد مدى في الكشف عن الواقع ، والفقر ليس هو النعمة الآمنة التي يرفل فيها الفقراء (كما ظلت تردد بعض الأفلام «الواقعية» -إن صح التعبير -التي ناقشت القضايا الاجتماعية حتى في النصف الأول من الخمسينيات) ، وإنما هو النقمة الحقيقية التي تحول البشر إلى وحوش آدمية وتنزع عنهم انسانيتهم تماما كما ذهب فيلم« **توفيق صالح** التالي **«صراع الأبطال»** (١٩٦٢) إلى قرية صغيرة ليعبر عن التناقضات بين مثقف ثوري وحيد وجماهير مسحوقة بالمرض والتخلف ، وقوى تستثمر الجهل لتزيد الواقع ظلماً واظلاماً.

حواديت «صلاح أبو سيف»

وإذا كانت أفلام **توفيق صالح** قد عبرت عن وعي حاد بالواقع ، قد يحيل الشكل السينمائي أحيانا إلى نوع من أنواع الأفكار من خلال الحوار المكثف والبناء السردي غير التقليدي (وهو ما لم يكن الجمهور المصري- وربما لا يزال- غير قادر على الاستمتاع به) فإن السينما المصرية شهدت التجربة الأخرى التي تتوجه إلى الجماهير من خلال عناصر «الفرجة» ، لكي تنتهي إلى تلخيص «الحكمة» التي تريد توصيلها إلى المتفرج . وهذا هو ما أدركه أكثر السينمائيين المصريين تأثيرا في أسلوب السرد السينمائي ،وهو **صلاح أبو سيف** الذي نجح في تقديم صياغة سينمائية مصرية للشكل الفيلمي ، فهو لا يتخلى عن عناصر الميلودراما والتوابل الكوميدية والمعارك والخناقات والغناء والرقص ،وحتى الجنس ، لكنه كان ينجح في معظم أفلامه في أن يصنع من هذه العناصر والتوابل الجماهيرية «حكاية» شعبية تشعر وأنت تراها كما لو أنك ترى جانباً من الواقع وقد تحول إلى عمل فني.

إن هذا هو ما جعل **صلاح أبو سيف يستحق أن يكون أكثر السينمائيين المصريين براعة في التوجه إلى الجمهور ،لأنه استطاع أن يوفق بين طموحاته لاتقان لغة سينمائية مصرية تتمتع بالبلاغة ، ورغبته في ألا تنفصل هذه اللغة عن التراث الشعبي، الذي لم يأخذ عنه فقط روح «الحكمة» الشعبية ، وإنما اقتبس أيضا بعض العناصر التراثية في الفن الشعبي**(على سبيل المثال، فإن «حسنة» بطلة «الفتوة» تعيش لحظة التنوير الدرامي عندما تسمع راوي الربابة يحكي عن مواجهة العدو بالحيلة) .



حسن الإمام

لقد كانت براعة **صلاح أبو سيف** الحقيقية تكمن في إمساكه بالتفاصيل الواقعية ،في الشخصيات والمكان على السواء . وعلى النقيض كانت الشخصيات والمكان عند **يوسف شاهين** تكتسب دلالة نفسية ،تعبر دائما عن الصراع بين «الانا» و«الآخر» ،على النحو الذي تجسد في فيلم **«باب الحديد»** (١٩٥٨) ،حيث يصبح المكان هو البطل الحقيقي للدراما ، تلتقي فيه وتتصارع وتتفاعل كل الأنماط البشرية التي تسعى إلى تحقيق وجودها ، وهو الصراع الذي تراه في التناقض بين رغبة الحمال« **أبو سريع**» في إنشاء نقابة تدافع عن



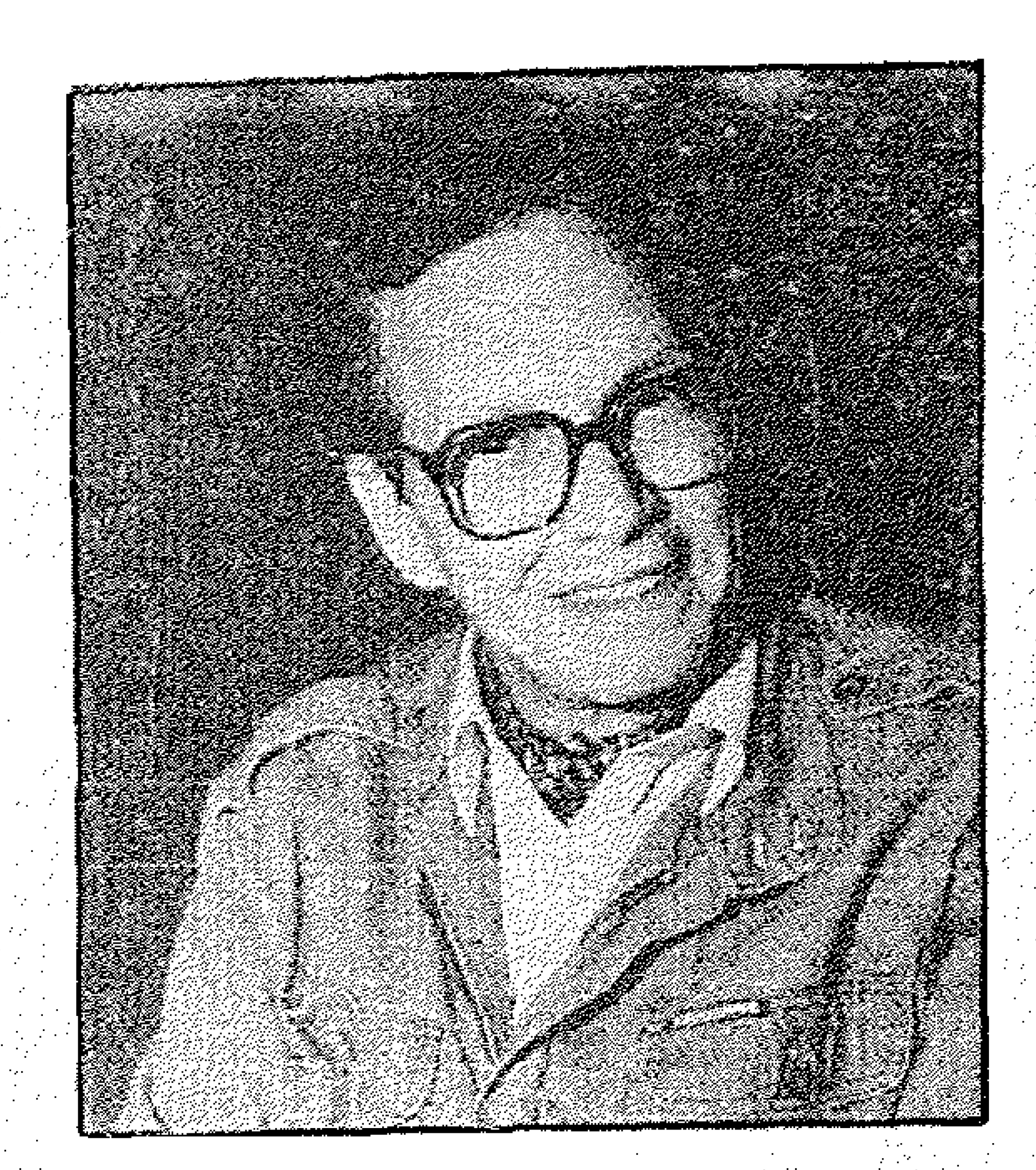
سعاد حسني

حقوقه وحقوق زملائه ،وبين العالم النفسي المغلق الذي يعيشه قناوي بائع الجرائد الأعرج.

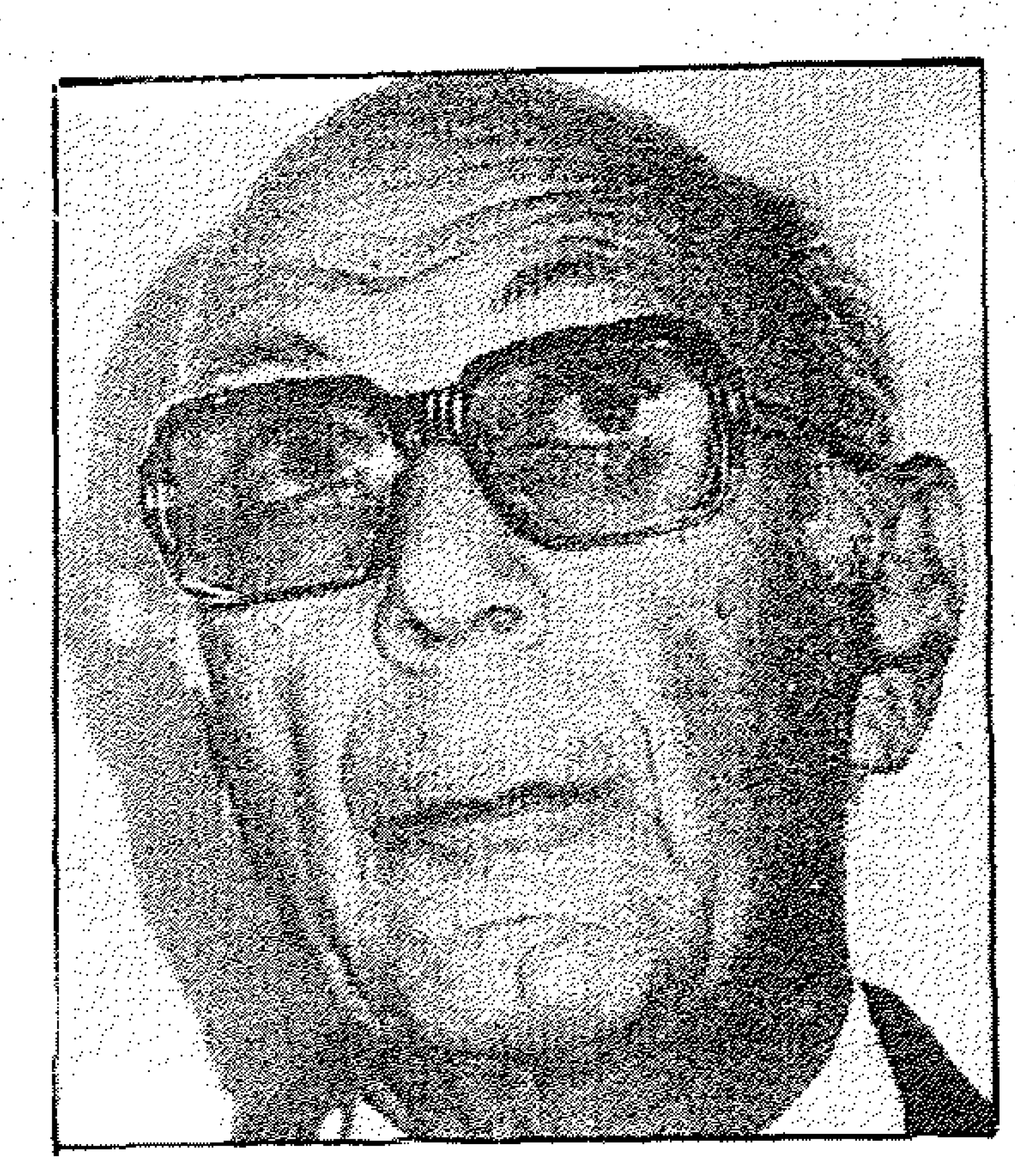
تجربة «القطاع العام»

وإلى جانب هؤلاء المبدعين في السينما المصرية خلال الخمسينيات ، ظهر العديد من الفنانين «المحترفين» الذين بدأ معظمهم في المرحلة السابقة ، لكنهم مضوا في طريقهم لاجادة صناعة الأفلام «الكلاسيكية» ، **مثل كمال الشيخ** بقدرته على اتقان نمط الفيلم البوليسي تارة والنفسي تارة أخرى ، ومثل **أحمد بدرخان** الذي أنجز عشرات الأفلام الغنائية ، **وهنري بركات** بحسه الانساني الرقيق الذي تجسد في فيلمي **«دعاء الكروان»** (١٩٥٩) **و«الحرام»** (١٩٦٥) ، **وعز الدين ذو الفقار** برومانسيته التي تعبر دائما عن مرارة الحياة والاحساس بالاغتراب ، **وفطين عبد الوهاب** الذي استمر في صنع أهم أفلام الكوميديا في السينما المصرية ، **وحسن الامام** الذي مزج ميلودراميته بقدر غير قليل من النقد الاجتماعي.

لقد كان هؤلاء هم الذين أسسوا لغة سينمائية مصرية خاصة ، بل يمكن القول إنهم هم الذين شكلوا تراث وميراث هذه السينما ، بكل أطيافها وتنويعاتها ، وكانوا الأساس الراسخ الذي بدأ في النصف الثاني من الأربعينيات وأرسيت دعائمه القوية خلال الخمسينيات مع ثورة ١٩٥٢ ومناخها الجديد ، لتبدأ السينما المصرية مع الستينيات فترة



شادى عبد السلام



هنرى بركات



عاطف سالم

جديدة من حياتها فى ظل تجربة «القطاع العام» وتأميم الجانب الأكبر من الاقتصاد ،وهى الفترة التى لا تزال حتى اليوم مثار جدال كبير وعميق بين المؤرخين والنقاد والسينمائيين ، وإن كانت أحكامهم تأتى فى الأغلب الأعم منها ناتجة عن مواقف سياسية جاهزة ومسبقة.

وإن كان لنا أن ننظر إلى تلك الفترة نظرة موضوعية ترصد إيجابياتها وسلبياتها ، فإنه ينبغى علينا أولا أن نضع فى الاعتبار أهمية فن السينما بالنسبة لنظام سياسى ثورى طموح ، يواجه تحديات صعبة وحقيقية ،ومن هنا فإن حشد الجهود لصالح القضايا الوطنية يصبح أمراً مشروعاً بل مطلباً ملحاً ،كما ينبغى أن نضع فى الاعتبار أيضا أن فترة «القطاع العام» فى السينما المصرية لم تستمر- دون أن تستقر - إلا عقداً واحداً . لكن الجانب الآخر من الحقيقة يكمن أيضا فى أن هناك تصوراً خاطئا بأن «الدولة» قد وضعت يدها على« كل» صناعة السينما المصرية ،فقد كان الجانب الأكبر من التوزيع ودور العرض (وهما الجانبان الأكثر أهمية فى الصناعة السينمائية بعد الانتاج ، ظل ملكاً للقطاع الخاص.

وفى التحليل الأخير ،فإن **تجربة القطاع العام فى السينما أنجزت بعضا من أهم أفلام السينما المصرية طوال تاريخها**،وهى الأفلام التى لم يكن مقدراً لها أن تظهر إلى الوجود لولا دعم الدولة فى الانتاج ، ولعل أهم الأمثلة على ذلك هو فيلم«**المومياء**» (١٩٦٩) لشادى عبد السلام، الذى جعل السينما المصرية تحتل مكاناً لائقاً فى السينما العالمية ، بلغته السينمائية المتفردة ، وموضوعه المصرى الخالص . ولنتأمل -على سبيل المثال- ولنقارن كيف لفظ شادى عبد السلام أنفاسه الأخيرة دون أن يرى مشروع فيلمه «**أخناتون**» النور ، بعد أن ظل سنوات طويلة يعد لاكتماله لأنه لم يجد من يموله بعد أن تم إجهاض تجربة القطاع العام برمتها.

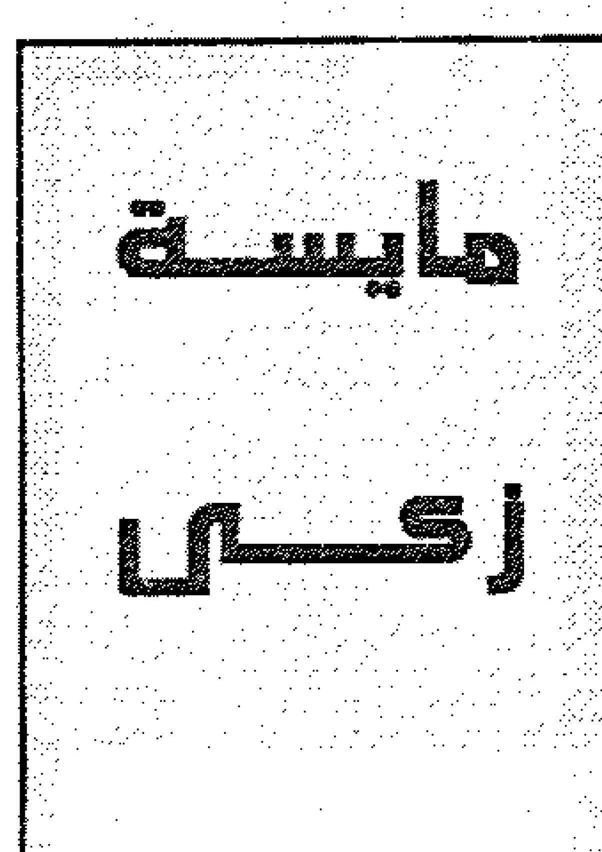
وفى ظل القطاع العام أيضا ظهر مخرجون جدد مثل **خليل شوقى فى« الجبل»** (١٩٦٥) ،**وحسين كمال فى« المستحيل»** (١٩٦٥) و«**البوسطجى**» (١٩٦٨)، **وسيد عيسى فى« جفت الأمطار»** (١٩٦٦) ،**وسعيد مرزوق فى« زوجتى والكلب»**(١٩٧١) ، وظهرت أفلام مثل«**الحرام** (١٩٥٦) **لبركات** ،«**والقاهرة٣٠**» (١٩٦٦) **لصلاح أبو سيف** و«**يوميات نائب فى الأرياف**» (١٩٦٨) ،«**السيد البلطى**» (١٩٦٩) **لتوفيق صالح** ،«**والأرض**» (١٩٧٠) **ليوسف شاهين** الذى ما يزال يحتل المركز الأول فى كل استفتاءات النقاد حول أهم الأفلام فى تاريخ السينما المصرية.

ومع إجهاض تلك التجربة كلها مع بداية السبعينيات ، بدا أن السينما المصرية -بل والمجتمع المصرى كله- يدخلان فى انعطافة تاريخية حادة فى حالة ارتداد على الثورة فى السياسة والسينما على السواء.





نجيب محفوظ





داود عبد السيد

نكهة الغواية بين داود عبد السيد ونجيب محفوظ

عندما هبط **داود عبد السيد** إلى" **أرض الخوف**" أتاح لنا رؤية تخريفة إبداعية معتقة . ولاأقل من أن نخرف معه تخريفاً جدلياً موازياً ، ونحن نطأ معه أرض خوفه. فالأمر المثير فى إبداع داود السينمائى أنه يرسلك إلى أعمال إبداعية عديدة وينشئ بينه وبينها عدداً لانهائياً من التباديل والتوافيق الرياضية الفنية التى تبطن العمل بسخرية مضاعفة . ومع ذلك يظل عمله أصيلاً مطبوعاً بهمه الفكرى وبصمته الفنية.

فهو عندما يتخذ من صيغة سينمائية بل وتليفزيونية شعبية هى "**المهمة المستحيلة**" وزرع ضابط بوليس فى وسط عالم الجريمة السفلى ليحوله إلى" **آدم**" أو محنة الإنسان على الأرض ،يذكرنى بشكسبير منذ أربعة قرون عندما صنع من صيغة دراما الانتقام الشعبية آنذاك أيضاً ، والتى تقتات على الدماء والجثث الملقاة على خشبة المسرح الانجليزى ، دراما تحمل كل هذا الهم الفلسفى والوجودى الذى مازال يستبد بمريدى **هاملت** حتى الآن . يستنشق عبق المافيا المزكم بالقسوة والجبروت فى " **الأب الروحى**" ، وكل تلك الشاعرية التى تترقرق من رجل عصابات " يحلم" بكازينو قمار فى فيلم" **باجزى**" الذى أداه (**ورين بتى**) ويتأمل هذا الاستلهام الساخر لمفهوم المخلص المنقذ فى قلب العالم الإعلامى الأمريكى المعاصر واشتباكه مع الثقافة المسيحية فى " **البطل" لداستين هوفمان** ، وغيره كثير ، لكنه يظل يزج بى هذه المرة إلى خصوصيتنا الثقافية وإلى عالم **نجيب محفوظ** وهو القارئ الخبيث.. ماأجمل خبثه ومكره! وإليكم أسبابى.

كان يحدونى دائماً هم سينمائى خاص بأعمال **نجيب محفوظ** التى تتصدى لتلك الخاصية المحفوظية التى تدمج الآنى فى المطلق، والهم اليومى بالأرق الوجودى العقائدى ، وحضور الذات الإلهية فى غيابها ، ومنطق الرحلة أو" **الطريق**" الغائب أيضاً ولعبة" **السراب**" . يستجلى الواقع السياسى والبعد الروحى الدينى والتعلق العاطفى أو الشهوانى فى محاولة لاكتشاف كنه الجبروت المسيطر على خضم الحياة . تلك الخاصية التى يمارسها **نجيب محفوظ** فى بروفات روائية كثيرة حتى يصل إلى ألقها وصفائها فى أعمال مثل(**اللص والكلاب**) و(**الحرافيش**) و(**ليالى ألف ليلة**) . وقد خلصت فى حوارى مع نفسى ومع أصدقائى إلى أن **تلك هموم فكرية وصياغة فنية لايمكن تحقيقها إلا عن طريق صانع حلم سينمائى متكامل يشتبك مع تلك المؤرقات من خلال ذات مبدعة** . وعندئذ يصدق مفهوم التأليف خالصاً على العمل أو الفيلم السينمائى ، وربما أحب ساعتها لو تسقط كلمة " إخراج" ، لأن الفيلم بذلك يصبح كلاً مؤلفاً من عناصر الإبداع السينمائى ومصدراً معرفياً أصيلاً.

وثانى تلك الأسباب أن **نجيب محفوظ** من أولئك الذين يهيمون بتحويل الصيغ الشعبية، بل والشخصيات والأحداث الشعبية إلى قطعة فنية بديعة من القص ، بدءاً من **سعيد مهران** فى(اللص والكلاب) وحتى حرافيش وفتوات ملحمته إلى **حكايات ألف ليلة.**

وثالثها كان ذلك الحذق الفنى الذى يتميز به محفوظ فى الصعود والهبوط بالأدوار بحيث يتجلى آدمى بعينه بمقومات الإله عبر استخدام أساليب لغوية محورة وبانحرافات فنية ذات دلالة ، ليخرج عليك ذات الشخص مرة أخرى فى موقف آخر يخلع عنه تلك الصفات مع مايصاحب ذلك من سخرية ماكرة لذيذة تبطن الرؤية العامة المتسائلة.

هذا إلى جانب استخدام الأسماء واضحة الدلالة والإحالة فى(**أولاد حارتنا**) و (الحرافيش) وغيرها ، مع قدرة على بناء عالم متكامل مثل عالم الفتوات الذى يتوزع توزعاً مفارقاً بين مروءة المخلص ودم الغدر ، وله قوانينه .. قوانين السلطة والقوة والخطر ويحكمه إيقاعا العنف والكمون .

وأخيراً وليس آخر أسلمنى **داود عبد السيد إلى نجيب محفوظ فى لياليه** .. ليالى ألف ليلة بهذا **الدور الرئيسى لأحمد زكى (المنقبادى/ أبو دبورة)أو آدم الذى ينزل من عالم الشرطة إلى العالم السفلى** ، وماذا يبقى منه وماذا يتغير فيه فى تلك الرحلة العجيبة . فهو يذكرنى **بجمصة البلطى** كبير الشرطة فى تحوله إلى **عبد الله الجمال** ، وإن بدا التحول أو الاختيار معاكساً أو مخالفاً .

هذا الوله المحفوظى بانفصال الإنسان عن ماضيه أو عن مرحلة فى عمره .. أو عن الجنة إلى الأرض .. إلى العالم السفلى .. تلك الأمانة وتلك المحنة ، أو تلك(المهمة المستحيلة) على رأى داود .

* * *

من نادى بلياردو حقير يعمل فيه الآن الضابط الذى تعرض لمؤامرة رشوة إلى مشهد يخلخل فيه المؤلف السينمائى المعايير الواقعية فى العناصر السينمائية عندما يلتقى الضابط المستقبل بمسئول كبير فى وزارة الداخلية يكلفه بمهمة زرعه فى عالم المخدرات. ومن خلال الأداء التمثيلى المحايد البارد للمسئول - **أمين شلبى** - بين التفاحة التى يقطعها والشاى يصبه ويشربه فى طقم شاى فاخر ، والضوء يغشانا ويسرى فى طبق التفاح المغرى وتمثال الملائكة ، تتكسر واقعية اللغة وتفاصيل المهمة .. و« **يتناول أحمد زكى أو آدم تفاحة بهدوء ويمضى يقضمها** » *

تشتبك المهمة التى أوكلت إلى الضابط المنقبادى **فى نهاية الستينيات فيما بعد** الهزيمة مباشرة ، بلحظة الغواية أو **عقد فاوست مع مفيستوس** أو قدر نزول آدم إلى الأرض وبداية (التكليف) عندما أكل التفاحة ذات اللون الأحمر القانى . والشرط الذى ينسكب عبر اللقطات أن يتبدل الضابط تماماً إلى تاجر مخدرات . تتحول طاقة الخير والشرف إلى طاقة شر كامل وأصيل . ومع ذلك يقوم بالمهمة !

والضمان الوحيد هو اعتراف من جهاز الأمن أن كل مااقترف هذا الضابط من أعمال خارجة عن القانون وكل ماجمعه من أموال هو بعلم منهم ، وعلى هذا تحل له أمواله ويبرأ من جرائمه أو فى أقوال أخرى : تغفر له ذنوبه . إنه الضمان الذى يحمل فى طياته التعليق " الداوودى " المكير .. يحمل فى طياته صك غفران وسؤال لعين : **ماذا يفيد هذا الصك بعد تلك الرحلة الدامية التى تختل فيها الهوية اختلالاً عميقاً شاطراً وتتمكن الغواية من النفس؟**

« هل تبدأ بعهد الله وتنتهى بعهد الشيطان؟ »

* * *

ويتقلب مفهوم (الرسالة) عبر الفيلم على شطحات **داود** الجريئة. فالرسالة هى المعلومات التى يبعث بها الضابط إلى الجهات المسئولة عن تغير سوق الكيف فى مصر من الحشيش إلى الهيروين ، ومايصاحبه من تغير أساليب وأنماط اتجار شديدة الدلالة على انقلاب فى الأهداف والجهات المستفيدة من هذه السوق الجديدة.

والرسالة هى النداء المتكرر الذى يبعث به" آدم" – اسمه الحركى – إلى تلك الجهة الأمنية والتى يتلاشى الرد عليها تدريجياً حتى ينعدم ، بحيث ينتابه الشك فى استمرارية المهمة أو جدواها مع تبدل وجوه وسياسة مصر الأمنية فى السبعينات والثمانينات، ومع ذلك يستمر فى أدائها .

وهى الرسائل أو الإشارات فى لغة أهل السوق . فعندما يفتح **آدم** (المنقبادى / أبو دبورة) شقته مع زوجته الراقصة – **صفوة** – ليجد كمية الحشيش الأولى التى تدخله عالم

التجار الكبار إثر صفقة يعقدها مع أحدهم – **سامى العدل** فى دور جديد– مقابل تهريب ابنه فى قضية اتجار باعتباره ضابطاً سابقاً .. فى تلك اللحظة يدق جرس التليفون ليخبره التاجر الأكبر – آنذاك – أن الرسالة التى وصلت ليست الحشيش ، وإنما قدرته على الوصول إليه فى أى وقت لو راوده التلاعب به أو الغدر.

وتتكرر كلمة الرسالة على لسان تاجر الباطنية – **حمدى غيث** – عندما تشتد مطاردة (**المنقبادى / أبو دبورة**) بعد قتله للحوت كبير تجار الصنف الذى يشجع ويحمى تجارة الهيروين مع وكيلها الأول فى مصر . **الرسالة هنا أنك اخترقت " النظام" و.. " الكبار" يهدرون دمك.**

وثمة رسالة مرئية استخدم فيها **داود** الرمز المباشر . فعندما اعتدى الغواصون على شلة تجار المخدرات وعائلاتهم فى قبرص كانوا يحملون حوتاً . وكانت الرسالة هذه المرة والتى انتبه لها (المنقبادى / أبو دبورة) أن الحوت وراء تلك العملية لتصفية رجال " المخدرات "! ، ولذلك كان الانتقام.

يتشابك ويتوالد مفهوم الرسائل هذا ، ويتكثف فى تلك الأملوحة التى اضطلع بأدائها سينمائياً **عبد الرحمن أبو زهرة** فى واحد من أجمل أدواره ، ذلك الرجل المتردد البسيط الذى لابد يمقت دخول الأقسام أو الاقتراب من الضرورات الأمنية ، لكنه يتورط فى قراءة الخطابات أو الرسائل التى يبعثها آدم إلى المسئول ،واسمه الحركى "موسى" . يلتقى الرجل بآدم أو (المنقبادى / أبو دبورة) مرتين فى جامع ، إذ يبدو أنه رجل صالح . يحكى قصة طويلة فى لقائه الثانى تنضح بالروتين وإيقاعه عن تراكم الرسائل لديه – وهو الموظف بهيئة البريد– حيث لم يستدل على المرسل إليه حتى آن أوان إعدامها . ولما كان اسمه موسى وهو الرجل الصالح ، فقد رأى أن تلك علامة ! بل ربما بشارة :"آدم" يكلم "**موسى**" بينما آدم – **أحمد زكى** – يتحرق شوقاً لإشارة .. أية علامة بوصول النداء .. الرسائل.

يعلق موقع التصوير على المشهد تعليقاً غامضاً ، لاذعاً بتساؤلاته . ويعمد مؤلفنا أن يطيل اللقطة قدر الممكن . فلا يقطع من اللقطة البعيدة البانوراما إلى المتوسطة التى تحوى الاثنين معاً إلا بعد لأى . ويطيل فى الثانية ولو باستخدام حركة طفيفة للكاميرا ، ولايقطعها إلا على ردود فعل مؤجلة لآدم يتعاظم فيها فقدان صبره.

زمن طويل تعاقبت فيه الرسالات حتى وصلنا إلى محل عبادة آخر الرسالات، وزمن طويل ملول لحكاية الرسائل المتراكمة .. الرسائل التى لم تصل فى نهاية الحكاية أو نهاية المشهد . كل تلك " الرسائل" و" الرسالات" والرجل بلا إجابة ولاوصل ولااتصال . أى تعليق سينمائى فكه موجع معتق على غربة سياسية و وجودية متأصلة ومتجددة؟

* * *

ولأحمد زكى فى هذه الأيام وخلال عدة أفلام سابقة **نضج ودفء وجدانى يؤهله للتعبير عن وعى الإنسان المصرى المكدود . ينداح فى صوته هم الأحلام والنكسات المصرية مع تدفق شعورى محموم ركزه كله فى سرده الصوتى الذى يعكس حـل التغيرات التى طرأت على مصر خلال مايقرب من ربع قرن ،** مما يخفف من الحاجة إلى سرد تفاصيل التغير التى لاتطالعنا فى الفيلم إلا عبر تحول ملامح سوق الكيف من حيث الطبقة المهيمنة والعنف المتفجر . يسكن نبرات صوته التمزق الذى يصيب هويته ووعيه بذاته ، بالإضافة إلى غربة ووحشة " المتروك"** ينادى " الغائب" .. يطرق بابه بالحاح .. أيا كان الغائب.. ومامن مجيب

ولعل الحكمة السينمائية التى دعت داود إلى توزيع وجود آدم أو(المنقبادى / أبو دبورة) على هذا النحو: سرد صوتى حميم وقريب كالهمس، وحضور مباعد له على الشاشة على أعتاب عوالم جديدة بكر فى أغلب الأحوال ، أو يمارس إطلاق يده بحسم فى أعمال القتل والدم ، مع تقليل من حواره إلى أقصى درجة ... من العرق المتصبب هلعاً وخوفاً فى أول مواجهة إلى إحكام التصويب القاتل ... لعل هذه الحكمة كانت طريقة المؤلف فى التعبير عن الانشطار وعالم الأسرار والنوايا المختلطة التى يعيشها البطل المأزوم فى طريق غامض لايدرى صاحبه هل ينمو أم ينكص . ولعل لذلك كان **أحمد زكى** فى أحسن حالاته وهو يخفض من وجوده على الشاشة – وهو ذو الوجود الطاغى عليها – فى مقابل وجوده الطاغى فى السرد الصوتى

* * *

ويتعملق دور حمدى غيث – تاجر حى الباطنية – فيصبح له سطوة روحية وجبروت نافذ منذ دخول آدم إلى مقره المنيف لأول مرة حيث القبة النافذة إلى ضوء السماء يقلب وجهه فيها ، أو تقتحم بصره فى غير رحمة فى موقف آخر.

وفى جلسة استرخاء يبدو هذا التاجر مالكاً لفلسفة الحياة والمتعة ، يأمر فيطاع . فيأمر لآدم الملتبس الهوية بفتاة بكر قاصرة الطرف ، فهى تكاد لاتلتفت إليه ولا إلينا ، لم يمسسها إنس ولاجان .وتكاد الإضاءة التى تعبق الحجرة أو الفراغ غير الموصول بشئ والسرير الوردى فى منتصفه ونضارة الممثلة الشابة ... يكاد كل ذلك أن يضمخ الشاشة بروائح الجنة. وفى اللقطة يضع يده بوجل على كتفها الناعم المشدود ناحية الظهر . أول لمسة .. أول قطفة ، كأنه هو أيضاً يصغر.. وقبل أن تسمى الأسماء! ليأتى المشهد التالى بينهما تبكى فيه الفتاة من« ألم الفراق » المتوقع ، فيسألها فى مداعبة حانية دافئة فى كوة البيت العتيق: اسمك إيه؟!

(كاميرا سمير بهزان تحتاج إلى دراسة خاصة . كيف استطاعت أن تحقق واقعية التجربة الغريبة ومراحلها مع ظلالها وانعكاساتها الضوئية البعيدة)

وأداء معتق للفنان الكبير **حمدى غيث** يظهر رب الباطنية مالكاً لمنطق الخير والعدل فى عالمه . يكافئ امرأة الرجل الغلبان الذى سجن فى " كبسة" بوليس بالتكفل بجهاز ابنتها (أحسن جهاز) ، وبعربدة رجل مزواج يلمح إلى أنه ربما يعوضها بخير منه! فللبوليس رزقه وللمرأة رزقها! فى مشهد فكه بديع يصحبه فيه آدم يكاد يقول: ويرزق الطير فى السماوات .

وفى الصحراء ذات التعاريج الصخرية القاسية حيث تنبسط أسارير آدم أول الأمر فى الخلفية لرحمته بالشاب الذى أبلغ عن وجوده لدى التاجر الكبير ، فيحدثه حديث الأب الرحيم والعفو الكريم ، إذ به فجأة يقتله فى ظهره . يطلع آدم على مراوغة وتنويع الأداء البارع .. على الجبروت إذ ينشق عن انبساط الطبع والرحمة والكرم فى لمحة خاطفة ، و.. يجفل آدم : عالم المخدرات والحشيش أم الحياة ؟ أيهما أرض الخوف!

" كائن لاحدود لقوته . قد يتكشف عن زهرة أو يتمخض عن زلزال "

ويعود الرجل – **حمدى غيث** – منهكاً يسرد فلسفته فى القتل على ذات الأريكة التى سرد عليها فلسفة المتعة ، كأنما كتب علينا القتل على بشاعته كأنه عبء وضرورة للحياة ذاتها . لايخلو وصفه على هذا النحو أو ماشابهه من سخرية وإرباك .. شئ لزوم الشئ ... وفى كل ذلك يكون آدم صامتاً . هو القتل الذى مارسه (المنقبادى / أبو دبورة) وتساءل عن نواياه فى حكيه الصوتى

: هل قام بأكبر وأول عملية قتل جماعي لأنها جزء من مهمته وخطوة على طريق بناء سيطرته وهيبته في السوق - بعد أن كان جوز الست الرقاصة - أم لأنه كان يمقت ذلك التاجر تحديداً - **مخلص البحيرى** الذي أبدع في اللزوجة - منذ أول مرة رآه ؟!

* * *

وتظل المفارقة الفنية بكافة عناصرها تطاردك حتى مشهد شاطئ قبرص الذي يبدأ بأريحية وفكاهة تتناثر في المشهد في حديث الرجال على حدة والنساء كذلك بألغاطهم الكيدية ، وكذلك عندما تخترق زوجة آدم - **فرح**- تلك الفرسة بالمايوه البكيني جلبة الرجال بعد أن أزعجت النساء بما فيه الكفاية. يتحول استرخاء القبيلة بأطفالها وبذخها إلى ذعر محموم بمهاجمة أتباع الحوت ورجل الهيروين في مذبحة . ويفاجئنا تاجر الباطنية بسقوط حوله وقوته لولا يدي (المنقبادي / أبو دبورة) المحكمة . ولأمر مايتحول المشهد في نهايته بخلفية من النساء والأطفال وكثير من غبار الرمال وتحفز **أحمد زكي** في المقدمة وموسيقى **راجح داود** بالدرجة الأولى إلى مشهد اعتداء على قبيلة أو جنس مستضعف ، لا على تجار يخالفون القانون.

وهو مايضع مزيداً من علامات الاستفهام حول نوايا آدم في قتل رجل الهيروين الأول أو الوكيل والحوت . هل يتبع في ذلك غيرة رجل الشرطة الذي استفزه فم الوكيل الكريه الذي يحمل الموت البارد ، يؤطره ويكرره مؤلفنا ويؤديه باخلاص فني «**أحمد كمال** ؟» والشرطي إذا توجه لله لم يتخل عن مهنته القديمة» أم أنه أخطأ الحساب فتصور أنه لم يتجاوز شروط المهمة بقتلهما ، والمهمة تتغير وهو لايدري؟ أهو عهد الله أم عهد الشيطان؟

وتكتسب كلمة" **الكبار**" الذين هدد آدم بفعلته " **نظامهم**" ، والتي جاءت على لسان تاجر الباطنية في آخر ظهور له معنى ملبساً مثقلاً بالإدانة : فهل هم تجار الصنف الجديد على مستوى العالم وفي الداخل والمصالح والمخططات التي وراءه ، أم **كبار المسئولين الذين يسهلون هذا التدمير" المنظم" أيضاً؟** خاصة مع صعود زميله اللدود - **عزت أبو عوف** - إلى رئاسة جهاز المكافحة ، وضراوة المطاردة.

* * *

ونرى عند نهاية الفيلم مشهدين يكادان يتعارضان لولا هذا الانقسام المتوارى الذي كان على بطلنا أن يعيشه . فعند لقائه الأخير بزميله اللدود يعرض عليه صك الغفران عندما تأكد أن مهمته قد انتهت ، فيختلفان ويتعاركان حيث يتأكد بطلنا أنه مازال به ضابط قديم يمقت التفسخ والفساد ، ويتهمه أنه كابليس الذي رفض أن يسجد لآدم . وكعادة **داود** يذيل المشهد بتعليق سينمائي رهيف السخرية ناقد النزعة . يصور المشهد على مساحة أرض خضراء منبسطة فاذا مااتسع الكادر تبين أنه **أرض جولف تفوح برائحة ثراء معاصر مشبوه المصادر والهوية . جنة زائفة ربما** ، ومرة أخرى يدمج الأخلاقي المطلق بالسياسي الآني.

أما المشهد الآخر فهو مشهد النهاية حقاً . فهو المشهد الذي يعترف فيه بحنينه إلى أرض الخوف التي لايمكنه الرجوع إليها .. بأخطارها وبيده المطلقة فيها بلا حدود . هو خروج آخر ياآدم أشبه بالخروج من الجنة! وكأن « دار العذاب » أو أرض الخوف هي الجنة وأنت «بكاء » على بابها.

لف ذلك النزول إلى الأرض .. أرض الخوف وحدد إيقاع الرحلة مونتاج **عادل منير** المتأني في مسيرة وعرة ، وموسيقى **راجح داود** التي عبرت عن تلك المفارقة والمراوغة ، حيث كانت إيقاعات أحراشها الكورالية محل سؤال وحيرة فالفلوت يتسرب منها تسرباً يسيراً رهيفاً وحيداً لكن تظل الأحراش ذات طبيعة دافئة لامتوحشة، محل حنين جارف ومثار أشواق مبهمة ..« ألحان باطنية قديمة» تشتبك مع صوت **أحمد زكي** (آدم) المشبع بالحنين .

* * *

أرض الخوف تلك الطينة التي يمتزج فيها شوق الفردوس بقوانين الحياة والشر الأصيل. وتظل مصر أرضاً ربما تطاردك حتى الحافة ، أو تطلقك في شوارعها غائباً مستوحشاً في الزحام .. لكنك أبداً لاتتركها .

* * *

ويظل **الباب المفتوح** في تلك (الخنقة) و (الزمتة) هو هذه السمراء الهيفاء التي ينتقل إليها بسلاسة من جنة العذارى والحور العين ، لايفصل بين المرأتين لقطة سينمائية واحدة ، كما أنه يلقاها بعد ارتباط يسهل فصمه مع الراقصة التي أدخلته عالم الليل بشرف وأناقة ! ينتقل انتقال رجل شرقي تتوزع وتتشتت مآربه ولكن يظل الحلم بالاكتمال والباب المفتوح.

عند الممثلة الجديدة المؤثرة "فرح" وفي مكتبها الهندسي يجتمع الغناء الفرنسي بالغناء العربي القديم ،إعادة إنتاج الوحدات الزخرفية والأثاث العربي القديم بذوق أوروبي .. **الاكتمال والاندماج الصعب حضارياً وإنسانياً.**

يبدو الباب مفتوحاً دائماً ، رغم أننا لانراه إلا مرة واحدة في ذلك الفيلم المثقل بالستائر المسدلة . يجمعهما كلما ابتعدا تلك الجملة التي يقولها **أحمد زكي** برقة شديدة في حوارهما القليل: لسه بتسيبي الباب مفتوح؟ يلتقي عالم الأسرار بعالم الباب المفتوح . ويتعاون المؤلف السينمائي مع الممثلة في خلق التعليق المستتر للحظة والعلاقة في أدق التفاصيل حتى الرداء الذي ترتديه . فعندما يدخل إليها آدم منهكاً ضعيفاً سائلاً ترتدي فرح رداء يبدو مفتوحاً من أمام كاشفاً رجليها ومربوطاً بنعومة برباط جانبي يسهل فكه ، لكن في لقائها امتناعاً من جانبها أصيلاً في لحظة الرفض لعالمه السري.

وتكتسب هذه العلاقة في هذه القراءة للفيلم بعداً مفارقاً . فهي إذ تتوازى مع الباب المفتوح للشيخ الورع في(اللص والكلاب) تفتح الباب أمام نوع جديد من علاقات الرجل والمرأة في السينما المصرية.

يعودان صدفة وتتجدد علاقة جانبية بينهما يبدو ألا مهرب منها . وتكتسب لحظة السكينة لتلك المرأة نائمة في حضن آدم في نهاية الفيلم طعماً عميقا وارتباطاً غائراً مطمئناً يكاد يكون دينياً رغم كل حداثته وتناقضاته ، وفي ظل كل الخطر.

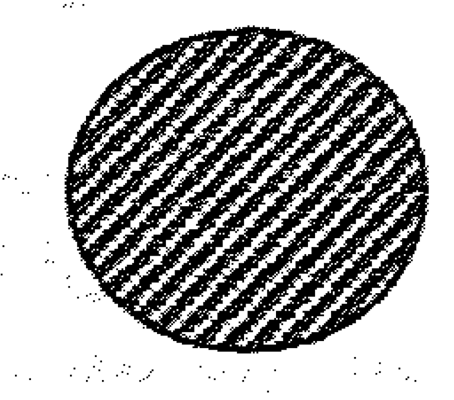
بتلك المرأة قد يستطيع آدم ، أول المهاجرين أو المطرودين ، أول الغرباء ، ألا يعاني من « ألم فراق » مصر.

* * *

* الجمل والتعبيرات بين علامات التنصيص مأخوذة من (الليالي ألف ليلة) فيما عدا هذه الجملة الأولى من (اللص والكلاب).

** هذا تعبير نحته الكاتب هشام السلاموني في تحليله الشفاهي لنجيب محفوظ.







نكسوا أعلام الهرولة!

كان استئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل ، أمراً متوقعاً بل ومؤكدا منذ سنوات ، إلاّ أن الاعلان المفاجئ عن ذلك ، وما صحبه من توقعات تجزم بأن الطرفين سوف يتوصلان إلى تسوية خلال الشهور القليلة القادمة ، تنتهي -طبقا للأسس التي تقوم عليها التسوية الراهنة بين العرب وإسرائيل- بإعادة الجولان إلى سوريا مقابل قبولها لتطبيع العلاقات مع« تل أبيب » ،كان الذريعة التي استند إليها دعاة التطبيع لكي يخرجوا ألسنتهم شماتة لحركة رفض التطبيع، بل ولكي يثيروا الريب حول دوافع مواقفها ، لأن الكتلة العظمى من المنتمين لها ، وخاصة في مصر -قد التزمت الصمت التام تجاه الخطوة السورية ، ولأن عتاة الرافضين للتطبيع من المثقفين السوريين -وفي مقدمتهم الأستاذ «علي عقله عرسان »رئيس اتحاد الكتاب السوريين -بدأوا يمهدون لتبريرها سوف يحدث بالقول بأن سوريا ، كسبت قضيتها الوطنية ، ولكن العرب خسروا قضيتهم القومية!.

وما يقوله دعاة التطبيع ، بعد الاعلان عن استئناف المفاوضات السورية الاسرائيلية ، هو نفس الذي قالوه ، من قبل عند توقيع اتفاقيات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربه فالذرائع لا تنقصهم ،وهم جاهزون في أي وقت للتطبيع وهم يقفون حتى على يمين النظام العربي ،مع أنه يقف في أقصى اليمين ،فقد كانوا يطبعون ،حتى عندما أصدر المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية قراراته الشهيرة عام ١٩٩٦ بتفعيل قرارات المقاطعة ،كوسيلة للضغط على نتنياهو ،**وحتى الآن، لم يستطع أحد منهم أن يقدم دليلاً واحداً ،على أن التطبيع قبل عودة الأرض،** يحقق أي مصلحة وطنية أو قومية ، بما في ذلك **السلام الذي لا ينامون الليل من فرط زعمهم الحرص عليه** ،وهم لا يكفون عن اتهام دعاة رفض التطبيع بأنهم يمهدون لحرب لا يملك العرب إمكانياتها، ودعاة ديكتاتورية فات أوانها ، مع أن منهجهم لم يحقق حتى الآن سلاما عادلاً وشاملاً ولم يعد كل الأرض المحتلة ، ومع أن أصواتهم المدافعة عن الديمقراطية أخفت بكثير من أصواتهم المدافعة عن التطبيع.

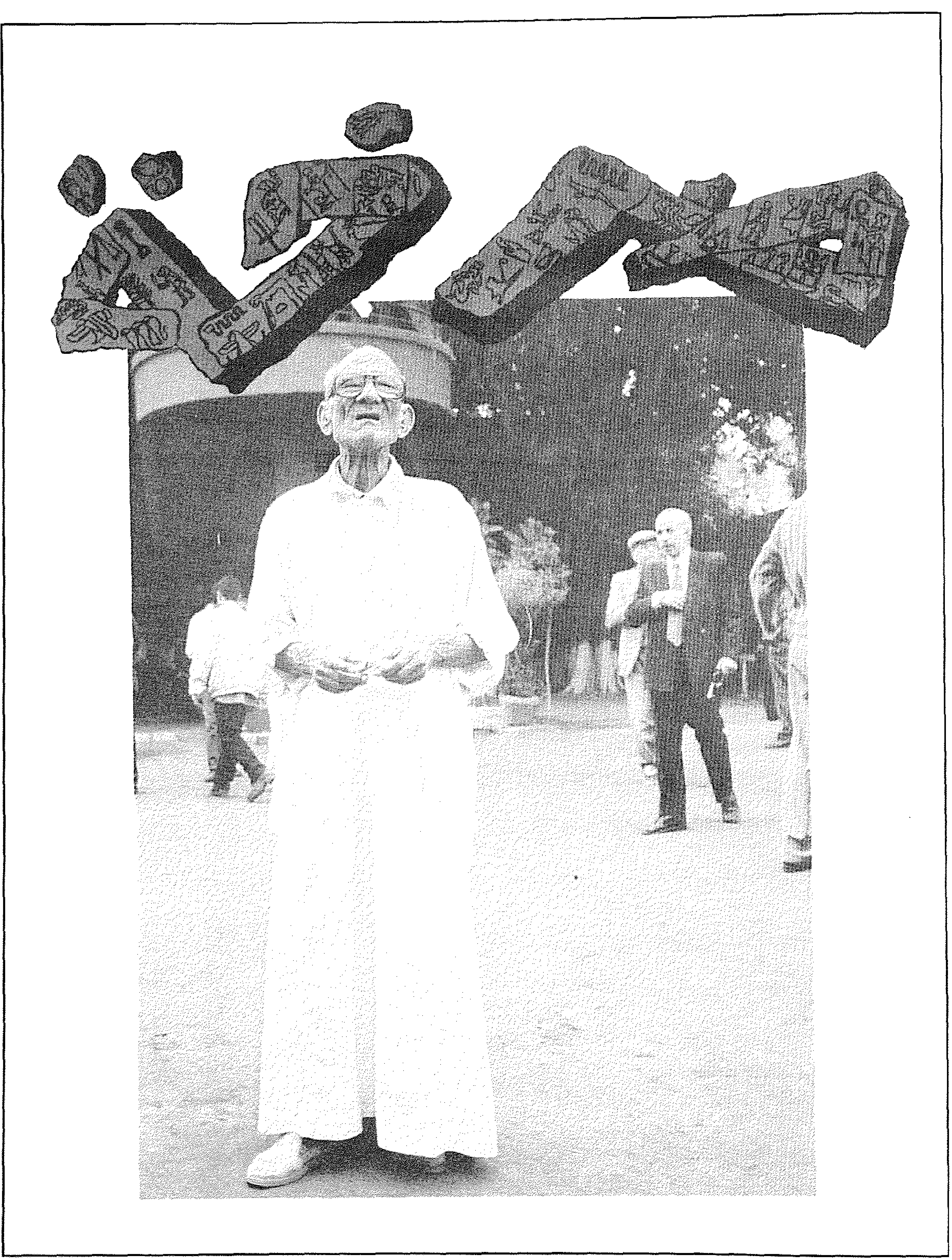
ومع التسليم بأن صمت بعض اطراف حركة مقاومة التطبيع ، وخاصة هؤلاء الذين يرفضون من حيث المبدأ السلام مع إسرائيل ، على الخطوة السورية ، أو تبريرهم لها، خطأ ما كان يجوز لهم أن يقعوا فيه ،وهم الذين يصرون على إقصاء كل الذين يؤيدون السلام، أو يؤيدون التسوية الراهنة ،من جبهة مقاومة التطبيع، إلا أن ذلك لا يقوي منطق المطبعين ، ولا يدل على أن رافضي التطبيع قد عدلوا عن موقفهم ،فمنذ البداية وحركة مقاومة التطبيع حركة شعبية ، تنطلق من تصور يرى أن الأنظمة العربية ، تتجه نحو تسوية مع إسرائيل ، وإنها جميعاً سوف تذعن للشرط الاسرائيلي الذي يربط بين عودة الأرض، وبين تطبيع العلاقات وإنهاء حالة المقاطعة الرسمية لها ، وأن سلاح المقاطعة الشعبية ،هو أهم الأسلحة التي تعدل نسبيا ميزان القوى المحتلة في المفاوضات العربية الاسرائيلية ،حتى تنتهي- على الأقل- بعودة الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس..

وعلى عكس ما يدعو إليه دعاة التطبيع ،فإن الخطوة السورية -التي تزامنت مع بدء المرحلة النهائية من المفاوضات بين الاسرائيليين والفلسطينيين -ليست مبرراً لرفع أعلام الهرولة ، بل هي مبرر للعكس تماما. **فقد دخلت التسوية في مرحلتها النهائية، وتلك هي المرحلة التي تشمل أكثر قضاياها حساسية ،وهو ما يوجب على العرب جميعا ، على الصعيدين الرسمي والشعبي -وبصرف النظر عن موقفهم من التسوية الجارية -(أن يستخدموا كل ما لديهم من أوراق الضغط ، لدعم المفاوض العربي** ،حتى يستطيع أن يحصل على أفضل شروط ممكنة، وفي مقدمة هذه الأسلحة بناء موقف عربي موحد ، ينسق بين مسارات التفاوض ، ويحول دون تضاربها ،والأهم من ذلك بعث قرارات المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية ، بشأن تفعيل قرارات مقاطعة إسرائيل، ووضعه موضع التنفيذ بكل تفاصيله ،**وفي مقدمتها عدم استئناف المفاوضات على المسار المتعدد الأطراف ، قبل التوصل إلى تسوية مقبولة على المسارات الثنائية.**

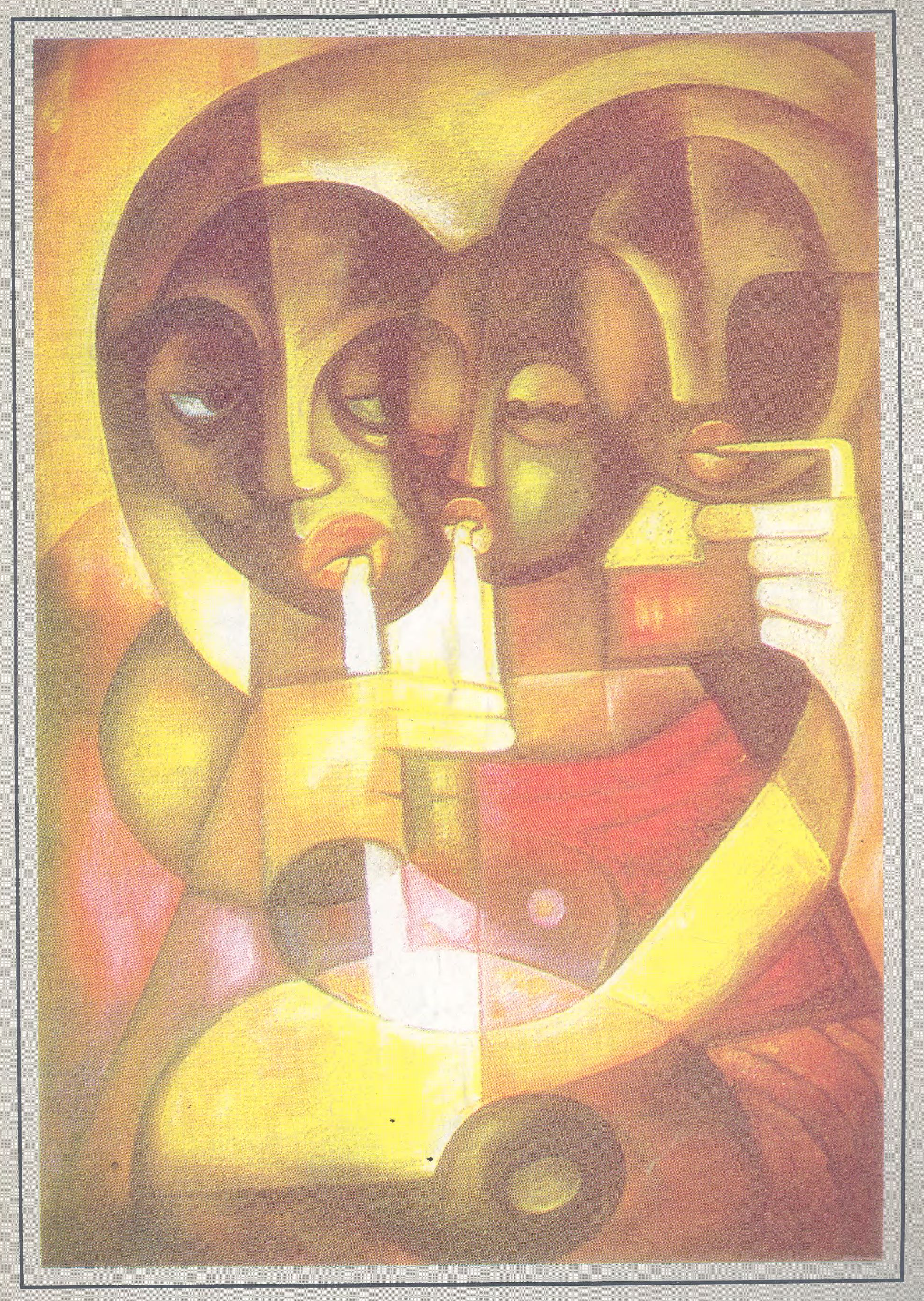
وإذا كانت إسرائيل تتفاوض مع الاطراف العربية ، طبقا لقاعدة « الأرض مقابل التطبيع » فإن الذين يتخذون من الخطوة السورية ذريعة لرفع أعلام الهرولة، يدعوننا في الواقع لتسليم الثمن قبل أن نحصل على البضاعة ، ولا يخدمون بذلك هدف تحرير الأرض، أو هدف السلام الذي يتباكون عليه ، وهم ينتمون لمدرسة أصبحت الهرولة لدى أصحابها مزاجا .. لذلك ترفع شعار **«التطبيع ..من أجل التطبيع»!.**

فلتتنكس أعلام الهرولة .. وليرتفع شعار **«لا تطبيع قبل عودة كل حبة رمل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، وقبل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والكاملة السيادة، وعاصمتها القدس!.**

صلاح عيسى



لوحة للمصور ياسر علوان   من معرضه (٢٥ يناير ٢٠٠٠) الهيئة الالمانية للتبادل العلمى



لوحة للفنان الأوغندى باول لوبوا